المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

اتجاهات آسيوية

السنة الأولى - العدد 3 - أكتوبر 2024

» القضايا الآسيوية الكبرى في انتخابات الرئاسة الأمريكية 2024

» سباقات تطوير الثالوث النووي بين الصين والهند وباكستان

» استراتيجية أستراليا الدفاعية وتعزيز التحالفات الأمنية في آسيا

» أسباب اختيار الناخبين أول رئيس يساري في تاريخ سريلانكا

» التحولات السياسية في منغوليا بعد الانتخابات البرلمانية 2024

» صناعة الترفيه في آسيا.. حالة الدراما الكورية الجنوبية نموذجاً

قضية العدد:

التفاعلات البينية بين القوى الآسيوية الكبرى "الصين والهند واليابان"

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

عن المستقبل

مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

عن اتجاهات آسيوية

مجلة ربع سنوية تصدر عن برنامج دراسات آسيا والمحيط الهادئ بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، وتهدف إلى تحليل أبرز التطورات والأحداث الراهنة على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية، في قارة آسيا، سواءً ما يتعلق بعلاقات الدول الآسيوية مع العالم، أم ما يرتبط بالتفاعلات الإقليمية بين دول ومناطق القارة ذاتها، أم ما يتصل بأهم مستجدات الأوضاع والتحولات الداخلية في دول آسيا المختلفة.

الترقيم الدولي

النسخة المطبوعة: 3007-2565

النسخة الإلكترونية: 3007-2573

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون اتفاق مسبق مع المركز.

للاتصال والمعلومات

سكاي تاور، جزيرة الريم، الطابق 31

ص.ب. 111414 أبوظبي، إ.ع.م.

هاتف: 24444513-971+

البريد الإلكتروني: Email: info@futureuae.com

الموقع الإلكتروني: www.futureuae.com

المدير التنفيذي
حسام إبراهيم

رئيس التحرير
د. إبراهيم غالي

نائب رئيس التحرير
محمود قاسم
شريف هريدي

باحثو المركز
علي صلاح
أحمد عليبه
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
إبراهيم الغيطاني
يارا منصور
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
محمد العربي
محمد محمود السيد
أحمد الهاشمي
نورهان شريف

الإخراج الفني
عبدالله خميس
عادل خطاش

التدقيق اللغوي
محمذن الغوث

العلاقات العامة
رحاب مكرم
info@futureuae.com

مدير النشر والتسويق
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

محتويات العدد

الافتتاحية

ديناميكيات مُعقَّدة للسياسات البحرية في آسيا والمحيط الهادئ.. د. إبراهيم غالي 4

آسيا والعالم

بين هاريس وترامب
القضايا الآسيوية الكبرى في انتخابات الرئاسة الأمريكية 2024 ..... د. علي الدين هلال 9

فوكاك 9
موقع إفريقيا من مفهوم المركزية الصينية بين الشراكة والهيمنة .....د. حمدي عبد الرحمن حسن 22

تفاعلات سلبية
أبعاد الخلافات الأمريكية الصينية حول قضية التبت ..... السيد صدقي عابدين 36

ثقافة الهان
صناعة الترفيه في آسيا.. حالة الدراما الكورية الجنوبية نموذجاً .....د. رشا مصطفى عوض 46

تفاعلات إقليمية آسيوية

سياسات عدائية
تآكل الردع ومستقبل الصراع في شبه الجزيرة الكورية .....د. أحمد قنديل 62

التفاعلات المتسلسلة
سباقات تطوير الثالوث النووي بين الصين والهند وباكستان .....أحمد عليبه 73

الردع الاستباقي
استراتيجية أستراليا الدفاعية الجديدة وتعزيز التحالفات الأمنية في آسيا .....محمود أحمد 88

التسوية الصعبة! 99

ديناميات استجابة الأطراف الإقليمية والدولية للصراع في ميانمار.....عمّار ياسين

شريان جيوستراتيجي 111

دور مضيق ملقا في حركة التجارة الدولية والتنمية الوطنية للدول المشاطئة .....محمد جاب الله

آسيا من الداخل

انتفاضة الطلاب 125

إشكاليات وتحديات إدارة المرحلة الانتقالية في بنغلاديش .....نوران عوضين

فوز ديسانایاكي 140

أسباب اختيار الناخبين أول رئيس يساري في تاريخ سريلانكا ..... ميرفت زكريا

إصلاحات دستورية 154

التحولات السياسية في منغوليا بعد انتخابات مجلس الدولة الأعلى 2024 .....باسم راشد

تسييس الأبجدية 165

أبعاد وتداعيات تحوُّل كازاخستان إلى استخدام الأحرف اللاتينية .....أحمد دياب

قضية العدد

تعددية الأدوار 176

التفاعلات البينية بين القوى الآسيوية الكبرى "الصين والهند واليابان".....د. محمد سعد أبو عامود

الافتتاحية

ديناميكيات مُعقَّدة للسياسات البحرية في آسيا والمحيط الهادئ

منذ قرون بعيدة، تأكدت تلك العلاقة المتأصلة بين جغرافيا البحار والاقتصاد والقوة العسكرية كممارسات تاريخية ممتدة للإمبراطوريات وللدول العظمى؛ وهي علاقة تحتل فيها القوة البحرية ركناً جوهرياً في سياسات القوة، سواءً ما ارتبط منها بالاقتصاد وتوسيع مناطق الحصول على الموارد وتراكُم الثروة وحماية التجارة، أم ما ارتبط منها بممارسة النفوذ السياسي على مسافات بعيدة، أم ما ارتبط منها باستخدام القوة البحرية وقت الحرب، والسلم أيضاً؛ لتحقيق مصالح الدول العظمى القائدة أو المتنافسة على قيادة النظام الدولي.

ومع أن البحار والمحيطات حول العالم لم تَفقِد أبداً قيمتها الجيوستراتيجية، إلا أن هذه القيمة تراوحت بين دورات من الصعود والهبوط، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بناءً على متغيرات مختلفة أبرزها نمط وطبيعة التفاعلات التعاونية والتنافسية بين القوى الدولية. بيد أن تطورات العقد الأخير تؤكد أن هناك دورة صعود قوية سوف تستمر لفترة طويلة من الوقت؛ ولاسيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ارتباطاً بتحولات تجري في مفاهيم وأدوات وسياسات القوة، بما زاد من أهمية البعد المكاني، خاصةً البعد البحري، الذي يحظى حالياً بأولوية قصوى في معادلات القوة الإقليمية والعالمية؛ إذ تعكس مياه المحيطَيْن الهندي والهادئ ذلك التنافس العالمي بين الصين وحلفائها من جانب والولايات المتحدة وحلفائها من جانب آخر، في إطار سياسات القوى البحرية، من أجل احتفاظ الثانية بالتفوق البحري أو السيطرة البحرية والقيادة في الساحة الأوسع، في مقابل مساعي الصين إلى تغيير المعادلات البحرية والمحيطية القائمة، من خلال التفوق البحري على الجميع وتثبيت نفوذها في المياه البعيدة.

يأتي ذلك وسط ديناميكيات وتفاعلات معقدة بين الدول الإقليمية والدولية الفاعلة بالمنطقة على الصراع من أجل القوة والنفوذ وتعظيم المكاسب الاقتصادية وامتلاك القدرات البحرية وسد الفجوات المتعلقة بالتشغيل العملياتي والانتشار البحري في أوقات السلم والحرب، وربما الاستعداد لاحتمالات لا يراها البعض بعيدة، لنشوب حرب غير مُستبعَدَة بالمنطقة، في ظل تعدُّد صراعاتها التي لم تَعُد كامنة، سواءً بسبب أزمة تايوان واحتمال قيام الصين بتوحيدها، ولو من خلال استخدام القوة؛ أم بسبب الأزمة الممتدة في شبه الجزيرة الكورية والتهديد الدائم بالحرب بين الكوريتين، أم بسبب تصاعُد التوترات البحرية -بما قد تحمله من تداعيات غير مقصودة أو حسابات خاطئة- في بحري الصين الجنوبي والشرقي بين الصين وجيرانها، ومن بينهم اليابان التي اعتمدت في السنوات الأخيرة سياسة الردع الفعَّال تجاه الصين وكوريا الشمالية.

ولا تخلو هذه التفاعلات بالطبع من انتهاج بعض القوى الإقليمية استراتيجيات مضادة، خاصةً من اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية والهند، لمحاولة موازنة الصعود الصيني من خلال تعزيز التحالف –بدرجات مختلفة- مع الولايات المتحدة، وتطوير قدراتها الذاتية الدفاعية والهجومية، وزيادة التنسيق فيما بينها في مجال الأمن البحري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ "الإندوباسيفيك"، وهو المصطلح الذي تَستخدِمه هذه الدول وغيرها ككيان جغرافي سياسي "جيوسياسي" بديل عن مصطلح "آسيا والمحيط الهادئ"؛ ليعبر عن مصالح تجارية واستراتيجية وسياسية تلتقي قليلاً مع مصالح الصين وتختلف كثيراً عنها.

لهذا، وبعيداً عن التنافس، الذي قلَّت حدته، بين المصطلحيْن، فإن تتبُع الأهداف والاستراتيجيات والديناميكيات البحرية، باعتبارها انعكاساً للمتغيرات الشاملة في آسيا، يشير إلى أنه لا تُوجَد فوارق كبيرة واقعياً بين المنطقتين؛ إذا ما تم النظر إلى أربعة عوامل متشابكة، أولها: التداخل الجغرافي بين المنطقتين، فوفقاً للنطاق الجغرافي الأوسع الذي تشمله كلٌ منهما، لا يمكن الفصل بينهما سوى في بعض المناطق الفرعية، وليس المركز. وثانيها: التحركات الفعلية للقوى الإقليمية الرئيسية وكذلك للقوى الدولية الفاعلة في البحار والمحيطات الآسيوية. وثالثها: أن سياسات القوة البحرية لكافة هذه القوى إنما هي جزءٌ من تفاعلات عالمية أوسع نطاقاً في سياق التنافس على شكل النظام الدولي المُحتَمَل مستقبلاً. ورابعها: أن هذه السياسات البحرية تدمج ما بين المنظورين الجيواقتصادي والجيوسياسي في إطار المنظور الجيوستراتيجي الأشمل؛ ولذلك لا يقل الشق المدني أهميةً عن الشق العسكري في مجالات الأمن البحري؛ ذلك أن السيطرة على الموارد وحماية الممرات الملاحية وأمن الطاقة تقع في قلب الأمن القومي لكافة الدول.

وتمتد سياسات القوة البحرية للقوى الإقليمية والدولية حالياً في كل مضيق وبحر ومحيط في آسيا والمحيط الهادئ، بحيث لم تَعُد هناك أهمية لمنطقة فرعية على حساب أخرى، بدءاً من جزر المحيط الهادئ وصولاً إلى سواحل المحيط الهندي في إفريقيا؛ وهو ما يظهر في مستويات مختلفة منها: تعزيز القدرات البحرية المختلفة، السطحية وتحت السطحية، وتوسيع الانتشار البحري، والتنافس على الموانئ والممرات، وتأمين طرق الشحن والملاحة البحرية، وغيرها؛ أخذاً في الاعتبار أن هناك مجموعة من الدول، الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند، تتخذ سياساتها البحرية طابعاً فوق إقليمي؛ بحيث لا تَقتصِر على المجال الإقليمي البحري فقط؛ بل تُركِّز بالمثل على البحار البعيدة والمفتوحة؛ وأن هناك دولاً أخرى مثل: أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، تدمج نسبياً بين النطاقين، القريب والبعيد، ولكن مع إعطاء الأولوية القصوى لحماية البحار والممرات القريبة وسيادة مياهها الإقليمية؛ ومجموعة أخرى من الدول مثل رابطة "آسيان"، التي تتخذ سياساتها البحرية طابعاً وطنياً وإقليمياً خالصاً، ما بين الاعتبارات الاقتصادية القائمة على أهمية البحار والمحيطات في دعم اقتصاداتها الوطنية، وما بين الاعتبارات السياسية المتعلقة بإدارة النزاعات البحرية فيما بين بعضها بعضاً وبين البعض منها والصين.

وتَجمَع كافة هذه السياسات البحرية بين الجيواقتصادي والجيوسياسي، في تأكيد مركزية القوة البحرية في السياسات العالمية منذ قرون طويلة؛ فقد استخدم الأثينيون والقرطاجيون والفايكنغ والبرتغاليون والبريطانيون وغيرهم البحار منذ فترة بعيدة لنشر القوات بسرعة عَبْر مسافات كبيرة، ولنقل السلع والمواد الحربية؛ بل إن البحار تنقل حتى وقتنا الحالي أكثر من 75% من التجارة العالمية؛ ولهذا، فلا شيء يشير إلى تغيرات هيكلية في المبادئ الأساسية الخاصة بنظرية القوة البحرية، التي وضعها ألفريد ثاير ماهان، في القرن التاسع عشر، والتي تقوم على أن السيطرة على البحر ضرورية في سبيل تحويل أي دولة إلى قوة عالمية؛ إذ اعتبر ماهان البحر طريقاً سريعاً عظيماً بالنظر إلى تأثيره العميق في ثروة وقوة الدول؛ ومن ثم أعطى أهمية قصوى لقدرة الدولة في السيطرة على البحر في الحرب كما في السلم؛ بينما فضَّل بول كينيدي، لاحقاً، مفهوم "التفوق البحري" بديلاً عن مفهوم "السيطرة البحرية" الذي استخدمه ماهان، حيث لم يَعُد بمقدور دولة بمفردها السيطرة على البحار، كما أنه يصعب قياس القدرات العسكرية الفعلية للأساطيل البحرية حالياً حول العالم.

ولم يَختلِف الأمر كثيراً في نظريات العلاقات الدولية اللاحقة من حيث الجوهر؛ أي أهمية القوة البحرية باعتبارها من أبرز العوامل الحاسمة في تعزيز السيطرة والنفوذ العالمي للدول، وإن كانت المدرسة الواقعية تعطي أولوية وحيزاً أكبر للمنظور الجيوسياسي، في مقابل أولوية أكبر للمنظور الجيواقتصادي في المدرسة الليبرالية الجديدة (أخذاً في الاعتبار وجود خلافات حتى داخل المدرسة الواحدة)، وذلك انطلاقاً من حقيقة أن القوة البحرية تسهم في الاقتصاد من خلال حماية ممرات وخطوط الشحن وحركة التجارة وتعزيز قدرة الدولة على السيطرة على مياهها الإقليمية ومناطقها الاقتصادية الخالصة بما لها من عوائد اقتصادية حيوية؛ وتسهم في الاستجابة والتعامل مع التهديدات الخارجية بالتوازي مع القوتين البرية والجوية؛ ويسهم تعظيم القوة البحرية في سياقات تعزيز القوة الشاملة للدولة ووضعها الإقليمي والعالمي؛ ولذلك لا تنفصل القوة البحرية بأي حال عن دورها الجوهري أثناء الحروب، ولا تنفصل بالمثل عن هيكل القوة للدول التي تتنافس على شكل النظام الدولي.

ويتخذ مفهوم القوة البحرية في الوقت الحاضر أبعاداً عديدة، سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية واجتماعية وبيئية، ليصبح أكثر اتساعاً؛ فإذا كان التعريف الكلاسيكي للقوة البحرية قد ارتكز على السيطرة البحرية؛ بمعنى "استخدام البحر والسيطرة عليه أو حرمان الخصم منه"، فإن التعريف الحديث يشير إلى قدرات الدول على استخدام القوة البحرية ومشاركتها في السياسة العالمية. على سبيل المثال، يُعرِّف أنطونيو روي دا سيلفا، الأدميرال البحري البرازيلي، القوة البحرية بأنها "قدرة الدولة على استخدام البحر والتأثير في نطاق الأنشطة المتعلقة به في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعسكرية، وأن السيطرة البحرية هي فقط المُكوِّن العسكري للقوة البحرية".

لهذا، لم يكن غريباً أن يَخلُص السير والتر رالي، الشاعر والمستكشف البريطاني، في القرن السابع عشر، إلى استنتاج شامل مفاده: (من يسيطر على البحر يسيطر على التجارة؛ ومن يسيطر على تجارة العالم يسيطر على ثروات العالم؛ ومن ثم على العالم نفسه)، ولم يكن من قبيل المصادفة أن القوى الدولية العظمى خلال المئتي سنة الماضية كانت قوى بحرية عظمى أيضاً. كما أن مركزية القوة البحرية في الحروب الحديثة، تتضح -وفقاً لجورج موديلسكي ووليام تومسون، في كتابهما "القوة البحرية في السياسات العالمية"- في خبرة الحربيْن العالميتيْن الأولى والثانية، والتي تؤكد أن القوات البحرية كان لها مزايا وأدوار حاسمة من خلال: (تحييد وتدمير قوات بحرية الخصوم "السيطرة البحرية" - الحفاظ على القواعد الرئيسية من الهجوم وتنفيذ الهجمات "إسقاط القوة" - حماية خطوط الاتصالات والتجارة المدنية واعتراض خطوط العدو - تأمين الروابط الأساسية مع الحلفاء). وعَقِبَ الحرب، وفي وقت السلم تَستكمِل القوة البحرية التابعة للقوى العالمية وظائف حاسمة أخرى منها: (حرمان المنافس من فرصة الهجوم المفاجئ والانتصار السريع باستخدام صواريخها وغواصاتها الهجومية "الردع" - الرد على الهجوم؛ ولهذا الغرض، تُعد قوات حاملات الطائرات والغواصات الحاملة للصواريخ ضرورية - الحد من قدرة قوات الصواريخ لدى العدو على التنقل بين القارات في مقابل خلق الظروف المناسبة لحركة القوات المتحالفة- حماية طرق التجارة البحرية).

وبالنظر لصعود أهمية البحار والمحيطات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي أصبحت مركز سياسات القوى العالمية، ومن بينها سياسات القوى البحرية؛ فقد أصدر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة كتاباً جديداً تحت عنوان (**سياسات القوة البحرية.. الاستراتيجيات والديناميكيات والقدرات البحرية في آسيا والمحيط الهادئ**)، حيث يلقي الكتاب الضوء، من خلال فصوله الثمانية، على التغيرات الناشئة في السياسات البحرية بالمنطقة، في ظل اتجاهات تنافسية ومتضاربة، وتحديات أمنية، وعَسكَرة مكثفة لهذه المنطقة البحرية؛ إذ يناقش الفصل الأول موقع البحار والمحيطات في المنطقة من التحولات الاستراتيجية الإقليمية والدولية الراهنة، ثم تتناول الفصول السبعة اللاحقة الأهداف والاستراتيجيات والقدرات البحرية للدول الأساسية الفاعلة بالمنطقة (الصين، واليابان، والكوريتين، ودول رابطة آسيان، وأستراليا، والهند، والقوى الخارجية)، بما تتضمنه من تحديد للمجال البحري الحيوي وللتهديدات البحرية، ومن أهداف مدنية وعسكرية لتحقيق أمنها البحري، ومن ديناميكيات التفاعل مع الدول والمناطق الأخرى، ومن قدرات أساطيلها البحرية ومساعي تطويرها، ومن تحركات ثنائية ومتعددة الأطراف خاصةً في المجال الأمني والدفاعي.

رئيس التحرير

د. إبراهيم غالي

15 أكتوبر 2024

آسيا والعالم

بين هاريس وترامب
القضايا الآسيوية الكبرى في انتخابات الرئاسة الأمريكية 2024

فوكاك 9
موقع إفريقيا من مفهوم المركزية الصينية بين الشراكة والهيمنة

تفاعلات سلبية
أبعاد الخلافات الأمريكية الصينية حول قضية التبت

ثقافة الهان
صناعة الترفيه في آسيا.. حالة الدراما الكورية الجنوبية نموذجاً

بين هاريس وترامب:
القضايا الآسيوية الكبرى في انتخابات الرئاسة الأمريكية 2024

د. علي الدين هلال
أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

عند النظر إلى الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024، من حيث علاقتها بالعالم ومناطق الاهتمام الأمريكي فيه، تبرز مفارقتان: الأولى عامة نجدها في كل انتخابات رئاسية، وتتصل بالعلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية في برامج المرشحين وحملاتهم الانتخابية وكذا في اهتمام الناخبين بهذه القضايا. فبصفة عامة، تعد العوامل الداخلية المتعلقة بالاقتصاد وفرص العمل ونسب التشغيل والبطالة وغيرها، العوامل الرئيسية في تحديد اتجاهات الناخبين وفرص نجاح كل مرشح.

واتساقاً مع ذلك، فإن الموضوعات التي ركز عليها المرشحان الرئيسيان المتنافسان على منصب الرئاسة، وهما دونالد ترامب الرئيس السابق ومرشح الحزب الجمهوري، وكامالا هاريس نائبة الرئيس جو بايدن ومرشحة الحزب الديمقراطي[1]، كانت داخلية بامتياز. برز ذلك في الأحاديث الصحفية واللقاءات التلفزيونية، وفي خطابي قبولهما الترشح للرئاسة، وفي المناظرة التي جرت بينهما في 10 سبتمبر 2024، والتي ركزت على قضايا انخفاض معدل النمو الاقتصادي، والهجرة، والإجهاض.

المفارقة الثانية تتعلق بانتخابات 2024، فعلى الرغم من الأهمية المتزايدة لآسيا – وفي قلبها الصين – من منظور الأمن القومي الأمريكي وحفاظ الولايات المتحدة على دورها القيادي في العالم، فإن أصداء الغارات الجوية والصواريخ والمدافع لمعارك الحرب الروسية الأوكرانية، وحرب إسرائيل في فلسطين ولبنان، طغت عليها.

في هـذا السـياق، يسـعى هـذا المقـال إلى تحليـل أهميـة القـارة الآسـيوية من منظـور الاسـتراتيجية الأمريكيـة، ثـم يعـرض لـكل مـن خـبرة ترامـب وهاريـس تجـاه آسـيا، ومواقفهمـا بشـأن القضايـا الآسـيوية الجوهريـة كمـا ظهـرت خـلال الحملـة الانتخابية.

أولاً: آسيا في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

لا شـك أن آسـيا تحتـل مكانـة خاصـة في العقـل الاسـتراتيجي الأمريكـي، بسـبب الصعـود الاقتصادي الكبـير لعـدد مـن دولهـا، وأبرزهـا الصـين، مـا دفـع الإدارة الأمريكيـة في عهـد الرئيـس السـابق بـاراك أوبامـا إلى إعـلان سياسـة "التوجـه صـوب آسـيا" (Pivot to Asia) في عـام 2011. كمـا اهتـم الباحثـون والخـبراء الأمريكيـون بالآثـار الجيوسياسـية المترتبـة عـلى صعـود مكانـة الصـين في الاقتصـاد العالمـي، وإطلاقهـا مبـادرة الحـزام والطريـق في عـام 2013، وهـو الصعـود الـذي تنبـأ عـدد مـن الباحثـين بأنـه سـيكون الحـدث الأكثـر أهميـة في القـرن الحـادي والعشريـن. وإلى جانـب الصـين، فـإن القـارة تضـم كوريـا الشـمالية وإيـران، وهمـا مـن الـدول التـي تتبـع سياسـات تعتبرهـا واشـنطن عدائيـة لهـا، وفرضـت عليهمـا العديـد مـن العقوبـات الاقتصاديـة.

في آسـيا، حـارب الجنـود الأمريكيـون عـلى أكثـر مـن جبهـة قتـال وفي أكثـر مـن دولـة، فبعـد الهجـوم المباغـت لليابـان عـلى ميناء بـيرل هاربـور في عـام 1941، شـاركت القـوات الأمريكيـة في القتـال ضـد اليابـان عـلى أكثـر مـن جبهـة، وتـولى الجنـرال دوغـلاس ماكارثـر قيـادة القـوات البريـة الأمريكيـة في المحيـط الهـادئ وجنـوب شرق آسـيا، ثـم اسـتخدمت واشـنطن السـلاح النـووي لأول مـرة في مدينتـي هيروشـيما في 6 أغسـطس، وناغازاكـي في 9 أغسـطس 1945، لإجبـار اليابـان عـلى الاستسـلام مـن دون قيـد أو شرط، وهـو مـا تحقـق في 2 سـبتمبر 1945، فاحتلتهـا القـوات الأمريكيـة وتـولى ماكارثـر منصـب الحاكـم العسـكري خـلال الفـترة بـين عامـي 1945 و1951.

حـارب الأمريكيـون أيضـاً في شـبه الجزيـرة الكوريـة تحـت علـم الأمـم المتحـدة دعمـاً للطـرف المؤيـد للغـرب في الجنـوب ضـد الطـرف الشـيوعي في الشـمال خـلال الفـترة بـين عامـي 1950 و1953، وانتهـت الحـرب بتوقيـع اتفـاق وقـف إطـلاق النـار في 27 يوليـو 1953، وتـم إنشـاء منطقـة منزوعـة السـلاح بـين كوريـا الشـمالية وكوريـا الجنوبيـة. وعـلى الرغـم مـن مـرور أكثـر مـن سـبعين عامـاً عـلى وقـف القتـال، فإنـه لـم يتـم إبـرام معاهـدة قانونيـة لإنهـاء الحـرب، تُمهـد لإقامـة علاقـات دبلوماسـية بـين واشـنطن وبيونـغ يانـغ.

كمـا شـاركوا في الحـرب بـين فيتنـام الجنوبيـة المؤيـدة للمعسـكر الغربـي، وفيتنـام الشـمالية المؤيـدة للمعسـكر الشرقـي خـلال الفـترة بـين عامـي 1955 و1975. وقـد تضمنـت هـذه المشـاركة في البدايـة تزويـد جيـش فيتنـام الجنوبيـة بالسـلاح والذخائـر والمستشـارين العسـكريين، ثـم تطـورت لتشـمل المشـاركة الفعليـة في القتـال، وتدريجيـاً زاد عـدد القـوات الأمريكيـة مـن أقـل مـن ألـف جنـدي في عـام 1959، إلى مـا يزيـد عـلى 180 ألفـا في النصـف الثانـي مـن السـتينات، مـن القـوات البريـة والبحريـة. ولكـن هـذا الدعـم العسـكري الهائـل لـم يحقـق هدفـه، فاضطـرت

القوات الأمريكية إلى الانسحاب تماماً من فيتنام في أغسطس 1973، وكان ذلك بداية النهاية لفيتنام الجنوبية التي اندحر جيشها بسقوط العاصمة سايغون في إبريل 1975 في أيدي قوات جيش فيتنام الشمالية والجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام (الفييت كونغ).

وفي عام 2001 حارب الأمريكيون في أفغانستان، رداً على أحداث 11 سبتمبر، وبدعوى محاربة الإرهاب، ومعاقبة حركة طالبان على دورها في هذه الأحداث. وعلى مدى سنوات الحرب التي استمرت لعشرين عاماً، فَقَدَ آلاف الأمريكيين من الجنود والعاملين أرواحهم، وتكلفت الخزانة الأمريكية نفقات باهظة؛ إذ تعد الحرب في أفغانستان ثالثة أكثر الحروب كلفة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحرب العراق. وقد وفر الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان مزايا استراتيجية، فهذه الدولة تشغل موقعاً جيوسياسياً مهماً، فلها حدود مع ست دول[2]، ويسمح لها موقعها بالتأثير في خطوط الاتصال بين وسط وجنوب وغرب آسيا[3].

ونتيجة لتأثير التقدم العسكري لحركة طالبان المعادية للوجود الأمريكي، قامت إدارة الرئيس ترامب بإجراء مفاوضات معها، وإبرام اتفاق بالانسحاب في عام 2019، ثم اتخذت إدارة الرئيس بايدن قرار الانسحاب وتم تنفيذه في يوليو 2021، بعد أن كانت قوات طالبان قد سيطرت على أغلب محافظات البلاد وبدأت في دخول العاصمة كابول.

تحظى الهند أيضاً بمكانة مهمة في الاستراتيجية الأمريكية، فهي دولة نووية وقوة اقتصادية بازغة تهدف إلى أن تشغل المركز الخامس بين اقتصادات العالم، وازدادت أهميتها في عام 2023 بعد إعلان واشنطن الاتفاق على إنشاء ممر وطريق مواصلات جديد للسفن والسكك الحديدية يربط الهند بالشرق الأوسط ومنه إلى أوروبا والدول الأخرى.

وتبقى الإشارة إلى ما بدأتُ به هذا الجزء وهو الصين؛ فهي واسطة العِقد في سياسة أمريكا الآسيوية، والتي تعتبرها وثائق الأمن القومي الأمريكي الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك عناصر القوة الشاملة - الاقتصادية، والدبلوماسية، والعسكرية، والتكنولوجية- التي تمكنها من تحدي الدور العالمي لأمريكا[4]. وأكدت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في أكتوبر 2022 في عهد الرئيس بايدن هذا التوجه، فاعتبرت أن الصين تمثل تهديداً استراتيجياً رئيسياً[5].

لذلك، اتبعت واشنطن سياسات عسكرية من شأنها تطويق الصين والتنازع معها في بحر الصين الجنوبي، من أهمها، تحالف أوكوس الذي أنشئ في سبتمبر 2021 ويضم الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا. واتبعت أيضاً سياسات تجارية لفرض قيود ووضع عوائق تعطل من معدل النمو الصيني، وعلى حركة دخول الصادرات الصينية إلى الأسواق الأمريكية، والتضييق على حصول الصين على بعض المواد الاستراتيجية. كما قامت واشنطن بعقد تحالفات مع الدول الآسيوية التي لديها مشاكل حدودية مع الصين، وحذرت واشنطن دول العالم من التعامل مع الصين في مجال تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة، وتحديداً تقنية

الجيل الخامس من الهواتف الذكية (Huawei 5G)، بدعوى أن الصين تستخدمها لأغراض التجسس وجمع المعلومات.

شكل (1) أبرز المعاهدات والتحالفات الأمنية الأمريكية في الإندوباسيفيك

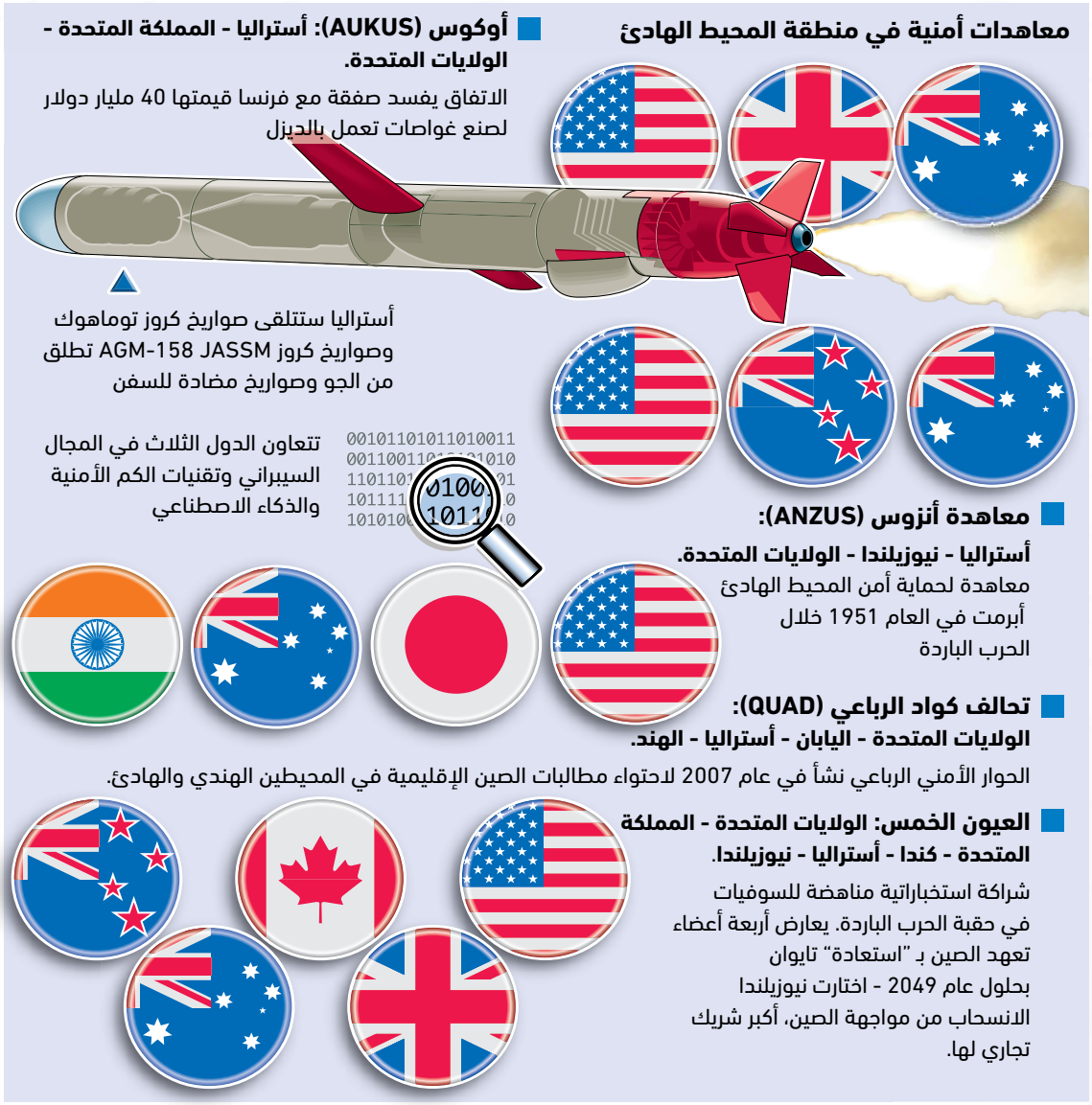

المصدر: Reuters, Australian government, The Diplomat
© جرافيك نيوز، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

انفوجرافيك المستقبل
Future Infographic

يربط أمريكا بالصين علاقات معقدة، تتضمن مصالح مشتركة ومخاوف عميقة، ما جعل الفكر الاستراتيجي الأمريكي يتأرجح في موقفه تجاه الصين بين المنافسة والتعاون والصراع؛ ففي بعض المجالات، تزداد فرص التعاون مثل مواجهة التغيرات المناخية والحفاظ على

البيئة. وفي المجال الاقتصادي تختلط عناصر المنافسة والصراع، ويغلب التوتر والصراع في المجال العسكري والأمني المتعلق بحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي ومستقبل تايوان. ويطلق كثير من الباحثين على هذه العلاقات المعقدة تعبير الحرب الباردة الجديدة[6].

ثانياً: خبرة المرشحيْن بالقضايا الآسيوية

من الواضح أن هناك اختلافاً بين ترامب وهاريس من حيث الخبرة في إدارة السياسة الخارجية عموماً، وخصوصا مع الصين، وما هو المتوقع من أي منهما في حالة انتخابه رئيساً للولايات المتحدة. فمن ناحية، يمتلك ترامب خبرة عملية في إدارة السياسة الخارجية لبلاده على مدى سنوات حكمه الأربع، والتي ظهر فيها توجهاته نحو الدول الآسيوية.

ومن ناحية أخرى، فان هاريس لا تمتلك مثل هذه الخبرة، فقد شغلت في حياتها العديد من المناصب المحلية وصولاً إلى منصب المدعى العام في ولاية كاليفورنيا، ثم انتُخِبَت عضواً في مجلس الشيوخ حتى عام 2020. وخلال هذه المسيرة، ركزت هاريس على القضايا الداخلية خصوصاً إصلاح العدالة الجنائية وقضية الهجرة. ومع ذلك، تنبغي الإشارة إلى مشاركتها بصفتها عضوة في مجلس الشيوخ في تبني عدد من مشروعات القوانين الخاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان في مقاطعة شينغيانغ الصينية وهونج كونج وميانمار، وانتقدت قرار الرئيس السابق ترامب بفرض رسوم جمركية إضافية على الواردات الصينية لعدم اعتقادها في جدوى الحرب التجارية ضد الصين، كما انتقدته لعدم قيامه بالجهد الكافي لكبح جماح التهديدات النووية لكوريا الشمالية.

عندما أعلن الرئيس بايدن انسحابه من الحملة الانتخابية في يوليو 2024 وترشيح هاريس بدلاً منه، ثارت التساؤلات في واشنطن وعواصم العالم الكبرى حول خبرتها في مجال السياسة الخارجية، وما هي الأولويات والأفكار التي تتبناها. وكان التقدير الأرجح، أنها سوف تمثل امتداداً لسياسة بايدن، وأنه لا توجد دلائل على أنها في فترة عملها كنائبه للرئيس كانت لها مواقف مختلفة عن بايدن.

أشار البعض إلى أنها كانت عضواً لفريق السياسة الخارجية للرئيس بايدن، وأنها اطلعت في سنوات عملها كنائبة للرئيس على مئات التحليلات وتقديرات المواقف بشأن تطور القضايا الدولية وتأثيرها في الأمن الأمريكي، وأنها سافرت إلى عدد من الدول الآسيوية لإبراز الدعم الأمريكي لها في مواجهة الصعود الجيوستراتيجي للصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ ففي عام 2021 سافرت إلى سنغافورة وفيتنام، وفي عام 2022 إلى الفلبين وتايلاند وكوريا الجنوبية واليابان، وفي عام 2023 إلى إندونيسيا للمشاركة في اجتماع قمة دول رابطة الآسيان.

وكشفت تصريحاتها في هذه الزيارات عن الموقف الأمريكي تجاه الصين، ودور أمريكا في حفظ الأمن في منطقة المحيطين. ففي زيارتها إلى سنغافورة في عام 2021، قالت: "نعلم أن بكين تواصل الإكراه والترهيب والمطالبة بالغالبية العظمى من بحر الصين الجنوبي"، وأن

تصرفاتها تؤدي إلى تقويض النظام الدولي القائم على القواعد وتهدد سيادة الدول، مؤكدة التزام بلادها الحاسم بدعم حلفائها"[7]. وفي زيارتها لليابان في عام 2022 للمشاركة في جنازة رئيس الوزراء شينزو آبي، التقت بالجنود الأمريكيين في إحدى القواعد العسكرية البحرية، وذكرت في كلمتها أن "بكين تتبع سلوكاً مقلقاً في بحري الصين الشرقي والجنوبي، وتقوم بأعمال استفزازية في مضيق تايوان، مؤكدة رفض واشنطن لأي محاولة صينية للاستيلاء على تايوان"[8]. وفي زيارتها للفلبين في نفس العام، انتقدت مضايقات الصين المستمرة للسفن الفلبينية في مياه بحر الصين الجنوبي[9].

ويبدو أن الصين تطلعت أيضاً لمعرفة المزيد عن هاريس، وهو ما يشير إليه ما حدث في زيارة جيك سوليفان مستشار الأمن القومي الأمريكي إلى الصين في أغسطس 2024، والتي التقى فيها مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، ووزير الخارجية الصينية وانج يي، والجنرال تشانج يوشيا نائب رئيس أعلى هيئة عسكرية في الصين. فقد حرص سوليفان على "تطمين" القادة الصينيين بشأن استقرار العلاقات بين الدولتين في حالة فوز هاريس في الانتخابات. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده في نهاية الزيارة، أشار إلى أن السيدة هاريس كانت عضواً رئيسياً في فريق السياسة الخارجية للرئيس بايدن، وباعتبارها نائبة له التقت مع الرئيس الصيني شي ورئيس الوزراء لي تشيانغ، وأنها معروفة لأعلى قيادتين في الصين. وأكد سوليفان أنها سوف تواصل سياسة بايدن في إدارة التنافس مع الصين دون اللجوء إلى صراع أو مواجهة، وأنها تُقدِّر "استمرار خطوط الاتصال المفتوحة رفيعة المستوى بين الدولتين"[10].

لقاء نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس بالرئيس الصيني شي جين بينغ أثناء اجتماع زعماء منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، تايلاند، 19 نوفمبر 2022

تمثل العلاقة مع الهند نقطة قوة لدى هاريس، فهي من أم هندية أثرت في تكوين شخصيتها كما ذكرت هاريس عند لقائها برئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في واشنطن في يونيو 2023[11]. ومع أن السياسيين لا يُقدِّرُون المصلحة الوطنية لبلادهم وفقاً لاعتبارات الأصل والمنشأ، فإنها تُيسر لهم التواصل مع الآخرين، وبالذات في داخل الولايات المتحدة، كعلاقة أوباما بأفريقيا، وبايدن بإيرلندا. فالهند دولة مركزية في عالم الجنوب. وقد طورت إدارة بايدن علاقاتها بها، وذلك باعتبارها تقوم بدور "الموازن" مع الصين، وأنها شريك استراتيجي في السياسة الأمريكية تجاه منطقة المحيطين.

ثالثاً: الاتجاهات الرئيسية للمرشحيْن

هناك عادة إطار ناظم لدى كل سياسي أو رجل دولة يؤثر في توجهاته ومواقفه تجاه القضايا المختلفة. يمكن أن نحدد هذا الإطار في حالة ترامب، بأنه يتسم بالواقعية المفرطة التي تؤدي إلى استخدام عبارات حادة وأحياناً "مهينة" للآخرين، والثقة الزائدة بالذات وبالقدرة على إجراء الصفقات، وشعوره بالقوة التي تؤثر في سلوك الغير، ومن ثم، اتهامه بايدن بالضعف وأن وجود رئيس قوي يمنع الحرب من الأساس، فمثلاً صرح المتحدث باسم حملته، في 24 سبتمبر 2024، أن" إيران تحب ضعف كامالا هاريس في السياسة الخارجية[12]".

أما هاريس، فإنها أكثر ارتباطاً بالإطار السياسي للحزب الديمقراطي الذي يؤكد الحلول الدبلوماسية والتحالفات مع الدول الأخرى، والدفاع عن المبادئ الديمقراطية، وأن الحفاظ على المصلحة الأمريكية يتطلب تبني "الريادة" في تحديد قواعد الطريق.

في هذا السياق، فإن متابعة تصريحات المرشحيْن خلال الحملة الانتخابية تشير إلى أن الاهتمام بالقارة الآسيوية –على الرغم من قلته- ركز على ثلاثة موضوعات، هي: كيفية التعامل مع التحدي الصيني، ودروس وخبرة الانسحاب من أفغانستان، والتعامل مع التهديد الذي تمثله كوريا الشمالية.

في حالة الصين، وبينما اتسمت سنوات رئاسة ترامب الأولى بالمواجهة المباشرة، والعداء الصريح، وسخونة التوترات العسكرية في مضيق تايوان، وتبني أساليب الحرب التجارية بهدف عرقلة نمو الاقتصاد الصيني، كانت تصريحات هاريس تتصف بأنها أكثر اعتدالاً وتجمع ما بين "إدارة التنافس" و"التصعيد المسؤول".

استمر التزام ترامب في حملته الانتخابية 2024 بخطه المتشدد، فتعهد في مقابلة له مع وكالة بلومبرغ، بتاريخ 16 يوليو 2024، بفرض رسوم جمركية جديدة على الواردات الصينية بنسب تتراوح بين 60% و100%[13]، وبوضع قيود صارمة على أي ملكية للشركات الصينية الكبرى في أمريكا. وجدير بالذكر، أنه بعد سنوات من دعوة ترامب إلى ضرورة منع تطبيق "التيك توك" المملوك لإحدى الشركات الصينية في الأراضي الأمريكية، ففي هذه المقابلة، ذكر أنه لم يعد يفكر في هذا الأمر.

وفي مقابلة له مع إيلون ماسك، مالك منصة X، في 13 أغسطس 2024[14]، حذر ترامب من أن الصين سوف تلحق بالولايات المتحدة أو تتفوق عليها في حجم ترسانتها النووية التي تملكها، وهو الرأي الذي علقت عليه وزارة الخارجية الصينية، مشيرة إلى أن الصين لا تدخل في سباق تسلح مع أحد.

ولقد تعمد ترامب في تصريحاته وأحاديثه الإشارة إلى الخطر الذي تمثله الصين على أمريكا، ويدل على ذلك ملاحظة أنه أشار 14 مرة إلى الصين في خطاب قبول ترشيح الحزب الجمهوري له في 18 يوليو 2024، متفاخراً بأنه نجح في "إبقاء بكين بعيدة" خلال سنوات رئاسته. وفي نفس الخطاب، أعرب عن أسفه لإخلاء إدارة بايدن قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان، والتي حسب قوله تبعد ساعة واحدة عن مركز الصناعات النووية الصينية[15].

كرر ترامب موقفه تجاه الصين في المناظرة بين المرشحين، فتفاخر مرة أخرى بأنه الرئيس الأمريكي الوحيد الذي أدت الرسوم التي فرضها إلى "جلب مليارات الدولارات من جيوب الصينيين". ومع أن إدارة المناظرة لم تُوجِه لأي من المرشحين سؤالاً عن الصين، فقد اشتبكا في نقاش حاد بشأن السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها تجاهها.

انتقدت هاريس اقتراح ترامب بفرض رسوم جمركية عالية على البضائع القادمة من الصين، باعتبار أن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في أمريكا وإيجاد حالة من الركود الاقتصادي، ودعمت رأيها بالاستشهاد بوجهة نظر سته عشر عالماً من الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد. ورد ترامب، بأن إدارة بايدن أبقت العمل بالرسوم الجمركية التي فرضها على الواردات من الصين، مما يعني أنها مفيدة للاقتصاد الأمريكي. علقت هاريس بانتقاد السياسات الاقتصادية في عهد ترامب، وأنها أوجدت عجزاً تجارياً هو الأعلى في تاريخ أمريكا، وذكرت أن سياساته سمحت بنقل تكنولوجيا صناعة الرقائق الأمريكية إلى الصين، ما أدى إلى تحديث قدرات الجيش الصيني وزيادة قوته، فسارع ترامب بالرد بأن الصين اشترتها من تايوان وليس من أمريكا.

ويبدو أن هاريس استخدمت كل أوراقها ضد ترامب، فانتقدت أيضاً علاقته مع الرئيس الصيني شي، بسبب تغريده كتبها على موقع X، أثنى فيها على طريقة تعامل الرئيس الصيني مع جائحة كوفيد 19. لم تكن الآراء التي عبرت عنها هاريس في مناظرة 2024 جديدة؛ بل أفصحت عنها من قبل في عام 2020 في المناظرة بينها بصفتها مرشحة لمنصب نائب الرئيس، مع مايك بنس نائب الرئيس ترامب. أشارت هاريس في تلك المناظرة إلى أن أمريكا خسرت الحرب التجارية مع الصين، وأن اتباع ترامب لهذه السياسة أضر بالاقتصاد الأمريكي ضرراً بالغاً، وأنها تسببت في حالة الركود التي يعانيها، وأن الإطار الحاكم للعلاقة مع الصين ينبغي أن يكون إزالة المخاطر وليس الانفصال عن الصين، مؤكدة أهمية إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة من أجل "إدارة المنافسة بين بلداننا بشكل مسؤول".

وبالفعل، ففي ظل إدارة بايدن/هاريس سعت أمريكا إلى تهدئة الخلافات التجارية بين الدولتين، فشجعت زيادة الصادرات الأمريكية إلى الصين، مع استمرار فرضها القيود لعرقلة نمو الاقتصاد الصيني وقدراته في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وخصوصاً في صناعة أشباه الموصلات والسيارات الكهربائية، وشجعت الدول الأخرى على اتباع هذه السياسة من خلال تحالفاتها الدولية.

في هذا السياق، لا ينبغي التضخيم من حجم الخلاف بين ترامب وهاريس بشأن الصين، فقد اتفقا في مناظرة 2024 على أهمية استخدام التعريفة الجمركية بصفتها أداة اقتصادية، وإن اختلفا بشأن مجالات استخدامها، والدول التي تُستخدَم ضدها. هناك مساحة واسعة من التوافق بين الاثنين، فإلى جانب موضوع الرسوم الجمركية، يتفقان على سياسة وضع ضوابط تصدير التكنولوجيا الأمريكية إلى الصين، والتعاون مع الدول الأخرى لاحتوائها، وتعزيز الردع العسكري.

الخلاف بينهما يتعلق بكيفية تطبيق هذه السياسات، وليس الهدف. فالهدف الذي تعهدت هاريس بالعمل على تحقيقه في خطابها بعد قبول ترشيح الحزب الديمقراطي لها، هو "القيام بكل ما في وسعها للتأكد من أن الولايات المتحدة ستقود العالم في مستقبل بحوث الفضاء والذكاء الاصطناعي، وأن أمريكا، وليست الصين، سوف تفوز بالمنافسة في القرن الحادي والعشرين"[16]، وكانت هي المرة الوحيدة التي أشارت فيها إلى الصين.

واتصالاً بذلك، فقد التزم ترامب وهاريس بالدفاع عن تايوان في مواجهة التهديد العسكري الصيني؛ فتعهدت هاريس في عام 2022، باستمرار الالتزام الأمريكي بالدفاع عن تايوان. أما ترامب، فقد أكد أيضاً استمرار الدعم الأمريكي لتايوان، ولكنه وجه انتقادات لها، فذكر في مقابلته مع بلومبيرغ أن عليها "أن تدفع مقابل الدفاع عنها لأنها لا تُقدِّم للولايات المتحدة أي شيء بالمقابل"، واعتبر ترامب أن الولايات المتحدة هي بمنزلة شركة تأمين مشيراً إلى أن شركات التأمين لا تُقدِّم خدماتها مجاناً، بل واتهمها بسرقة تكنولوجيا الرقائق من أمريكا.

انعقدت المناظرة بين ترامب وهاريس في الذكرى الثالثة للانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان في أغسطس 2021 بَعْد حرب استمرت عشرين سنة، وقبلها بيوم أصدر الأعضاء الجمهوريون في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب بياناً، حملوا فيه مسؤولية هذا الانسحاب لإدارة "بايدن-هاريس". وركز البيان على انتقاد دور هاريس في هذا الشأن، وذلك لإضعاف موقفها في الانتخابات وفي المناظرة. وتم توجيه سؤال إلى هاريس بما إذا كانت تشعر كنائبة للرئيس بأي مسؤولية بشأن ما حدث، فتجنبت الإجابة عنه بشكل مباشر، مؤكدة دعمها لقرار الرئيس بايدن بالانسحاب، وأن أربعة رؤساء سابقين تعهدوا باتخاذ هذا القرار ولم يفعلوا شيئاً، بينما اتخذ بايدن القرار.

وقد هاجمت هاريس ترامب باعتباره مسؤولاً عن بداية التفاوض مع حركة طالبان في فبراير 2020 حول الانسحاب، واتهمته بأنه قام بذلك من وراء ظهر وبدون علم الحكومة

الأفغانية المدعومة أمريكياً. وبدوره، دافع ترامب عن موقفه الذي برره برغبته في حماية أرواح الجنود الأمريكيين، وادعى أن هذا الانسحاب الفوضوي أدى إلى سقوط أسلحة ومعدات أمريكية في يد طالبان يُقدَّر ثمنها بمبلغ 85 مليار دولار[17].

وبخصوص شبه الجزيرة الكورية، اتبعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة سياسة تحالف مع كوريا الجنوبية، وعداءً صريحاً مع كوريا الشمالية. وباستثناء الرئيس ترامب الذي سعى إلى "التواصل الحذر" مع كيم جونج أون رئيس كوريا الشمالية وعَقَدَ معه اجتماع قمة في سنغافورة في 12 يونيو 2018، ثم اجتمع معه في 27 فبراير 2019 في العاصمة الفيتنامية هانوي، والتقاه مرة ثالثة يوم 30 يونيو 2019 في المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين؛ فإن سياسة العداء كانت هي الغالبة على السلوك الأمريكي.

لقاء الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب مع رئيس كوريا الشمالية كيم جونج أون في المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين (30 يونيو 2019)

واستمر ترامب في هذا الاتجاه في انتخابات 2024، فورد في خطاب قبوله الترشح لخوض انتخابات الرئاسة، أنه يشعر بالتفاهم والانسجام مع الرئيس الكوري، ووفقاً لكلماته: "أتفق معه وقد يرغب في رؤيتي مجدداً، أعتقد أنه يفتقدني". وردت وزارة الخارجية في كوريا الشمالية ببيان، ورد فيه أن المطلوب هو أن تختار الإدارة الأمريكية الخيار المناسب في إدارة العلاقات مع بيونغ يانغ، وذلك بغض النظر عمن يفوز في الانتخابات القادمة، مضيفة إلى أن حالة الارتباك السياسي والانقسامات بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي سوف يَحوُل دون اتخاذ مثل هذا القرار.

ومع أن البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي قد خلا من العبارة التي وردت في برامج سابقة، وهي "النزع الكامل والقابل للتحقق للسلاح النووي الكوري الشمالي"، ففي خطاب قبولها ترشيح الحزب الديمقراطي لها، التزمت هاريس باتباع سياسة حازمة ولا هوادة فيها مع كوريا الشمالية، وأنها لن تُحسِّن العلاقات مع الطغاة والدكتاتوريين الذين يؤيدون ترامب، لأنهم يعرفون أنه من السهل التلاعب به بالمجاملات والمحسوبيات.

رابعاً: آسيا والانتخابات الرئاسية الأمريكية

سبق القول إن الانتخابات الرئاسية الأمريكية تدور بشكل رئيسي حول القضايا الداخلية التي تواجه المواطنين الأمريكيين، وأن اهتمام الرأي العام في هذه الفترة ركز على متابعة تطورات القتال في أوكرانيا والشرق الأوسط، وذلك في سياق يتسم بالانقسام وشيوع حالة من الاستقطاب السياسي والاجتماعي بين أنصار الحزبين الكبيرين، وبسبب شخصية ترامب واتجاهه نحو تبسيط الأمور والإدلاء بتصريحات مُبالَغ فيها أو غير حقيقية[18]، فإنه لم تتح الفرصة لإجراء مناقشات عميقة وجدية حول السياسات الخارجية الأمريكية في آسيا.

تراقب العواصم الآسيوية المشهد الانتخابي الأمريكي بدقة، بحكم الدور القيادي لواشنطن في العالم والمصالح والعلاقات المتبادلة بينها ودول المنطقة، واحتمالات تطورها في حالة فوز أي من ترامب أو هاريس، وتحرص جميعها على عدم اتخاذ أي موقف يشير إلى تفضيلها لأي منهما، وإن كان حسب شهادة براد سميث، رئيس شركة ميكروسوفت، أمام لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ في شهر سبتمبر 2024، أن الصين تتدخل إلكترونياً للإضرار بالانتخابات الأمريكية، ولكن دون مساندة أي من المرشحين، في الوقت الذي تتدخل فيه روسيا لصالح ترامب، وإيران لصالح هاريس.

وفي كل الأحوال ثمة قضايا وملفات آسيوية كبرى على أجندة الرئيس الأمريكي المقبل، حيث تظل العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الأكبر في العالم والاقتصاد الثاني الذي يلاحقه، والتداعيات السياسية والعسكرية المترتبة على ذلك، هي القضية الرئيسية التي تواجه الرئيس القادم، وتحديداً، كيف يتم إدارة المنافسة بين الدولتين بما فيها وضع قواعد لتنظيم الصراعات بينهما، وذلك في سياق ازدياد التقارب بين الصين وروسيا، والذي كان من مظاهره المناورات البحرية المشتركة بينهما في بحر اليابان وبحر أوخوتسك خلال الفترة من 10 إلى 16 سبتمبر 2024، والتي تُعتبَر أكبر مناورات بحرية أجرتها روسيا منذ انتهاء الاتحاد السوفيتي في عام 1991.

وبالنسبة للهند، فقد تطورت علاقات الشراكة مع الولايات المتحدة في ظل إدارات أوباما وترامب وبايدن، مع احترام اختلاف المصالح بين الدولتين بخصوص قضايا معينة. يعتقد البعض أن الهند سوف ترتاح لنجاح ترامب، نظراً لكيمياء العلاقات الخاصة بينه ورئيس الوزراء ناريندرا مودي، بينما يرى آخرون أن الأصل الهندي لكامالا هاريس يجعلها أكثر قرباً لنيودلهي.

وسوف تُمثِّل كوريا الشمالية موضوعاً مهماً على جدول أعمال الرئيس الأمريكي القادم بسبب ازدياد قدراتها المسلحة النووية والصاروخية، وتصاعد قلق الحلفاء في سيول وطوكيو من هذا التطور، وتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين روسيا وكوريا الشمالية، في يونيو 2024، والتي وضعت الأساس للدفاع المشترك بين الدولتين في مواجهة العدوان الخارجي، وظهور السلاح الكوري الشمالي في الحرب الأوكرانية. ويؤدى هذا إلى دعم علاقات التوافق والتحالف بين أمريكا واليابان وكوريا الجنوبية وسائر الدول ذات التفكير المشابه بالمنطقة.

الأمر المرجح، أن آسيا هي القوة الصاعدة في عالم القرن الحادي والعشرين، وأن الصين هي خط المواجهة الأولى مع الولايات المتحدة، وأنه تدور تنافسات وصراعات بين الدولتين على كسب ثقة وصداقة الدول الآسيوية. وتشير نتائج البحوث إلى أن الصين تحرز تراكماً منظماً للثروة والنفوذ، وأنها من خلال مبادرة "الحزام والطريق" تزيد استثماراتها في دول القارة، مما يُوسِّع من نفوذها حسب استطلاعات الرأي في هذه الدول. تحدث هذه التطورات في سياق تحول من عالم تهيمن عليه قوة عظمى واحدة، إلى عالم متعدد الأطراف، وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه الرئيس الأمريكي الجديد في إدارة العلاقات مع آسيا.

الهوامش

1- في كل انتخابات رئاسية أمريكية، يُوجد أيضاً مرشحون مستقلون، ولكن لا تُوجد لدى أي منهم فرصة في الفوز.

2- الدول الست هي: الصين، وإيران، وباكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان.

3- بيارق علي عزيز، "أفغانستان في المنظور الاستراتيجي الأمريكي"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، جامعة تكريت، العدد 30، ديسمبر 2022، ص 174.

4- إسماعيل الرزاوي ومرسي عبدالكريم عبدالرازق،" الاستجابة الأمريكية لتنامي صعود الصين في شرق آسيا.. الأدوات والسيناريوهات"، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد رقم 47، العدد رقم 546، أغسطس 2024، ص 106.

5- National Security Strategy, **The White House Washington**, October 2022, p 23. https://tinyurl.com/mrfcfvxu

6- أسامة فاروق مخيمر، "الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين.. دراسة للأسباب والقضايا"، **المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، مجلد 24، عدد 4، أكتوبر 2023، ص ص 148-115.

7- Remarks by Vice President Harris on the Indo-Pacific Region**, The White House Washington,** August 24, 2021.

8- Remarks by Vice President Harris Aboard the USS Howard Naval Ship, **The White House Washington,** September 28, 2022.

9- Remarks by Vice President Harris Aboard the Philippine Coast Guard Ship Teresa Magbanua, **The White House Washington**, November 22, 2022.

10- Remarks by APNSA Jake Sullivan in Press Conference | Beijing, People's Republic of China, **The White House Washington**, August 29, 2024.

11- بينما تتطلع هاريس للرئاسة... صمت وفخر في الهند مسقط رأس والدتها"، **صحيفة الشرق الأوسط**، 5 سبتمبر 2024. https://tinyurl.com/yssmxvy6

12- Intelligence officials have briefed the Trump campaign on Iranian threats. A look at what's known, **Associated press,** September 24, 2024. https://tinyurl.com/mu57r9v8

13- The Donald Trump Interview Transcript, **Bloomberg**, July 16, 2024. https://tinyurl.com/zamerp3y

14- Full Recording of President Trump's Interview with Elon Musk on X, Trump Vance Campaign, August 13, 2024. https://tinyurl.com/5n6je7v2

15- Former President Trump FULL SPEECH at the 2024 RNC, **The New York Times**, Jul 19, 2024. https://tinyurl.com/3km279sm

16- Michael Hirsh, Kamala Harris's 21st-Century Foreign Policy, **Foreign Policy**, August 23, 2024. HTTPS://TINYURL.COM/YCX8Z32U

17- تبين عدم صحة هذا الادعاء، فحسب تقرير المفتش العام للجيش الأمريكي، فإن المبلغ نحو 7 مليارات دولار.

18- من ذلك على سبيل المثال: ادعاء ترامب أن المهاجرين من هايتي يأكلون لحوم الحيوانات الأليفة في ولاية أوهايو، وهو ما تبين عدم صدقه. وادعاء قيام أنصار الحزب الديمقراطي بالتلاعب لإتاحة الفرصة للمهاجرين غير المسجلين بالتصويت في الانتخابات، وهو الادعاء الذي دفع أحد مديري المناظرة إلى التدخل لنفيه وفقاً لبيانات مكتب التحقيقات الفيدرالية، وأعاد ترامب اتهام المكتب بأنه "فاسد للغاية" وأن تصريحاته "كاذبة".

فوكاك 9:

موقع إفريقيا من مفهوم المركزية الصينية بين الشراكة والهيمنة

د. حمدي عبد الرحمن حسن

أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد في الإمارات العربية المتحدة، والخبير في الشؤون الإفريقية

انتهت أعمال قمة "منتدى التعاون الصيني الإفريقي التاسع" (فوكاك 9)، والذي استضافته العاصمة بكين في الفترة (4 – 6 سبتمبر 2024)، تحت عنوان (التكاتف من أجل تعزيز التحديث وبناء مجتمع مصير مشترك رفيع المستوى بين الصين وإفريقيا)، وشارك فيها رؤساء دول وحكومات 53 دولة إفريقية، إلى وَضْع الخطوط والقواعد الأساسية لمسار التفاعلات الصينية الإفريقية في المستقبل، والتي تضمنت ثلاثة محاور؛ الأول: أهمية التحول إلى عالم متعدد الأقطاب يعزز السلام الدائم والأمن الشامل والازدهار المُشترَك ورفض التكتلات القائمة على الأيديولوجية. والثاني: تأكيد إيلاء الصين أهمية بالغة لإفريقيا كونها شريك تعاون في مبادرة الحزام والطريق، بما يتناسب مع رؤية وأجندة الاتحاد الإفريقي 2063، ويعزز التعاون بين دول الجنوب لتعظيم الاستفادة المُشترَكة من المقومات التي تحظى بها. والثالث: تأكيد الالتزام المُتبادَل من جانب الصين وإفريقيا بحماية سيادتهما وأمنهما ومصالحهما التنموية، مع التأكيد الإفريقي لمبدأ الصين الواحدة ودعم بكين في القضايا المتعلقة بمصالحها الأساسية.

وقد صاغت القمة إطاراً للعمل المُشتَرَك والالتزامات المُتبادَلَة بين الطرفين على مدار الأعوام الثلاثة القادمة؛ إذ أعلنت الصين "مبادرات الشراكات العشر"، والتي تتجسد في قطاعات (التعليم المُتبادَل بين الحضارات – ازدهار التجارة – تعزيز سلسلة الصناعة –

التعاون الإنمائي- الرعاية الصحية – دعم الاتصال – إحياء المناطق الريفية وتحقيق الرفاهية للمواطنين - التبادلات بين الشعوب - التنمية الخضراء – الأمن المُشترَك). ولضمان تنفيذ هذه المبادرات، سوف توفر الصين لإفريقيا 360 مليار يوان من الدعم المالي في الأعوام الثلاثة القادمة؛ أي ما يعادل 51 مليار دولار أمريكي[1].

في هذا السياق، يناقش هذا التحليل موقع إفريقيا من مفهوم المركزية الصينية والاستراتيجية الصينية الجديدة للعلاقات الدولية، ويتطرق كذلك إلى أبرز الآليات المؤسسية ممثلة في منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي بدأ أعماله منذ عام 2000، ثم يتناول دور الجبهة المتحدة في الحزب الشيوعي الصيني في دعم قوة الصين الناعمة داخل القارة، ودبلوماسية الصين الأمنية في القارة، والتي تتوازى مع تعزيز وحماية المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الصين وإفريقيا.

أولاً: ملامح المركزية الصينية في العلاقات مع إفريقيا

يقول الرئيس النيجيري الأسبق، أولوسيجون أوباسانجو، مخاطباً نظيره الصيني هو جينتاو، في لاغوس في عام 2006: "إن القرن الحادي والعشرين هو القرن الذي ستقود فيه الصين العالم. وعندما تقودون العالم، نريد أن نكون بالقرب منكم. وعندما تذهبون إلى القمر، لا نريد أن نتخلف عنكم"[2]. ربما يعكس ذلك الخطاب في بعض جوانبه مقولات النزعة المركزية الصينية "Sinocentrism"، والتي تُعبِّر عن نظرة عالمية تضع الصين في موقع القلب من النظام العالمي وتنظر إليها باعتبارها متفوقة سياسياً وأخلاقياً وثقافياً على الدول الأخرى.

تاريخياً، شكلت هذه الأيديولوجية علاقات الصين، وقسَّمت المعمورة إلى "نحن" (الدول التي تتبنى أو تحترم الثقافة والسلطة الصينية) و"الآخرين" (أولئك الذين لا يتبنون أو يحترمون الثقافة والسلطة الصينية). ولا يخفى أن مفاهيم المركزية الصينية، التي تجد جذورها في تقاليد الكونفوشيوسية، تتلاءم مع قوة الصين، وتُروِّج لزعامة الصين وتفوقها في الشؤون العالمية، خاصة في علاقاتها مع الدول "الشقيقة" التي ترد بالمثل من خلال الدعم السياسي والاقتصادي[3].

ويمكن تفسير صعود الصين في إفريقيا كمثال على المركزية الصينية في سياق العولمة، فقد تكيفت الصين مع نظرتها التاريخية للعالم من خلال توسيع نفوذها إلى ما هو أبعد من الحدود الجغرافية التقليدية؛ إذ نظرت إلى دول القارات البعيدة مثل إفريقيا باعتبارهم حلفاء مهمين سياسياً. ومن خلال التعاون الإنمائي، بما في ذلك المنح والقروض وإلغاء الديون ومشروعات البنية الأساسية والتبادل العلمي والثقافي، تنشر الصين أيديولوجيتها، وتُروِّج لنموذج التنمية الخاص بها، وتعزز شعورها بالتفوق؛ لهذا يُنظَر إلى تحوُّل إفريقيا من منطقة هامشية تقليدياً للصين إلى منطقة استراتيجية وحجر الزاوية في مشاركة الصين مع الجنوب العالمي في العقود الأخيرة، في إطار الأهداف الجيوسياسية العالمية الأوسع للصين،

والمتمثلة في إعادة تعريف العلاقات الدولية، وتعزيز العلاقات مع الدول النامية، وتحدي الهيمنة الغربية، خاصة هيمنة الولايات المتحدة[4].

إن السمة المميزة للعلاقات الصينية الإفريقية هي هيكلها المركزي الصيني، والذي يعكس رؤية الصين الأوسع لدورها العالمي؛ فالعلاقة هرمية؛ حيث تضع الصين نفسها شريكاً متفوقاً، وتتوقع من الدول الإفريقية أن تحذو حذوها في مقابل الفوائد الاقتصادية والسياسية. ولعل هذه النظرة للعالم، والتي تتجذر بعمق في المفاهيم الصينية التاريخية للتفوق الثقافي والسياسي، غالباً ما يتم وضعها في مقابل المفهوم الغربي للسيادة المتساوية بين الدول.

تاريخياً، تشكلت الدبلوماسية الصينية من خلال الإيمان بالتفوق الأخلاقي والسياسي للنظام الصيني، وهي النظرة التي لا تزال قائمة في السياسة الخارجية المعاصرة[5]. وفي سياق الصين وإفريقيا، يتجلى هذا النهج من خلال تأكيد المسؤولين الصينيين إنجازات بلادهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي بصفتها نموذجاً ينبغي للدول الإفريقية أن تحذو حذوه. على سبيل المثال، استثمرت الصين بكثافة في مشروعات البنية الأساسية في أنحاء إفريقيا، وكثيراً ما يتم تأطير هذه الاستثمارات كأمثلة على كيفية استفادة الدول الإفريقية

من تبني نموذج التنمية الصيني. كما تَستخدِم الصين "دبلوماسية الاستضافة" لتعزيز مكانتها في هذه العلاقات، فكثيراً ما تتم دعوة القادة الأفارقة إلى الصين للقيام بجولات مدفوعة التكاليف بالكامل؛ إذ يتعرضون للتراث الثقافي الصيني والنجاحات الاقتصادية. وخلال هذه الزيارات، غالباً ما يؤكد المسؤولون الصينيون فوائد التوافق مع الرؤية الجيوسياسية الصينية ويركزون على أن الصين زعيم خيري للعالم النامي[6].

ويتشابك انخراط الصين مع إفريقيا بشكل عميق مع جهود إعادة تشكيل العلاقات الدولية بما يتماشى مع مصالحها ومصالح شركائها الأفارقة. وقد اتضح ذلك من خلال دعم توسيع تحالف البريكس ليضم كلاً من مصر وإثيوبيا، إضافة إلى جنوب إفريقيا. وتؤكد الصين باستمرار أن "دبلوماسيتها تركز على الأمم المتحدة"، وتدعو إلى مراعاة ميثاق الأمم المتحدة وتُقدِّم نفسها مدافعاً قوياً عن التعددية في النظام الدولي.

ومع ذلك، فإن دعم الصين للتعددية مشروط؛ فإذا تصرفت مؤسسة عالمية، مثل الأمم المتحدة، بطريقة تعارض مصالح الصين أو مصالح حلفائها، فإن الصين تظهر استعدادها لعرقلة أو تحدي قرارات المؤسسة. على سبيل المثال، في عام 2005، استخدمت الصين حق النقض ضد عقوبات الأمم المتحدة على زيمبابوي، ما أدى إلى حماية نظام روبرت موغابي من العقوبات الدولية. وعلى نحو مماثل، مددت بكين شريان حياة دبلوماسي للرئيس السوداني السابق عمر البشير، فاستضافته في عام 2011 ومرة أخرى في عام 2015، على الرغم من اتهامه من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

وتُشكِّل مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام في إفريقيا جانباً رئيسياً من هذا النهج؛ إذ تزايَد دور الصين في المشاركة في بعثات حفظ السلام الأممية في إفريقيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ما يعكس طموحاتها الاستراتيجية الأوسع واستراتيجية الأمن العالمي المتطورة. في عام 2020، أصدرت الحكومة الصينية ورقة بيضاء بعنوان "القوات المسلحة الصينية: 30 عاماً من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة"، والتي أكدت التزام الصين بالسلام والاستقرار العالميين مع وضع نفسها قوةً عالمية مسؤولة. كما عكست هذه الوثيقة رغبة الصين المتزايدة في تشكيل الحوكمة العالمية وشؤون الأمن الدولي بما يتماشى مع أهداف سياستها الخارجية. وبالطبع يوضح دور الصين في عمليات حفظ السلام في إفريقيا هذا التحول الاستراتيجي[7].

تاريخياً، كانت مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام ضئيلة نسبياً، لكن ارتفعت مساهمتها بشكل كبير في العقد الماضي، لتصبح ثاني أكبر داعم مالي لعمليات حفظ السلام على مستوى العالم، مع التركيز القوي على إفريقيا. هذا التحول بدأ في عهد الرئيس شي جين بينغ، الذي ربط جهود حفظ السلام الصينية بمبادرة الأمن العالمي. وبحلول عام 2022، أصبحت الصين من أبرز المشاركين في بعثات حفظ السلام في أنحاء إفريقيا. ولا تشمل هذه المشاركة فقط المساهمات المالية، ولكن أيضاً نشر أفراد من جيش التحرير الشعبي

في مناطق الصراع[8]، ولاسيما في الدول الغنية بالموارد مثل جنوب السودان. كما برز الوجود العسكري المتزايد للصين في إفريقيا من خلال إنشاء أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي، بما يوضح أن مبادرات حفظ السلام الخاصة بها متشابكة مع أهدافها الاستراتيجية الأوسع؛ ومن ثم فإن دور الصين في حفظ السلام هو جزء من سرد أكبر للنفوذ الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي المتزايد في إفريقيا.

وتتسم عمليات حفظ السلام الصينية في إفريقيا بطابع مزدوج، فهي من ناحية، تعزز صورة الصين بصفتها جهة فاعلة عالمية مسؤولة ملتزمة بالسلام الدولي، ومن ناحية أخرى، تخدم هذه العمليات المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للصين. والعديد من الدول التي يتم نشر قوات حفظ السلام الصينية فيها تُعد أساسية في مبادرة الحزام والطريق أو ذات أهمية استراتيجية لاستثمارات الصين في الموارد والبنية الأساسية؛ فمثلاً، تمتلك الصين في جنوب السودان مصالح نفطية كبيرة، وتخدم عمليات حفظ السلام الغرض المزدوج المتمثل في استقرار المنطقة وحماية الاستثمارات والمصالح الاقتصادية الصينية. وعليه يتماشى النشر الاستراتيجي لقوات حفظ السلام الصينية في هذه المناطق مع أهداف السياسة الخارجية الأوسع، والتي تعطي الأولوية لحماية الاستثمارات الصينية وتوسيع نفوذها في إفريقيا.

ثانياً: دبلوماسية إفريقيا زائد واحد "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"

يتميز نهج الصين تجاه إفريقيا باستراتيجية متعددة المستويات ومتشابكة تعمل على المستويات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية والعالمية. وتظل العلاقات الثنائية تُشكِّل الأساس لمشاركة الصين مع إفريقيا، والتي تشمل مجموعة واسعة من التبادلات بين الدول، وبين الأحزاب، وبين الجيوش. وتُستكمَل هذه العلاقات بمشاركة الصين مع المنظمات المتعددة الأطراف الإقليمية ومن دون الإقليمية، والتي تعمل منصاتٍ لتوسيع نفوذ الصين عبر القارة.

كانت فرنسا أول من صكَّ مفهوم قمة إفريقيا زائد واحد، ثم تلتها دول أخرى مثل: اليابان والصين والولايات المتحدة وروسيا وإيطاليا. ويمكن إرجاع مشاركة الصين مع إفريقيا على المستوى الإقليمي إلى استراتيجيتها الأوسع نطاقاً لبناء العلاقات مع مناطق الجنوب العالمي من خلال الأطر المتعددة الأطراف، وهو النهج الذي اكتسب زخماً منذ المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي في عام 1997 عندما أكد الأمين العام آنذاك، جيانغ تسه مين، على أهمية المشاركة في الأطر المتعددة الأطراف لمواجهة العزلة المُحتمَلَة وبناء سمعة الصين بصفتها فاعلاً عالمياً مسؤولاً. وتماشياً مع هذه الاستراتيجية، أنشأت الصين "منتدى التعاون الصيني الإفريقي" في عام 2000، بصفته إطاراً رسمياً للتعامل مع البلدان الإفريقية وآلية أساسية لتنسيق مبادرات الصين الدبلوماسية والتجارية والتنموية في أنحاء القارة.

جدول (1): موجز أعمال منتدى التعاون الصيني الإفريقي منذ عام 2000

المنتدى	التاريخ	مكان الانعقاد	المشاركون	القضية المحورية
المنتدى الأول	10 - 12 أكتوبر 2000	بكين	44 دولة من مجمل 46 دولة لديها علاقات دبلوماسية مع الصين (مع غياب الصومال وإريتريا). مشاركة رئيس الصين وأربعة رؤساء أفارقة؛ والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية؛ و17 ممثلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية.	النظام السياسي والاقتصادي الدولي الجديد؛ والتعاون الاقتصادي والتجاري الصيني الإفريقي.
المنتدى الثاني	15 - 16 ديسمبر 2003	أديس أبابا	44 دولة من مجمل 46 دولة لديها علاقات دبلوماسية مع الصين (مع غياب الصومال وإريتريا)؛ مشاركة رئيسا وزراء الصين وإثيوبيا، وثمانية رؤساء دول وحكومات، ورئيس الاتحاد الإفريقي؛ وممثلو الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.	تعزيز التعاون الموجه نحو العمل على أسس واقعية
المنتدى الثالث	3 -5 نوفمبر 2006	بكين	48 دولة (منها تشاد والسنغال)، ومشاركة الرئيس الصيني، وحضور 41 رئيس دولة وحكومة إفريقية، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، و24 ممثلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية.	نوع جديد من الشراكة الاستراتيجية
المنتدى الرابع	8 - 9 نوفمبر 2009	شرم الشيخ	49 دولة (منها مالاوي). حضور رئيس الوزراء الصيني والرئيس المصري ورؤساء دول وحكومات 17 دولة إفريقية.	تعميق النوع الجديد من الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإفريقيا من أجل التنمية المستدامة
المنتدى الخامس	19 – 20 يوليو 2012	بكين	50 دولة (منها جنوب السودان). حضور رئيس الصين وستة رؤساء أفارقة، ورئيسي وزراء (الرأس الأخضر وكينيا)، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي (بعد انضمام الاتحاد الإفريقي إلى المنتدى)، والأمين العام للأمم المتحدة.	البناء على الإنجازات السابقة وفتح آفاق جديدة لنوع جديد من الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإفريقيا
المنتدى السادس	3 - 5 ديسمبر 2015	جوهانسبرغ	50 دولة. حضور الرئيس الصيني و50 رئيس دولة وحكومة؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي؛ وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية.	الصين وإفريقيا تتقدمان معاً: تعاون مربح للجانبين من أجل التنمية المشتركة
المنتدى السابع	2 - 4 سبتمبر 2018	بكين	53 دولة (أي باستثناء إيسواتيني الحليف الدبلوماسي الإفريقي الوحيد لتايوان). حضور رئيس الصين و49 رئيس دولة وحكومة إفريقية؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي؛ والأمين العام للأمم المتحدة؛ و27 ممثلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية.	نحو مجتمع صيني إفريقي أقوى ذو مستقبل مشترك.

المنتدى	التاريخ	مكان الانعقاد	المشاركون	القضية المحورية
المنتدى الثامن	29 - 30 نوفمبر 2021	دكار	قمة افتراضية: مشاركة رئيس الصين وخمسة رؤساء أفارقة (السنغال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، جزر القمر، وجنوب إفريقيا)، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، والأمين العام للأمم المتحدة. حضور شخصي: وزير الخارجية الصيني وممثلو53 دولة والمنظمات الدولية والإقليمية.	تعميق الشراكة بين الصين وإفريقيا وتعزيز التنمية المستدامة من أجل "بناء مجتمع صيني إفريقي" له مستقبل مشترك في العصر الجديد.
المنتدى التاسع	4 - 6 سبتمبر 2024	بكين	53 دولة (أي باستثناء إيسواتيني الحليف الدبلوماسي الإفريقي الوحيد لتايوان). حضور الرئيس الصيني وعدد من الزعماء الأفارقة بالإضافة إلى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، والأمين العام للأمم المتحدة.	التعاون لتعزيز التحديث وإنشاء مجتمع صيني أفريقي رفيع المستوى من أجل مستقبل مشترك

المصدر: من إعداد الباحث

ومن خلال المنتدى، تعهدت الصين بتقديم موارد مالية كبيرة للدول الإفريقية، بما في ذلك 100 مليار دولار في التزامات التمويل التي تم التعهد بها خلال قمتي منتدى التعاون الصيني الإفريقي في عامي 2018 و2021، فضلاً عن 51 مليار دولار خلال قمة 2024. (انظر جدول رقم 1). وتؤكد هذه الالتزامات استراتيجية الصين طويلة الأجل لتعزيز العلاقات القوية مع إفريقيا، ليس فقط من خلال مساعدات التنمية والاستثمار، ولكن أيضاً من خلال الترويج للتعاون "المربح للجانبين". وإضافة إلى ذلك، تقوم الصين بدور حاسم في دعم المنظمات المتعددة الأطراف الإفريقية، بما في ذلك تقديم ملايين الدولارات في شكل مِنَح للهيئات من دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس"[9]. ومن خلال القيام بذلك، تعزز الصين علاقاتها مع النخب السياسية الإفريقية مع ضمان عدم تحوُّل هذه المنظمات إلى منصات للتعاون ضد المصالح الصينية.

وإلى جانب هذا المنتدى الجماعي، لا يجب إغفال أن الصين تعطي في كل منطقة فرعية إفريقية الأولوية للعلاقات مع الدول التي تتمتع بأهمية استراتيجية بسبب حجمها أو موقعها الجغرافي أو إمكاناتها الاقتصادية. على سبيل المثال، تُعد دول مثل: مصر وإثيوبيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا من الفاعلين الرئيسيين في استراتيجية الصين الإفريقية بسبب نفوذها في السياسة الإقليمية وأهميتها الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، عملت الصين على تنمية علاقات خاصة مع دول مثل: زيمبابوي وناميبيا وتنزانيا، التي تربط أحزابها الحاكمة علاقات طويلة الأمد مع بكين. وتتمتع جيبوتي، موقع القاعدة العسكرية الوحيدة للصين في الخارج، بأهمية استراتيجية فريدة، ما يؤكد البعد العسكري لمشاركة الصين مع إفريقيا.

ثالثاً: الجبهة المتحدة وبناء المجتمع الصيني الإفريقي:

تضاعَف نفوذ الصين في إفريقيا بشكل كبير من خلال استراتيجية متعددة الأوجه تَستهدِف كلاً من النخب السياسية والجمهور الأوسع. وتتمثل النقطة المركزية في هذه الجهود في استراتيجية "الجبهة المتحدة للحزب الشيوعي الصيني"، والتي تهدف إلى حَشْد الأفراد والمؤسسات على مستوى القارة الإفريقية لتعزيز مصالح الصين (انظر الجدول رقم 2). يساعد هذا النهج الصين على كسب الحلفاء، وتشكيل السرديات، وعزل المعارضين، وتوسيع نفوذها عبر مختلف القطاعات في إفريقيا.[10] وينطوي أحد عناصر هذه الاستراتيجية على إشراك الأفراد المؤثرين مثل: قادة الأعمال والمثقفين وشخصيات الإعلام، وضمان تمثيل مصالح الصين على مستويات عالية من الحكومة والمجتمع.

جدول (2): أهداف وأنشطة جبهة الصين المتحدة في إفريقيا

أهداف الجبهة المتحدة	الجهات المنفذة لنشاط الجبهة المتحدة	الجهات الفاعلة التي تقود نشاط الجبهة المتحدة
• الجامعات ومعاهد البحوث • المؤسسات الثقافية والسياسية والتعليمية • المؤسسات العامة والخاصة، وكبار رجال الأعمال، والبرلمانيين • المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، ومراكز البحوث، والصحفيين، وشخصيات الإعلام، والمجتمعات الدينية • زعماء الحزب الحاكم، والزعماء التقليديون، والنخب الصينية ذات المكانة المرموقة في الخارج	• المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني • دائرة عمل الجبهة المتحدة، وجيش التحرير الشعبي • - مجلس الدولة، ووزارة الخارجية، ووزارة التعليم، ووزارة الدفاع، ووزارة العلوم والتكنولوجيا • قوات الأمن، وأقسام الدعاية، وهيئات الاتصال الدولية مثل دائرة الاتصال الدولي للحزب الشيوعي الصيني	• القيادة العليا للحزب الشيوعي الصيني • اللجنة الدائمة للمكتب السياسي المكونة من 7 أعضاء • المكتب السياسي المكون من 25 عضواً • مجلس الدولة • جيش التحرير الشعبي • المجموعة القيادية الصغيرة للجبهة المتحدة

المصدر: بتصرف من:

Paul Nantulya, China's United Front Strategy in Africa, **Africa Center for Strategic Studies**, September 5, 2023.

كما وسَّعت الصين نفوذها من خلال المشاركة التعليمية والإعلامية، ورعاية الطلاب والصحفيين والأكاديميين الأفارقة للمشاركة في برامج التبادل في الصين. وقد أدت مبادرات مثل "مركز الصحافة الصيني الإفريقي" إلى تغطية إعلامية إيجابية للصين في المنافذ الإفريقية، ما

عـزز صورتهـا بصفتهـا شريـكاً في التنميـة. ومـن الأمثلـة البـارزة عـلى جهـود العلاقـات العامـة الصينيـة "دبلوماسـية اللقـاح" خـلال جائحـة كورونـا؛ إذ أرسـلت الصـين اللقاحـات والإمـدادات الطبيـة إلى العديـد مـن الـدول الإفريقيـة، وحظيـت بإشـادة مـن القـادة الأفارقـة، وأثمـرت عـن تغطيـة إعلاميـة إيجابيـة؛ إذ تـم تقديـم هـذه المبـادرة جهـداً إنسـانياً عـلى النقيـض مـن الانتقـادات المُوجَّهـة إلى الـدول الغربيـة "لاحتـكار" اللقاحـات. وقـد أسـهمت وسـائل الإعـلام الصينيـة في إفريقيـا، بمـا في ذلـك شـبكة تلفزيـون الصـين العالميـة المملوكـة للدولـة ووكالـة أنبـاء شـينخوا، دوراً مهمـاً في سَرْد هـذه الروايـات، مـا عـزز الصـورة الإيجابيـة للصـين في جميـع أنحـاء القـارة.

رابعاً: الاقتصاد والدبلوماسية الأمنية:

يرتبـط اهتمـام الصـين بإفريقيـا ارتباطـاً وثيقـاً بتأمـين احتياجاتهـا مـن الطاقـة والمعـادن، خاصـة أنهـا تواجـه طلبـاً محليـاً متزايـداً عـلى المـوارد: إذ تَسـتورِد الصـين نحـو 70% مـن نفطهـا و40% مـن غازهـا الطبيعـي. وبينمـا انخفـض اعتمـاد الصـين عـلى النفـط الإفريقـي قليـلاً في السـنوات الأخـيرة، تظـل القـارة مُـورِّداً حيويـاً بسـبب إمكاناتهـا في التنويـع؛ إذ تقـوم دول مثـل: أنغـولا وجمهوريـة الكونغـو وليبيـا بـأدوار رئيسـية في واردات الصـين مـن الطاقـة. كمـا أصبحـت اكتشـافات الغـاز الطبيعـي الإفريقيـة في موزمبيـق وتنزانيـا ودول أخـرى ذات أهميـة متزايـدة مـع تحـوُّل الصـين نحـو الغـاز الطبيعـي المسـال بعيـداً عـن الفحـم.

وبعيـداً عـن الطاقـة، فـإن احتياطيـات إفريقيـا الغنيـة مـن المعـادن الحيويـة، بمـا في ذلـك الكوبالـت والمنجنيـز والبلاتـين والتنتالـوم، الضروريـة لصناعـات مثـل: الإلكترونيـات والبطاريـات والطاقـة المتجـددة، تجعـل القـارة حيويـة للاسـتراتيجية الاقتصاديـة والصناعيـة طويلـة الأجـل للصـين. ومـن خـلال تأمـين الوصـول إلى هـذه المـوارد، تعمـل الصـين عـلى تعزيـز قدرتها التنافسـية العالميـة في حـين تعمـل عـلى دعـم أمـن الطاقـة والمعـادن.

ولقـد أصبحـت الصـين أكـبر شريـك تجـاري لقـارة إفريقيـا لأكثـر مـن خمسـة عـشر عامـاً متتاليـاً، وبلـغ إجمـالي التبـادل بـين الطرفـين 282.1 مليـار دولار في عـام 2023. وتسـتورد الصـين نحـو 20% مـن إجمـالي صـادرات القـارة الإفريقيـة، بينمـا تسـتورد إفريقيـا مـن الصـين نحـو 16% مـن إجمـالي واردتهـا في عـام 2023. وأضحـت الصـين كذلـك أكـبر مسـتثمر أجنبـي مبـاشر في إفريقيـا بحجـم اسـتثمارات مبـاشرة بلـغ 5 مليـارات دولار في عـام 2022.

ولحمايـة هـذه المصالـح الاقتصاديـة، تَسـتخدِم الصـين مجموعـة واسـعة مـن الأدوات في إدارة دبلوماسـيتها الأمنيـة في إفريقيـا، فهنـاك منتديـين أمنيـين تـم إنشـاؤهما: منتـدى الدفـاع والأمـن الصينـي الإفريقـي ومنتـدى السـلام والأمـن الصينـي الإفريقـي. هـذا إضافـة إلى الزيارات العسـكرية المُتبادَلَـة، والتـي تُصنَّـف عـلى أنهـا مـن بـين أقـدم وأكثـر الطـرق موثوقيـة للمشـاركة العسـكرية بـين الصـين وإفريقيـا، وهـي التـي لا تـزال سـمة مهمـة للدبلوماسـية الأمنيـة. ومـع ذلـك، هنـاك عـدد قليـل بشـكل مدهـش مـن الملحقـين العسـكريين المعينـين في السـفارات الصينيـة في إفريقيـا، خاصـة بالمقارنـة مـع العـدد الأكـبر مـن الملحقـين العسـكريين الأفارقـة في بكـين.

شكل (1) حجم التبادل التجاري بين الصين وقارة إفريقيا (2005 – 2022)

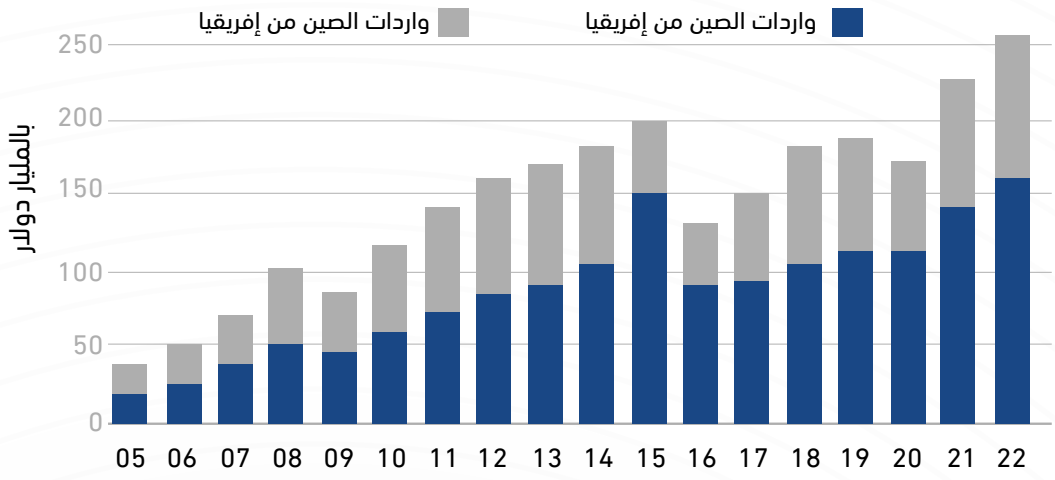

Source: UN Comtrade, China Africa Research Initiative, focac.org. September 1,2024

وتُعد عمليات نقل الأسلحة، ومعظمها مبيعات، طريقة أخرى قائمة منذ فترة طويلة لربط الصين بقوات الأمن الإفريقية؛ إذ أصبحت الصين ثاني أكبر مُورِّد للأسلحة إلى إفريقيا بعد روسيا، بنسبة تُقدَّر بنحو 19% من واردات دول القارة. وطبقاً للشكل (رقم 2)، تُقدِّم عمليات نقل الأسلحة التقليدية إلى الدول الإفريقية من عام 2010 إلى عام 2021 بعض الدلالات؛ فقد استوردت الجزائر أسلحة بقيمة 1.025 مليار دولار من الصين وكانت أكبر متلقٍ في القارة، وحلَّت المغرب ثانياً كأكبر مستورد للأسلحة من الصين بقيمة بلغت 478 مليونً دولار، واستوردت نيجيريا أسلحة صينية بقيمة 413 مليون دولار، لتحتل المرتبة الثالثة، بما يتناسب مع مكانتها كأكبر دولة من حيث عدد السكان في إفريقيا، وأكبر دولة من حيث الناتج المحلي الإجمالي في القارة، كما أنها تواجه تهديداً إرهابياً خطراً.

كما قامت شركات صينية ببناء منشآت عسكرية وشرطية في عدد من الدول الإفريقية، ويعمل الجيش الصيني في الوقت نفسه على تكثيف مساعداته الإنسانية، كما ظهر أثناء جائحة كورونا، لكنه يظل فاعلاً ثانوياً في الإغاثة من الكوارث في إفريقيا. وزادت الصين من تعاونها في مكافحة الإرهاب وتبادُل المعلومات الاستخباراتية مع الدول الإفريقية أيضاً، على الرغم من أن هذا التعاون لا يزال من الصعب توثيقه.

شكل (2): نقل الأسلحة التقليدية من الصين إلى إفريقيا حسب الدولة (2010 – 2021)

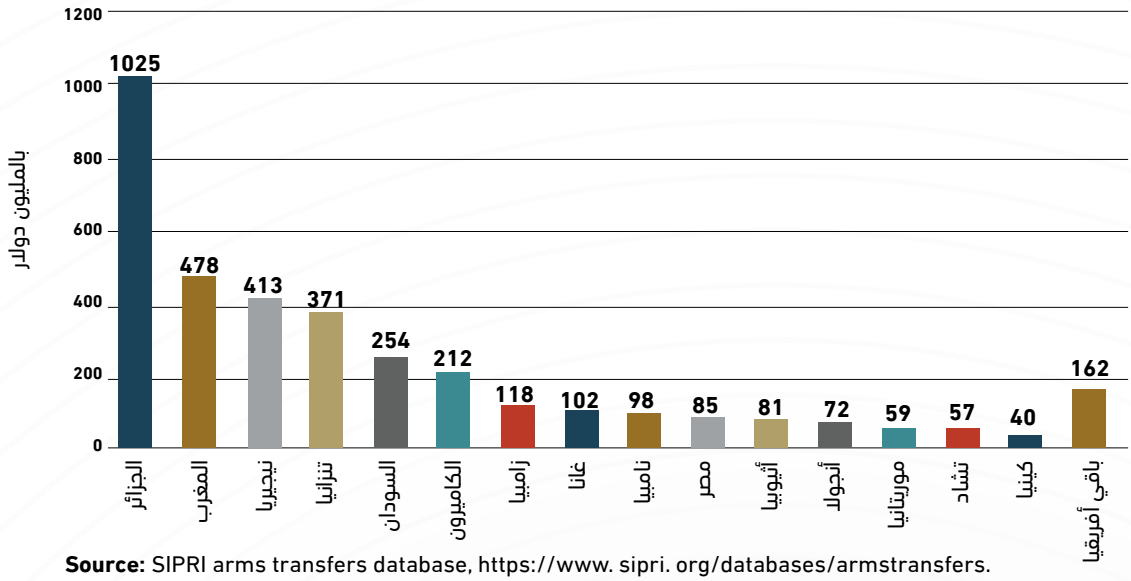

Source: SIPRI arms transfers database, https://www. sipri. org/databases/armstransfers.

ولقد تنامى الاهتمام البحري الصيني بالمياه الإفريقية في المحيط الهندي الغربي وخليج عدن والبحر الأحمر وامتد إلى البحر الأبيض المتوسط وساحل المحيط الأطلسي في إفريقيا. ومع انخراط البحرية الصينية في المحيط الهندي، فإنها تواجه البحريتين الهندية والأمريكية والمخاوف المتزايدة من الآخرين. وأقنعت زيادة انتشار البحرية الصينية في المياه الإفريقية، خاصة لدعم عملية مكافحة القرصنة في خليج عدن، الصين بضرورة تطوير المرافق لتجديد الإمدادات وتوفير الراحة لأطقم السفن. وقد أدى هذا إلى البحث عن موانئ إقليمية وترتيبات دعم أكثر ديمومة لرسو و/أو خدمة سفن البحرية الصينية. وقد شاركت الصين في تمويل الموانئ وبنائها وإدارتها على طول الحافة الشمالية للمحيط الهندي وحول إفريقيا، وهي الجهود التي حفزتها مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها شي جين بينغ ومبادرة الأمن العالمي اللاحقة.

خاتمة

على الرغم من كل ما سبق وإمكانات التحالف الصيني الإفريقي، تواجه الصين في كثير من الأحيان انتقادات متعددة، بما في ذلك ادعاءات الاستعمار الجديد، وفرض ديون لا يمكن تحملها (فخ الديون)، وتعزيز الفساد، وإعطاء الأولوية للعمالة الصينية، والتغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان المحلية. ويمكن فهم هيمنة الصين في إفريقيا من خلال استراتيجياتها الاقتصادية والجدالات المحيطة بممارساتها، بما في ذلك استخراج الموارد غير المشروع ودبلوماسية الديون وعجز الميزان التجاري لصالح الصين.

1 – الهيمنة الاقتصادية من خلال القروض والاستثمارات: زادت الصين بشكل كبير من حضورها في إفريقيا من خلال تقديم قروض واستثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية والطاقة وغيرها من القطاعات الحيوية. هذه القروض، التي غالباً ما تُمنَح للدول الإفريقية بشروط أقل من تلك المُقدَّمة من المقرضين الغربيين أو صندوق النقد الدولي، هي جزء من مبادرة الحزام والطريق الصينية الأوسع نطاقاً. ومع ذلك، يزعم المنتقدون أن هذه القروض تدفع الدول الإفريقية إلى ديون غير مستدامة؛ ومن ثم خلق اعتماد على الصين. ومن الأمثلة البارزة على ذلك زامبيا، التي تخلفت عن سداد قروضها الخارجية البالغة 18 مليار دولار في عام 2022، 12% منها مستحقة للصين. وقد أدى هذا إلى اتفاقية إعادة هيكلة الديون في عام 2023؛ إذ وافقت الصين على شطب نحو 840 مليون دولار من ديون زامبيا[11]. ويرى بعض النقاد أن مثل هذه المواقف أمثلة على "دبلوماسية الديون"، وهي تكتيك تُقدِّم فيه دولة قروضاً بقصد الاستيلاء على الأصول أو اكتساب النفوذ إذا تخلفت الدولة المقترضة عن السداد. وهذا يسمح للصين بتعزيز قوتها من خلال السيطرة على البنية التحتية الرئيسية أو اكتساب النفوذ السياسي.

وفي المقابل، تنفي الصين الانخراط في "دبلوماسية فخ الديون" وتقول إن استثماراتها تهدف إلى تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي في إفريقيا. ويذكر بعض الخبراء أن قروض الصين مجزأة ومتنوعة للغاية: بحيث لا تمثل استراتيجية متماسكة لفخ الديون؛ لأنها تستهدف بلداناً وقطاعات متعددة من دون هدف شامل واحد للهيمنة. إضافة إلى ذلك، يعتقد أنصار استراتيجية الصين الإفريقية أن الاستثمارات الصينية في البنية الأساسية، مثل: الطرق والجسور ومحطات الطاقة، ضرورية للتنمية الاقتصادية في البلدان التي غالباً ما تفتقر إلى بدائل للتمويل.

2 – استغلال الموارد الطبيعية: يشير منتقدو سياسة الصين في إفريقيا إلى عنصر آخر هو استخراج الصين الموارد الطبيعية، أحياناً بطرق غير مستدامة أو غير قانونية. على سبيل المثال، ازدادت وتيرة عمليات قطع الأشجار غير القانوني في موزمبيق منذ عام 2017، مع نقل الأخشاب إلى الصين، ما يغذي الأزمات الاقتصادية والأمنية. في مايو 2024، أفادت وكالة التحقيق البيئي التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها بأن الأموال المتأتية من عمليات نقل الأخشاب غير القانونية في موزمبيق يتم تحويلها إلى جماعات مسلحة متورطة في التمرد العنيف، ما يسلط الضوء على التأثيرات السلبية المترتبة على الأنشطة الاقتصادية الصينية في إفريقيا[12].

3 – تمكين الحكم غير الرشيد: تُوجِّه الدول الغربية انتقادات للصين لتمكينها الحكم غير الرشيد من خلال تقديم الدعم غير المشروط للأنظمة الإفريقية، بما يؤثر في استقلال وسائل الإعلام، والحرية الأكاديمية؛ إذ يزعم المنتقدون أن عمليات التأثير التي تقوم بها الصين، خاصة من خلال الجبهة المتحدة، تُشكِّل الرأي العام الإفريقي لدعم طموحاتها الجيوسياسية مع إسكات الأصوات المعارضة.

وأياً كان الأمر تُظهِر السياسات الصينية في إفريقيا شكلاً من أشكال هيمنة القوة الناعمة: حيث تمارس بكين نفوذها من خلال القروض ومشروعات التنمية واستخراج الموارد. وفي حين يرى البعض أن تصرفات الصين مفيدة للطرفين، وتسمح للدول الإفريقية بتطوير بنيتها التحتية، يرى آخرون أن هذه الإجراءات استغلالية وتُوقِع الدول الإفريقية في الديون. وفي نهاية المطاف، يشير الدور المتنامي للصين في إفريقيا إلى طموحها الأوسع نطاقاً لترسيخ الهيمنة في الجنوب العالمي في حين تواجه اتهامات بالاستعمار الجديد والتدهور البيئي.

أخيراً، لقد تطوَّر موقف إفريقيا في الاستراتيجية الجيوستراتيجية الصينية من الغموض النسبي إلى أهمية مركزية في إطار أوسع من المشاركة مع الجنوب العالمي. ومن خلال مبادرات مثل منتدى التعاون الصيني الإفريقي ونهجها الدبلوماسي المتمركز حول الصين، أقامت الصين علاقات عميقة ومتعددة الأوجه مع الدول الإفريقية، ووضعت نفسها قائدةً ومستفيدة. ومن خلال الاستفادة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والعسكرية، دمجت الصين إفريقيا في استراتيجيتها العالمية، باستخدام القارة منصةً لتحدي النفوذ الغربي وتعزيز رؤيتها لنظام عالمي متعدد الأقطاب. وبذلك، لم تعمل الصين على توسيع نفوذها في إفريقيا فحسب؛ بل عززت أيضاً دورها بصفتها فاعلاً رئيسياً في تشكيل مستقبل الحوكمة العالمية والعلاقات الدولية.

الهوامش

1- قمة فوكاك تضخ زخماً قوياً في العلاقات الصينية - الإفريقية، **وكالة أنباء شينخوا**، 9 سبتمبر 2024. https://tinyurl.com/bdhjs296

2- S. Michel and M. Beuret, **China Safari: On the Trail of Beijing's Expansion in Africa** (Philadelphia, PA: Nation Books 2009) p 11.

3- Jinman Park, "Is the Chinese government's increase in development co-operation with Africa the revival of Sinocentrism?", **Geopolitics,** Vol 20, No. 3 (2015), pp 626-644.

4- Eisenman, Joshua and Shinn, David H, **China's Relations with Africa: A New Era of Strategic Engagement** (New York Chichester, West Sussex: Columbia University Press, 2023). https://tinyurl.com/yysdb3nv

5- A. B. Forsby. The Non-Western challenger? The rise of a Sino-centric China, **Danish Institute for International Studies: DIIS**, Report 2011, p 16.

6- Yoon Jung Park, China's African challenges, **Journal of Contemporary African Studies**, Vol 30, No 2, April 2012, pp 24-26.

7- De Coning, Cedric, and Kari M. Osland. "China's evolving approach to UN peacekeeping in Africa." (2020). And Wu, Weijia. "China's Role in the UN Peacekeeping Operations in Africa." **Journal of Education, Humanities and Social Sciences**, No 28, 2024, pp 146-153.

8- تشارك الصين منذ عام 2017 بنحو 2500 جندي وخبير عسكري صيني في 6 بعثات أممية لحفظ السلام في إفريقيا تضمنت (دارفور – الكونغو الديمقراطية – مالي – جنوب السودان – ساحل العاج – الصحراء الغربية).

9- Cheng, H., Mawdsley, E., & Liu, W, Reading the Forum on China–Africa Cooperation (2000-2021): geoeconomics, governance, and embedding 'creative involvement'. **Area Development and Policy**, Vol 8, No1, 2023, 60-83.

10- Takashi Suzuki, "China's United Front Work in the Xi Jinping Era – Institutional Developments and Activities." **Journal of Contemporary East Asia Studies** 8 (1), 2019, pp 83–98.

11- Hampwaye, Godfrey, Pádraig Carmody, and Phoebe Mokgadi Ramaloko. "China-Zambia Engagements: Is There Change, What Has Changed and Why?" **Journal of Contemporary East Asia Studies**, Vol 12, No 1, 2023, pp 179–98.

12- Millions of tons in illegal logs shipped from Mozambique to China, **The Environmental Investigation Agency,** 14 May, 2024. https://tinyurl.com/4d64fkjw

تفاعلات سلبية:
أبعاد الخلافات الأمريكية الصينية حول قضية التبت

السيد صدقي عابدين
خبير متخصص في الشؤون الآسيوية وقضايا الأمن الإقليمي في آسيا

شهدت الشهور الأخيرة زيادة في التفاعلات الخاصة بقضية التبت بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك مع إصدار الكونغرس الأمريكي قانوناً جديداً تحت عنوان (قانون تعزيز حل النزاع بين التبت والصين)، والذي وقَّعه الرئيس جو بايدن، في 12 يوليو 2024، بخصوص هذه القضية؛ حيث أكد القانون على ثلاث نقاط أساسية، أولها استمرار إقرار الولايات المتحدة بأن التبت جزء من الصين، وثانيها التأكيد أن الولايات المتحدة لم تقر يوماً بأن التبت كانت جزءاً من الصين منذ العصور القديمة، وثالثها مطالبة الصين باحترام حق التبتيين في تقرير المصير.

وبينما ترفض الصين قطعياً النقطتين الثانية والثالثة، فإنها ترى أن النقطة الأولى في حاجة إلى ترجمة عملية وليس مجرد أقوال تجافيها الأفعال، وترصد الصين في ذلك الإطار الكثير من الممارسات الأمريكية التي تراها مرفوضة شكلاً وموضوعاً، وتعتبرها تدخلاً في شؤونها الداخلية. ويطال هذا الرفض الصيني أي قانون يَصدُر بخصوص التبت، وكذا تعيين مسؤولين أمريكيين متخصصين بشؤون التبت، وكذا اللقاءات التي تُعقَد بين مسؤولين أمريكيين ومن تَعتبِرَهم الصين انفصاليين، وعلى رأسهم الدلاي لاما الرابع عشر.

وفي إيجازه للقانون، ذكر الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض الفقرة التالية، مع تذييلها بتوقيع الرئيس بايدن: (وقعتُ اليوم على القانون رقم 138، "قانون تعزيز حل النزاع بين

التبت والصين". وأنا أشاطر الكونغرس التزامه الحزبي بتعزيز حقوق الإنسان في التبت ودعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على تراثهم اللغوي والثقافي والديني المتميز، وستواصل إدارتي دعوة جمهورية الصين الشعبية إلى استئناف الحوار المباشر، دون شروط مسبقة، مع الدلاي لاما، أو ممثليه، سعياً إلى التوصل إلى تسوية تحل الخلافات وتؤدي إلى اتفاق تفاوضي بشأن التبت. ولا يغير القانون السياسة الحزبية الراسخة التي تنتهجها الولايات المتحدة منذ فترة طويلة للاعتراف بمنطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي وغيرها من المناطق التبتية في الصين كجزء من جمهورية الصين الشعبية، وهو قرار سياسي يقع ضمن سلطتي للاعتراف بالدول الأجنبية والحدود الإقليمية لهذه الدول)[1].

في هذا السياق، يتناول هذا الموضوع طبيعة التصعيد في قضية التبت بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وأبعاد الخلافات بين الجانبين فيما يتعلق بهذه القضية، والحجج التي يطرحها كل طرف، وإلى أي مدى يمكن أن تصل الخلافات في هذه القضية.

أولاً: قضية التبت في سياق العلاقات الصينية الأمريكية

تقع منطقة التبت، وهي إقليم يتمتع بالحكم الذاتي، جنوب غربي الصين، ويجاورها من الشمال جبل كونلون ومن الشرق جبل تانغولا، ومنطقة شينغيانغ من الشمال، ومقاطعة شنغهاي من الشمال الشرقي، وتحدها كل من بوتان ونيبال وميانمار والهند ومنطقة كشمير. وتبلغ مساحة إقليم التبت 1,228,400 كيلومتر مربع، أي نحو 12.8% من إجمالي مساحة الصين[2]. وقد بلغ عدد سكان الإقليم نحو 3.7 مليون نسمة في عام 2023. وإدارياً ينقسم الإقليم إلى أربع وحدات كبرى، وعاصمته لاسا.

وتعود جذور قضية التبت حديثاً إلى عام 1949 حينما قامت الصين بالسيطرة العسكرية على إقليم كامدو الواقع في التبت الشرقية، ثم وقَّعت الحكومة الشعبية المركزية وحكومة التبت المحلية في عام 1951 اتفاقية أسلوب التحرير السلمي في التبت، والتي تعني أن الجيش الصيني سيدخل إلى التبت في إطار التعاون الإيجابي مع حكومة التبت لتعزيز الدفاع الوطني وتحريرها من الاستعمار؛ إذ تؤكد الصين من الناحية التاريخية أن التبت هي جزء من أراضيها ومن تاريخها الإمبراطوري منذ القرن الثالث عشر[3].

ولكن نشبت مواجهات عنيفة بين الجانبين في سنة 1959 مع قيام الدلاي لاما بقيادة انتفاضة بين التبتيين للانفصال عن الصين، وهو ما انتهى إلى خروجه من التبت في العام نفسه، ثم قيام الصين بإضفاء طابع قانوني على سيادتها على التبت من خلال تأسيس إقليم التبت ذاتي الحكم بشكل رسمي في عام 1965[4]، لتتراوح الأوضاع منذ هذا الوقت، وحتى الآن، بين الصين والتبتيين الانفصاليين بين المفاوضات أحياناً وبين نشوب مواجهات متفرقة بين الحين والآخر.

شكل (1): موقع إقليم التبت ذاتي الحكم في جمهورية الصين الشعبية

وسط هذه التفاعلات الداخلية حول منطقة التبت بين الصين والانفصاليين، لم تكن القضية برمتها على المستوى الخارجي بعيدة عن أو بمعزل عن مُجمَل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة؛ والتي كانت تتسم بالقطيعة قبل عام 1972 حينما كانت تدور في فلك المواجهة الأيديولوجية الحادة في زَمَن الحرب الباردة؛ ومن ثم كانت الولايات المتحدة تصل في مناوئتها للصين في التبت حد تقديم الدعم العسكري للمجموعات المسلحة في التبت[5]. ومع التحسن الذي طرأ على العلاقات في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تراجَع الاهتمام الأمريكي بقضية التبت، ثم مع نهاية الحرب الباردة وتغير الكثير من المعادلات على الساحة الدولية وبروز الهيمنة الأمريكية كانت هناك حالة من الاستقرار في العلاقات الصينية الأمريكية مثلما حدث في عدم اعتراض واشنطن عن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، لكن لم يكن الأمر يخلو بطبيعة الحال من توترات بين وقت وآخر حول بعض القضايا الحيوية للصين مثل تايوان وهونغ كونغ وحتى الأوضاع في مقاطعة شينغيانغ.

ومع تواصل الصعود الصيني والقفزات الاقتصادية والتكنولوجية وما رافقها من نفوذ سياسي خارجي، بدأت العلاقات الأمريكية مع الصين تنتقل من مرحلة الاستقرار إلى التوتر المتزايد؛ إذ استشعرت الولايات المتحدة الخطر، وعمدت إلى إعادة تركيز وجودها العسكري في منطقة شرق آسيا وهيكلة شبكة تحالفاتها وشراكاتها في المحيطين الهندي والهادئ، في إطار إدراك استراتيجي أمريكي متنامٍ بأن الصين هي الأكثر تهديداً لما تسميه واشنطن النظام الدولي القائم على القواعد بحكم ما تمتلكه الصين من قدرات اقتصادية وتكنولوجية ودبلوماسية على حد وَصْف وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن[6].

كما تصاعدت حدة الخلافات التجارية وجولات فَرْض الرسوم والرسوم المضادة بين الطرفين، والضغط الأمريكي المتزايد فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي باتت الصين تقابله بردود مضادة أيضاً فيما يتعلق بذات القضايا، وأضحت تايوان قضية شديدة الحساسية بالنسبة للصين مع مساعي واشنطن وحلفائها لتطويق الصين في محيطها الإقليمي، وتصاعدت أيضاً حدة التوترات بين الصين وبعض جيرانها في بحري الصين الجنوبي والشرقي، وفرضت الصين قيوداً على التواصل مع الولايات المتحدة بما في ذلك الاتصالات العسكرية، والتي لم تَعُد إلا بعد قمة الرئيسين جو بايدن وشي جين بينغ في سان فرانسيسكو في نوفمبر 2023.

في ظل هذا التصاعد في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي للصين، كان من الطبيعي أن تعود قضية التبت إلى واجهة الاهتمامات الأمريكية؛ ومن ثم الخلافات الصينية الأمريكية. ولعل العناوين التي صَدَرت تحتها القوانين الأمريكية المتعلقة بالتبت توضح كيف تَدرَّج الأمر حتى وصل إلى أن يصبح عنوان القانون الأخير يتحدث عن النزاع بين الصين والتبت، وهذا منحى خطر جداً بالنسبة للصين؛ إذ بات الأمر تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية ومساساً بسيادتها ووحدة أراضيها. ولعل هذا ما جعل البعض يتحدث عن أن السلوك الصيني في التبت هو تماماً مثل الحال في شينغيانغ وهونغ كونغ وتايوان[7]؛ في ظل رؤية الصين أن المراوغات الأمريكية بخصوص تفريغ مبدأ الصين الواحدة عند التعامل مع قضية تايوان يمكن أن يُستخدَم في قضية التبت حتى وإن استمرت واشنطن في الحديث عن اعتبارها، أي التبت، جزءاً من الأراضي الصينية.

ثانياً: أبعاد الخلافات الصينية الأمريكية حول التبت

تؤكد الصين أن التبت هي أرض صينية منذ العصور القديمة، وأن المجموعة القومية التبتية جزء من الأمة الصينية وتطورها، وأن تاريخها جزء من التطور والتاريخ الصيني، وأن قضية التبت ظهرت إلى الوجود نتاجاً للاستعمار والعدوان الخارجي خاصة من البريطانيين في العصر الحديث[8]، وهو ما يحاول الانفصاليون بقيادة الدلاي لاما الرابع عشر وآخرون التشكيك فيه وإثارة المشكلات في مواجهة هذه الحقيقة الثابتة من وجهة نظر بكين. وفي

المقابل ذكر القانون الأمريكي الأخير صراحة أن الولايات المتحدة لم تقر يوماً بأن التبت كانت جزءاً من الصين منذ العصور القديمة كما تقول الصين[9]، وهذا أمر خطر جداً من وجهة النظر الصينية؛ إذ إنه قد يفتح الباب لتراجعات تالية عن الموقف الأمريكي القائل إن التبت حالياً هي جزء من الصين.

بكلمات أخرى، تَعتبِر الولايات المتحدة التبت جزءاً من الصين، لكنها تطالب الصين في الوقت ذاته باحترام حق التبتيين في تقرير المصير، والدخول في مفاوضات مع الدلاي لاما أو ممثليه أو الممثلين المنتخبين للتبتيين. وبالمقابل، ترفض الصين تماماً الاعتراف بالقانون الأمريكي الأخير، والمُعنوَن (تعزيز حل النزاع بين الصين والتبت)؛ حيث تذهب الصين إلى أنه لا يُوجَد نزاع أساساً، وأن فكرة التبت الكبرى التي يقرها القانون الأمريكي ما هي إلا فكرة طرحتها ما تُطلِق عليه الصين "عصبة الدلاي لاما"، هذا فضلاً عن أن القانون "يرسل إشارات خاطئة إلى الداعين إلى استقلال التبت"[10].

الرفض الصيني لا يقف عند القوانين الأمريكية الخاصة بهذه القضية، وإنما ينسحب إلى كل مضامينها وآليات تنفيذها، ومن بينها وجود مفوض أمريكي خاص بشؤون التبت، والذي يتولى تنسيق السياسات والبرامج والمشروعات الأمريكية المتعلقة بالتبت، وينسق في ذلك ليس فقط مع المؤسسات الأمريكية المعنية وعلى رأسها الكونغرس، وإنما كذلك مع الحلفاء والشركاء الدوليين ومؤسسات المجتمع المدني المعنية، إضافة إلى قيادات التبت الدينية والثقافية والسياسية أيضاً. وهناك ست أولويات يعمل عليها المنسق الأمريكي الخاص بقضايا التبت تتمثل في: الدفاع عن حقوق الإنسان في التبت، ومساعدة التبتيين على المحافظة على هويتهم الدينية والثقافية واللغوية، ودراسة الاحتياجات الإنسانية للتبتيين بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في الشتات، والعمل على زيادة الاهتمام بقضايا التبت لدى الدبلوماسيين الأمريكيين والصحفيين وكذلك السياح، وتشجيع الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة ومصادر المياه في هضبة التبت، ودعم استئناف الحوار دون شروط مسبقة بين الصين والدلاي لاما أو ممثلين عنه[11].

وفي إطار هذه المهام، يمكن إدراج لقاءات المنسق الخاص مع الدلاي لاما، وآخرها ذلك اللقاء الذي تم في الولايات المتحدة بين المنسقة الخاصة، أوزرا زايا، والدلاي لاما، في 11 أغسطس 2024، ومعها مسؤولين أمريكيين آخرين؛ حيث سافرت إلى مدينة نيويورك التي يُعالَج فيها الدلاي لاما، ونقلت له تمنيات الرئيس الأمريكي بالشفاء، وأكدت التزام بلادها بالدفاع عن حقوق الإنسان في التبت ودعم الجهود الرامية إلى احترام تراثهم الديني والثقافي واللغوي والتاريخي المتميز، كما ناقشت معه انتهاكات حقوق الإنسان في التبت، ومسألة استئناف الحوار مع الصين[12].

وقد ردت الصين على ذلك اللقاء بضرورة عدم إجراء أي لقاءات مع الدلاي لاما من قِبَل المسؤولين الأمريكيين، أو السماح له بممارسة ما تسميه بالأنشطة السياسية الانفصالية على الأراضي الأمريكية، بحكم أن ذلك يتعارض مع الالتزامات الأمريكية؛ إذ تَعتبِر الصين أن الدلاي

لاما الرابع عشر "ليس مجرد شخصية دينية ولا شخصاً غير عنيف وسلمي؛ بل تراه في الواقع منفياً سياسياً يشارك في أنشطة انفصالية مناهضة للصين تحت غطاء الدين". وإذا كان هذا هو التوصيف الصيني للدلاي لاما، فإنها لا تقر ولا تَعترِف أساساً بمسمى المنسق الأمريكي الخاص لشؤون التبت، وتَعتبِره تدخلاً أمريكياً في شؤونها الداخلية[13].

لقاء بين الزعيم الروحي التبتي الدالاي لاما، ووكيلة وزارة الخارجية الأمريكية ومنسقة شؤون التبت الخاصة أوزرا زايا (دارامشالا، الهند، 19 مايو 2022)

في هذا السياق، تعد مسألة حقوق الإنسان في التبت من بين أهم القضايا الخلافية بين الصين والولايات المتحدة، فالأخيرة دأبت عَبْر تقاريرها السنوية المختلفة، ومنها تقرير الحريات الدينية في العالم، على رصد الكثير مما تَعتبِره انتهاكات لحقوق الإنسان في منطقة التبت، والتي تطال رجال الدين والناس العاديين، وتطال كذلك دور العبادة، وتتضمن عمليات مراقبة مكثفة وتقييد حركة الرهبان بين القرى، ومنع أو تأخير إصدار جوازات سفرهم، وعدم السماح لهم بالسفر إلى الخارج، والتضييق على الاحتفالات الدينية أو حتى منعها خاصة إذا ما تعلق الأمر بمناسبات تخص الدلاي لاما، ناهيك عن المدارس الداخلية التي يتم إيداع الأطفال فيها، وغير ذلك الكثير مما تتضمنه التقارير الأمريكية من قبيل المراقبة الإلكترونية والتضييق على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي[14].

في المقابل، تذهب الصين إلى أن حقوق جميع السكان وكل العرقيات في المنطقة مصانة ومضمونة، وعلى رأسها الحريات الدينية، فحرية الاعتقاد الديني مكفولة بشكل كامل، والأنشطة الدينية المرتبطة بها تُنفَّذ بطريقة منظمة؛ وترفض الصين ما يقال عن تخريب وتدمير بعض دور العبادة، وتتحدث عن وجود أكثر من 1700 موقع لممارسة الأنشطة الدينية البوذية التبتية، مع وجود نحو 46 ألف راهب وراهبة بوذيين[15].

ومن بين أهم قضايا حقوق الإنسان التي تثيرها الولايات المتحدة وغيرها من الدول، سواء أكانت في منطقة التبت أم في غيرها من المناطق مثل شينغيانغ، قضية المدارس الداخلية؛ إذ تُفنِّد الصين ما يثار حول هذا الموضوع معتبرة إياه حملات تشويه تضر بأوضاع حقوق الإنسان ولا تفيدها؛ بل إنها تذهب إلى أن مثل هذه الانتقادات تنتهك حقوق الإنسان في التعليم، خاصة أن هذه المدارس ليست كما يقال بأن الأطفال يُجلَبُون إليها قسراً، وإنما طبيعة المنطقة وتباعُد التجمعات السكانية هي التي خلقت الحاجة إلى وجود هذه المدارس، وأن هذه المدارس الداخلية لا يُجبَر الطلاب على الدخول إليها، كما أن الملتحقين بها يمكنهم مغادرتها إلى أهلهم في العطلات الأسبوعية والدينية وكافة العطلات، كما أن أولياء أمور الطلاب يمكنهم زيارة أبنائهم في أي وقت مع حريتهم في اصطحاب أبنائهم إلى المنزل. وتذهب الصين إلى أن هذه المدارس تتضمن دورات في الثقافة التبتية التقليدية، كما أنها تقدم للطلاب طعاماً تبتياً تقليدياً، ويتم السماح للطلاب بارتداء الزي التبتي التقليدي[16].

الصين ترى أنه لا يحق للولايات المتحدة استغلال قضايا حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أنها غير مؤهلة لذلك، وأنها تتلاعب بقضايا حقوق الإنسان، وتعتمد معايير مزدوجة، وأن عليها النظر في المرآة لترى ما يقع على أراضيها من انتهاكات لحقوق الإنسان[17]؛ ومن ثم تنصرف إلى معالجتها قبل أن تعطي دروساً للآخرين. وتذهب بكين على لسان المتحدث باسم الخارجية الصينية، تشاو لي جيان، عَقِبَ تعيين الولايات المتحدة المنسق الخاص لقضايا التبت إلى أنه "إذا لم يجد السياسيون الأمريكيون أي شيء يفعلونه، فأقترح عليهم أن يُظهِرُوا بعض الاهتمام بالتمييز العنصري الخطر ومشكلات حقوق الإنسان في بلادهم.. وبدلاً من المنسق الخاص لقضايا التبت، فمن الأفضل للولايات المتحدة أن تقوم بتعيين محقق خاص في الإبادة الجماعية للأمريكيين الأصليين، ومنسق خاص لشؤون حقوق الإنسان للأقليات العرقية ومنسق خاص للتحقيقات في ضعف الاستجابة الوبائية"[18].

ثالثاً: التدويل الأمريكي لقضية التبت وحق تقرير المصير

أمام هذا التعارض التام فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وغيرها من القضايا المتعلقة بالتبت، يبقى السؤال هو: هل كل ما تقدمه واشنطن هو مجرد افتئات على الصين؟ وهل كل ما تقدمه الصين حقائق لا تقبل المناقشة؟ يمتد التعارض إلى مؤشرات عملية التنمية التي تقدمها الصين فيما يتعلق بمنطقة التبت من جوانب كثيرة بدءاً من مكافحة الفقر، والارتقاء بمستوى المعيشة، والتوظيف، ومشروعات البنية الأساسية، والمحافظة على الموارد الطبيعية في المنطقة لدرجة أن الصين باتت تتحدث عن تنمية غير مسبوقة تشهدها المنطقة[19]. ولا يقتصر التشكيك الأمريكي على المستوى الثنائي، وإنما تعمد واشنطن إلى إثارة الأمر في المحافل الدولية، ومن ذلك ما قامت به في الأسبوع الدولي للمياه في استكهولم، في أغسطس 2023، عندما أثارت ومعها عدد من الدول الأوروبية ومنظمات المجتمع المدني ما تعتبره تداعيات سلبية لمشروعات المياه الصينية في المنطقة، والتي ترى أنها لا تؤثر فقط في

حياة المواطنين في التبت، وإنما تمتد تأثيراتها السلبية إلى أكثر من مليار إنسان في منطقتي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا؛ حيث تتغذى منابع الأنهار من هضبة التبت التي تتم فيها المشروعات الصينية. وإلى جانب جهودها الخاصة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تستحث الولايات المتحدة دولاً أخرى على الانضمام إليها ورَفْع توصياتٍ بخصوص حقوق الإنسان في التبت عند المراجعة الدورية لوضع حقوق الإنسان في الصين. وهنا تتحدث الولايات المتحدة عن تزايد في عدد الدول المنضمة إليها وكذلك زيادة في عدد التوصيات المُقدَّمة إلى الصين على هذا الصعيد[20].

من الواضح أن الولايات المتحدة تسعى إلى تدويل قضية التبت، بينما تقاوم الصين ذلك بكل قوة، وهذا ليس حال قضية التبت فقط، وإنما الكثير من القضايا التي تراها الصين شأناً داخلياً خالصاً؛ ومن ثم فإنها تسعى جاهدة إلى تحصينها؛ فهل يمكن اعتبار شروع الصين في استخدام مسمى غير معهود لمنطقة التبت ضمن هذه المساعي؟

الصين، ومنذ سنوات ليست بالكثيرة، دأبت على التحول من استخدام مسمى التبت إلى مسمى شيتسانغ؛ حيث بات المسؤولون الرسميون يستخدمون هذا المسمى، وباتت المطبوعات الرسمية حول المنطقة تَصدُر بنفس المسمى. ومن ذلك على سبيل المثال الكتاب الأبيض المُعنوَن (سياسات الحزب الشيوعي الصيني بشأن حوكمة شيتسانغ في العصر الجديد: النهج والإنجازات) الذي أصدره مكتب الإعلام بمجلس الدولة الصيني في نوفمبر 2023[21]. وقد تضمن الكتاب ستة أقسام بدأت بالتنفيذ الكامل لفلسفة التنمية الجديدة، ثم الإنجازات البارزة في التنمية الثقافية والأخلاقية، وبعدها التقدم القوي في الشؤون الإثنية والدينية؛ ومن ثم التنمية الاجتماعية المستدامة والمستقرة، وحاجز أمن البيئة الإيكولوجية الأقوى، وأخيراً تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

وللمقارنة، كان عنوان الكتاب الأبيض الذي أصدرته نفس الجهة في عام 2015 هو (الخيار التاريخي لطريق تنمية التبت) [22]، والذي تضمن خمسة أقسام؛ إذ ركز القسم الأول على جهود التخلص من النظام القديم في التبت، والذي تَعتبِره الصين نظاماً إقطاعياً تقوده ثلاث فئات تتمثل في الموظفين وكبار الرهبان والنبلاء، حيث كانت تندمج السلطتين الدينية والسياسية، بينما ركز الجزء الثاني على ما قامت به الصين في التبت على مدار عقود، بما في ذلك تأسيس منطقة الحكم الذاتي في عام 1965. وفنَّد القسم الثالث دعوى الطريق الثالث التي يرفعها الدلاي لاما، والتي ترى الصين أنه اضطر إليها في ظل تغيرات الواقع الدولي، بما في ذلك تحسُن علاقات الصين مع الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي، وتعتبرها الصين دعوة لتقسيم البلاد بغض النظر عن المسمى، ثم ذكر القسم الرابع أن خطاب الدلاي لاما حول عدم العنف والسلام ما هي إلا شعارات، وأنه يمارس العنف تحت ستار عدم العنف، ولم يتخلَ عنه أبداً في سبيل تحقيق هدف انفصال التبت، ويؤكد القسم الأخير أن الصين قد صبرت كثيراً على الدلاي لاما على الرغم من استمراره في سياسته المرفوضة.

هذا التحول في المسمى يَعتبِره البعض، خاصة من التبتيين مساساً بتاريخ المنطقة وأنه مسمى سياسي بالدرجة الأولى، ويؤيدهم في ذلك الجانب الأمريكي. ويرى آخرون أن الصين

سوف تُصِّر على استخدامه من قِبَل الحكومات والشركات التي تتعامل معها، وأن الأمر قد يصل إلى فرض عقوبات عليها في حال لم تَستخدِمه. أما بخصوص المسمى الجديد ذاته، فيقول بعض المؤرخين الصينيين إن هذا المسمى كان مُستخدَماً من جانب الأسرة الإمبراطورية الأخيرة في الصين، وأنه اسم يشير إلى منطقة في التبت؛ بينما يذهب آخرون إلى أن الاسم الجديد يُعبِّر عن منطقة التبت ذاتية الحكم بشكل أكثر دقة؛ نظراً لأن مصطلح التبت يتضمن مناطق أوسع من تلك المقصودة بسبب تأثرها بالثقافة التبتية؛ ومن ثم فإن التحول إلى الاسم الجديد يُصحِح خطأً قائماً[23].

الولايات المتحدة من جانبها لم تَستخدِم أبداً المسمى الجديد للتبت، وهذا أمر لا يخلو من دلالة من حيث الاتساق مع مُجمَل مواقفها من قضية التبت. كما أنه لا توجد مؤشرات على أن الصين قد أثارت مسألة استخدام المسمى الجديد للمنطقة من الحكومات والمنظمات الدولية بما في ذلك قبل الولايات المتحدة؛ إذ ربما يأتي ذلك لاحقاً؛ ومن ثم يُتوقَّع أن يصبح المسمى نفسه إحدى النقاط الخلافية الإضافية بين بكين واشنطن في هذا الملف، لكن الخلاف الأهم سيبقى على المضمون والجوهر أكثر من كونه خلافاً على المسمى.

ختاماً، فإن الخلافات الأمريكية الصينية حول التبت ما هي إلا نقطة في بحر الخلافات الاستراتيجية الصينية الأمريكية الأخرى، وربما لو حدث تفاهُم وتقارُب بين الطرفين لأي سبب لتراجعت معه هذه القضايا الخلافية حول التبت؛ ومن ثم يُطرَح السؤال حول التأثير المستقبلي لقضية التبت على العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، وما إذا كانت واشنطن تتعامل مع قضية التبت بمعزل عن تعاملها مع باقي القضايا الخلافية مع الصين؛ ومن ثم استعدادها لغض الطرف عن هذه القضية في حال حدث تطور في قضايا أخرى أو العكس. على سبيل المثال، كان الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، قد تحدث صراحة عن إمكانية إعادة النظر في الاعتراف الأمريكي بمبدأ الصين الواحدة طالما لم تحصل الولايات المتحدة على ما تريده من الصين، وكان المقصود بحديثه تايوان، لكن منطق التفكير هذا قد ينسحب على قضايا أخرى ومنها التبت.

إن مسألة التبت في المنظور الأمريكي وصلت إلى حد الحديث عن حق تقرير المصير، والحديث عن تواصُل تصعيد واشنطن هذه القضية أو اتخاذها منحى التهدئة إلى درجة قد تصل حد الاختفاء، إنما يتوقف على المسار المستقبلي لتطورات العلاقات الصينية الأمريكية على المستوى الثنائي، ولمآلات التنافس الاستراتيجي بينهما على الصعد الإقليمية والعالمية.

الهوامش

1- Statement from President Joe Biden on S. 138, the “Promoting a Resolution to the Tibet-China Dispute Act”, **The White House**, July 12, 2024. https://tinyurl.com/2p8zvxbe

2- إقليم التبت.. ”سقف العالم“، **الجزيرة. نت**، 19 سبتمبر 2022. https://tinyurl.com/5n6h7ck4

3- التبت.. المسار التاريخي، **الجزيرة. نت**، 21 يوليو 2008. https://tinyurl.com/bdexb9e5

4- Tibet profile - Timeline, **BBC**, 13 November 2014. https://tinyurl.com/3xpfrt9h

5- A. Tom Grunfeld, An Effective American Policy on Tibet?, **Origins: Current Events in Historical Perspective**, November 1997. https://tinyurl.com/bdnmknb2

6- U.S DEPARTMENT of STATE, Antony J. Blinken, The Administration's Approach to The People's Republic of China. **The George Washington University**, Washington, D.C. 26 May 2022. https://tinyurl.com/yc7hjced

7- Jim McGovern and Michel T. McCaul, US Policy on Tibet Has Lost its Way. We Want to Change That, **THE DIPLOMAT**, October 14, 2022. https://tinyurl.com/z3xsd2xe

8-باحث في شؤون التبت: لا يمكن إنكار الحقيقة التاريخية بأن شيتسانغ جزء لا يتجزأ من الصين منذ العصور القديمة، **صحيفة الشعب الصينية**، 13 يوليو 2024. https://tinyurl.com/298ptfzz

9- S.138 – Promoting a Resolution to the Tibet – China Dispute Act. **Congress**, https://tinyurl.com/hxdsuvpk

10-متحدث: الصين تعارض بشدة توقيع الولايات المتحدة على مشروع قانون يتعلق بشيتسانغ ليصبح قانونا، **وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)**، 13 يوليو 2024. https://tinyurl.com/muzt933t

11-Office of the U.S. Special Coordinator for Tibetan Issues, **U.S DEPARTMENT of STATE.** https://tinyurl.com/4s2w9r6d

12-Under Secretary Zeya's Travel to New York to Meet with His Holiness the XIV Dalai Lama, **U.S DEPARTMENT of STATE**, August 21, 2024. https://tinyurl.com/ye22twaf

13-الصين تدعو الولايات المتحدة إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن القضايا المتعلقة بشيتسانغ، **وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)**، 22 أغسطس 2024. https://tinyurl.com/ms23dh37

14- 2023 Report on International Religious Freedom: China (Includes Hong Kong, Macau, Tibet, and Xinjiang), **U.S DEPARTMENT of STATE**. https://tinyurl.com/28bxytt2

15-راجع كلًا من:

- كتاب أبيض: حقوق السكان من جميع المجموعات الإثنية في شيتسانغ مضمونة، **صحيفة الشعب الصينية**، 10 نوفمبر 2023. https://tinyurl.com/3u2tt3h7

- كتاب أبيض: شيتسانغ تضمن بشكل كامل حرية الاعتقاد الديني، **شبكة الصين**، 10 نوفمبر 2023. https://shorturl.at/446l6

16-الصين تفند تشويه البرلمان الأوروبي المدارس الداخلية في شيتسانغ، **الصين بعيون عربية**، 20 ديسمبر 2023. https://tinyurl.com/4k2wh9uh

17-الصين تدعو الولايات المتحدة لمعالجة القضايا المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان والتوقف عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، **وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)**، 17 يوليو 2024. https://tinyurl.com/y3wxp69c

18-الصين تحث الولايات المتحدة على وقف استغلال القضايا المتعلقة بالتبت للتدخل في الشؤون الداخلية للصين، **صحيفة الشعب الصينية**، 22 ديسمبر 2021. https://tinyurl.com/yck8vnjh

19-كتاب أبيض: شيتسانغ تشهد فترة من التنمية غير المسبوقة، **وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)**، 10 نوفمبر 2023. https://shorturl.at/Kw5KQ

20- Under Secretary Zeya's Remarks at the State Department 2024 Losar Reception,U.S **DEPARTMENT of STATE**, February 13,2024. https://tinyurl.com/yrc7wzts

21-الصين تصدر كتابا أبيض حول سياسات الحزب الشيوعي الصيني بشأن حوكمة شيتسانغ في العصر الجديد، **وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)**، 10 نوفمبر 2023. https://tinyurl.com/ef9bxea5

22- النص الكامل للكتاب الأبيض بشأن التبت: الخيار التاريخي لطريق تنمية التبت، **وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)**، 15 أبريل 2015. https://tinyurl.com/4mvh72mj

23- من التبت إلى شيزانغ.. الصين تشن معركة "مصطلحات" على "سقف العالم"، **الحرة**، ترجمات، 6 يناير 2024. https://tinyurl.com/3ee84m6f

ثقافة الهان:
صناعة الترفيه في آسيا.. حالة الدراما الكورية الجنوبية نموذجاً

د. رشا مصطفى عوض

خبير سياسات عامة، المدير التنفيذي السابق لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

"إننا لا نعيش في عصر المعلومات، بل نحيا في عصر الترفيه"[1]. بهذه العبارة البليغة يُقدم الكاتب الأمريكي الشهير والمتحدث البارع "توني روبنز" صورة دقيقة عن طبيعة العالم الذي نشهده اليوم. يُلخص هذا الوصف التحول الجوهري الذي تختبره صناعة الترفيه؛ إذ باتت محوراً رئيسياً لفهمنا للعالم وتفاعلنا معه. وفي خضم هذا التحول، تبرز الدراما بشكل خاص كأداة أساسية لاستكشاف أعمق المشاعر وتقصي الحقائق التي تكمن في النفس البشرية.

ومع التطورات التكنولوجية السريعة، تتحول هذه الصناعة إلى قوة تحويلية ضخمة، تتجاوز الحدود التقليدية للترفيه وتطمس الخطوط الفاصلة بين الواقع والخيال؛ مما يفتح آفاقاً جديدة من الإمكانات غير المحدودة لعوالم الترفيه الرقمي[2]. ليس هذا فحسب، فلم يَعُد الترفيه مجرد وسيلة للمتعة المؤقتة أو ما يُعرَف بـ"التسلية البحتة" (Pure Entertainment)، الذي يركز على تقديم شيء ممتع للجمهور يجذب انتباههم لفترة زمنية ما[3]، بل أضحى إحدى أهم ركائز القوة الناعمة، وهو نَسَقٌ باتت الدول تعتمد عليه لتعزيز نفوذها وتأثيرها في الساحة الدولية.

تنعكس هذه التحولات بشكل عميق على ديناميات السياسة الدولية؛ إذ باتت تأثيرات صناعة الترفيه متنامية بفعل التكنولوجيات الحديثة التي تُعزز من انتشارها وتُوسع من نطاق تداعياتها. واليوم، أصبحت منطقة آسيا في قلب هذا المشهد العالمي، إذ تُعد صناعة

الإعلام والترفيه قطاعاً ديناميكياً ومتعدد الأبعاد في المنطقة، التي تضم قاعدة سكانية كبيرة ومتنوعة، وتُمثِّل سوقاً رئيسية لإنتاج المحتوى الترفيهي واستهلاكه. وفي جوهر هذا التحول، برزت كوريا الجنوبية كقوة محورية، خاصة من خلال الدراما الكورية التي أصبحت رافداً مركزياً لقوتها الناعمة.

لا تنسج كوريا الجنوبية وحدها هذا المسعى، فكل من الهند واليابان - بتراثهما العريق في صناعة الدراما سواء من خلال بوليوود الهندية والأنمي الياباني (أعمال الرسوم المتحركة) - تقدمان نماذج مختلفة للتأثير الثقافي؛ لذا، يصبو العرض التالي إلى إلقاء الضوء على حالة الدراما الكورية الجنوبية، مع مقارنتها بتجربتي الهند واليابان. كذلك، يحاول استكشاف كيف تستفيد الدراما الكورية من الإبداع وممارسات الإنتاج الأخلاقية والتوزيع العالمي لإعادة تشكيل المشهد الثقافي، لتعزيز القوة الناعمة لكوريا الجنوبية على الساحة الدولية، مع طرح لآفاق صناعة الدراما الآسيوية في خضم عالم مُتغيِّر.

أولًا: مكانة متنامية للترفيه الآسيوي عالمياً

في الماضي، كانت القوة العسكرية أو الاقتصادية المحدد الرئيسي في تحديد نفوذ الدول ضمن النظام العالمي، لكن هذا المنطق قد تغيَّر اليوم؛ إذ أصبحت "الثقافة الشعبية" (Pop Culture) واحدة من أهم مرتكزات القوة الناعمة التي يمكن الاعتماد عليها لتعزيز النفوذ والتأثير. يمكن تعريف الثقافة الشعبية بوصفها تلك الأنماط الثقافية التي تهيمن على مجتمع ما وتشكل جزءاً من الحياة اليومية لأفراده. من بين هذه الأنماط تأتي الموسيقى، والدراما، والأدب. واللافت إلى الانتباه أن هذه الثقافة تتميَّز بجاذبيتها الواسعة ودورها المهم في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للأمم[4].

في هذا السياق، يُفسر عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة؛ إذ يَعتبِر "القوة هي القدرة على التأثير في الآخرين لبلوغ النتائج المرجوة، ويُمكن تحقيق ذلك بالإكراه، أو بالمال، أو من خلال جذب الانتباه"[5]. وفي كتابه المُعنون "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، الصادر في عام 2004، يُعرِّف ناي القوة الناعمة بأنها "القدرة على تحقيق الأهداف عبر الانجذاب الثقافي بدلاً من الإكراه أو الأموال". ولا غرو أن صناعة الترفيه، وفي مقدمتها الدراما، تؤدي دوراً حاسماً في ذلك؛ إذ تُشكل نافذة فريدة للتأثير في الجماهير، سواء في داخل دولة ما أو على الساحة العالمية.

تتجاوز صناعة الترفيه مجرد تصدير الأفكار والرموز الثقافية؛ بل تُعد أيضاً قوة رمزية قادرة على تشكيل الهويات والأيديولوجيات الثقافية والسياسية للأمم[6]. وهنا تأتي نظرية التفاعل الرمزي (Symbolic Interactionism Theory)، وهي إحدى نظريات علم الاجتماع، لتوضح أن التفاعلات المتكررة مع الرموز الثقافية تسهم في تشكيل المعاني التي تنتقل بين المجتمعات والشعوب[7]. فالدراما على وجه الخصوص تؤدي دوراً مهماً في تشكيل القيم والمعتقدات العالمية.

تأسيساً على ذلك، شهد الترفيه الآسيوي، خاصة الدراما نمواً هائلاً على الساحة دولية. وبفضل التحولات الرقمية والتكنولوجية، تجاوزت تأثيرات المحتوى الآسيوي حدودها الإقليمية وأصبحت فاعلاً رئيسياً في السوق العالمية[8]. ووفقاً للتوقعات، سيبلغ حجم سوق الإعلام والترفيه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ 1.28 تريليون دولار أمريكي في عام 2024[9]، وهو ما يعادل 47.2% من السوق العالمية[10]، ومن المتوقع أن يصل إلى 1.62 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2029؛ مُحققاً بذلك معدل نمو سنوي مُركب قدره 4.77% خلال هذه الفترة[11].

شكل (1): حجم سوق صناعة الإعلام والترفيه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

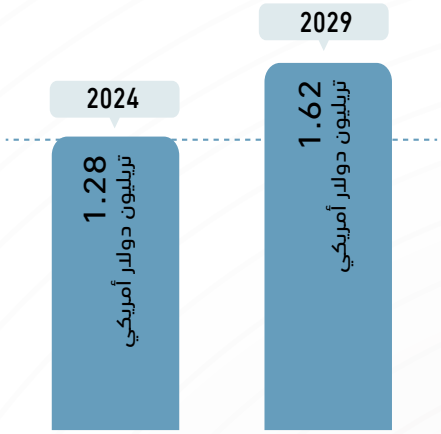

سنة الأساس	2023
حجم السوق (2024)	1.28 تريليون دولار أمريكي
حجم السوق (2029)	1.62 تريليون دولار أمريكي
معدل النمو السنوي المركب (2024 - 2029)	%4.77
الفاعلون الرئيسيون	EROS INTERNATIONAL، DB Corp Ltd، SMG، ZEE Extraordinary Together، SUN TV NETWORK

Source: APAC Media and Entertainment Market Size, **Mordor intelligence**. https://tinyurl.com/3ke47w9j

مع هذا النمو الهائل، بدأت الدول الآسيوية، وعلى رأسها كوريا الجنوبية، في إنتاج الدراما التي تجذب انتباه الجماهير المحلية والعالمية. وكما يُعبر السير كينيث براناغ، الممثل وصانع الأفلام البريطاني، عن الدراما بقوله: "إنها الحقيقة التي ترتدي لغة الخيال.. إنها تسمح لنا باستكشاف أعمق ما في أنفسنا، في فضاء تشعر فيه بالأمان والإثارة في نفس الوقت". وبهذا الأسلوب، تمكنت الدراما الكورية الجنوبية من خلال قصصها الإنسانية من التأثير بعمق في جمهور عالمي واسع، لتنقل قصصاً إنسانية تدعو المُشاهِد إلى الغوص في التعقيدات العاطفية والنفسية التي تُشكِّل حياة البشرية.

ثانياً: من مدينة سيول الآسيوية إلى آفاق العالمية

"كانت البلاد معروفة ذات يوم بالسيارات والهواتف الذكية، لكن الجمهور العالمي أضحى مفتوناً بمنتجاتها الترفيهية، ويقول المبدعون إن النجاح لم يتحقق بين عشية وضحاها".

هكذا عبَّرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية في 3 نوفمبر 2021، في مقالها المُعنون "من فرقة BTS إلى مسلسل لعبة الحبار (Squid Game): كيف أصبحت كوريا الجنوبية قوة ثقافية هائلة". ذلك البلد الذي اشتهر لعقود طويلة بعلامات تجارية مثل: هيونداي وسامسونج وإل جي، أصبح الآن موطناً لنجوم الغناء الشعبي والدراما الكورية التي تتربع على عرض الاهتمام العالمي؛ إذ تحظى منتجاته الثقافية باهتمام عالمي لا يقل شهرة عن هواتفه الذكية الشهيرة[12].

في الماضي، كان الإنتاج الثقافي لكوريا الجنوبية مقتصراً إلى حد كبير على جمهور البلدان الآسيوية، لكن هذا المشهد تغيَّر بشكل جوهري مع انطلاقة الفيلم الكوري الجنوبي "طفيلي" (Parasite) في عام 2019. لم يكن هذا الفيلم مُجرد عمل سينمائي، بل شكَّل لحظة فارقة في تاريخ السينما العالمية؛ إذ حقق إنجازات تاريخية على مستويات عدة. لقد فاز بجائزة الأوسكار لأفضل فيلم عام 2020، وهي المرة الأولى التي يفوز فيها فيلم غير ناطق باللغة الإنجليزية بهذا اللقب[13]. أيضاً، حصد الفيلم جائزة السعفة الذهبية في مهرجان كان السينمائي لعام 2019، ليصبح بذلك أول فيلم كوري جنوبي يفوز بها[14]؛ مما عزز مكانة كوريا الجنوبية في الساحة السينمائية العالمية، وأدى إلى اعتراف دولي بقدرتها على إنتاج محتوى ثقافي عالمي رفيع المستوى.

لم يتوقف الزخم الذي خلقه فيلم "طفيلي" عند السينما، بل انتقل إلى عالم التلفاز مع مسلسل "لعبة الحبار" (Squid Game) الذي عُرِضَ لأول مرة على منصة "نتفليكس" في سبتمبر 2021. لقد حقق هذا المسلسل أرقاماً قياسية غير مسبوقة؛ إذ سجل 1.65 مليار ساعة مشاهدة خلال الشهر الأول من عرضه، أي ما يعادل 190 ألف عام من وقت المشاهدة. وهكذا، أصبح المسلسل الأكثر مشاهدة على الإطلاق على منصة "نتفليكس" حتى الآن. لم يكن ذلك إنجازه الوحيد؛ إذ حصل على 14 ترشيحاً لجائزة "إيمي برايم تايم" (Primetime Emmy Award) وفاز بستة منها، كما أصبح بطله أول ممثل كوري جنوبي يفوز بجائزة جولدن غلوب (Golden Globe).

وهكذا، يُمكن القول إنه مع ميزانية إنتاج بلغت 21.4 مليون دولار أمريكي، أصبح مسلسل "لعبة الحبار" ظاهرة عالمية تُقدَّر قيمتها بنحو 900 مليون دولار أمريكي[15]؛ مما أكد قدرة كوريا الجنوبية على إبهار العالم بمحتواها الثقافي المُتميِّز. وعلى الرغم من أن الإنتاج الثقافي لكوريا الجنوبية لا يزال ضئيلاً مقارنةً بصادراتها الصناعية الكبرى، مثل أشباه الموصلات، فإن النجاح المتزايد في تصدير منتجاتها الترفيهية على المستوى الدولي أصبح حقيقة لا يُمكن إنكارها. وثمة دلائل عدة على هذا النجاح، يأتي في مقدمتها ما يلي:

- إضافة 26 كلمة جديدة ذات أصول كورية -مثل كلمة "هاليو" (hallyu) أو "الموجة الكورية"- إلى قاموس أكسفورد الإنجليزي الشهير في سبتمبر 2021. يعكس هذا التحديث انتشار الكلمات ذات الأصل الكوري الجنوبي على لسان المتحدثين باللغة الإنجليزية نظراً للشعبية المُتنامية لثقافتها[16].

- 60% من مستخدمي منصة "نتفليكس" يشاهدون المحتوى الكوري الجنوبي؛ 70% منهم من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ما يعزز انتشار المحتوى الكوري عالمياً.[17]

ثالثاً: الهاليو الكوري الجنوبي مقابل بوليوود الهندي والأنمي الياباني

أصبحت الدراما الكورية رمزاً للتحول الثقافي العالمي من خلال تقديمها قصصاً إنسانية تجذب جمهوراً عالمياً متنوعاً، كما أثبتت قدرتها على تقديم محتوى ثقافي قوي قادر على مزج القضايا المحلية والعالمية؛ مما يُمكّنها من خلق روابط عاطفية عميقة مع المشاهدين. لفهم الفروق بين الدراما الكورية الجنوبية، وبوليوود الهندية، والأنمي الياباني، يمكن استخدام أداة "سحابة الكلمات" (Word Cloud)التي توفر طريقة بصرية لمقارنة السمات والموضوعات الرئيسية المُميِّزة لكل نوع درامي.

تعتمد هذه الأداة على تحليل النصوص والمصادر المتاحة لاستخراج الكلمات الأكثر تكراراً في السياقات المختلفة؛ مما يتيح مقارنة بصرية تساعد في فهم الاختلافات الجوهرية. يُظهر الشكل رقم (2) سحابة كلمات كل دولة، والتي تُظهِر الفروقات الواضحة بينها، والتي يُمكن تحليلها من خلال عدة معايير تشمل العواطف والبِناء القصصي والتفاعل مع الجمهور. وفي هذا السياق، يُمكن ملاحظة التالي:

1 – الكوري الجنوبي: العمق العاطفي وثقافة "الهان":

تتميز الدراما الكورية الجنوبية بتركيزها العميق على المشاعر الإنسانية المعقدة؛ إذ يُعد "الهان"[18] (Han) محوراً رئيسياً لكثير من قصصها. ينطوي الهان على شعور عميق بالاستياء والحزن، لكنه يعكس أيضاً المثابرة والقوة الداخلية والأمل المستمر. يظهر هذا المفهوم بشكل كبير في كثير من الأعمال الدرامية، مثل "طفيلي" و"لعبة الحبار"؛ إذ يتم استكشاف الصراعات المجتمعية، والفوارق الطبقية، والتحولات الشخصية.

اتصالاً بذلك، تعتمد الدراما الكورية على التحولات الشخصية التي تحدث في سياقات عائلية أو اجتماعية معقدة، وغالباً ما يتم تصوير الفجوة بين الطبقات الاجتماعية؛ مما يجعلها مرآة لكثير من القضايا العالمية. أيضاً، تُقدِّم الدراما الكورية سرداً مشحوناً بالتوتر الداخلي والخارجي، ما يجعلها قادرة على إحداث تأثير عاطفي واسع النطاق.[19] هذا بالإضافة إلى الاتجاه المتنامي لبث محتواها على منصة نتفليكس[20].

2 – الهندي: الدراما الكبرى والعواطف الملونة:

على نقيض العمق العاطفي المُركَّب للدراما الكورية وظلامها الآمل، تركز الدراما الهندية (خاصةً بوليوود) على المشاعر الكبرى والعواطف الملونة. تتمثَّل المحاور الرئيسية في الدراما الهندية في الحب، والعائلة، والموسيقى؛ إذ تؤدي الأغاني والرقصات دوراً جوهرياً في بناء الحبكة

الدرامية. يعكس هذا الطابع الاحتفالي والمُفعَم بالألوان الطبيعية الاحتفالية للمجتمع الهندي، الذي يُوازن بين التراث الثقافي العريق والتوجهات الحديثة، الأمر الذي يُميِّزها عن الدراما الكورية واليابانية.

شكل (2) السمات المُميزة للدراما الكورية الجنوبية والهندية واليابانية في ضوء تحليل سحابة الكلمات

الدراما الكورية الجنوبية

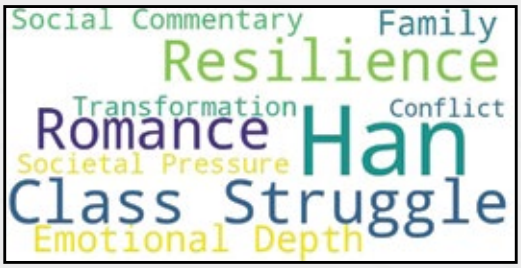

الدراما الهندية

الدراما اليابانية

المصدر:

قام الباحث بإنشاء سحابة الكلمات، التي تُعد أداة بصرية فعَّالة لتبيان المصطلحات الأكثر شيوعاً، اعتماداً على 60 مصدراً تم نشرها خلال عامي 2023 و2024، تناولت قضايا الدراما الكورية الجنوبية والهندية واليابانية. تم تطوير سحابة الكلمات هذه باستخدام مكتبة "wordcloud Python" (الإصدار 1.8.1) إلى جانب "matplotlib". تُوضِّح السحابة القضايا الأساسية ذات التكرارية المرتفعة عند تناوُل الدراما في الدول الثلاث؛ حيث تَظهَر كلمات كبيرة الحجم بشكل بارز، مما يشير إلى أهميتها، بينما تعكس المصطلحات الأصغر حجماً السمات الأقل أهمية.

وهكـذا، يُمكـن القـول إن الطبيعـة الاحتفاليـة للدرامـا الهنديـة، جنبـاً إلى جنـب مـع التقاليـد الثقافيـة، تعكـس مجتمعـاً يسـعى إلى إيجـاد التـوازن بـين الـتراث والحداثـة. تعتمـد السـينما الهنديـة عـلى القصـص الكبـيرة المملـوءة بالأحـداث والمشـاعر المتضاربـة؛ ممـا يجعلهـا دراما ذات طابـع احتفـالي يجـذب جمهـوراً واسـعاً.

3 – الياباني: الفلسفة والتأمل في الطبيعة البشرية:

تتميَّـز الدرامـا اليابانيـة، خاصـةً الأنمـي، بغوصها العميـق في الفلسـفة والتأمـل في الطبيعـة البشرية. تستكشـف الدرامـا اليابانيـة عـادة الـصراع الداخـلي، والـشرف، والعلاقـة بـين الفـرد والمجتمـع. كمـا تـدور الكثـير مـن أعمالهـا حـول العوالـم الخياليـة (أو الديسـتوبيا Dystopia) والتكنولوجيـا، مـع تصويـر المسـتقبل بشـكل مدهـش ومواضيـع تتنـاول الهويـة الإنسـانية والحريـة الشـخصية[21].

وعـلى الرغـم مـن أنهـا غالبـاً مـا تكـون خياليـة، تُركـز الدرامـا اليابانيـة بشـكل مكثـف عـلى التسـاؤلات الأخلاقيـة والفلسـفية، مـا يجعلهـا دراما فكريـة تهـدف إلى إحـداث تأثـير عقـلي وتأمـلي أكثـر مـن التركيـز عـلى المشـاعر الملونـة والقصـص العاطفيـة الكبـيرة كمـا في الدرامـا الهنديـة.

ولا يمنـع تفـرُد كل مـن بوليـوود الهنـدي والأنمـي الياباني في سـماتهما، إلا أن الدرامـا الكوريـة الجنوبيـة تفوقـت في الحصـول عـلى الاعـتراف العالمـي، بمـا في ذلـك جوائـز مرموقـة مثـل الأوسـكار. يُفـسر هـذا التفـوق عـدة عوامـل يأتـي في مقدمتهـا التـالي:

- **الطابـع الفريـد لمنطـق "الهـان" العاطفـي:** العواطـف العميقـة التـي تعكسـها الدرامـا الكوريـة، مثـل الحـزن والمثابـرة، تتفاعـل مـع الجمهـور عـلى مسـتوى عالمـي؛ مـا يجعلهـا تلقـى تقديـراً أكـبر في المحافـل الدوليـة.
- **القضايـا الاجتماعيـة والسياسـية الجريئـة:** غالبـاً مـا تتنـاول الدرامـا الكوريـة قضايـا العدالـة الاجتماعيـة، والـصراع الطبقـي، والفسـاد بجـرأة، مـا يجعلهـا تتوافـق مـع الأجـواء العالميـة الراهنـة وتثـير إعجـاب النقـاد. الأفـلام الكوريـة مثـل "طفيـلي" لا تتجنـب معالجـة قضايـا مثـل عـدم المسـاواة الاقتصاديـة، والفسـاد، والطبقيـة. وهـذا النـوع مـن الطـرح يناسـب الأجـواء الحاليـة في العالـم التـي تشـهد تحـولات اجتماعيـة وسياسـية كبـيرة.
- **القـدرة عـلى الجمـع بـين المحليـة والعالميـة:** الدرامـا الكوريـة تنجـح في تصويـر قصـص محليـة ذات طابـع ثقـافي كـوري، لكنهـا في الوقـت ذاتـه تناقـش قضايـا ذات صـدى عالمـي، مـا يجعلهـا مفهومـة وجذابـة للجمهـور العالمـي. عـلى سـبيل المثـال، قصـص مثـل "لعبـة الحبـار" تعكـس جانبـاً مـن الحيـاة الكوريـة، لكنهـا تناقـش أيضـاً موضوعـات يمكـن أن يفهمهـا أي جمهـور عالمـي، مثـل الـصراع مـن أجـل البقـاء والعدالـة.
- **الدعـم الحكومـي والدبلوماسـية الثقافيـة:** الدعـم القـوي مـن الحكومـة الكوريـة الجنوبية سـاعد عـلى نـشر الدرامـا الكوريـة عـبر العالـم كأداة لتعزيـز القـوة الناعمـة لكوريـا الجنوبيـة.

- **جودة الإنتاج والقيمة الفنية العالية:** الأفلام والدراما الكورية الجنوبية تُظهِر مستوى عالياً من الاحترافية في الإنتاج، تجمع بين التصوير السينمائي الجمالي والقصص المشوقة، ما يجعلها تجذب النقاد والجمهور.
- **التنوع في أنواع الأعمال الدرامية:** التنوع في الأنواع الدرامية المقدمة، من الكوميديا إلى الإثارة والرعب، يجعل الدراما الكورية تلبي اهتمامات جمهور عالمي متنوع.

بعبارة أخرى، يعود نجاح الدراما الكورية الجنوبية في تحقيق التفوق العالمي إلى مزيج من الجودة الفنية، والتأثير العاطفي، والطرح الجريء للقضايا الاجتماعية. وفي حين تحتفل بوليوود بالعواطف الكبرى والحب، وتتعمق الدراما اليابانية في الفلسفة والخيال، فإن الدراما الكورية تجمع بين العمق العاطفي والجاذبية العالمية، ما يجعلها تحتل مكانة مُستحقة على عرش الدراما العالمية في الوقت الحالي.

رابعاً: توجهات عالمية كبرى أثرّت الدراما الآسيوية

عند تحليل النجاح العالمي للدراما الآسيوية، خاصة الكورية الجنوبية، يتضح أن عوامل عدة أسهمت في بروزها على الساحة الدولية؛ فإلى جانب تفرد الأعمال الدرامية وجودة الإنتاج المحلي، أدت بعض التوجهات العالمية الكبرى دوراً رئيسياً في تشكيل صناعة الدراما الآسيوية وفتح آفاق جديدة لها. يأتي في مقدمة هذه التوجهات ما يلي:

1 – تنامي دور منصات البث المباشر:

تُعد منصات البث المُباشر مثل: "نتفليكس" و"فيكي" (Viki) و"ديزني+" (Disney+) من العوامل الأساسية التي أسهمت في انتشار الدراما الآسيوية عالمياً. لقد فتحت هذه المنصات قنوات جديدة للجمهور العالمي لاستكشاف السرديات الثقافية المتنوعة من آسيا، ما دفع نمو صناعة الدراما التي كانت تُعد ذات يوم إقليمية.

على سبيل المثال، حققت الدراما الكورية الجنوبية شهرة عالمية بفضل الاستثمار الاستراتيجي لـ "نتفليكس" في المحتوى الكوري. ينطبق الأمر نفسه على الرسوم المتحركة اليابانية؛ إذ اكتسبت عروضها شعبيةً دوليةً أوسع من خلال منصات مثل "نتفليكس" و"كرانشي رول" (Crunchyroll). هذا وتشير الأرقام إلى أن "نتفليكس" –التي تخدم أكثر من 277 مليون مُشترِك حول العالم (وفقاً لبيانات 30 يونيو 2024)– قد أسهمت بشكل كبير في هيمنة كل من المحتوى الكوري الجنوبي والياباني على بثها، مع تنامي الطلب أيضاً على الدراما التايلاندية ودراما الرعب والرومانسية والكوميديا الإندونيسية[22].

اللافت إلى الانتباه أن هذه المنصات تَستخدِم خوارزميات متطورة للتوصية بالمحتوى بناءً على تفضيلات المشاهدين، ما سمح للدراما الآسيوية بالوصول إلى فئات سكانية جديدة ربما لم تكن لتكتشفها لولا ذلك. مثال على ذلك مسلسل الدراما الكوري الجنوبي "لعبة

الحبار" الذي حقق 111 مليون مشاهدة لمدة دقيقتين على الأقل منه[23]. إضافة إلى ذلك، ساعد تقديم الترجمة والدبلجة بلغات متعددة على خفض حواجز اللغة، ما جعل الدراما الآسيوية أكثر جاذبية لجمهور غير ناطق باللغات الآسيوية.

2 – التوسع في الإنتاج المُشترَك وعولمة المحتوى:

أسهم التعاون الدولي أيضاً في تعزيز الانتشار العالمي للدراما الآسيوية. لقد أقامت منصات البث المباشر شراكات متزايدة مع الاستوديوهات المحلية لإنتاج محتوى يجذب الجمهورين المحلي والعالمي. على سبيل المثال، استثمرت "نتفليكس" نحو 333.1 مليار وون كوري جنوبي (ما يعادل 250 مليون دولار أمريكي) لإنتاج محتوى كوري في عام 2020[24]، كما أعلنت في إبريل 2023 ضخ 2.5 مليار دولار أمريكي أخرى خلال السنوات الأربع القادمة، لتصبح بذلك كوريا الجنوبية واحدة من أكبر موردي البرامج التلفزيونية والأفلام للمنصة[25].

شكل (3): حجم السوق العالمي للأفلام والموسيقى والفيديوهات وتوقعات تطوره حتى عام 2033

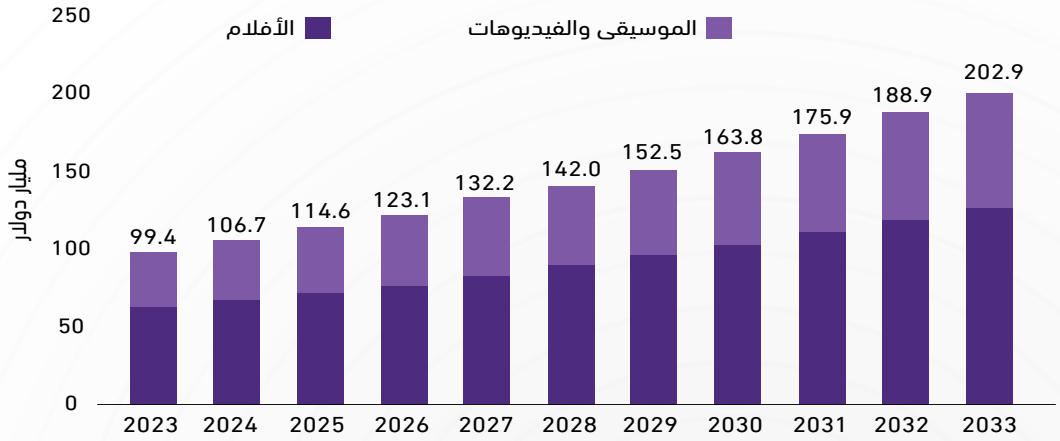

- توقعات بأن يصل حجم سوق الأفلام والترفيه العالمي إلى حوالي 202.9 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2033.
- توقعات بأن ينمو سوق الأفلام والترفيه العالمي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 7.4%

Source: Global Movies and Entertainment Market by Type, **market .us**, September 2024. https://tinyurl.com/5dbfpa2e

وإضافة إلى التعاون بين منصات البث العالمية الاستوديوهات المحلية، يتنامى التعاون الآسيوي – الآسيوي لإنتاج مُشترَك للدراما. ومثال ذلك التعاون الكوري الجنوبي والياباني في إنتاج الدراما لجذب جمهور عابر للحدود. تسمح هذه الشراكات باستفادة الفرق اليابانية من تقنيات الإنتاج الكوري الجنوبي التي تجذب المشاهدين العالميين، وبتقاسم تكاليف الإنتاج المرتفعة في كوريا الجنوبية[26].

أيضاً، أصبحت عمليات إعادة إنتاج الدراما عبر الثقافات شائعة بشكل متزايد. على سبيل المثال، تُعد الدراما الكورية الجنوبية مصدر إلهام لصناع الدراما الهندية خلال السنوات الأخيرة؛ إذ يقومون بإعادة إنتاج الأفلام الكورية التي لاقت صدى واسع لدى الجمهور. يُواكب ذلك إدخال بعض التعديلات عليها لتصبح ذات نكهة هندية، فيرتبط بها الجمهور المحلي أكثر[27].

3 - الاهتمام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة:

أصبحت هذه المعايير جزءاً لا يتجزأ من صناعة الترفيه؛ إذ يسعى العالم نحو ممارسات أكثر استدامة. هذا وتسعى الدول الآسيوية، بما في ذلك كوريا الجنوبية واليابان والهند، إلى تبني ممارسات الإنتاج الأخضر لخفض البصمة الكربونية، من خلال اعتماد الاستوديوهات الكبرى على الإضاءة الموفرة للطاقة، وتصميمات الديكور المستدامة، والحد من النفايات أثناء الإنتاج.

كذلك، تؤكد أفلام مثل: "باندورا" الكوري الجنوبي - الذي يتناول الآثار المدمرة لكارثة نووية - كيفية معالجة القضايا البيئية داخل السينما الكورية الجنوبية. ومن خلال تقديم هذه الموضوعات، لا تقوم مثل هذه الأفلام بالترفيه فحسب، بل تثقف الجماهير أيضاً حول القضايا البيئية الملحة. جدير بالذكر أن هذا التوافق مع الاستدامة البيئية يعمل على تحسين سمعة الصناعة، ويتماشى أيضاً مع الطلب العالمي المتزايد على الإنتاج الترفيهي المسؤول[28].

وهكذا يُمكن القول إنه من خلال تبني ممارسات الإنتاج الخضراء ومعالجة القضايا الاجتماعية المهمة والحفاظ على معايير الحوكمة المرتفعة، تمكنت الدراما الآسيوية من تحقيق انتشار عالمي غير مسبوق. ومع استمرار الطلب العالمي على المحتوى المسؤول اجتماعياً وبيئياً، سوف تستمر في تعزيز مكانتها على الساحة الدولية، مؤديةً دوراً حيوياً في تشكيل المشهد الثقافي العالمي.

خامساً: مستقبل الدراما الآسيوية

في عالم الدراما القصصي اللامُتناهي، لن يبقى سوى أولئك الذين يجرؤون على أن يكونوا مُختلفين. قد يختزل ذلك القول ما تخلص إليه دراسة حالة الدراما الآسيوية، خاصة الكورية الجنوبية. لقد أصبح جلياً أن الرحلة من الترفيه الإقليمي إلى المكانة المرموقة عالمياً لم تكن مجرد صدفة، وأن النجاح لم يتحقق بين عشية وضحاها. لقد تحقق عبر سلسلة من القرارات الاستراتيجية والحساسيات الثقافية والاستعداد لدفع السرد القصصي الدرامي خارج الحدود القومية. ورغم صعود هذه الدراما إلى طليعة الترفيه العالمي، فإنها تواجه العديد من التحديات والفرص التي ستحدد مسارها المستقبلي.

1 – تحديات منظورة:

يواكب صعود الدراما الآسيوية على الساحة العالمية عدداً من التحديات الملحة التي ينبغي على الصناعة أن تتغلب عليها للحفاظ على تناميها، ويأتي في مقدمتها ما يلي:

- **الأصالة الثقافية مقابل الجاذبية العالمية:** يتمثَّل أحد أكبر التحديات التي تواجهها الدراما الآسيوية في تحقيق التوازن بين الأصالة الثقافية ومتطلبات الجمهور العالمي. وفي حين توفر المنصات العالمية إمكانية الوصول إلى ثقافات متنوعة، سيكون هناك غالباً ضغوطاً لتكييف المحتوى أو تخفيفه لتلبية الأذواق الدولية، الأمر الذي يخاطر بفقدان الجوهر الأساسي لهذه السرديات.
- **تشبُّع السوق والمنافسة:** مع دخول المزيد من الدول إلى سوق الترفيه بمحتوى عالي الجودة، ستواجه الدراما الآسيوية، خاصة في كوريا الجنوبية واليابان والهند، منافسة متزايدة، وسيكون الحفاظ على ميزة تنافسية في سوق مُشبَعَة؛ إذ يستمر المحتوى الغربي في الهيمنة أمراً بالغ الأهمية.
- **تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة على نطاق أوسع:** في حين تُوجَد حركة متنامية نحو الإنتاج الأخضر والمعايير الأخلاقية، فإن تنفيذ هذه المبادئ في جميع أنحاء الصناعة يمثل تحديات لوجستية ومالية. ومع مطالبة الجمهور والمستثمرين بمحتوى أكثر مسؤولية، فإن تلبية هذه التوقعات دون زيادة تكاليف الإنتاج سيكون أمراً صعباً .
- **الإفراط في الاعتماد على منصات البث:** أدى الاعتماد على منصات البث العالمية إلى تعزيز ظهور الدراما الآسيوية، ولكنه يفرض أيضاً مخاطر لسيطرة هذه المنصات على التوزيع وتوليد الإيرادات. وعليه، سيظل الحفاظ على الاستقلال الإبداعي والمشاركة العادلة في الإيرادات من الشواغل المستمرة للمنتجين المحليين.

2 – فرص سانحة:

على الرغم من التحديات القائمة؛ فإن النجاح العالمي للدراما الآسيوية لديه أيضاً فرصاً فريدة لمزيد من النمو. يأتي من بين هذه الفرص التالي:

- **الدبلوماسية الثقافية والقوة الناعمة:** لقد أثبتت الدراما الآسيوية، خاصة تلك القادمة من كوريا الجنوبية، أنها أدوات فعّالة للقوة الناعمة؛ إذ تعمل على تعزيز النفوذ الثقافي لبلدانها على مستوى العالم؛ الأمر الذي يمثل فرصة فريدة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية من خلال الصادرات الثقافية، وتعزيز التعاون والنفوذ الدولي.
- **الابتكار التكنولوجي والسرد القصصي:** توفر التطورات التكنولوجية، بما في ذلك الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي ورواية القصص التفاعلية، سبلاً جديدة للدراما

الآسيوية لإعادة تعريف مشاركة الجمهور. ومن خلال تبني هذه التقنيات، يُمكن للمبدعين الآسيويين البقاء في طليعة ابتكارات الترفيه.

- **التوسع في الأسواق غير المُلباة:** مع استمرار منصات البث في العولمة، هناك فرص كبيرة للاستفادة من الأسواق التي لم تخترقها الدراما الآسيوية بَعْد، في مناطق مثل: إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. ومن خلال تخصيص المحتوى لهذه المناطق مع الحفاظ على الأصالة، يُمكن للدراما الآسيوية الاستمرار في تنمية بصمتها العالمية.

- **الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة كميزة تنافسية:** يوفر التحول نحو الإنتاج المستدام والمسؤول اجتماعياً ميزة تنافسية قوية. ومن المرجح أن تحظى الاستوديوهات التي تنفذ بنجاح ممارسات الإنتاج الخضراء، وتعالج قضايا العدالة الاجتماعية، وتدعم الحوكمة الأخلاقية بقبول واسع لدى الجماهير والمستثمرين على حد سواء؛ مما يضعها في موقع رائد في مجال الترفيه المسؤول.

3 – سيناريوهات مستقبلية:

بالنظر إلى المستقبل، فإن مستقبل الدراما الآسيوية سوف يتشكل من خلال مدى قدرة الصناعة على التعامل مع التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة أمامها. وفي هذا السياق، يُمكن طرح السيناريوهات التالية:

- **سيناريو ثورة الشاشة الخضراء:** في هذا السيناريو، تصبح المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة حجر الزاوية لإنتاج الدراما الآسيوية، مع دمج ممارسات صناعة الأفلام المستدامة بشكل كامل في الصناعة. تقود الاستوديوهات الكورية الجنوبية والهندية واليابانية الطريق في الإنتاجات الصديقة للبيئة، والحد من البصمة الكربونية، ووضع معايير صناعية جديدة. ويشهد هذا المستقبل أن الدراما الآسيوية أصبحت مرادفة للترفيه المسؤول، وجذب الشراكات العالمية، وتعزيز جاذبيتها بشكل أكبر.

- **سيناريو الاندماج أم التخفيف الثقافي:** مع ارتفاع الطلب العالمي على الدراما الآسيوية، تواجه الاستوديوهات خياراً حاسماً: البقاء على أصولها الثقافية أو تكييف قصصها لجمهور أوسع وأكثر غربية. في هذا المستقبل، يلوح خطر التخفيف الثقافي؛ إذ يتم التنازل عن بعض من العناصر الثقافية المميزة لتلبية الأذواق الدولية. ومع ذلك؛ فإن الاستوديوهات التي تتمكن من إيجاد حالة من التوازن بينهما سوف تزدهر، وتحافظ على النزاهة الثقافية مع جذب جمهور عالمي أكبر.

- **سيناريو السردية التقنية:** مع استمرار التقدم التقني، تتبنى الدراما الآسيوية الواقع الافتراضي والواقع المُعزَّز ورواية القصص التفاعلية المدعومة بالذكاء الاصطناعي لخلق تجارب مشاهدة غامرة للغاية. لم يعد الجمهور مستهلكاً سلبياً بل مشاركاً نشطاً في القصص، ويختار مسارات سردية مختلفة. يضع هذا السيناريو المستقبلي

الدرامـا الآسـيوية في طليعـة ابتـكار الترفيـه، ويعيـد تعريـف كيفيـة الـسرد القصـصي للدرامـا واسـتهلاكها.

- **سـيناريو النهضـة العظيمـة للـسرد القصـصي:** وفقـاً لهـذا السـيناريو، تعـود روايـة القصـص إلى جذورهـا، مـع التركيـز عـلى المشـاعر الإنسـانية العميقـة والموضوعـات العالميـة. تسـتفيد الدرامـا الآسـيوية مـن قدرتهـا الفريـدة عـلى التواصـل عاطفيـاً مـع الجماهـير مـن خـلال دراما الأسرة والـشرف والتحديـات المجتمعيـة والتحـولات الشـخصية. وبـدلاً مـن الاعتمـاد عـلى التأثـيرات المبهـرة أو الميزانيـات الكبـيرة، تركـز هـذه النهضـة عـلى فـن الـسرد القصـصي؛ ممـا يعـزز الهيمنـة العالميـة للدرامـا الآسـيوية مـن خـلال الـسرد الخالـد.

ختامـاً، يُمكـن القـول إن صعـود الدرامـا الآسـيوية، خاصـة النجـاح العالمـي للإنتاجـات الكوريـة الجنوبيـة، يقـدم دراسـة حالـة مقنعـة حـول كيفيـة تلاقـي الثقافـة والتكنولوجيـا والرؤيـة الاسـتراتيجية لخلـق ظاهـرة عالميـة. إن قـدرة كوريـا الجنوبيـة عـلى تكييـف محتواهـا، والاسـتفادة مـن القـوة الناعمـة، والحفـاظ عـلى الأصالـة الثقافيـة مـع تبنـي الاتجاهـات العالميـة توضـح أهميـة الابتـكار دون فقـدان الهويـة.

ومـع اسـتمرار نمـو الصناعـة، فـإن رحلـة الدرامـا الآسـيوية -المتجـذرة في العمـق الثقـافي والطمـوح الفنـي والممارسـات المسـتدامة- تبـدو كنمـوذج قـوي للصناعـات الأخـرى التـي تسـعى إلى توسـيع نطاقهـا العالمـي، وإن قصـة نجـاح الدرامـا الآسـيوية هـي قصـة يمكـن للعالـم أن يتعلـم منهـا، سـواءً مـن خـلال تبنـي التقنيـات الجديـدة، أو البقـاء ثابتـين في الهويـة الثقافيـة، أو قيـادة الطريـق في الإنتـاج الأخلاقـي.

الهوامش

1- Tony Robbins, **Brainy Quote**. https://tinyurl.com/y28uau2b

2- Warda Saleem. “The Future of Virtual Reality in Gaming and Entertainment.” **Medium**, October 19, 2023. https://tinyurl.com/5n6e7nwc

3- Robert A. Stebbins. “The Sociology of Entertainment.” 21st Century Sociology: A Reference Handbook 2, **Sage Publications,** 2007 pp178-185.

4- John Storey, Cultural Theory and Popular Culture: An Introduction. Routledge, 2018.Chris Barker. Cultural Studies: Theory and Practice. **Sage Publications**, 2016.

5- Quote Fancy. https://tinyurl.com/2p9ddz9h

6- John Street. Politics and Popular Culture**. Polity Press**, Temple University Press. 1997. and: John Corner and Dick Pels, eds. Media and the Restyling of Politics: Consumerism, Celebrity and Cynicism. **Sage Publications**, 2003.

7-Vincent J. Del Casino Jr. and Deborah Thien. “Symbolic Interactionism.” **International Encyclopedia of Human Geography**, Second Edition, 2020: 177-181. https://tinyurl.com/4r67fdw7.

8- Key Research, Asia Media and Entertainment Market Outlook to 2027, **ken research**, August 2023. https://tinyurl.com/yk3h38pk

9- APAC Media and Entertainment Market Size (2024 – 2029), 2024, **Mordor intelligence**. https://tinyurl.com/3ke47w9j

10- The Business Research Company, Entertainment and Media Global Market Report, **the business research company**, 2024, January 2024. https://tinyurl.com/4twyvwsb

11- APAC Media and Entertainment Market Size (2024 – 2029), 2024. **Mordor Intelligen**ce .https://tinyurl.com/3ke47w9j

12- Choe Sang-Hun, From BTS to ‘Squid Game’: How South Korea Became a Cultural Juggernaut, **New York Times**, November 3, 2021. https://tinyurl.com/22446aww

13- Junhyoung, Cho, and Sangjoon Lee. “Chronology of the Korean Film Industry.” The South Korean Film Industry (2024): 295. **University of Michigan Press**, 2024. https://tinyurl.com/3ejbz69h

14- Film industry in South Korea - statistics & facts, **Statista,** March 11, 2024. https://tinyurl.com/mv5ftt8p

15- Charlie Campbell, How Netflix Is Extending Its Tentacles Across Asia in Search of the Next Squid Game, **Time**, November 24, 2023. https://tinyurl.com/y5z4dsb4

16- Oxford English Dictionary adds 26 Korean words to ‘enrich the English language’, **CBC/Radio-Canada,** October 8, 2021. https://tinyurl.com/2h2n8ruh.

17- Charlie Campbell, **op cit.**

18- Gao, Xiaotian, Hamedi Mohd Adnan, and Changsong Wang. “The Spectrum of Han: Cultural Psychology in Korean National Cinema.” **Studies in Media and Communication 12, no. 1** (2024): 268-276. https://tinyurl.com/yc44n77f

19- The Evolution of K-Dramas: How They Are Shaping Global Entertainment, **Korean Own**, November 23, 2023. https://tinyurl.com/yc4yc2r2

20- Adrian Pennington, Why Does K-Content Resonate With Audiences Worldwide, **National Association of Broadcasters** ,January 29, 2023 .https://tinyurl.com/5e5d4ys3

21- David Miller. “Science Fiction Films and Political Theory.” **Political Theory Journal**, vol. 45, no. 4, 2020, pp. 589-606.

22- Michelle Andindya, Netflix and thrill: The hunt for the next Squid Game in Southeast Asia, **Rest of World**, September 18, 2024. https://tinyurl.com/279a47yn

23- David Beer, How Netflix affects what we watch and who we are – and it’s not just the algorithm, **The Conversation**, October 14, 2021. https://tinyurl.com/d9prwnku

24- South Korea: Netflix Korean content investment value 2021, **Statista**, June 25, 2024. https://tinyurl.com/3vda3n2n

25- Sohee Kim, Here’s How Netflix Is Betting $2.5 Billion on South Korea as K-Drama Mania Grows, **Time**, June 22, 2023. https://tinyurl.com/yee87s67

26- Tokyo-Seoul TV drama collaboration seeks hits, **Asia-Pacific Broadcasting Union**, July 1, 2024. https://tinyurl.com/2nz9mvxs

27- Ananya Swaroop, Indian remake of Korean dramas that you can watch for 'extra masala', **Lifestyle Asia**, June 10, 2023. https://tinyurl.com/yyac5u2y

28- Andi Ayyub Ansarullah, Film Industry and ESG: South Korea's Cultural Diplomacy and its Global Impact, **Modern Diplomacy**, June 2, 2024. https://tinyurl.com/4abp9uj3

تفاعلات إقليمية آسيوية

سياسات عدائية
تآكل الردع ومستقبل الصراع في شبه الجزيرة الكورية

التفاعلات المتسلسلة
سباقات تطوير الثالوث النووي بين الصين والهند وباكستان

الردع الاستباقي
استراتيجية أستراليا الدفاعية الجديدة وتعزيز التحالفات الأمنية في آسيا

التسوية الصعبة
ديناميات استجابة الأطراف الإقليمية والدولية للصراع في ميانمار

شريان جيوستراتيجي
دور مضيق ملقا في حركة التجارة الدولية والتنمية الوطنية للدول المشاطئة

سياسات عدائية:
تآكل الردع ومستقبل الصراع في شبه الجزيرة الكورية

د. أحمد قنديل
رئيس وحدة العلاقات الدولية، خبير الشؤون الآسيوية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

إذا اندلعت حرب نووية ستكون، على الأرجح، في شبه الجزيرة الكورية، ولن تكون في أوكرانيا أو في أي مكان آخر في العالم. ولذلك، يراقب العالم باهتمام وقلق شديدين مستجدات الأوضاع بين الكوريتين، في ظل التدهور "التاريخي وغير المسبوق" في العلاقات بين بيونغ يانغ وسيول، والمعضلات الأمنية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

لقد زاد احتمال اندلاع حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية بشكل غير مسبوق، بعدما أصبح إعادة توحيد الكوريتين، في العقود الأخيرة، أمراً مستبعداً بشكل متزايد مع اتساع الفجوة الاقتصادية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية من جهة وتعمُّق العداوة المتبادلة بين هاتين الدولتين من جهة أخرى. ومما جعل الأمور أكثر تعقيداً، تخلي بيونغ يانغ رسمياً عن إعادة التوحيد السلمي مع الجار الجنوبي كهدف سياسي رئيسي في نهاية عام 2023؛ ففي إعلانه عن هذا التحول الجذري، قال الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، خلال اجتماع لحزب العمال الكوري الحاكم، وفي خطاب أمام الجمعية الشعبية العليا (البرلمان)، إن بلاده "لم تَعُد تنظر إلى الجنوب باعتباره شريكاً للمصالحة وإعادة التوحيد، بل باعتباره عدواً يجب إخضاعه، حتى بالسلاح النووي إذا لزم الأمر"[1].

وفي هذا السياق، أمر الرئيس كيم بمراجعة الدستور في كوريا الشمالية، وكذلك تعديل المبادئ التوجيهية للدعاية الرسمية في البلاد، بما يضمن إزالة كافة العبارات التي تشير

إلى "إعـادة التوحيـد السـلمي"، أو "الوحـدة الوطنيـة العظيمـة"، أو إلى أن الكوريـين الجنوبيـين يُعتـبَرُون "رفـاق"، واسـتبدال كل ذلـك بـرؤى وقناعـات جديـدة تؤكـد أن كوريـا الجنوبيـة مـا هـي إلا "دولـة أجنبيـة"، بـل إنهـا "الدولـة الأكثـر عدائيـة" تجـاه شـعب كوريـا الشـمالية[2].

ورداً عـلى ذلـك، انتقـد رئيـس كوريـا الجنوبيـة، يـون سـوك يـول، سياسـة كيـم الجديـدة، ووصفهـا بأنهـا "معاديـة للأمـة" و"معاديـة للتاريـخ". وقـال الرئيـس الكـوري الجنوبـي: "إذا اسـتفزنا الشـمال، فإننـا سـنرد عليـه بأسـاليب متعـددة"، مؤكـداً أن "تهديـد كوريـا الشـمالية لبـلاده بالاختيـار بـين الحـرب والسـلام لـن يجـدي نفعـاً بعـد الآن"[3].

أولاً: اتجاهان متصاعدان

تعكـس هـذه التطـورات الخطـرة في الخطـاب العدائـي والتصعيـدي المتبـادل بـين قـادة سـيول وبيونـغ يانـغ اتجاهـين متزامنـين يقتلعـان الاسـتقرار والأمـن في شـبه الجزيـرة الكوريـة مـن جذورهمـا، بـل وربمـا يقـودان أيضـاً، إذا مـا اندلعـت أزمـة مفاجئـة، إلى تزايـد خطـر انـدلاع حـرب نوويـة هنـاك.

الاتجـاه الأول هـو أن كوريـا الشـمالية أصبحـت أكثـر ميـلاً للتصعيـد والمواجهـة مـع جارتهـا الجنوبيـة وحليفتهـا الولايـات المتحـدة. وقـد امتـد هـذا التصعيـد مـن إعـلان الرئيـس كيـم، كمـا سـلف الذكـر، عـن تخليـه عـن هـدف "إعـادة التوحيـد السـلمي" مـع كوريـا الجنوبيـة، وهـو الهـدف الـذي كان محـوراً لسياسـة كوريـا الشـمالية الخارجيـة منـذ عقـود مـن الزمـان؛ إلى اتخـاذ إجـراءات سياسـية متعـددة تصـب جميعهـا في خانـة العـداء والمواجهـة مـع الجـار الجنوبـي، لعـل مـن أبرزهـا إغـلاق الـوكالات المخصصـة لإعـادة التوحيـد السـلمي مـع كوريـا الجنوبيـة، وهـدم نصـب المصالحـة الرمـزي، وإلغـاء جميـع الاتفاقيـات المتعلقـة بالتعـاون الاقتصـادي مـع سـيول. وعسـكرياً، اسـتمرت بيونـغ يانـغ في تطويـر برامجهـا الصاروخيـة والنوويـة بوتـيرة متسـارعة وغير مسـبوقة، كمـا قامـت بالعديـد مـن الإجـراءات العسـكرية "الاسـتفزازية" تجـاه الجـار الجنوبـي، مثـل إطـلاق قذائـف المدفعيـة باتجـاه خـط الحـدود الشـمالي المتنـازع عليـه، واختبـار صواريـخ متوسـطة المـدى تعمـل بالوقـود الصلـب ومسـلحة بـرؤوس حربيـة فـرط صوتيـة، واختبـار طائـرات بـدون طيـار هجوميـة يمكـن إطلاقهـا مـن تحـت المـاء وقـادرة عـلى حمـل رؤوس نوويـة.

أمـا الاتجـاه الثانـي، فهـو إصرار كوريـا الجنوبيـة عـلى الحصـول عـلى مزيـد مـن الضمانـات العسـكرية الأمريكيـة، خاصـة فيمـا يتعلـق بالأسـلحة النوويـة، لمواجهـة اسـتفزازات بيونـغ يانـغ المتكـررة لهـا، خاصـة فيمـا يتعلـق بالتنامـي المسـتمر في برامجهـا النوويـة والصاروخيـة. وقـد بـرز هـذا الإصرار بوضـوح وعلانيـة أكثـر منـذ وصـول الرئيـس الكـوري الجنوبـي الجديـد، يـون سـوك يـول، إلى السـلطة في 10 مايـو 2022، مـع تكثيـف الخطـاب العـام حـول إمكانيـة تحـول كوريـا الجنوبيـة إلى دولـة نوويـة، فضـلاً عـن تأكيـد مبـدأ "الهجمـات الوقائيـة"، والـذي يقـوم عـلى إمكانيـة توجيـه سـيول ضربـات تدميريـة للبرامـج النوويـة والصاروخيـة لـدى بيونـغ يانـغ.

في هـذا السـياق، أدى الشـغف المتزايـد مـن جانـب القيـادة السياسـية الجديـدة في كوريـا الجنوبيـة للحصـول عـلى الضمانـات النوويـة الأمريكيـة إلى قيـام الرئيـس الأمريكـي، جـو بايـدن، ونظـيره الكـوري الجنوبـي بالتوقيـع عـلى "إعـلان واشـنطن" المشـترك لعـام 2023، والـذي أدى إلى نمـو "غـير مسـبوق" في جانـب "التعـاون النـووي" في التحالـف الأمنـي والعسـكري بـين واشـنطن وسـيول[4]؛ إذ أنشـأ هـذا الإعـلان مجموعـة استشـارية نوويـة مشـتركة جديـدة مـن خـبراء ومسـؤولي الدولتـين، وعـزز أيضـاً التدريبـات المشـتركة بـين الجانبـين بشـأن كيفيـة التعامـل مـع قضايـا الأسـلحة النوويـة، كمـا تعهـد الرئيـس الأمريكـي أيضـاً ببـذل كل الجهـود الممكنـة للتشـاور مـع رئيـس كوريـا الجنوبيـة، قبـل أي اسـتخدام للسـلاح النـووي في شـبه الجزيـرة الكوريـة.

ثانياً: دوافع التصعيد الجديد بين الكوريتين

كان تنامـي عـدم الثقـة بـين قـادة الكوريتـين عامـلاً محوريـاً في تفاقـم هذيـن الاتجاهـين اللذيـن تسـببا في التصعيـد المتواصـل مؤخـراً في شـبه الجزيـرة الكوريـة. عـلى الجانـب الكـوري الشـمالي، تـم النظـر بقلـق وارتيـاب شـديدين إلى تنامـي التعـاون العسـكري بـين سـيول وواشـنطن، خاصـة في المجـال النـووي، فضـلاً عـن اسـتئناف المنـاورات العسـكرية المشـتركة الضخمـة بـين الدولتـين. وقـد بـرز ذلـك مـن خـلال ردود الفعـل الصـادرة مـن بيونـغ يانـغ تجـاه تطوريـن مهمـين حدثـا في الشـهور الأخـيرة: التطـور الأول تَمثَّـل في توقيـع الرئيـس الكـوري الجنوبـي ونظـيره الأمريكـي، في يوليـو 2024، عـلى هامـش قمـة حلـف شـمال الأطلـسي "الناتـو"، عـلى وثيقـة مبـادئ توجيهيـة جديـدة بشـأن إنشـاء نظـام متكامـل للـردع المُوسَّـع في شـبه الجزيـرة الكوريـة لمواجهـة التهديـدات النوويـة والعسـكرية مـن كوريـا الشـمالية[5]؛ ففـي مواجهـة ذلـك، نـددت كوريـا الشـمالية بهـذه الوثيقـة المشـتركة للـردع النـووي، ووصفتهـا بأنهـا "عمـل اسـتفزازي متهـور"، وهـددت بتعزيـز قدراتهـا الحربيـة النوويـة، وجعـل الولايـات المتحـدة وكوريـا الجنوبيـة تدفعـان "ثمنـاً باهظـاً لا يمكـن تصـوره"[6]. ومـن المتوقـع أن توسـع هـذه الوثيقـة بشـكل كبـير تخصيـص الأصـول النوويـة الاسـتراتيجية الأمريكيـة في شـبه الجزيـرة الكوريـة، مـن خـلال زيـادة وتـيرة ومسـتوى انتشـارها خـلال زمـن الحـرب ووقـت السـلم، وفقـاً لوكالـة أنبـاء "يونهـاب" الكوريـة الجنوبيـة.

أمـا التطـور الثانـي، فهـو قيـام سـيول وواشـنطن بإجـراء تدريبـات عسـكرية ضخمـة، في الفـترة مـن 19 إلى 29 أغسـطس 2024؛ لتعزيـز قدراتهمـا عـلى مواجهـة التهديـدات الصاروخيـة والإلكترونيـة لكوريـا الشـمالية[7]. وجـاءت هـذه المنـاورات في الوقـت الـذي تواصـل فيـه كوريـا الشـمالية تطويـر برامجهـا النوويـة والصاروخيـة، وتحـاول إطـلاق أقمـار صناعيـة اسـتطلاعية وتجسسـية. وبينمـا تقـول سـيول وواشـنطن إن هـذه التدريبـات دفاعيـة فحسـب، نـددت بيونـغ يانـغ بشـدة بهـذه التدريبـات، مشـددة عـلى أنهـا "تؤجـج التوتـر في شـبه الجزيـرة الكوريـة، لكونهـا مـن أجـل حـرب نوويـة"[8].

جدول (1) مقارنة القدرات العسكرية بين الكوريتين

المفردات	كوريا الجنوبية	كوريا الشمالية
	العدد	العدد
الترتيب على مستوى العالم	5	36
عدد القوات العاملة	600 ألف	مليون و320 ألف
ميزانية الدفاع "مليار دولار أمريكي"	44.7	3.5
القدرات البرية		
دبابات	2501	5845
مركبات قتالية مدرعة	66492	24696
مدافع سحب	4863	4500
مدافع ذاتية الحركة	3189	4500
قاذفات صواريخ متعددة	581	2920
القدرات الجوية		
إجمالي القطع الجوية	1576	951
طائرات مقاتلة	354	440
طائرات هجومية	98	132
طائرات نقل	41	1
طائرات تدريب	288	173
طائرات مهام خاصة	33	-
طائرات تزويد بالوقود	4	-
طائرات هليكوبتر	758	205
طائرات هليكوبتر هجومية	112	20
القدرات البحرية		
إجمالي القطع البحرية	200	505
حاملات طائرات	-	-
حاملات هليكوبتر	2	-
مدمرات بحرية	13	-
فرقاطات	17	1
سفن (كورفيت)	5	4
غواصات	22	35
سفن دوريات	35	169
كاسحات ألغام	14	1

Source: Global fire Power 2024.

وإلى جانب تنامي التعاون العسكري بين الجار الجنوبي وواشنطن، تنتاب بيونغ يانغ أيضاً حالة من الهواجس والمخاوف العميقة تجاه زيادة الإنفاق العسكري من جانب الجار الجنوبي على تطوير القدرات العسكرية التقليدية، منذ إدارة الرئيسة الكورية الجنوبية السابقة، بارك كون هيه، في الفترة من عام 2013 إلى عام 2017، وحتى الآن؛ وهو الأمر الذي ينذر بتعريض البرامج النووية والصاروخية لبيونغ يانغ للخطر[9]. وقد زادت هذه الهواجس أيضاً لدى صانعي القرار في بيونغ يانغ بعدما تم تضمين العقيدة العسكرية لكوريا الجنوبية بـ "ثلاثة محاور" أو "ثلاثة خطط" من شأنها تهديد بقاء النظام الحاكم في كوريا الشمالية مستقبلاً[10]، وهي: خطة الضربة الاستباقية، التي تُعرَف باسم "سلسلة القتل" (Kill Chain)، وخطة "الدفاع الجوي والصاروخي الكوري"(Korea Air and Missile Defense)، وخطة "قطع الرأس الانتقامية"، التي تُعرَف باسم خطة "العقاب والانتقام الشامل لكوريا (Korea Massive Punishment and Retaliation)"[11].

شكل (1): مديات صواريخ هواسونغ الكورية الشمالية التي تم اختبارها حتى ديسمبر 2023

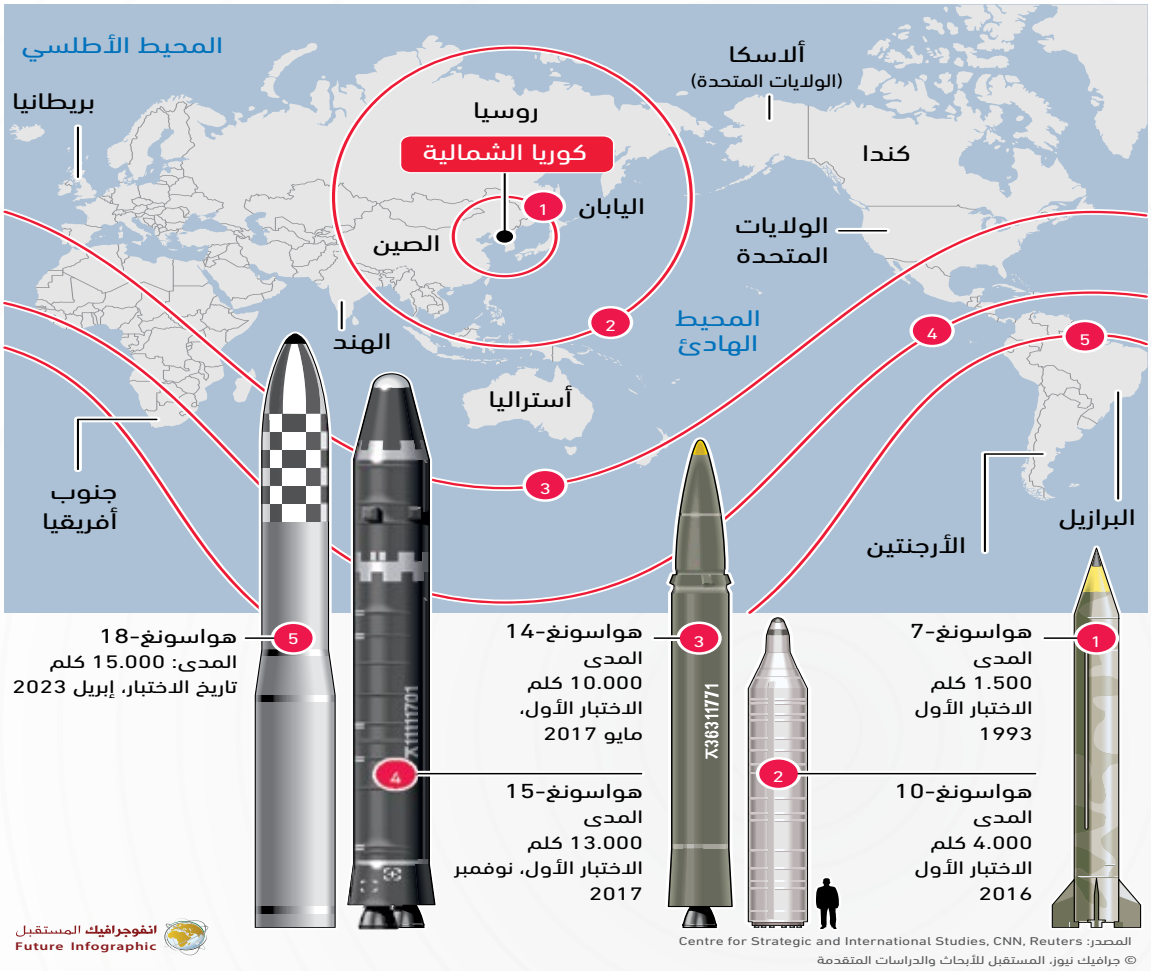

وعلى الجانب الآخر، تفاقمت حالة عدم الثقة لدى صانعي القرار السياسي والعسكري في سيول نتيجة إصرار الرئيس كيم، مثل والده وجده، على تطوير البرامج النووية والصاروخية؛ فمنذ توليه مقاليد السلطة في أواخر عام 2011، جعل كيم تطوير الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وإطلاقها أولوية كبرى في أعماله. وفي الفترة بين عامي 2013 و2017، نفذ حملة تطوير نووية كبرى بلغت ذروتها باختبار نوع مختلف من الصواريخ البالستية العابرة للقارات (يُعرَف باسم هواسونغ 17)[12]. هذا، وقد وصل تطور البرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية إلى مستويات مذهلة في عام 2024. فمن جهة، أشارت بيونغ يانغ إلى أنها أصبحت تمتلك كل أنظمة الإطلاق الممكنة مثل: منصات إطلاق الصواريخ البالستية قصيرة المدى، سواء المغمورة تحت سطح البحر، أم الثابتة، أم المحمولة والمتنقلة على السكك الحديدية، وصواريخ كروز التي تطلقها الغواصات[13]. كما وضع الرئيس كيم هدفاً لزيادة إنتاج المواد الانشطارية المُستخدَمَة في إنتاج الأسلحة النووية بشكل "أسّي" في السنوات القادمة؛ وهو أمر لا يمكن التهوين منه في ضوء أنه من المرجح أن تمتلك كوريا الشمالية حالياً ما يكفي من المواد الانشطارية اللازمة لتصنيع 60 إلى 80 رأساً نووياً[14].

ومن جهة أخرى، زاد التصعيد في شبه الجزيرة الكورية بشكل غير مسبوق خلال العامين الماضيين، بعدما تبنت إدارة الرئيس الكوري الجنوبي يون فلسفة مفادها أن استعراض "القوة العسكرية"، هو الطريق الأوحد الذي يمكن أن يقود إلى "ردع" كوريا الشمالية. وقد ظهرت هذه الفلسفة في ثلاثة مواقف على الأقل، وهي:

- الموقف الأول كان في نوفمبر 2022، عندما تجاوز صاروخ كوري شمالي لأول مرة خط ترسيم الحدود البحرية بين الكوريتين. ورداً على ذلك، أطلق الجانب الكوري الجنوبي ثلاثة صواريخ جو-أرض عَبْر نفس العتبة[15].

- الموقف الثاني هو قيام سيول بالرد بالمثل على قيام الشطر الشمالي بإرسال طائرات مسيرة في ديسمبر 2022 إلى المجال الجوي الكوري الشمالي[16]. وقدرت قيادة الأمم المتحدة، التي تشرف على تنفيذ الهدنة، التي أُبرِمَت في عام 1953 وأنهت الحرب الكورية، أن الكوريتين انتهكتا الهدنة بهذه الأفعال[17].

- الموقف الثالث كان في الأيام الأولى من يناير 2024، عندما ردت كوريا الجنوبية على إطلاق كوريا الشمالية 200 طلقة مدفعية بالقرب من خط ترسيم الحدود بين الكوريتين بإطلاق 400 طلقة من جانبها[18].

وبالتزامن مع هذه الأوضاع الخطرة بين الكوريتين، تفككت إلى حد كبير تدابير بناء الثقة بين سيول وبيونغ يانغ في السنوات الأخيرة؛ إذ ألغت كوريا الشمالية تماماً في نوفمبر 2023 الاتفاق العسكري الشامل الذي اتفق عليه الرئيس الكوري الشمالي مع نظيره الجنوبي، مون جاي إن، خلال قمتهما في بيونغ يانغ في سبتمبر 2018[19]. كما بدأت كوريا

الجنوبية في استئناف الأنشطة المحظورة، مثل تحليق المروحيات العسكرية على طول خط ترسيم الحدود العسكرية الذي يفصل بين الجانبين[20].

ثالثاً: معضلات الولايات المتحدة

التصعيد المستمر والمتبادل بين الكوريتين يضع واشنطن أمام مأزق كبير، فعلى الرغم من أن متطلبات طمأنة كوريا الجنوبية قد تساعد على ردع كوريا الشمالية؛ ومن ثم "فرملة" ميلها إلى التصعيد مع الجار الجنوبي، إلا أن هذه التطمينات قد يكون لها أيضاً "ارتدادات عكسية" خطرة، قد تقود إلى حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية، خاصة مع خصم في بيونغ يانغ لديه "ميل متزايد للمخاطرة"، في ظل العقوبات الاقتصادية الكاسحة والعزلة الدبلوماسية المفروضة عليه، فضلاً عن التدهور في الأوضاع المعيشية للكوريين الشماليين.

ومن ناحية أخرى، قد لا يكون ما تَعتقِد الولايات المتحدة أنه سيردع كوريا الشمالية بالضرورة هو ما قد يطمئن سيول دائماً. وأوضح مثال على ذلك "سياسة الغموض الاستراتيجي" التي تنتهجها واشنطن، والتي تقوم على أن أي استخدام للأسلحة النووية من قبل بيونغ يانغ من شأنه أن يؤدي إلى "نهاية نظامها"، ولكن كيف سيبدو هذا؟[21]. من وجهة نظر الكوريين الجنوبيين، لا تحدد واشنطن أي تفاصيل محددة بشأن كيفية "إنهاء النظام الحاكم في كوريا الشمالية" - سواء أكان ذلك بعد ساعة أم أسبوع من شنه للهجوم العسكري، سواء التقليدي أم النووي، وسواء أكان ذلك ضد شخص الزعيم كيم بمفرده أم تجاه أي خلفاء محتملين له، وسواء أكان ذلك من جانب واحد أم بمساعدة حلفائها الإقليميين، مثل اليابان. والأهم من ذلك، من وجهة نظر سيول، أن الولايات المتحدة لا تلتزم بنوع معين من الاستجابة لأي استخدام كوري شمالي للأسلحة النووية، سواء أكانت هذه الاستجابة تقليدية أم نووية.

ويرجع سبب التخوفات الكورية الجنوبية في أنه قد تمت صياغة الموقف النووي الأمريكي بعناية، مما يسمح لواشنطن بالمرونة في خيارات ردها. ومثل هذا الغموض يعزز المخاوف القائمة في سيول من تخلي واشنطن عنها حال نشوب حرب مع الجار الشمالي؛ ومن ثم يفاقم من المعضلة الأمنية لدى الكوريين الجنوبيين الذين أعربوا مراراً عن قلقهم من أن هذا الغموض يُمثِّل "افتقاراً عاماً للالتزام من جانب الولايات المتحدة بالرد العسكري على كوريا الشمالية، ناهيك عن الرد بالأسلحة النووية"[22].

وبالتزامن مع ذلك، تُشكِّل الرغبة المتزايدة لدى بعض صانعي القرار في سيول بامتلاك السلاح النووي مصدر قلق متصاعد للمسؤولين الأمريكيين، الذين يدركون أن برنامج الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية من شأنه أن يفجر الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية؛ إذ ستكون سيول عُرضة لقيام بيونغ يانغ بهجمات وقائية، وإكراه اقتصادي، وعزلة دبلوماسية، علاوة على الضرر الذي قد يلحقه بالمصلحة الأمريكية الدائمة في منع انتشار الأسلحة النووية[23].

وإلى جانب ذلك، تتفاقم المعضلة الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية أيضاً مع وجود حالة من "الشلل الدبلوماسي" شبه التام في العلاقات بين واشنطن وبيونغ يانغ، منذ فشل قمة ترامب – كيم في العاصمة الفيتنامية هانوي في عام 2019، عندما رفض الرئيس الأمريكي السابق مطالب زعيم كوريا الشمالية بتخفيف العقوبات الاقتصادية الكاسحة على بلاده مقابل تقديم تنازلات بشأن تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم في مجمع يونجبيون. ويُشار في هذا الصدد إلى أن انسداد قنوات التواصل الدبلوماسي مع كوريا الشمالية أدى إلى استمرارها في تحقيق تقدم نوعي هائل في برامجها النووية والصاروخية، خاصة بعدما أعلنت في عام 2021، صراحة عن نيتها تطوير أسلحة نووية تكتيكية[24].

وقد ازدادت المعضلة الأمريكية تعقيداً في التعامل مع كوريا الشمالية، بعدما أصدر الزعيم كيم قانوناً في سبتمبر 2022 ينص على إمكانية نقل سلطة إطلاق الأسلحة النووية منه شخصياً إلى القادة العسكريين، وذلك في حالة نشوب صراع على السلطة أو في حالة اختفاءه لأي سبب كان (الوفاة أو الاغتيال مثلاً)؛ ففي هاتين الحالتين، قد ينشب هجوم نووي انتقامي "تلقائي وفوري" ضد "أعداء" كوريا الشمالية رغم غياب الزعيم الكوري الشمالي عن المشهد في البلاد[25].

رابعاً: مستقبل خطر في شبه الجزيرة الكورية

إن الأوضاع التي تشهدها شبه الجزيرة الكورية اليوم تُشكِّل مثالاً واضحاً على مخاطر نشوب حرب نووية في ظل استمرار الأزمات الممتدة والمزمنة؛ إذ انقسمت شبه الجزيرة الكورية إلى شمال موالٍ للاتحاد السوفيتي السابق وجنوب موالٍ للولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية. وخاضت الكوريتان الحرب الكورية من عام 1950 إلى عام 1953، والتي انتهت بهدنة، في 27 يوليو 1953؛ مما ترك الدولتين تقنياً في حالة حرب مستمرة.

إن الكوريتين اليوم أصبحتا على شفا حرب مدمرة، خاصة وأن لديهما، أكثر من أي وقت مضى، "خوف متبادل من قيام الطرف الآخر بشن هجوم مفاجئ"؛ ومن ثم، قد يعتقد صانعوا القرار في سيول وبيونغ يانغ أن البدء بالهجوم أولاً سوف يكون له فوائد متعددة، حتى إذا لم يكن الطرف الآخر راغباً في الحرب؛ فالمبادرة بالهجوم قد تكون أفضل كثيراً من انتظار الجانب الآخر القيام بشن عملية عسكرية[26].

من جهتها، قد تبادر كوريا الشمالية إلى تحقيق المفاجأة التكتيكية والميزة الاستراتيجية من خلال اللجوء إلى هجوم نووي مبكر واسع النطاق لإضعاف القدرات العسكرية لكل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة. ومما يدعم من هذا السيناريو المتشائم، أن الرئيس كيم حدد هدفاً مزدوجاً لقواته النووية، وهو: "الردع"، و"صد الهجوم" في حالة فشل الردع[27]. ويتضمن هذا السيناريو، قيام بيونغ يانغ باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية لتدمير الموانئ والمطارات الكورية الجنوبية، خاصة تلك التي تستضيف مقاتلات الشبح

الأمريكية من الجيل الخامس، وغيرها من مراكز القيادة والتحكم والرادارات وأنظمة الدفاع الصاروخي. ومما يدعم من هذا السيناريو "الكابوس"، زيادة ثقة الرئيس كيم في إمكانية المواجهة والتصعيد مع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، خاصةً بَعْد توقيع الشراكة الاستراتيجية بين كوريا الشمالية وروسيا مؤخراً.

أما على الجانب الآخر، ولمنع مثل هذا الهجوم الاستباقي من جانب بيونغ يانغ، قد تخطط كوريا الجنوبية للقيام بـ"هجوم وقائي" لتدمير أكبر قدر ممكن من منصات الصواريخ الكورية الشمالية، سواءً الثابتة أم المتحركة، باستخدام أسلحة تقليدية دقيقة؛ ومما يدعم من هذا السيناريو الهجومي من جانب سيول استمرار كوريا الشمالية في تطوير قدراتها النووية والصاروخية؛ ففي ظل هذا الوضع، من غير المُرجَّح أن تتمكن أي اتفاقيات تحالف أو إعلانات سياسية مع واشنطن من تخفيف مخاوف وهواجس سيول تجاه التهديدات النووية والصاروخية من جانب الجار الشمالي؛ ومما قد يزيد من احتمال تحقق هذا السيناريو، إمكانية تراجع الثقة من جانب سيول في المظلة الأمنية الأمريكية، خاصة إذا ما فاز المرشح ترامب في الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر 2024. وكان ترامب قد أعلن أن بلاده قد تقوم بسحب قواتها من كوريا الجنوبية حال إعادة انتخابه، إذا لم تدفع سيول المزيد لدعم القوات الأمريكية المتمركزة هناك، والتي يتراوح عددها بين 28 و40 ألف جندي. ويُشار إلى أن سيول تدفع أكثر من تريليون وون (727 مليون دولار سنوياً) لدعم هذه القوات في الأعوام الأخيرة.

على أية حال، وعلى الرغم من أن الظروف المؤدية للتهدئة في شبه الجزيرة الكورية غير متوافرة في الوقت الراهن، إلا أن عدداً من المراقبين للشؤون في شبه الجزيرة الكورية، ومنهم مراقبين أمريكيين، يؤكدون أن خطر اندلاع حرب بين الكوريتين ما يزال من الممكن تجنبه؛ لأن هذه الحرب غير مرغوب فيها من جانب الجميع. وفي هذا الإطار، ربما يكون من المفيد لتفادي هذه الحرب المدمرة اتخاذ عدد من التدابير اللازمة، ومن بينها ما يلي:

- عدم استفزاز كوريا الشمالية من جانب سيول وواشنطن؛ فإجراء مناورات عسكرية مشتركة منتظمة من الجانبين، والحفاظ على "وجود دائم" للأصول النووية الاستراتيجية الأمريكية في كوريا الجنوبية، يعملان بشدة على إثارة هواجس وقلق بيونغ يانغ من إمكانية التعرض لهجوم عسكري مفاجئ للإطاحة بالنظام الحاكم هناك.
- تخلي كوريا الجنوبية عن نهج "القوة النووية مقابل النووية" وعن تركيزها الحالي بشأن "الهجمات الاستباقية" باعتبارها مسألة أساسية في استراتيجيتها الدفاعية الوطنية للتعامل مع كوريا الشمالية.
- تركيز الاستراتيجية الأمريكية على تعطيل الصواريخ الكورية الشمالية قبل إطلاقها في أي صراع، من خلال تدابير غير حركية، مثل الهجمات الإلكترونية على مراكز القيادة والسيطرة.

- ممارسة الصين وروسيا ضغوطاً على كوريا الشمالية، ربما في ظل صفقات سياسية كبرى في ملفات متعددة، من أجل إقناعها بالتخلي التدريجي عن برامجها النووية والصاروخية مقابل الرفع الجزئي والتدريجي للعقوبات الدولية الكاسحة المفروضة عليها في المجالين الاقتصادي والدبلوماسي.

في الختام، يمكن القول إن الواقع يشير إلى أن شبه الجزيرة الكورية لن تشهد على الأرجح، في المدى المنظور، استقراراً أو تهدئة. ومن أجل تجنب وقوع حرب، سواءً تقليدية أم نووية، يجب على جميع الأطراف تقديم تنازلات صعبة، ربما من أهمها إدراك أن الهدف القديم المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية بالكامل من الأسلحة النووية من غير المرجح أن يتحقق قريباً. ومن جهة أخرى، قد يستحق خفض خطر الحرب النووية في شبه الجزيرة الكورية أيضاً رفع العقوبات الاقتصادية الكاسحة على كوريا الشمالية من أجل حثها عن التخلي التدريجي عن برامجها النووية والصاروخية. ولا يعني ذلك أي نوع من الاعتراف الرسمي بوضع كوريا الشمالية كقوة نووية، بل يعني ببساطة قبول الواقع الواضح تماماً في شبه الجزيرة الكورية؛ فالتعايش مع كوريا الشمالية النووية يجب أن يكون بلا حدود أو قيود أو مخاطر كما هو الحال اليوم.

الهوامش

1- Ankit Panda, “Missiles, Preemption, and the Risk of Nuclear War on the Korean Peninsula,” **Arms Control Association**, March 2024. https://tinyurl.com/5n8uvvuu

2- كيم جونغ أون يدعو لتكريس اسم العدو الأول دستورياً واحتلال أراضيه في حالة الحرب، **دام برس**، 16 يناير 2024. https://tinyurl.com/4smbkvkr

3- Yoon threatens punishments “several times stronger” in response to N. Korean provocations, **Hankyoreh**, 17 January 2024. https://tinyurl.com/4vsxwuvm

4- “Washington Declaration,” **The White House**, 26 April 2023. https://tinyurl.com/4rth9fp3

5- واشنطن وسول تتوعدان كوريا الشمالية برد ”ساحق“ على أي هجوم نووي، **الجزيرة**، 12 يوليو 2024. https://tinyurl.com/4ap769ja

6- كوريا الشمالية تهدد بتعزيز قدراتها النووية رداً على سيول وواشنطن، **الشرق الأوسط**، 14 يوليو 2024. https://tinyurl.com/4p3tve7t

7- كوريا الجنوبية وأمريكا تجريان تدريبات عسكرية للتعامل مع التهديدات النووية، **القاهرة الإخبارية**، 12 أغسطس 2024. https://tinyurl.com/2x3mnpuz

8- بيونغ يانغ تحذر من عواقب وخيمة للمناورات الأميركية اليابانية الكورية الجنوبية، **الجزيرة**، 30 يونيو 2024. https://tinyurl.com/2c8tu43c

9- كوريا الجنوبية تنوي زيادة الإنفاق الدفاعي بواقع 13 مليار دولار، **روسيا اليوم**، 12 ديسمبر 2023. https://tinyurl.com/2zxvvubj

10- Doyeong Jung, “South Korea’s Revitalized “Three-Axis” System,” **Council on Foreign Relations**, January 4, 2023. https://tinyurl.com/2s38xja4

11- Josh Smith, “Analysis: South Korea Doubles Down on Risky ‘Kill Chain’ Plans to Counter North Korea Nuclear Threat,” **Reuters**, July 26, 2022. https://tinyurl.com/ypu98zwm

12- منذر قروي، "هل تستطيع كوريا الشمالية توجيه ضربة نووية لأميركا؟ وما الخسائر المتوقعة؟"، **الجزيرة**، 24 نوفمبر 2022. https://tinyurl.com/5n8jut9f

13- نهاد ذكي، "نظرية "الملك المجنون" وسيناريو الحرب النووية العالمية القادمة"، **الجزيرة**، 9 سبتمبر 2024. https://tinyurl.com/yc4huzpz

14- Ankit Panda, Missiles, Preemption, and the Risk of Nuclear War on the Korean Peninsula, **Op.Cit.**

15- رداً على كوريا الشمالية.. سول تطلق 3 صواريخ جو أرض، **سكاي نيوز عربية**، 2 نوفمبر 2022. https://tinyurl.com/bdhvm2bu

16- Choe Sang-Hun, "South Koreans' Steely Nerves Are Shaken by North Korean Drones," **The New York Times**, December 28, 2022. https://tinyurl.com/37wk69yr

17- Josh Smith, "Both North and South Korea Violated Armistice with Drone Flights, U.N. Command Says," **Reuters**, January 26, 2023. https://tinyurl.com/bdxp45su

18- Hyung-Jim Kim, "South Korea Says the North Has Again Fired Artillery Shells Near Their Sea Border," **Associated Press**, January 6, 2024. https://tinyurl.com/43r4j92j

19- عبد الوهاب الجندي، "هل تندلع الحرب العالمية الثالثة بسبب كوريا الشمالية؟"، **اليوم السابع**، 6 يناير 2024. https://bit.ly/4gu2p1x

20- Chad O'Carroll, "ROK Choppers Spotted Near DMZ After Collapse of Military Deal with North Korea" **NK News**, December 6, 2023. https://tinyurl.com/5cdfvzap

21- Jagannath P. Panda, "Yoon's plan to ditch strategic ambiguity will test US-ROK alliance, DPRK policy," **NK Pro**, April, 13. 2022. https://tinyurl.com/9v696x3m

22- Clint Work, "From Strategic Ambiguity to Strategic Clarity? The Dynamics of South Korea's Navigation of US-China Competition," **Asia Pacific Bulletin, East-West Center**, July 12,2022. https://tinyurl.com/3z9f9cxs

23- Ankit Panda, "Indo-Pacific Missile Arsenals: Avoiding Spirals and Mitigating Escalation Risks," **Carnegie Endowment for International Peace**, 2023, pp. 21-25. https://tinyurl.com/5bjcjrzw

24- زعيم كوريا الشمالية يتعهد بزيادة كبيرة في عدد الأسلحة النووية، **الجزيرة**، 10 سبتمبر 2024. https://tinyurl.com/2p9j925s

25- "Law on DPRK's Policy on Nuclear Forces Promulgated," **Korean Central News Agency**, September 9,2022. https://tinyurl.com/bdyxa5rs

26- Thomas C. Schelling, "The Reciprocal Fear of Surprise Attack," **RAND Corp.**, January, 1 1958. https://tinyurl.com/3t25bxyz

27- Kelsey Davenport, "North Korea Passes Nuclear Law," **Arms Control Today**, October 2022. https://tinyurl.com/y9rskfj

التفاعلات المتسلسلة:
سباقات تطوير الثالوث النووي بين الصين والهند وباكستان

أحمد عليبه
رئيس برنامج الدراسات الأمنية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي

"إننا نبحر في المياه المجهولة، وإن كل شيء نعتقد أننا نعرفه عن الأسلحة النووية، ولاسيما ما يتعلق بالردع، والإكراه، بات قواعد تَستنِد إلى تاريخ قصير للغاية ومحدود بين فترتين من أكثر الفترات استقراراً في العالم، مقارنة بما يشهده العالم اليوم"[1].

بهذه الجملة يُلخِّص محلل شؤون الدفاع ديفيد كوبر، الإطار العام لما يمكن تناوله حول طبيعة التفاعلات النووية التي يشهدها العالم في المرحلة الحالية، وهي تفاعلات ترتبط بعملية الانتقال ما بين العصور النووية توازياً مع تطور التفاعلات الحادة في النظام الدولي، فالعصر النووي الأول ارتبط بظهور واستخدام القنبلة النووية ضد هيروشيما وناغازاكي في عام 1945؛ ما أنهى الحرب العالمية وخلق نظاماً دولياً جديداً.

أما العصر النووي الثاني، فقد ظهر عَقَبَ الحرب البادرة وسقوط الاتحاد السوفيتي والهيمنة الأمريكية، وكان كيث باين، هو أول من أطَّر لتعبير العصر النووي الثاني في عام 1996، في كتابه "الردع في العصر النووي الثاني"، حيث أضاف إلى التحولات في النظام الدولي عاملاً آخر هو أثر التطور التكنولوجي أو عملية "الأتمتة" على القوة النووية [2]. وفي عام 1999، أضاف بول براكن، ملمحاً آخراً إلى هذا العصر النووي هو سعي دول إقليمية، وتحديداً في الشرق الأوسط وجنوب وشرق آسيا، لامتلاك السلاح النووي[3].

واليوم، ومع الانتقال لمرحلة العصر النووي الثالث، أثبتت التكنولوجيا أنها المحدد الأكثر أهمية في عملية الانتقال ما بين العصور النووية، في ظل الطفرات الهائلة في عصر ثورة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وانعكاسات هذه الطفرات المتسارعة على حالة التسلح النووي والصاروخي؛ بحيث لم يَعُد بالإمكان إدراج كافة القوى تحت مظلة عصر نووي واحد؛ بل على العكس من ذلك ستكون هناك قوى نووية متقدمة وأخرى أقل تقدماً.

في القلب من ذلك، فإن القارة الآسيوية هي أحد أبرز مناطق الإبحار إلى المجهول، وفق تعبير ديفيد كوبر، فهي تضم الكتلة النووية الأكبر في العالم، بما فيها روسيا، التي تُعد القوة النووية العظمى، في ظل تفاعلات أمنية خطرة، مع تعديل روسيا عقيدتها النووية بَعْد الحرب مع أوكرانيا، بالإضافة إلى الأزمة الدائمة بين الكوريتين على خلفية برنامج بيونغ يانغ النووي، وأزمة تايوان، ومساعي الصين لأن تكون في الصدارة العالمية؛ ما يتطلب الوصول لقدرات نووية أكثر تقدماً من ناحية الكم والكيف معاً.

على هذا النحو، تبدو الخريطة الآسيوية مليئة بالبؤر الساخنة؛ ومع ذلك، فإنها ليست حالة استثنائية في تاريخ القارة، فعلى العكس من ذلك، قد تكون جولة اعتيادية جديدة في التاريخ، في مشهد متكرر يتزامن مع عملية الانتقال ما بين نظام دولي سابق وآخر جديد.

أولاً: الثنائيات النووية وموازين القوى الإقليمية والدولية

يُنظَر إلى موازين القوى باعتبارها أحد المظاهر الرئيسية في مشهد تغيُر النظام الدولي، وهذا لا يُمثِّل سابقة أيضاً، لكن هناك مسألتان تلفتان الانتباه، الأولى هي: مفردات هيكل موازين القوة التي يجري الحديث عنها، وتتصدرها الأسلحة النووية. والثانية: حالة الانتشار النووي في بيئة جيوسياسية هي الأكثر تعقيداً بالنظر إلى وجود القوى التي تخوض غمار سباق تسلح نووي في منطقة تنازُع نفوذ واحدة ليس هناك إمكانية للفصل بينها.

ومن ثم، فإن أول الأمور التي يتعيَّن التطرق إليها في معادلات التفاعل بين القوى النووية في شرق آسيا وجنوبها، هي مستقبل التسلح النووي الأمريكي وعلاقته بآسيا، حينما تبحر الغواصات النووية الأمريكية الجديدة المنضوية تحت مظلة تحالف "أكوس" في العقد المقبل؛ وعندها ستكون الولايات المتحدة جزءاً من البنية والأصول النووية في هذه المنطقة. أما ثاني هذه الأمور، فيتعلق بما يطلق عليه "التفاعلات المتسلسلة"، وتتمثل في الانعكاسات التي يشكلها سبق وتفوق القوى العظمى على القوى الوسطى أو الإقليمية النووية في حالات "الجوار النووي"، فحالة التتابع أو التسلسل تدفع قوى نووية إلى محاكاة نظرائها الإقليميين، بمجرد الوصول إلى عتبة جديدة في تطوير وتنمية القدرات النووية، كاستجابة لبناء قدرات الردع المتبادل بشكل مستمر.

مـن هنـا، يمكـن تصـوُر أن هنـاك محركـين متداخلـين، همـا المحـرك الـدولي والمحـرك الإقليمـي، فثمـة متغـيرات في وضـع النظـام الـدولي، تقـوم عـلى أسـاس صعـود الصـين، ومحـركات إقليميـة متشـابكة، في ظـل تنافـس/ صراع القـوى الآسـيوية مـع بعضهـا بعضـاً، وكافـة هـذه المظاهـر تصلـح كقواسـم مُشـتَرَكة لتشـكيل الصـورة الكاملـة لمشـهد سـباق نـووي متعـدد الأطـراف.

انطلاقـاً مـن محصلـة هـذه المظاهـر والتفاعـلات، فـإن سياسـة الصـين النوويـة تُشـكِّل المحـرك الرئيـسي لتغـير خريطـة تسـلح القـوى النوويـة في جنـوب وشرق آسـيا بشـكل عـام، فعـلى عكـس التصـور السـائد بـأن هنـاك سـباق تسـلح نـووي حـصري بـين الصـين والولايـات المتحـدة، فقـد شـكَّل تطـوُر هيـكل القـوة النوويـة الصينيـة محـركاً لمحـاكاة الهنـد للصـين في بنـاء "الثالـوث النـووي" ضِمْـنَ عمليـة بنـاء تـوازن الـردع المتبـادل، وبالتبعيـة تحركـت باكسـتان، باعتبارهـا المنافـس النـووي التقليـدي للهنـد.

ومـن المعـروف أن الأطـراف الثلاثـة (الصـين، والهنـد، وباكسـتان)، هـي في الأسـاس قـوى نووية، فمـا الـذي يدفعهـا إلى خـوض سـباق تسـلح نـووي في الأسـاس؟! هنـا يتعـين النظـر إلى مـا تعنيـه سـباقات التسـلح النـووي في العـصر النـووي الحـالي، والتـي تَختلِـف إلى حـد كبـير عـن السـياق التقليـدي الـذي كان موجـوداً في حقبـة الحـرب البـاردة. هـذه الحقبـة بـدأ التأطـير لهـا قبـل عِقـد تقريبـاً تحـت عنـوان "العـصر النـووي الثالـث" عـلى يـد خـبراء العلاقـات الدوليـة، وفي طليعتهـم باتريـك غاريتـي، الـذي قـدَّم في عـام 2015 أطروحتـه التـي حملـت العنـوان ذاتـه "العـصر النـووي الثالـث The Third Nuclear Age"[4].

وقـد أصبـح هـذا المصطلـح أكثـر شـيوعاً عندمـا شَرَعَـت القـوى النوويـة المتنافسـة في تقديـم صياغـات جديـدة للعقيـدة النوويـة بَعْـد انـدلاع الحـرب الأوكرانيـة في عـام 2022، وتصنيـف حلـف شـمال الأطلـسي "الناتـو"، الصـين كخصـم نـووي في مؤتمـر مدريـد في العـام نفسـه[5]. وحـدد الباحثـان نيكـولاس ميلـر وفيبـين نارانـج ثلاثـة مكونـات رئيسـية لهـذا العـصر، وهـي: تجـدُد المنافسـة النوويـة بـين العديـد مـن القـوى العظمـى مـع انهيـار اتفاقيـات الحـد مـن الأسـلحة وتحديـث هـذه القـوى لترسـاناتها النوويـة، وظهـور قـوى نوويـة جديـدة ربمـا تشـمل حلفـاء الولايـات المتحـدة وخصومهـا، وتسـامُح أكـبر مـع التصعيـد بـين القـوى النوويـة القائمـة.

وتشـمل مظاهـر العـصر النـووي الثالـث أبعـاداً أخـرى، منهـا عـلى سـبيل المثـال، البعـد الهيكلي، وهـو بُعْـد مُركَّـب مـن حيـث طفـرات التكنولوجيـا والاتصـالات والحوسـبة الكموميـة والـذكاء الاصطناعـي، فقـد انعكسـت هـذه الطفـرات عـلى اتسـاع الهيـكل أو "الثالـوث النـووي" والتصنيـع العسـكري المتقـدم، وهيـاكل الجيـوش الحديثـة، مـع ظهـور تشـكيلات متخصصـة كقـوات "الـردع النـووي"؛ وهـو مـا أدى بـدوره إلى ارتفـاع الإنفـاق عـلى الأسـلحة النوويـة في السـنوات الأخـيرة كمـا يوضـح الشـكل رقـم (1).

شكل (1): إجمالي إنفاق الدول النووية على تطوير أسلحتها النووية (2019 – 2023)

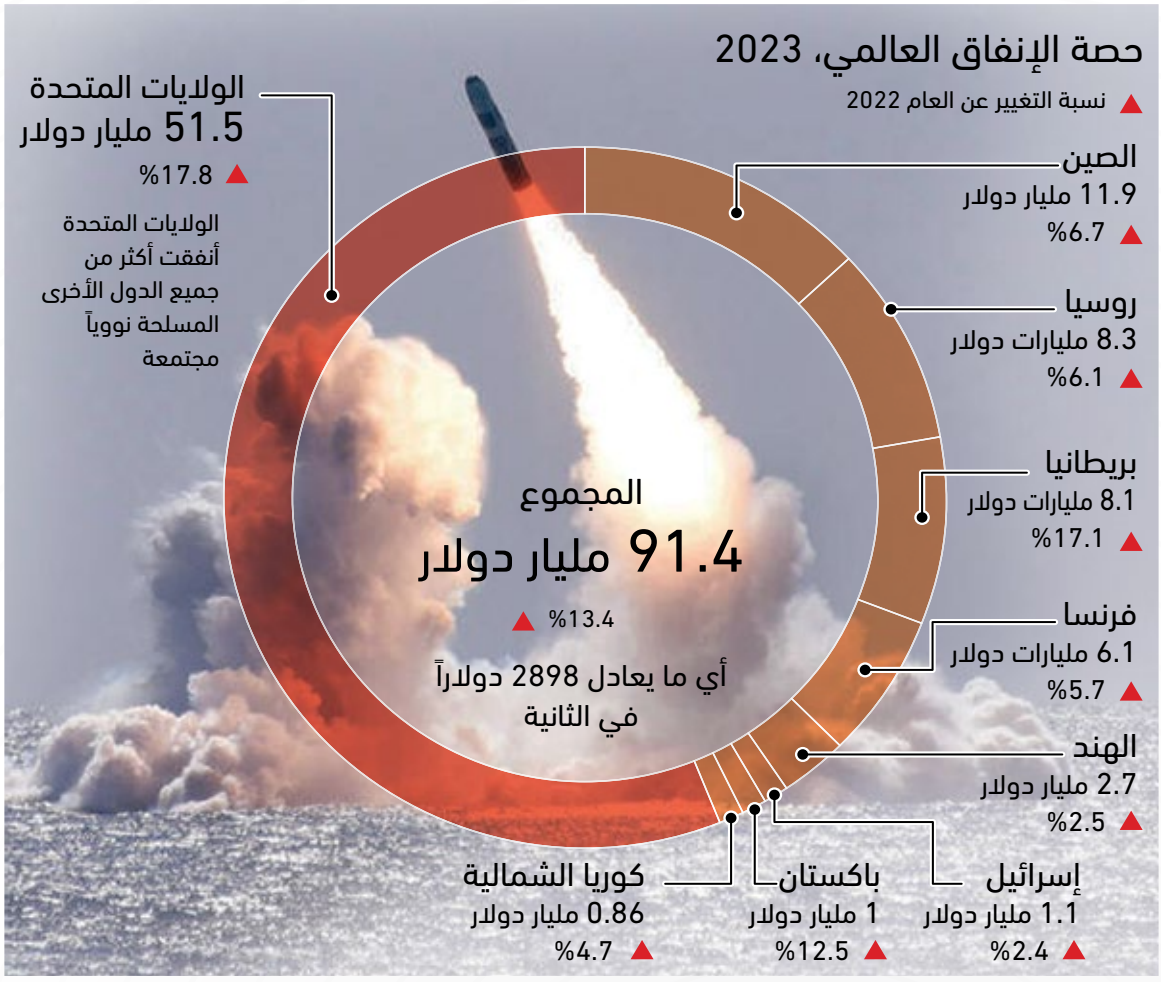

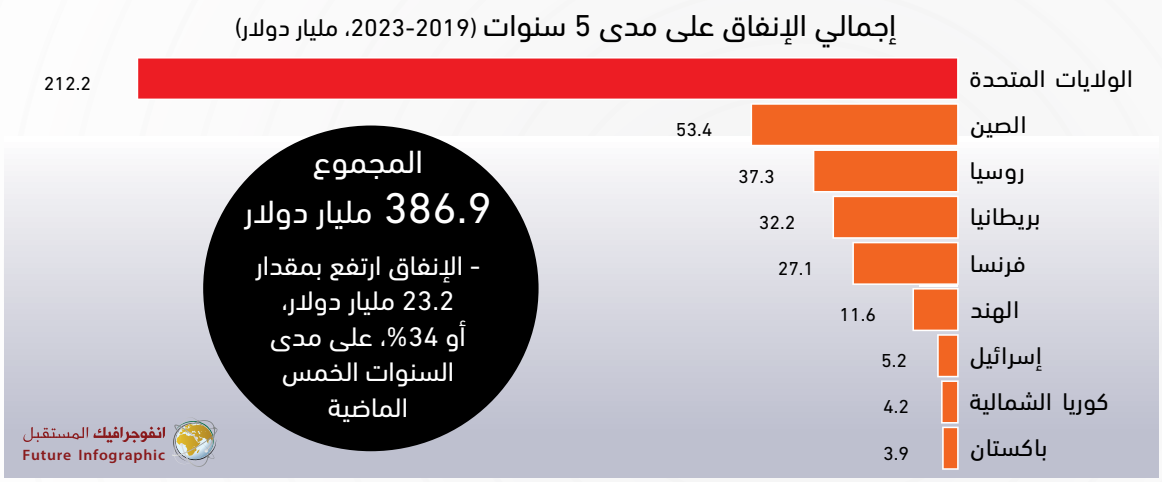

المصدر: International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (ICAN) الصور: U.S. Department of Defense

© جرافيك نيوز، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

وضِمْنَ عدسة التقنية أيضاً، تُمثِّل القفزات التكنولوجية الهائلة التي تشهدها الأسلحة النووية وبنيتها التحتية وهيكلها متعدد المنصات طفرة جيلية كاملة وفارقة ومختلفة ربما لا تُقارَن بكل ما سبق. وفيما يتعلق بآسيا تحديداً، تتعين الإشارة إلى أن الصين والهند وروسيا هي دول شريكة في الابتكار الخاص بالتطبيقات والنمذجة النووية الحالية، ومن البديهي توقُّع أن قواعد التصنيع العسكري في هذه الدول ستقدم منتجات أكثر تقدماً في المستقبل القريب.

على نحو ما سبق، وفيما يتعلق بالتحديثات النووية التي يشهدها الثلاثي (الصين، والهند، وباكستان)، لا يمكن عزل ديناميكيات التسلح النووي في هذه الدول عن العامل الأمريكي، وفي ضوء ذلك يظهر نمط الثنائيات النووية (الصين مقابل الولايات المتحدة، والهند مقابل الصين، وباكستان مقابل الهند).

ثانياً: الصعود النووي الصيني ومُنافَسة الولايات المتحدة

منذ عام 2014 توالت التقارير الأمريكية التي تشير إلى أن الصين على أعتاب التحول إلى قوة رقمية وتكنولوجية عظمى، بالتزامن مع القفزة التي حققها الذكاء الاصطناعي، وانعكاس ذلك على التقدم في التسلح النووي؛ فقد أعطت الصين انطباعاً بأنها بصدد تحولات جوهرية في عملية تنمية قدراتها العسكرية بشكل عام، ومن أبرز مظاهر ذلك تحول الصين إلى أكبر قوة بحرية في العالم[6]. ويشمل ذلك اتجاه الصين نحو بناء المزيد من حاملات الطائرات، والغواصات النووية، إضافة إلى تكثيف برامج التسلح الصاروخي والفضائي، ومقاتلات الجيل الخامس[7].

1- حسابات ميزان القوة النووية:

تتفق أغلب التقارير الأمريكية، ومنها تقرير أصدره البنتاغون في يوليو 2023، على أن الصين تتجه إلى مضاعفة حجم ترسانتها النووية، من 500 إلى 1000 رأس نووي بحلول عام 2030 ثم إلى 1500 بحلول عام 2035[8]. وردت الصين على هذه التقارير في أكتوبر من نفس العام، بأنها لا تنوي خوض سباق تسلح نووي، وأن بناء القدرات النووية يرتبط بمبدأ "الدفاع عن النفس"[9]. ولكن يرى البعض أن فكرة النفي (الدبلوماسية) تندرج ضمن سياق مبدأ الغموض النووي الذي تنتهجه الصين.

هذا التطور في الموقف الأمريكي يشير إلى أن الصين بصدد الصعود كقوة نووية عظمى بشكل متدرج وأنها من تَفرِض سباق التسلح النووي، مع أن حجم ترسانتها النووية حتى إذا وصل لهذا العدد من الرؤوس، سوف يظل أقل من ثلث الترسانة النووية الأمريكية التي تُقدَّر بنحو 5550 رأساً نووياً، منها 1770 رأساً نشطاً، و1938 رأساً غير نشط، وحوالي 1800 رأس في انتظار التفكيك. ومع ذلك تقوم الحسابات الأمريكية للقدرات الصينية على نقطتيْ أساس مختلفتيْن:

- **الأولى:** هي حساب الرؤوس النووية النشطة، حيث سيكون هامش الفارق بين الترسانتين الأمريكية والصينية النشطة هو (389 رأساً فقط)، وهو أكبر من فارق حجم الرؤوس النشطة بين روسيا التي تمتلك (1458 رأساً نشطاً) من إجمالي 6850 رأس نووياً، والولايات المتحدة التي تمتلك 1389 رأساً نشطاً؛ أي بهامش (69 رأساً نشطاً فقط).
- **الثانية:** هي أن الولايات المتحدة لا تضع حسابات توازن الردع النووي مقابل الصين فقط، وإنما تضم التقديرات الأمريكية محصلة جمع الترسانة النشطة الصينية والروسية معاً، وهناك اتجاه يضيف إليهما ترسانة كوريا الشمالية، فقد كشفت صحيفة نيويورك تايمز، في 20 أغسطس 2024، أن الرئيس الأمريكي جو بايدن وافق في مارس 2024 على خطة استراتيجية نووية "سرية" تركز على التهديد الصيني، وتتضمن أمراً رئاسياً باستعداد القوات الأمريكية لمواجهات نووية منسقة مُحتمَلَة مع روسيا والصين وكوريا الشمالية[10]، وهو ما يُعتبَر توجيهاً بإعادة استراتيجية الردع الأمريكية لتأخذ في عين الاعتبار الزيادة السريعة للترسانة النووية الصينية.

جدول (1): تقديرات أعداد الرؤوس الحربية النووية في العالم حتى يناير 2024

الدولة	عدد الأسلحة النشطة "المنشورة"	عدد الأسلحة غير المنشورة	مجموع الأسلحة النووية القابلة للاستخدام
الولايات المتحدة	1770	1938	3708
روسيا	1710	2670	4380
المملكة المتحدة	120	105	225
فرنسا	280	10	290
الصين	24	476	500
الهند	...	172	172
باكستان	...	170	170
كوريا الشمالية	...	50	50
إسرائيل	...	90	90
المجموع	**3904**	**5681**	**9585**

Source: Role of nuclear weapons grows as geopolitical relations deteriorate—new SIPRI Yearbook out now, **Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)**, June 17, 2024. https://tinyurl.com/2p9akc7b

2 – المقاربة الجيوسياسية:

في إطار المعطى السابق، يمكن القول إن هناك ارتباطاً في المقاربات ذات الصلة بالسباق النووي الأمريكي الصيني، منها عامل التشابك الجيوسياسي كمظهر جديد في سباقات التسلح، وهو عامل ينطوي واقعياً على سباق بين التكتلات والتكتلات المضادة متعددة الأطراف، الذي ظهر في دعوة الرئيس بايدن للاستعداد لمواجهات نووية مع الصين وروسيا وكوريا الشمالية؛ أي أنه يَعتبِر الدول الثلاث كتلة تحالف نووي. وهذا يعني ضمنياً احتمال تأسيس تحالف مضاد لتحالفات الولايات المتحدة في منطقة الإندوباسيفيك، وأبرزها تحالف "أوكوس" الأمني مع أستراليا والمملكة المتحدة، والتحالفات الدفاعية مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والشراكة العسكرية مع الهند، فضلاً عن تحالف "كواد" الرباعي، الذي يضم الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند؛ هذا بالإضافة مثلاً إلى تضمين وثيقة "الاستراتيجية الكورية الجنوبية في الإندوباسيفيك"، والصادرة في عام 2022، الاستفادة من القدرات النووية التشاركية، والتي تنطوي على تحالف أو شراكة غير معلنة ومفتوحة، مع الولايات المتحدة والحلفاء الآسيويين خاصة اليابان؛ وهو سياق له تداعياته بالتبعية على بكين وبيونغ يانغ، رغم أن كوريا الجنوبية دولة غير نووية.

ورداً على تحالف "أوكوس"، كشفت تقارير دفاع روسية وصينية غير رسمية في عام 2024 عن اتجاه الصين لبناء نسخة نووية من غواصات Type-093 (تمتلك الصين 6 غواصات من هذه الفئة)، وسيكون الطراز النووي منها هو Type-093B. ومع أن هناك تقارير أمريكية تقول إن مسألة بناء مفاعل هذه الغواصة لا تزال احتمالية، إلا أنه لا يمكن تجاهل التحسينات الفارقة ما بين النسختين (Type-093) و(Type-093B) فالنسخة النووية للغواصة ستكون أقرب إلى النظير الأمريكي من طرازات الغواصات فئة لوس أنجلوس أو فئة فرجينيا، التي ستزود بها الولايات المتحدة أستراليا بناءً على اتفاق "أوكوس"[11].

ثالثاً: سباقات "الثالوث النووي" بين الصين والهند

في انتخابات الهند عام 2014، وعد حزب "بهاراتيا جاناتا" بمراجعة وتحديث العقيدة النووية الهندية لضمان تحقيق الردع الموثوق به؛ بهدف مواكبة تحديات العصر الحالي، العصر النووي الثالث، ثم شكَّل رئيس الوزراء، ناريندرا مودي، لجنة تخطيط الدفاع لصياغة استراتيجية الأمن القومي ومراجعة الدفاع الاستراتيجي للوفاء بهذا الوعد؛ بما يشير إلى طبيعة العامل الجيوسياسي في ديناميكيات التفاعلات النووية الهندية الصينية وفي توازنات الردع المتبادَلَة[12]؛ بما يجعل التوسع الهيكلي في القدرات النووية سمة رئيسية في السباق النووي بين الصين والهند؛ إذ أصبحت الهند تمتلك حالياً "الثالوث النووي" بعد امتلاكها غواصات نووية يمكنها إطلاق صواريخ نووية؛ أي أنها تستكمل بناء قدرات الردع المتكاملة مع الصين. ولكن هذا التسلسل النووي المتتابع بشكل غير مسبوق في آسيا يدفع بقوى أخرى إلى الانخراط في سباق تسلح نووي متعدد الأطراف.

وإذا كانت الصين تسعى لزيادة عدد الرؤوس النووية إلى 1000 رأس بحلول عام 2030، وتطور قدراتها للتغلب على الدفاعات الصاروخية الأمريكية؛ فإن الهند تخشى أن تصبح ترسانتها أقل من نظيرتها الصينية في القدرة على تحقيق عامل الردع الموثوق به. ولا تكمن المشكلة الحقيقية في عدد الأسلحة بقدر ما تكمن في سياسة الغموض النووي التي يتبعها الطرفان، والتي تصبح أكثر خطورة مع التحسينات في تكنولوجيا المراقبة مثل: أقمار التجسس الجديدة واستخدام الذكاء الاصطناعي بما يسهل التجسس الإلكتروني ضد شبكات القيادة والسيطرة النووية في الدولتين.

1 – "الثالوث النووي" الهندي:

اكتمل الثالوث النووي الهندي، باكتمال الضلع النووي في البحرية الهندية، بتدشين أول غواصة مسلحة نووياً، وهي الغواصة "أريهانت Arihant" في عام 2018. وتخضع غواصة أخرى هي "أريغات Arighat" لتجارب بحرية، وهناك اثنتان أخريان قيد الإنشاء. ويُعتقَد أن الهند التي حصلت في البداية على مساعدة من روسيا، وكانت قادرة على بناء مفاعل نووي بحري مضغوط وقوي بما يكفي للبقاء لفترات طويلة في البحر، ومركبة هادئة تماماً لا يمكن كشفها في نفس الوقت[13]، أصبحت تعتمد على الولايات المتحدة في دعم وتطوير قدراتها التقنية في ظل تنامي التحالف الاستراتيجي بين الدولتين.

وتؤكد التقارير الأمريكية أن تشغيل الغواصة النووية "أريغات" يُمثِّل تقدماً كبيراً في قدرات الهند النووية الاستراتيجية؛ بما يجعلها تتفوق على الصين عددياً، وأنه بمرور الوقت سيزداد هذا التقدم، في ظل خطط الهند لبناء غواصة نووية أكبر حجماً هي "أريدهامان Aridhaman " في إطار برنامج السفن التكنولوجية المتقدمة.

وبالنسبة للضلعين الآخرين من الثالوث النووي، والمتمثلين في القدرات الجوية والصاروخية، فوفق نشرة العلماء الذريين، تعمل طائرات مثل: "ميراج 2000" و"جاغوار Jaguar" كمنصات أساسية لتوصيل الأسلحة النووية في الهند، حيث تم تعديلهما لتحملان رؤوساً نووية. وتنتشر الصواريخ الأرضية الهندية متعددة المديات، بما في ذلك "بريتفي" و"أجني"، بشكل استراتيجي لضمان قدرة موثوقة على توجيه ضربة ثانية، كما يجري تطوير صواريخ "كروز" مثل "نيربهاي Nirbhay"؛ لاستكمال هذه القدرات؛ مما يوفر منصة متعددة الاستخدامات يمكن للهند إطلاقها من البر أو الجو أو البحر[14].

كما تسعى الهند إلى تحقيق المزيد من مشروعات قوة الردع، دفاعاً وهجوماً، مثل: تطوير نظام الدفاع الصاروخي البالستي، والصواريخ البالستية العابرة للقارات، والمركبات المتعددة الموجهة بشكل مستقل؛ وهو ما يعكس اتجاه الهند إلى ما هو أبعد من النهج النووي البسيط المعلن؛ ومن ثم فإن هذه التغييرات تشير إلى تحوُّل أوسع في الاستراتيجية النووية الهندية، والتي تهدف إلى إقامة رادع موثوق وفعَّال ضد الصين وباكستان[15].

جدول (2): ترسانة الصواريخ الهندية ومدياتها

النوع	المدى	تاريخ دخول الخدمة
صواريخ باليستية قصيرة المدى		
أجني 1	700-1200 كم	2007
براهار	150 كم	قيد التطوير
بريثفي 1	150 كم	1996
بريثفي 2	250-350	2003
شوريا	700-750	-
دانوش	250-400 كم	2010
إكزوسيت	40-180 كم	1975
صواريخ باليستية متوسطة المدى		
أجني 2	2000-3500 كم	2004
أجني 3	3000-3500 كم	2011
أجني 4	3000-4000 كم	قيد التطوير
صواريخ باليستية عابرة للقارات		
أجني 5	5000-8000 كم	قيد التطوير
أجني 6	9000-12000 كم	قيد التطوير
صواريخ كروز		
براهموس	300-500 كم	"أسرع من الصوت"، في الخدمة
نيربهاي	800-1000 كم	قيد التطوير

المصدر: بيانات مجمعة من إعداد الباحث استناداً لبيانات مشروع الدفاع الصاروخي التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. https://tinyurl.com/3ysvkts4

2 – الطفرة التكنولوجية وتطوير قدرات الدفاع والهجوم:

تُمثِّل استثمارات الهند في تكنولوجيا الفضاء ودمج الذكاء الاصطناعي تحولاً محورياً في تنمية وتطوير القدرات العسكرية والدفاعية؛ بما يعزز القدرات الاستخباراتية وقدرات توجيه الضربات الدقيقة وأنظمة الدفاع الصاروخي؛ مما يُسهِّل استراتيجيات القوة المضادة الأكثر فعالية ويعزز بنية دفاعها الصاروخي من خلال استخدام خوارزميات متقدمة لتحليل وتفسير البيانات في الوقت الفعلي من أجهزة استشعار وأقمار اصطناعية متعددة.

وقد اتخذت الهند بالفعل خطوات واضحة لتحقيق هذه القدرة؛ إذ أعلنت منظمة أبحاث الفضاء الهندية، في ديسمبر 2023، أنها ستطلق 50 قمراً اصطناعياً في غضون خمس سنوات لتعزيز قدرات الاستخبارات الجغرافية[16]؛ ويهدف ذلك إلى تعزيز مراقبة الحدود والأمن الاستراتيجي، مع التركيز بشكل خاص على نشر أقمار اصطناعية لرصد الأرض. ويخطط الجيش الهندي بحلول عام 2026 لتحسين البنية التحتية للاتصالات من خلال القمر الاصطناعي الثابت (GSAT-7B) بحيث يمكن لأنظمة الصواريخ المُعزَّزة بالذكاء الاصطناعي محاكاة سيناريوهات هجومية مختلفة لتحسين مسارات الصواريخ ودقتها، وزيادة سرعة ونطاق اتخاذ القرارات من قِبَل نظام الدفاع؛ وتعزيز مرونة الدفاع الصاروخي الأسرع من الصوت. ويمكن لهذا النهج المزدوج أن يُحسِّن بشكل كبير دقة الضربة الأولى للهند، بينما يُعقِّد في الوقت نفسه قدرات الضربة الثانية لباكستان؛ ومن ثم تغيير توازن ديناميكيات الأمن الإقليمي[17].

رابعاً: ديناميكيات جديدة للتنافس النووي بين الهند وباكستان

حتى الآن لم تمتلك باكستان الثالوث النووي بشكل كامل، لكنها تُطوِّر هياكل قابلة للاندماج في اتجاه بنائه، لمواكبة السباق الهندي الصيني، إذ لم يَعُد ينظر للجارتين النوويتين، الهند وباكستان، كنظام مغلق، كما كان في السابق، فهذه الدائرة أصبحت ثلاثية، فبينما صُمِمت الترسانة النووية الباكستانية لمواجهة القوات التقليدية والنووية الهندية؛ فإن الهند تقارن برنامج أسلحتها النووية ببرنامج الصين[18].

1 – مظاهر سباقات التسلح النووي:

تعكس العديد من المظاهر حالة سباق التسلح الهندي الباكستاني؛ إذ تزيد باكستان مخزونها من المواد الانشطارية بأسرع معدل من أي دولة نووية أخرى[19]. ومع قيام الهند بتطوير قدراتها الهجومية والدفاعية، كما سبق أعلاه، تقوم باكستان ببناء مجموعة من القدرات النووية ذات العتبة المنخفضة المُصممة لتجهيزها برؤوس حربية نووية تكتيكية[20]. وفيما يتعلق بالغواصات، فقد شكلت التحديات المالية سبباً في تأخير شراء باكستان غواصات من فئة "هانجور" (S-26 Hangor) من الصين. ورغم ذلك، أطلقت باكستان أول غواصة من فئة يوان في مايو 2024.[21] ومن المقرر أن تنضم ثمان من هذه الغواصات المجهزَّة بنظام الدفع المستقل عن الهواء إلى البحرية الباكستانية بحلول أواخر العقد الحالي وبداية العقد المقبل؛ ليصبح مجموع هذه الغواصات 11 غواصة؛ مما يُعزِّز استراتيجية باكستان الهجومية في البحر.

ويدفع تأثير التقدم التكنولوجي الهندي على التوازن بين الهجوم والدفاع مع باكستان إلى تعزيز الأخيرة قدراتها الدفاعية لضمان بقاء الردع الفعال سليماً، وقد يشمل هذا تسريع تطوير تكنولوجيا الصواريخ، أو توسيع القدرات النووية، أو تعزيز أنظمة الدفاع الاستراتيجية

الأخرى لمواكبة التقدم الذي أحرزته الهند؛ والتي نشرت أقماراً اصطناعية عسكرية تعمل على تحسين قدرات جمع البيانات في الوقت الفعلي حول مواقع وتحركات الأصول النووية والعسكرية الباكستانية؛ بما يعزز قدراتها في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

وعلى الرغم من أن قدرات المراقبة المُحسَّنة من المُفترَض أن تعمل على تقليل مخاطر التصعيد بين الهند وباكستان من خلال إظهار نيات كل منهما؛ فإن انعدام الثقة المستمر وعدم اليقين الاستراتيجي، خاصة فيما يتعلق بسياسة عدم الاستخدام الأول التي تنتهجها الهند، قد ينفي هذه الفوائد؛ إذ قد ترى باكستان أن نشر الأقمار الاصطناعية الهندية يُشكِّل تهديداً.[22] كذلك فإن استخدام الذكاء الاصطناعي والأنظمة العسكرية المستقلة من جانب الهند يفرض مخاطر إضافية من سوء التقدير والتصعيد العرضي، مع إمكانية أن تؤدي المعالجة السريعة للبيانات إلى اتخاذ إجراءات سابقة لأوانها في حالات الأزمات. وعلى نطاق واسع، فإن هذه التطورات لديها القدرة أيضاً على إشعال سباق تسلح تكنولوجي متقدم في جنوب آسيا؛ مما قد يهدد قدرة الهند وباكستان على إدارة الأزمات وحلها بشكل فعال وزيادة مخاطر السلاح النووي[23].

2 – باكستان وإمكانات سد فجوة الثالوث النووي:

تمتلك باكستان ستة أنظمة صواريخ بالستية قادرة على حمل رؤوس نووية تعمل بالوقود الصلب ويمكن نقلها على الطرق. ويُعد الصاروخ "نصر" "حتف 9" أحد أكثر الصواريخ الجديدة القادرة على حمل رؤوس نووية إثارة للجدل في الترسانة الباكستانية، وهو صاروخ قصير المدى يعمل بالوقود الصلب، وكان مداه في الأصل 60 كيلومتراً فقط، لكن تمت زيادة مداه مؤخراً إلى 70 كيلومتراً. ووفقاً للحكومة الباكستانية، فإن "حتف 9" يحمل رؤوساً نووية ذات إنتاجية مناسبة بدقة عالية، وتم تطويره كنظام استجابة سريع لتعزيز قيمة الردع إلى جانب برنامج تطوير الأسلحة الاستراتيجية ذات مسافات أقصر لردع التهديدات المتطورة"[24].

وتعمل باكستان أيضاً على تطوير نسخة بحرية من صاروخ "بابور Babur" تُعرف باسم "بابور3"، وتقول إنه خطوة نحو تعزيز سياسة الردع الأدنى الموثوق به، فهو قادر على توصيل أنواع مختلفة من الحمولات، بما يُوفِّر قدرة موثوقة على توجيه ضربة ثانية، خاصةً مع تزويده بتقنيات تخفي قيد التحديث ستكون مفيدة في بيئة الدفاع الصاروخي الباليستي الإقليمية الناشئة في جنوب آسيا. ومن المرجح أن يتم نشر هذا الصاروخ على غواصات الديزل الكهربائية الثلاث من طراز (Agosta-90B) التابعة للبحرية الباكستانية، وبمجرد تشغيله، سيوفر مجموعة ثلاثية من منصات الضربات النووية من الأرض والجو والبحر. كما أعلنت باكستان عن تطويرها نسخة "كروز" من نفس الصاروخ يُطلَق عليها "حربة Harbah"، والتي يمكن أن تحملها السفن السطحية، كحل وسط بين غواصة هجومية تقليدية بحتة وغواصة الصواريخ البالستية التي تعمل بالطاقة النووية"[25].

جدول (3): ترسانة الصواريخ الباكستانية ومدياتها

النوع	المدى	تاريخ دخول الخدمة
صواريخ باليستية قصير المدى		
حتف 1	70-10	1992
نصر (حتف 9)	70 كم	في الخدمة وتم الكشف عنه لأول مرة عام 2011
شاهين 1	750-900	2003
العبدلي (حتف 2)	180-200 كم	2005
غزنوي (حتف 3)	300 كم	2004
صواريخ باليستية متوسطة المدى		
شاهين 2	1500-2000	2014
شاهين 3	2750	قيد التطوير
أبابيل	2200 كم	قيد التطوير
غوري (حتف 5)	1250-1500 كم	2003
صواريخ كروز		
إكزوسيت	40-180 كم	صواريخ فرنسية قصيرة المدى، 1975
رعد (حتف 8)	350 كم	صاروخ كروز يُطلَق من الجو، غير معروف
بابور (حتف 9)	350-700 كم	2010

المصدر: بيانات مجمعة من إعداد الباحث، استناداً لبيانات مشروع الدفاع الصاروخي التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yc6txa3c

3 – متغير العقيدة النووية:

تُعد الصين والهند هما الدولتان الوحيدتان من بين الدول النووية التسع المعلنة التي تبنت سياسة عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية مع فوارق كبيرة ببنهما، واحتفظت كلتاهما بترسانة نووية صغيرة نسبياً. فمنذ أجرت الصين أول تجربة نووية في عام 1964، أقرت عدم المبادأة بالاستخدام دون شروط محددة –على الأقل في وثائقها الرسمية–، وهو ما لم يتغير منذ ذلك الحين، وأكدت تحقيق رد نووي انتقامي مؤكد؛ أما الهند، ومنذ أصبحت دولة نووية في عام 1998، فقد جاء مبدأ عد الاستخدام الأول غامضاً إلى حد ما، فمثل الصين، تلتزم بعدم استخدام الأسلحة النووية أولاً ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لكن ذلك لا ينطبق سوى على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية غير المتحالفة مع القوى النووية، كما تحتفظ الهند بخيار الاستخدام النووي رداً على الهجمات الكيميائية والبيولوجية ضدها؛ بل إنها تبنت، بشكل غير رسمي، ما يُسمَّى بمبدأ "البداية الباردة"، وتعني الرد على هجمات قد تقوم بها باكستان عَبْر خط السيطرة في جامو وكشمير الخاضعة لإدارة الهند.

ولأن الهند تنتهج عقيدة الحد الأدنى من الردع النووي ذي المصداقية (Credible Mini-mum Nuclear Deterrence)؛ أي الحد الأدنى من الردع الفعال، مع تطوير الثالوث النووي بشكل غير مسبوق، فقد انتقلت سياسة باكستان النووية، رسمياً إلى اعتماد الردع الطيفي الشامل (Full Spectrum Deterrence) في سبتمبر 2013، كتطور لسياسة الحد الأدنى من الردع الفعال. وقد قدَّم الفريق أول (متقاعد) خالد كيداوي، مستشار هيئة القيادة الوطنية الباكستانية، التي تشرف على الأسلحة النووية، شرحاً لسياسة "الطيف الشامل"، في مايو 2023، تضمن بإيجاز ما يلي[26]:

- تمتلك باكستان الطيف الكامل من الأسلحة النووية في ثلاث فئات هي الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية، مع تغطية كاملة للكتلة الأرضية الهندية الكبيرة والأراضي المحيطة بها.
- يوفر امتلاك باكستان هذه الفئات ردع سياسة الخصم المُعلَنَة من خلال القدرة على الانتقام الشامل المضاد؛ بحيث يكون الرد بنفس القدر من الشدة إن لم يكن أكثر.
- تحتفظ باكستان بحرية الاختيار بين مجموعة كاملة من الأهداف في "الهند الغنية بالأهداف"، رغم وجود أنظمة للدفاع الصاروخي البالستي الهندية، ومنها نظام "إس-400" الروسي.
- يشمل "الرد النووي الكامل" الباكستاني عناصر "أفقية" و"عمودية"، ويشير الجانب الأفقي إلى "الثالوث النووي"، الذي يشمل قيادة القوة الاستراتيجية للجيش وقيادة القوة الاستراتيجية البحرية، والقيادة الاستراتيجية للقوات الجوية؛ بينما يشير

الجانب العمودي إلى ثلاث طبقات من العائد التدميري هي: "الاستراتيجي والعملياتي والتكتيكي"، بالإضافة إلى تغطية مدى "من صفر متر إلى 2750 كيلومتراً"؛ مما يسمح لباكستان باستهداف الهند بأكملها.

أخيراً، تسعى الدول الثلاث، الصين والهند وباكستان، إلى تطوير نووي شامل، يتضمن "الثالوث النووي"، واستغلال التكنولوجيات الفائقة في تطوير أسلحة الدفاع والهجوم، وذلك وسط متغيرات جديدة في البيئة الإقليمية والدولية، وهي متغيرات تجعل كل دولة تسعى للاعتماد على الذات قدر الممكن؛ فهذا السباق من الثنائيات النووية يقوم أولاً بسبب التنافس الأمريكي الصيني، ويتدرج إلى الهند مُنافِسَة باكستان، ثم يتدرج إلى باكستان خصم الهند، مع الإدراك بأن هناك تحولات ومصالح سياسية واقتصادية تفرض براغماتية ومرونة على الأطراف الثلاثة، فعلى سبيل المثال، ورغم أن الصين دعمت باكستان كلياً في العقود السابقة كثقل موازٍ للهند؛ فإنها تخشى الآن من حدوث أزمات غير متوقعة قد تقود لمخاطر نووية بين الدولتين بشأن كشمير، في ظل أمرين متداخلين، هما: تزايد المصالح الاقتصادية بين الصين والهند، وحرص الصين على استقرار باكستان؛ نظراً لمكانتها في مبادرة الحزام والطريق ومشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني.

الهوامش

1- Uri Friedman, A Third Nuclear Age Is Upon Us, **The Atlantic**, 2 August 2022. https://tinyurl.com/28dzawrh

2- Keith b. Payne, Deterrence in the second nuclear age, **the university press of Kentucky**, 1997 Pp 4-5.

3- Paul Bracken, In the Second Nuclear Age, Information Advantage Defines the Balance of Power, **Yale Insights**, August 11, 2020. https://tinyurl.com/298c38xf

4- Patrick J. Garrity, The Third Nuclear Age? **the Claremont Institute**, April 27, 2015. https://tinyurl.com/rwce6p3p

5- Nato 2022 Strategic Concept, **the North Atlantic Treaty Organization**, March 3, 2023. https://tinyurl.com/3ebfj958

6- Harrison Kass, Does China Now Have the World's Most Powerful Navy? **THE national interest**, May 8, 2024. https://tinyurl.com/ydmbx2bd

7- China Naval Modernization: Implications for U.S. Navy Capabilities—Background and Issues for Congress, **The Congressional Research Service (CRS),** August 16, 2024. https://sgp.fas.org/crs/row/RL33153.pdf

8- Emily Feng, New Pentagon report claims China now has over 500 operational nuclear warheads, **NPR**, October 19, 2023. https://tinyurl.com/5p5mdcrf

9- Humayun Barkhor, China: Beijing has no intention of nuclear arms race with US, **Iranian Students' News Agency,** 22 August 2024. https://2u.pw/K81hRvnm

10- David E. Sanger, Biden Approved Secret Nuclear Strategy Refocusing on Chinese Threat, **The New York Times**, August 21, 2024. https://tinyurl.com/523eccu5

11- China Unveils Type 093B Nuclear Submarine with Advanced Missile Launch Capability, **Army Recognition**, October 15, 2024. https://tinyurl.com/2dkcm9pk

12- Ladhu R. Choudhary, Envisioning New Nuclear Doctrines, Nuclear Issues, **South Asian Voices**, June 21, 2023. https://tinyurl.com/bpby5aa7

13- Gabriel Honrada, India Drifting Away from Minimum Nuclear Deterrence, Military, **Asia Times**, September 2, 2024. https://tinyurl.com/337wjnzw

14- Hans M. Kristensen, Matt Korda, Eliana Johns, Mackenzie Knight, Indian nuclear weapons, 2024, **Bulletin of The Atomic Scientists**, September 5, 2024. https://tinyurl.com/ytc5mzyy

15- Gabriel Honrada , India drifting away from minimum nuclear deterrence, **Asia Times**, September 2, 2024, https://tinyurl.com/337wjnzw

16- India planning to launch 50 satellites for intelligence gathering in five years: ISRO chief, **The Economic Times**, Dec 29, 2023. https://tinyurl.com/ekd4ysf5

17- MIRV Capabilities Underline Shift in India's Nuclear Posture, **Indian Defense News**, May 03, 2024. https://tinyurl.com/f77bac6d

18- Greg Thielmann, the Complex and Increasingly Dangerous Nuclear Weapons Geometry of Asia, **Arms Control Association**, July 2016. https://tinyurl.com/v9sew23z

19- Pakistan Nuclear Weapons, 2023. Ibid.

20- Shawn Rostker, Nuclear Shadows over South Asia: Strategic Instabilities in the China-India-Pakistan Triad, **the diplomat**, August 09, 2024. https://tinyurl.com/yuc987zn

21- Amber Wang, China launches first of the 8 Hangor-class submarine built for Pakistan, **South china morning post**, April 29, 2024. https://tinyurl.com/23znk8vc

22- Akash Shah, Deterrence under Surveillance: Indian Space-based ISR Capabilities and Pakistan's Nuclear Deterrence, **Journal of Security & Strategic Analyses**, 2022, Vol 8, Issue 2, the Strategic Vision Institute, January 2023, p 7.

23- Zohaib Altaf, Nimrah Javed, The Triad of Technology and Its Implications for Strategic Stability in South Asia, Defense & Security, **south Asian voices**, May 2, 2024. https://tinyurl.com/bd2jf2ff

24- Mansoor Ahmed, Pakistan's Tactical Nuclear Weapons and Their Impact on Stability, **Carnegie**, June 30, 2016. https://tinyurl.com/bdzh3ms9

25- Hans M. Kristensen, Matt Korda, Eliana Johns, Pakistan Nuclear Weapons, 2023, **Bulletin of The Atomic Scientists**, September 11, 2023. https://tinyurl.com/6echef9b

26- Sitara Noor, Pakistan's Evolving Nuclear Doctrine, **Arms Control Association**, October 2023. https://tinyurl.com/48dnye6t

الردع الاستباقي:

استراتيجية أستراليا الدفاعية الجديدة وتعزيز التحالفات الأمنية في آسيا

محمود أحمد

باحث سياسي متخصص في العلاقات الدولية

اتجهت أستراليا في الآونة الأخيرة إلى تعزيز علاقاتها الأمنية والاقتصادية وتأسيس اتفاقيات دفاعية مع عدد من الدول الفاعلة في مناطق آسيا المختلفة، جنوباً مع الهند، وشرقاً مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وفي الجنوب الشرقي مع الفلبين وإندونيسيا؛ وهو ما يتوازى مع تحولات جوهرية في الاستراتيجية الدفاعية الوطنية الأسترالية، التي أضحت أكثر وضوحاً وصراحةً في وثيقة صدرت في إبريل 2024، وتنقل أستراليا من حالة الردع الداخلي، أي منع دول أخرى من توجيه ضربات في الداخل، إلى مرحلة الردع الخارجي للأعداء المُحتمَلِين لها.

تأتي هذه التحركات الأسترالية الجديدة، والقائمة على تعزيز شراكاتها وعلاقاتها الأمنية والدفاعية مع الحلفاء الآسيويين من ذوي التفكير المماثل، لتشير إلى أن هذا يُعد استكمالاً لمسار تأسيس تحالفات جديدة منذ التوقيع على اتفاق أوكوس مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في سبتمبر 2021، والذي تحصل أستراليا بموجبه على غواصات تعمل بالطاقة النووية من الدولتين؛ وهو ما يُعتبَر كذلك امتداداً لسياسة أستراليا منذ الحرب العالمية الثانية، والتي تعتمد على تحالفات ثنائية ومتعددة الأطراف لتحقيق أمنها الوطني والدفاع عن أراضيها ضد أي تهديدات خارجية.

ومن وجهة النظر الأسترالية، فإن هذه التحولات في العقيدة الدفاعية وفي السعي إلى مزيد من التحالفات الأمنية، ترتبط بكلٍ من السياسات الصينية في منطقة المحيطين الهندي

والهادئ، خاصةً في بحريْ الصين الجنوبي والشرقي، وتصاعُد المخاطر الأمنية في محطيها الإقليمي مع احتدام التنافس الأمريكي الصيني؛ ومن ثم لابد من الاستعداد للتعامل مع حالة أي تصعيد عسكري بالمنطقة[1]. وهناك من يُفسِّر التوجهات والتحركات الأسترالية بأنها بمنزلة مشاركة مباشرة في مواجهة المخاوف من تزايد النفوذ الصيني؛ إذ تتبنى كانبيرا حالياً نهجاً أكثر انخراطاً في القضايا والمخاطر الأمنية في المنطقة[2].

أولاً: تحولات الاستراتيجية الدفاعية الأسترالية

شهدت استراتيجية الدفاع الأسترالية تحولات جوهرية منذ صدور الكتاب الأبيض للدفاع في عام 2013، ثم الكتاب الأبيض للدفاع في عام 2016 حينما برز مصطلح منطقة الإندوباسيفيك بشكل رسمي في الخطاب الأسترالي؛ إذ ارتبطت هذه التحولات، من ناحية أولى، بتوتر العلاقات بين أستراليا والصين في عام 2017 على خلفية استبعاد كانبيرا مجموعة هواوي الصينية العملاقة من شبكة الجيل الخامس لخدمة الإنترنت الفائقة السرعة في أستراليا لدواعٍ أمنية، وهو ما اعتبرته الشركة يعود لأسباب سياسية. وفي عام 2020، دعت أستراليا إلى فتحٍ تحقيق دولي في منشأ فيروس "كوفيد19"، في خطوة اعتبرتها الصين "مدفوعة سياسياً"، وهو ما فاقم من الخلاف بين الدولتين.

كما ارتبطت هذه التحولات، من ناحية أخرى، بمخاوف أستراليا من تنامي النفوذ الصيني في منطقة الإندوباسيفيك والصعود العسكري الصيني، بما يرفع مستوى المخاطر التي باتت قريبة منها، خاصةً مع انتقال مركز الثقل الدولي إلى المنطقة بما يحمله ذلك من الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب غياب وجود هيكل أمني إقليمي راسخ يتعامل مع القضايا الملحة، الأمر الذي يزيد من احتمالية حدوث احتكاكات وصراعات. وفي ضوء وقوع أستراليا عند مُفترَق طرق بين المحيطين الهندي والهادئ، فإن ذلك يجعلها تحت تهديدات استراتيجية غير مسبوقة، فضلاً عن تنامي التهديدات غير التقليدية المرتبطة بالتغير المناخي والأمن السيبراني والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة وغير ذلك[3].

بناءً على ذلك، أصدرت أستراليا وثيقة "المراجعة الدفاعية الاستراتيجية" في عام 2023، والتي أكدت أن الاستراتيجيات السابقة لم تَعُد كافية للتعامل مع التغييرات الكبيرة التي شهدتها البيئة الأمنية الجديدة في الإندوباسيفيك، وذكرت أن "أستراليا تُواجِه أكبر خطر على مصالحها منذ عقود، وأن ارتفاع مستوى المخاطر الاستراتيجية واحتمال نشوب صراع كبير في المنطقة يُهدِّد بشكل مباشر مصلحتنا الوطنية"[4]. وفي إبريل 2024، أصدرت أستراليا وثيقة جديدة هي "استراتيجية الدفاع الوطني"، والتي صرح وزير الدفاع الأسترالي، ريتشارد مارليس، عَقْبَ الإعلان عنها بالقول: "للمرة الأولى منذ 35 عاماً نُعيد صياغة مهمة قوات الدفاع الأسترالية"[5].

ويكمن التحول الجوهري في هاتين الوثيقتين مقارنةً بما سبق، كما برز على وجه خاص في وثيقة 2024، في الانتقال من ردع الهجمات داخل أستراليا إلى تأكيد الردع خارج حدود

البلاد، بما يشير إلى إعادة ترتيب الأولويات واتجاه كانبيرا نحو نهج أكثر استباقية لمنع الصراعات، مثلما يتضح في تصريح مارليس، بأن "تركيز بلاده سيتحول إلى ردع الأعداء قبل أن يصلوا إلى حدودها، سواء البحرية أو الجوية أو الإلكترونية". ويعني بذلك تعزيز القدرات العسكرية من خلال تعزيز الصناعات الدفاعية الوطنية، والسعي إلى امتلاك التكنولوجيات المتقدمة، وإعادة تنظيم القوات والقواعد العسكرية، والإسراع في عملية تصنيع تنظيم الغواصات العاملة بالطاقة النووية داخل البلاد في ظل اتفاق "أوكوس"، وتوطيد العلاقات الدفاعية والأمنية مع الشركاء والأصدقاء في الخارج، ومنح المزيد من الاهتمام بالجوانب المعلوماتية والتكنولوجية والسيبرانية.

في هذا السياق، أشارت استراتيجية الدفاع الوطني 2024، إلى زيادة الوعي بالتهديدات المُحتمَلَة التي تشكلها الصين لمصالح أستراليا، إدراكاً بأن التكنولوجيا الصينية الحديثة قد تُفقِد أستراليا الميزة الجغرافية التي تتمتع بها باعتبارها جزيرة كبيرة معزولة، وذلك من خلال امتلاك الصين ترسانة من الصواريخ بعيدة المدى، والتي جعلت أستراليا في مرمى تلك الصواريخ، إضافة إلى تزايد احتمالات تأثرها بتزايد نفوذ الصين عسكرياً واقتصادياً. وبالنظر لذلك، أكدت الوثيقة أيضاً على محورية مساهمة أستراليا في جهود الأمن الجماعي، وليس الثنائي فقط[6]، في منطقة الإندوباسيفيك، والقيام بدورها في حماية جيرانها وتحقيق الاستقرار المستقبلي للمنطقة، وهذا ما يتناسب مع تحركات أستراليا، في السنوات الأخيرة،

نحو توثيق تحالفها مع الولايات المتحدة، وتعزيز شراكاتها الدفاعية والأمنية مع محيطها، إلى جانب الترحيب بأدوار أطراف أخرى من خارج المنطقة، منها حلف شمال الأطلسي "الناتو" والاتحاد الأوروبي؛ وذلك لمواجهة التهديدات المحيطة، وعلى رأسها الصين[7].

وتدفع الاستراتيجية الدفاعية الجديدة نحو مضاعفة ميزانية الدفاع، بما في ذلك زيادة الإنفاق الدفاعي تقريباً في غضون عشر سنوات، من نحو 35 مليار دولار أمريكي في عام 2024، إلى أكثر من 66 مليار دولار بحلول عام 2033. وتُخطط الحكومة الأسترالية لتكثيف إنتاج وشراء المعدات العسكرية، وبناء قواعد عسكرية جديدة على ساحلها الشمالي، وتعزيز الابتكار والإنتاج داخل قطاع الدفاع[8].

وبالتوازي مع ذلك؛ وفي ضوء كِبَر مساحة أستراليا والانخفاض النسبي للقوى البشرية للجيش، والتي تبلغ 90 ألف فرد فقط، بما في ذلك جنود الاحتياط، وفقاً لمعهد السياسة الاستراتيجية الأسترالي، فقد سمحت بتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في أراضيها والسماح بإقامة قواعد عسكرية أمريكية إضافية، في الأعوام الأخيرة، بما تشمله من قواعد بحرية، وقواعد لطائرات "إف 16"، وقواعد للقاذفات الاستراتيجية؛ حيث تواردت تقارير تفيد بنشر الولايات المتحدة سراً قاذفات القنابل الاستراتيجية Stratofortress B-52 والطائرات المقاتلة الشبح F-22 Raptor في شمال أستراليا، في يوليو 2024[9].

ثانياً: تأسيس شراكات واتفاقيات أمنية جديدة في آسيا

سعت أستراليا، خلال السنوات الماضية، إلى تحقيق أهداف أمنها القومي، من خلال عدد من التحركات، التي شملت توقيع اتفاقات أمنية ودفاعية وتنفيذ تدريبات ومناورات عسكرية وتبادل الزيارات الرسمية للمسؤولين مع بعض الدول، بهدف تعزيز التفاهم والتنسيق إزاء القضايا المختلفة. وركزت أستراليا في هذا الصدد على المحيط الإقليمي، أي الدول الواقعة في جوارها المباشر وغير المباشر، ولاسيما مع الدول التي تدور في الفلك الغربي، مثل كوريا الجنوبية واليابان، واللتين أعربتا عن اهتمامهما بالانضمام إلى المسار الثاني من تحالف "أوكوس"[10]، والمتعلق بالتعاون في مجال التكنولوجيا المتقدمة[11]. كما سعت كانبيرا إلى تعزيز علاقاتها مع تلك الدول التي شهدت سابقاً عداوات معها؛ ومنها إندونيسيا، إضافة إلى تعزيز علاقاتها مع الفلبين وتايوان.

وقد أخذت هذه التحركات زخماً واضحاً منذ تولي حكومة رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز، السلطة، حيث زار، منذ عام 2022، نحو 11 دولة في جميع أنحاء منطقة المحيطين الهندي والهادئ، من بينها الهند وإندونيسيا وفيجي واليابان، وأدت هذه الجهود إلى توقيع أستراليا مجموعة من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع عدد من دول المنطقة[12]. ويمكن الإشارة إلى أبرز تلك التحركات الأسترالية على النحو التالي:

1 – اتفاق تعاون دفاعي جديد مع إندونيسيا:

وقَّعت إندونيسيا وأستراليا، في 28 أغسطس 2024، اتفاقاً جديداً للتعاون الدفاعي، يقضي بتسهيل إجراء التدريبات العسكرية المُشترَكة والتشغيل البيني للقوات الدفاعية للدولتين، وتعزيز التعاون في مجال الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب والإغاثة الإنسانية والكوارث والدعم اللوجستي والتعليم والتدريب، وكذلك في مجال الصناعات الدفاعية[13]. وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية خلال زيارة وزير الدفاع الأسترالي ريتشارد مارليس إلى جاكرتا، والتي جاءت عقب زيارة أجراها وزير الدفاع الإندونيسي والرئيس المُنتخَب برابوو سوبيانتو- قبل أن يؤدي اليمين الدستورية رئيساً لإندونيسيا، في 20 أكتوبر 2024 إلى كانبيرا.

ومثلت الاتفاقية نقلة محورية في علاقات الدولتين التي كانت غالباً ما اتسمت بالجمود والعداء في مراحل تاريخية سابقة؛ إذ صرح ألبانيز بأن توقيع الاتفاق يُعزز التعاون الأمني بين الدولتين في منطقة متوترة ومُقيَّدة بشكل متزايد، في إشارة ضمنية إلى المخاطر التي يمثلها تزايد النفوذ الصيني، بينما وصف سوبيانتو الاتفاق بـ"الحدث التاريخي"، وأن هدفها تعزيز التعاون لمساعدة كل طرف على التغلب على التهديدات الأمنية المختلفة وتعزيز السلام والاستقرار في منطقة الإندوباسيفيك[14]. وقد أعلن الجانبان الأسترالي والإندونيسي، في أعقاب الاتفاقية، عن خطط لعقد أكبر مناورة عسكرية مُشترَكة بينهما على الإطلاق في وقت لاحق من عام 2024.

جدول (1): أبرز الاتفاقيات ذات الطبيعة الأمنية والدفاعية التي وقعتها أستراليا مع دول آسيوية منذ عام 2020

الدولة	الاتفاقية	التاريخ
إندونيسيا	اتفاقية تعاون دفاعي جديد	28 أغسطس 2024
الفلبين	اتفاقية شراكة استراتيجية تتضمن تعزيز التعاون الأمني	29 فبراير 2024
اليابان	توقيع اتفاقية أمنية مُشترَكة	22 أكتوبر 2022
	الاتفاق على التعاون في مجاليْ نشر المقاتلات الجوية والتدريبات العسكرية	5 سبتمبر 2024
كوريا الجنوبية	اتفاقية دفاعية تتضمن شراء أسلحة كوريا جنوبية	12 ديسمبر 2021
	الاتفاق على تعزيز التعاون في مجاليْ الأمن والصناعات الدفاعية	29 إبريل 2024
الهند	اتفاقية تسهيل الوصول المُتبادَل للقواعد العسكرية	4 يونيو 2020

ولا شك في أن الاتفاقية هي بمنزلة نقلة نوعية في السياسات الدفاعية لكانبيرا من جهة؛ بل ويراها البعض تحولاً استراتيجياً تجاه تخلي أستراليا عمّا يمكن وصفه بـ"التوازن الحَذِرْ" الذي كانت تركز عليه في علاقاتها مع دول المنطقة خوفاً من إثارة غضب الصين. وعلى الرغم مما يبدو من رغبة جاكرتا في الحفاظ على العلاقات الأمنية مع أستراليا؛ فإن ذلك يظل مرهوناً بحدود إدارة العلاقة مع الصين؛ إذ أكد سوبيانتو، عَقِبَ توقيع الاتفاقية، أن التعاون مع أستراليا لن "يمس حياد إندونيسيا التقليدي"، ويؤشر على ذلك قيامه بزيارة الصين بَعْد فوزه في الانتخابات الرئاسية، في أوائل شهر إبريل 2024؛ في أولى زياراته الخارجية، وهو ما يعكس تمسك جاكرتا بالعلاقة مع بكين، في ضوء الروابط القوية التي تجمعهما اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

2 – اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع الفلبين:

خلافاً للمقاربة الحَذِرَة التي كان ينتهجها الرئيس الفلبيني السابق، رودريغو دوتيرتي، عَبْرَ الابتعاد عن توقيع شراكات أمنية في المنطقة، منعاً لإثارة غضب الصين؛ فقد تبنى الرئيس الحالي، فرديناند ماركوس جونيور، مقاربة مختلفة، إذ وقّع مع أستراليا، في 29 فبراير 2024، خلال زيارة رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز، مانيلا (وهي أول زيارة يقوم رئيس وزراء أسترالي إلى الفلبين منذ عقدين)، اتفاق شراكة استراتيجية لتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، إضافة إلى توقيع ثلاث مذكرات تفاهُم، تتضمن فرص عمل متبادلة ومنح تأشيرات سياحية والاتفاق على عقد اجتماع سنوي لوزراء دفاع الدولتين.

ويُلاحَظ تزامن الإعلان عن هذه الشراكة مع تصاعُد التوترات البحرية بين السفن الصينية والفليبينية، مع تزايد حوادث دخول السفن الصينية في مناطق متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي مع الفلبين، خاصةً في جزيرة سكند شول توماس، التي تعتبرها الفلبين ضمن سيادتها؛ بل وكان رئيس الأركان الفليبيني على متن إحدى السفن التي كادت أن تشتبك معها سفن صينية ولم يُصَب بمكروه[15]. ولهذا شكر الرئيس ماركوس رئيس وزراء أستراليا، أثناء زيارته مانيلا، على "دعمه القوي للفليبين في سعيها إلى درء بعض المطالبات البحرية غير المشروعة"، في إشارة ضمنية إلى الصين[16]، فيما صَّرح ألبانيز أن اتفاقية الشراكة تُمثِّل "رمزاً مهماً لقوة علاقتنا والتزامنا المشترك بعمل المزيد معاً"، واصفاً الدولتين بأنهما "صديقان عظيمان".

3 – اتفاق تعاون عسكري واستخباري مع اليابان:

تجري مشاورات دورية بين وزراء الخارجية والدفاع من الدولتين بصيغة (2 + 2)، حيث عُقِدَت النسخة الأخيرة من هذه المشاورات في ولاية فيكتوريا بأستراليا، في 5 سبتمبر 2024، بحضور وزيري الدفاع الأسترالي ريتشارد مارليس واليابانية مينورو كيهارا، ووزيرتيْ الخارجية الأسترالية بيني وونغ، واليابانية يوكو كاميكاوا، وتم الاتفاق خلالها على مزيد من التعاون العسكري في مجال نشر المقاتلات الجوية والتدريبات العسكرية[17].

هـذه المشـاورات هـي امتـداد للاتفـاق الأمنـي الـذي وقَّعـه رئيـس الـوزراء الياباني السـابق، فوميـو كيشـيدا، مـع نظـيره الأسـترالي ألبانيـز، ووُصِـفَ بأنـه "اتفـاق تاريخـي"، في 22 أكتوبـر 2022، بهـدف مواجهـة الصعـود العسـكري للصـين. ويقـضي الاتفـاق بتعزيـز التعـاون العسـكري وإجـراء تدريبـات عسـكرية مُشـتَرَكة وتبـادُل المزيـد مـن المعلومـات الاسـتخباراتية الحسَّاسـة. وقـد أكـد كيشـيدا – حينهـا – أن الاتفاقيـة جـاءت رداً عـلى "بيئـة اسـتراتيجية تـزداد قسـوة"، في إشـارة ضمنيـة إلى الصـين وكوريـا الشـمالية. ويفـترض الاتفـاق المُشـار إليـه تجديـد اتفـاق سـابق كان قـد أُبـرِمَ قَبْـل 15 عامـاً بـين الدولتـين بشـأن مواجهـة مخاطـر الإرهـاب وانتشـار الأسـلحة، كمـا يُعـزِّز الاتفـاق الحـالي إطـار عمـل تحالـف "كـواد"، ويُعـد كذلـك خطـوة قـد تُمهِّـد لانضمـام اليابـان إلى تحالـف "العيـون الخمـس".

4 – التعاون الدفاعي مع كوريا الجنوبية:

وقَّعـت أسـتراليا، مـع كوريـا الجنوبيـة، في 12 ديسـمبر 2021، اتفاقيـة دفاعيـة تبلـغ قيمتهـا مليـار دولار أسـترالي (نحـو 717 مليـون دولار أمريكـي وقتهـا). وقالـت الحكومـة الأسـترالية التـي كان يترأسـها رئيـس الـوزراء السـابق سـكوت موريسـون، إنـه بموجـب الاتفاقيـة، فـإن شركـة "هانوهـا" الدفاعيـة الكوريـة سـتوفر 30 مدفـع هاوتـزر ذاتيـة الدفـع و15 عربـة إمـداد بالذخـيرة ورادارات للكشـف عـن مدفعيـة العـدو. وقـد صُنَّفـت تلـك الاتفاقيـة بأنهـا أكـبر اتفاقيـة دفاعيـة يجـري إبرامهـا بـين أسـتراليا ودولـة آسـيوية.

كمـا سـعت كانبـيرا إلى اسـتكمال تعزيـز علاقاتهـا مـع سـيول، إذ اتفـق الجانبـان عـلى تعزيـز التعـاون بينهمـا في مجـاليْ الأمـن والصناعـات الدفاعيـة، وتعهَّـد الطرفـان بمواصلـة تعزيـز الشراكة الاسـتراتيجية الشـاملة، وذلـك خـلال اجتمـاع عُقِـدَ في سـيول، في 29 إبريـل 2024، بـين وزيـريْ دفـاع وخارجيـة الدولتـين[18].

5 – تعزيز العلاقات مع تايوان:

تُمثِّـل تايـوان ركيـزة ضِمْـن تحـركات أسـتراليا في محـاولات تعزيـز تعاونهـا الأمنـي مـع دول المنطقـة؛ إذ أكـدت أسـتراليا اسـتقلال تايـوان. وقـد زار وفـد مـن سـتة مشرعـين أسـتراليين العاصمـة تايبيـه، في 29 سـبتمبر 2023، في إشـارة إلى دعـم أسـتراليا لمواقـف تايـوان وسـعيها إلى تعزيـز العلاقـات مـع الجزيـرة التـي تتمتـع بالحكـم الذاتـي، والتـي تتعـرض لاحتمـال توحيدهـا مـع الصـين بأيـة وسـيلة. وأدت هـذه الزيـارة إلى فـرض الصـين رسـوماً جمركيـة عـلى العديـد مـن الصـادرات الأسـترالية، وصرح سـفير الصـين لـدى كانبـيرا، شـياو تشـيا، أن "زيـارات السياسـيين الأسـتراليين إلى تايـوان تبعـث برسـالة خاطئـة".

كانـت أسـتراليا أعلنـت اسـتعدادها الانضمـام إلى جانـب الولايـات المتحـدة في الدفـاع عـن تايـوان في مواجهـة التهديـدات الصينيـة؛ إذ ذكـر وزيـر الدفـاع الأسـترالي السـابق، بيـتر داتـون، في 13 نوفمـبر 2021، أنـه "مـن غـير المُتصـوَّر ألا تنضـم أسـتراليا إلى الولايـات المتحـدة إذا اتخـذت واشـنطن إجـراءات للدفـاع عـن تايـوان". جـاء ذلـك في مقابـل اسـتعداد تايوانـي لمزيـد مـن توطيـد

العلاقات مع الجانب الأسترالي، حيث دعا وزير الخارجية التايواني، جوزيف وو، أستراليا، إلى إرسال ملحق عسكري إلى تايبيه لزيادة التنسيق مع الجانب التايواني، في مواجهة التهديدات الصينية المتزايدة.

6 – بناء تعاون دفاعي أوسع مع الهند:

عزّزت أستراليا علاقاتها مع الهند بشكل كبير، خلال السنوات السابقة، فعلى مدى العقد الماضي؛ انتقلت العلاقة مع نيودلهي من مجرد اجتماعات القمة السنوية بين الدولتين إلى الحوار بين وزراء الخارجية والدفاع، والذي عُقِدَت النسخة الثانية منها في 20 نوفمبر 2023، بالتوازي مع تطور المشاركات السياسية والأمنية والاقتصادية بين نيودلهي وكانبيرا.

وعلى الرغم من استمرار قدر معين من الحذر التقليدي بشأن آفاق العلاقة بين كانبيرا ونيودلهي، في ضوء ما قد تحمله من مضامين تتعلق بمواجهة النفوذ الصيني في المنطقة، كان هناك نمو سريع في الشراكة الثنائية بين الدولتين، حيث وقّعتا على اتفاق تسهيل الوصول إلى القواعد العسكرية لكل منهما على أساس مُتبادَل؛ إذ تُعتبَر هذه الاتفاقيات بالغة الأهمية في تعزيز التفاهم وبناء شراكة أعمق بين الجيشين. وقد جرى التوقيع عليها في 4 يونيو 2020، وذلك خلال قمة افتراضية جمعت بين رئيس وزراء الهند نارندرا مودي ونظيره الأسترالي- حينذاك- سكوت موريسون[19].

ثالثاً: التوازن الصعب في علاقات أستراليا مع الصين

على الرغم من أن الولايات المتحدة تُعد هي المُحدِّد الرئيسي في علاقة أستراليا تجاه الصين، وذلك باعتبارها الحليف العسكري الأكثر أهمية لأستراليا، فإن الأخيرة لا ترغب في استعداء بكين بقدر ما تهدف إلى تعزيز القدرات العسكرية والاستراتيجية والأدوات المختلفة لتوسيع الخيارات أمامها لمنع أي مواجهة مستقبلية مع الصين من ناحية، وتعزيز قدرتها على الحركة في حال وقع هذا التهديد المُحتمَل من ناحية أخرى[20].

ولا يمنع امتلاك واشنطن قدرات التأثير في عملية صنع القرار في أستراليا، أن الأخيرة تميل إلى تحقيق التوازن ضد التهديدات المُحتملَة، ويحدث ذلك غالباً من خلال التحالفات العسكرية بصفتها وسيلة لتنفيذ استراتيجية توازن القوى مع الصين؛ فهدف أستراليا من تعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الإندوباسيفيك، ليس المواجهة مع الصين، ولكن منع الصين من الوصول لنقطة المواجهة، خاصةً وأن أغلب الهواجس الأمنية لأستراليا تتشكل في المقام الأول من خلال المخاوف بشأن صعود الصين[21].

ولقد أدى الصعود العسكري والاقتصادي السريع للصين إلى التأثير على مصالح أستراليا وزيادة مخاوفها الأمنية، بما دفعها إلى مزيد من التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة وحلفائها، ولاسيما أن أستراليا اعتمدت تاريخياً على الولايات المتحدة حليفاً استراتيجياً في تحقيق أمنها الوطني، واعتمدت كذلك على الدخول في اتفاقيات أمنية ودفاعية، ثنائية

ومتعددة الأطراف[22]. وعلى الرغم من ذلك، تسعى كانبيرا إلى الحفاظ على الخيط الرفيع الذي يفصل بين الاستعداد للمواجهة المُحتمَلَة مع الصين، والحفاظ على علاقات جيدة معها، بما يعني أنها لا ترغب في فقدان التوازن في علاقتها بالصين، والتأكيد أن استراتيجيتها الدفاعية ذات طبيعة ردعية وليس هجومية، وأنها ليست في عداء معها.

جدول (2): حجم التبادل التجاري بين الصين وأستراليا 2019 – 2023 (بالمليار دولار أمريكي)

السنة المالية	صادرات الصين إلى أستراليا	واردات الصين من أستراليا	إجمالي التبادل التجاري
2019	48.229	121.289	169.518
2020	53.468	117.693	171.161
2021	66.383	163.729	230.1121
2022	78.827	142.091	220.918
2023	74.022	155.507	229.509

Source: Bilateral trade between China and India, **Trade Map.** https://tinyurl.com/ywrn7u9v

يظهر هذا الخيط الرفيع في التحرك الأسترالي الذي أعقب التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي جو بايدن، في إبريل 2024، خلال استقباله رئيس الوزراء الياباني السابق، فوميو كيشيدا، في واشنطن، بأن بلاده ستقيم شبكة دفاع جوي مُشترَك مع اليابان وأستراليا، في خطوة مهمة لتعزيز العلاقات الدفاعية في المنطقة، حيث أجرى وزير الخزانة الأسترالي، جيم تشالمرز، في سبتمبر 2024، زيارة إلى بكين، وهي الأولى من نوعها منذ سبع سنوات، وجرى التأكيد خلالها على سعي أستراليا لتعزيز العلاقات التجارية مع الصين[23]، وقد جاءت تلك الزيارة في أعقاب زيارة رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ، في يونيو من نفس العام، إلى أستراليا، في أبرز زيارة دبلوماسية يقوم بها مسؤول صيني لأستراليا منذ توتر العلاقات في عام 2017.

ومن ثم، تسعى أستراليا إلى تحقيق موازنة صعبة بين محاور عدة معاً، بأن تتمتع بميزة القدرة على توحيد الجهود الأمريكية في المنطقة وتعزيز التعاون مع دولها، وفي نفس الوقت عدم استعداء الصين، بما يضمن وجود هامش حركة لأن تعمل بشكل مستقل، بما يحقق لها هدفين رئيسيين، أولهما: ضمان وجود أسس قوية أمنية ودفاعية للاعتماد عليها في حال وجود أي تهديد، وثانيهما: الحد من التوترات الإقليمية وتأجيج الانقسامات بين المعسكرات، وعدم الدخول في سباق تسلح، في مقابل التركيز على أولويات المنطقة والاستجابة لاحتياجاتها بطريقة بنَّاءة[24].

وتأمل أستراليا في القدرة على المحافظة على هذا التوازن الدقيق بين سياستها الدفاعية والأمنية لمواجهة واحتواء الصين وبين استمرار التعاون الاقتصادي والدبلوماسي معها بما يحقق لها فائدة مزدوجة ومنحها حرية على التحرك في محيطها على النحو الذي يؤمنها من أي مخاوف أو تهديدات مُتصوَّرة تجاه الصين، هذا إضافة إلى القدرة على إبقاء الصين بعيدة عن التحول إلى معادتها والاستمرار في موقفها الذي أكدت فيه أنها لا تنوي التعامل مع أستراليا باعتبارها عدواً، رغم أن أستراليا تصفها دائماً بأنها "تهديد"، لكن الصين حذرت من أن تنحرف الاستراتيجية العسكرية الأسترالية عن الطبيعة الدفاعية، لتصبح عدوانية، وتتغير من كونها "مرساة" الاستراتيجية الأمريكية إلى "رمح" هجومي، فعندها قد تكون المواجهة بين الطرفين حتمية[25].

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن مستقبل التحالفات والتفاهمات التي تجريها أستراليا مع دول المنطقة يَعتمِد بشكل أساسي على التوجهات الأمريكية المناهضة لتنامي النفوذ الصيني في منطقة الإندوباسيفيك؛ ومن ثم، فإن استراتيجية الدفاع الأسترالية، والتي تركز على تعزيز التعاون الأمني مع الولايات المتحدة ومع حلفائها في المنطقة، قد تزيد المخاطر والتهديدات على المدى الطويل، خاصة مع التغيير المُحتَمَل في السياسات الأمريكية إذا ما فاز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، في نوفمبر 2024، الأمر الذي قد يفضي إلى تخفيف واشنطن التزاماتها تجاه حلفائها عموماً، بما فيهم أستراليا.

هذا التصور المُركَّب هو ما دفع أستراليا إلى وضع خطوط لآفاق استراتيجيتها العسكرية بحيث تركز على الدفاع من دون الوصول إلى نقطة معاداة بكين؛ إذ أظهرت تحركات وزيارات المسؤولين الأستراليين رغبتهم في الإبقاء على خطوط التواصل مفتوحة مع الصين، وهو ما يُترجَم في تعدُد زيارات المسؤولين من كلا الجانبين، والتي كان أبرزها زيارة رئيس الوزراء الأسترالي ألبانيز بكين ولقاءه الرئيس الصيني شي جين بينغ، في نوفمبر 2023، في أول زيارة من نوعها منذ عام 2016[26]، بما يشير إلى إدراك أستراليا أن ربط أمنها بالمطلق بالولايات المتحدة يتضمن قدراً كبيراً من المخاطر، وبدلاً من ذلك تسعى إلى ترك مسافة آمنة تسمح لها بالتحرك بحرية لتأمين مصالحها واتخاذ الخطوات اللازمة للتعاون مع الصين لتجنب المواجهة المباشرة.

الهوامش

1- Beijing warns against 'provoking confrontation' after NATO accuses China of aiding Russia's war efforts, **Hong Kong Free Press HKFP**, July 11, 2024. https://tinyurl.com/zkz5tzer

2-James Jay Carafano, The Quad eyeing Indo-Pacific security, **GIS Reports**, May 20, 2022. https://tinyurl.com/4ddk8s9m

3- Corey Lee Bell & Elena Collinson, Australia's Conundrum: A Coherent Defense Plan Needs a Coherent National Strategy, **The Diplomat**, May 10, 2024. https://tinyurl.com/yckb5naw

4- Jennifer Parker, Time to re-establish the Royal Australian Fleet Auxiliary? **The Australian Strategic Policy Institute**, September 13, 2023. https://tinyurl.com/yctj9h3f

5- بمواجهة الصين.. أستراليا تعلن أكبر إعادة تنظيم لقواتها العسكرية، **موقع روسيا اليوم**، 24 إبريل 2023. https://tinyurl.com/5n8u-wcyk

6- N. Korea accuses US of using Quad to justify anti-Pyongyang confrontational policy, **KoreaTimes**, Sep, 25 2024. https://tinyurl.com/5djszjfk

7- COL Eloy Martinez, Australia's Balancing Act: Navigating China's Influence in the Indo-Pacific Region, **Air University**, June 27, 2024. https://tinyurl.com/4tt9c392

8- United States Studies Centre poll reveals Australia's fears about Donald Trump, **United States Studies Center**, Sep 6, 2024. https://tinyurl.com/yu37bmet

9- US is quietly deploying B-52 bombers and F-22s to Australia, **Bulgarian Military**, Jul 26, 2024. https://tinyurl.com/3dx4upe4

10- Michael Fullilove, Ryan Neelam, Australians are wary of the US, but we increasingly fear China, **Lowy Institute**, June 5, 2024. https://tinyurl.com/mu3b4mfs

11- يتكون تحالف "أوكوس" من مسارين رئيسيين، الأول: مسار مُغلَق بشكل حصري على أستراليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ويرتكز على تزويد أستراليا بغواصات متقدمة تكنولوجياً تعمل بالطاقة النووية. والثاني: مسار يُتيح المجال أمام انضمام الدول والشركاء ذوي التفكير المماثل لأعضاء التحالف، ويرتكز على التعاون في مجال التكنولوجيا المتقدمة، التي تشمل العديد من التقنيات، مثل: تطوير مسيّرات تعمل تحت سطح المياه، والصواريخ الفرط صوتية، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الإنترنت، والحوسبة الكمومية، وذلك بهدف مراقبة وتعقُّب الغواصات الصينية ومواجهة النفوذ المتزايد للبحرية الصينية في منطقة الإندوباسيفيك.

12- محمد فضل علي، محددات انضمام أستراليا إلى "معاهدة أوكوس" الأمنية: دراسة تحليلية من منظور بنائي، **مجلة السياسة الدولية**، فبراير 2023. https://tinyurl.com/mwhfxk6z

13- Indonesia and Australia Sign 'Historic' Defense Cooperation Agreement, **The Diplomat**, Aug 30, 2024. https://tinyurl.com/4vaturdj

14- أحمد دياب، أسباب توقيع أستراليا وإندونيسيا على اتفاقية تعاون دفاعي جديدة، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 11 سبتمبر، 2024. https://tinyurl.com/9b6ercrj

15- الفلبين وأستراليا توقعان اتفاقاً بحرياً لـ"مواجهة الصين"، **صحيفة الشرق**، 29 فبراير 2024. https://tinyurl.com/48hdyacy

16- توقيع اتفاق شراكة استراتيجية بين الفلبين وأستراليا، **وكالة رويترز**، 8 سبتمبر 2023، https://tinyurl.com/mrywmztm

17- Australia to boost military cooperation with Japan, **VOA News**, Sep 6, 2024. https://tinyurl.com/vwuzs5vj

18- كوريا الجنوبية وأستراليا تتفقان على تعزيز التعاون في الصناعات الدفاعية، **مرسال قطر**، 29 إبريل 2024. https://tinyurl.com/8mz-9rz4w

19- Peter Layton, The Deepening Australia–India Geostrategic Relationship, Contemporary Issues in Air & Space Power (**CIASP**), Vol 1. No 1, Jan 2023, https://tinyurl.com/yc4zyzby

20- Dr Yu Jie, China 'under siege', **Chatham House**, July 2024. https://tinyurl.com/ytkz53cs

21- Matthew Sussex and Peter Tesch, Aligning for Effect: Operationalizing U.S.-Australia Regional Defense Strategies, **Carnegie Endowment for International Peace**, Sep 18, 2024. https://tinyurl.com/yeja7wxu

22- COL Eloy Martinez, Australia's Balancing Act: Navigating China's Influence in the Indo-Pacific Region, **Air University**, June 27, 2024. https://tinyurl.com/4tt9c392

23- Michael Beckley, How Primed for War Is China? **Foreign Policy**, Feb 4, 2024. https://tinyurl.com/42x5sar7

24- A new age for deterrence and the Australia-US alliance, **United States Studies Center**, Dec 20, 2022. https://tinyurl.com/3db83yc3

25- Alexander Korolev, Transition from hedging to balancing in Australia's China policy: theoretical and empirical explorations, **Taylor & Francis Online**, Oct 26, 2023. https://tinyurl.com/2akpamwz

26- تقارب حذر... الرئيس الصيني شي يلتقي رئيس الوزراء الأسترالي ألبانيزي في بكين، **موقع يورو نيوز**، 6 نوفمبر 2023، https://tinyurl.com/2s3ey7wy

التسوية الصعبة!

ديناميات استجابة الأطراف الإقليمية والدولية للصراع في ميانمار

عمَّار ياسين
باحث متخصص في شؤون الصراع والسلام

لا تـزال ميانمـار تُواجِـه تعثـراً شـاملاً مـن النواحـي الاقتصاديـة والسياسـية والأمنيـة، وسـط تفاقُـم الـصراع الداخـلي المُسـلَّح وعـدم قـدرة أي مـن الأطـراف عـلى الحسـم والسـيطرة عـلى البـلاد، وعـدم وجـود توافـق خارجـي، إقليميـاً ودوليـاً، عـلى كيفيـة الخـروج مـن أتـون هـذا الـصراع الـذي اتسـعت أطرافـه ومناطقـه، وانتقـل بمـرور الوقـت إلى مـا يشـبه الـصراع الوجـودي بـين المجلـس العسـكري الحاكـم "مجلـس إدارة الدولـة" والعديـد مـن جماعـات المعارضـة المسـلحة، لتبقـى ميانمـار ضِمْـنَ قائمـة الـدول الأكثـر هشاشـة وعـدم اسـتقرار عـلى مسـتوى العالـم[1].

ولقـد أثـار الانقـلاب العسـكري في ميانمـار في الأول مـن فبرايـر عـام 2021 مجموعـة مـن الاسـتجابات الداخليـة والخارجيـة، تمثلـت في كثـرة الأطـراف والفاعلـين المنخرطـين في الـصراع، فضـلاً عـن اتسـاع رقعـة الـصراع (Conflict Scooping)، مـا دعـا غالبيـة الـدول الغربيـة لفـرض عقوبـات لـم تُحقـق سـوى تأثـير ضئيـل في مجريـات الأوضـاع عـلى الأرض، في حـين كانـت اسـتجابة بعـض دول منطقـة آسـيا والمحيـط الهـادئ أقـل مناوئـةً للنظـام العسـكري الحاكـم في ميانمـار[2]، وهـو مـا يثـير في مجموعـه تسـاؤلات حـول ديناميـات اسـتجابة الأطـراف والفاعلـين للـصراع الداخـلي في ميانمـار؛ رغـم تفـاوت مسـار تلـك الاسـتجابة مـن حيـث كونهـا تصـب في صالـح التهدئـة أو التصعيـد.

أولاً: خريطة الصراع الداخلي في ميانمار

يمكن الوقوف على ماهية الاستجابة الداخلية باستخدام خريطة الصراع (Conflict Mapping) من خلال خمس محطات أساسية على النحو التالي:

1 – استيلاء المجلس العسكري على السلطة:

قام المجلس العسكري بالاستيلاء على السلطة بداعي وجود عمليات تزوير أدت لهزيمة حزب "الاتحاد للتضامن والتنمية" في مواجهة المعارضة بقيادة حزب "الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية" في الانتخابات التي أُجريت في نوفمبر 2020، وهو ما أنهى مرحلة حكومة أونغ سان سو تشي المُنتخَبَة[3]. ومنذ وقوع الانقلاب العسكري حدث تراجع كبير في حالة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي لميانمار؛ إذ توسَّع المجلس العسكري الحاكم، والمُسمَّى بـ "مجلس إدارة الدولة State Administration Council- SAC"، في الملاحقات الأمنية لقادة المعارضة بما في ذلك أونغ سان سو تشي، رئيسة الحكومة المعزولة. في هذه المرحلة من الصراع، يمكن القول إن الحالة الصراعية تحولت من مرحلة الكمون (Latent Conflict) إلى الظهور (Surface Conflict) بحيث طفت على السطح وأضحت ظاهرة أمام الجميع.

2 – تشكيل المعارضة حكومة ظل وإعلان الحرب:

في نهاية مارس 2021، اندلعت مناوشة محدودة في منطقة ساجاينغ الوسطى، حيث حمل المتظاهرون أسلحة بدائية للدفاع عن أنفسهم ضد الهجمات التي شنتها قوى الأمن التابعة للمجلس العسكري الحاكم. كانت تلك الواقعة هي أول حالة رد شبه مسلح من المعارضة ضد المجلس العسكري[4]. وبسبب كثرة الملاحقات الأمنية؛ دفع ذلك المعارضة لإعادة تنظيم صفوفها وتشكيل "حكومة ظل" تحت اسم "حكومة الوحدة الوطنية National Unity Government- NUG" بهدف التنسيق مع المجموعات الإثنية المُهمّشة والمُعارِضَة، ووضع أجندة مُتوافَق عليها لمرحلة ما بعد إنهاء حكم الانقلاب، بالإضافة إلى محاولة توفير الدعم الخارجي للمعارضة. ويُعتبَر التطور الأكثر تأثيراً في ذلك الوقت، إعلان "حكومة الظل" في سبتمبر 2021 حالة الحرب ضد "مجلس إدارة الدولة" وتشكيل جناح عسكري لها تحت اسم "قوة الدفاع الشعبي People's Defence Force"[5].

وفي هذه المرحلة، يمكن القول إن الصراع في ميانمار تحول مرة أخرى، ولكن إلى مستوى أكثر حدة، من مستوى الصراع الظاهر، إلى مستوى الصراع المفتوح (Open Conflict)، وهي مرحلة صراعية شديدة التعقيد.

3 – كثرة الأطراف الداخلية المنخرطة في الصراع:

اتسم الصراع منذ وقوع الانقلاب بزيادة الأطراف الداخلية المنخرطة فيه، حيث لم يعد كما كان في صورته الأولى باعتباره صراعاً سياسياً على السلطة فحسب؛ بل تحول تدريجياً ليصبح

صراعاً عنيفاً مسلحاً؛ اتسعت بسببه دائرة القتال وصولاً إلى مستوى الحرب الأهلية الشاملة، الأمر الذي أودى بحياة ما يزيد عن 50 ألف شخصاً، ونزوح نحو 2.3 مليون شخص من أماكنهم. ومن أبرز الأطراف المنخرطة في الصراع من الداخل: جيش ميانمار، وهو أكبر فرع للقوات المسلحة (تاتماداو)، وحكومة الظل المُسمّاة "حكومة الوحدة الوطنية"، وجيش أراكان الذي انضم ليُشكّل تحالف الأُخوّة الثلاثي (Three Brotherhood Alliance- 3TBA)، وغيرهم من جماعات ومنظمات إثنية/عرقية مسلحة[6].

تحالف الأُخوّة الثلاثي على وجه التحديد تشكَّل في عام 2019 كتحالف سياسي وعسكري مناوئ لسياسات المجلس العسكري ووزارة الدفاع المُوجَّهة ضد الأقليات العرقية في ميانمار، ويضم كلاً من: جيش إنقاذ روهينجا أراكان (ARSA) المنتشر في ولاية راخين، ويستهدف انتزاع حق تقرير المصير لشعب الروهينجا وراخين، ويُعد ضمن أكبر الجماعات المسلحة في ميانمار؛ وجيش التحالف الديمقراطي الوطني في ميانمار (MNDAA) المنتشر في ولاية شان، ويمثل شعب كوكانغ، ويستهدف تحقيق قدر أوفر من الحكم الذاتي؛ وجيش تحرير تانغ الوطني (TNLA) المنتشر في ولاية شان أيضاً، ويناضل من أجل حقوق شعب بالونغ[7].

ويمكن ملاحظة البعد الإثني/العرقي في هذا التحالف مع ما يرتبه من صعوبة عملية في توحيد الجبهات مستقبلاً؛ ومن ثم وجود نواة لانشقاقات يمكن حدوثها مستقبلاً. يظهر ذلك جلياً في ولاية شان على سبيل المثال؛ إذ توجد بها كتلتين مسلحتين مؤثرتين هما جيش التحالف الديمقراطي وجيش تحرير تانغ، وكلاهما عضو في تحالف الأُخوّة الثلاثي وأهدافهما متبا ينة .

4 - اتساع رقعة الصراع:

انعكست حدة الحالة الصراعية في ميانمار وكثرة الأطراف المنخرطين فيها على مستوى اتساع الرقعة الصراعية نفسها، حيث يمتد الصراع في جميع الأقاليم الستة الجغرافية لميانمار: المنطقة الجافة، راخين (أراكان سابقاً)، وشمال شرق ميانمار، وجنوب شرق ميانمار، وشمال غرب ميانمار، وميانمار الجنوبية. ويتمركز الصراع بنسبة كبيرة في إقليم المنطقة الجافة[8].

على سبيل المثال، وخلال العام الجاري 2024، تم تصعيد العمليات القتالية بين المجلس العسكري وقوى المعارضة المسلحة في ولايات شان الشمالية، وكاشين وكارينى وكارين وراخين وتشين، وسيطرت المعارضة تدريجياً على مدن ومواقع عسكرية عديدة في ظل استعداد مكثف للتسلل إلى المدن والعواصم والمناطق الحضرية الكبرى؛ وهو ما ساهم في إمالة ميزان القوة في الصراع للمعارضة المسلحة في بعض الأحيان وليس كما كان عليه الحال في بداية الأمر. ونتيجةً ذلك، فَقَدَ المجلس العسكري الحاكم في ميانمار ما يزيد عن ألفي موقع من مواقعه العسكرية البالغ عددها نحو خمسة آلاف موقع، في ظل وجود حالات انشقاق في هيكل قوى الأمن الداخلي التابعة للمجلس العسكري وتحولها من موالاة المجلس إلى معاداته والوقوف في صفوف المعارضة المسلحة[9].

5 – واقع جديد فرضته العملية 1027:

انقلب المشهد بشكل غير متوقع في الجزء الشمالي من ولاية شان، يوم 27 أكتوبر 2023، حيث أطلق تحالف الأُخوّة الثلاثي هجوماً عسكرياً واسعاً أسماه العملية 1027 (Operation 1027) أي يوم 27 أكتوبر في اليوم الألف لوقوع الانقلاب العسكري؛ استهدف من خلاله توجيه ضربة مباشرة للمجلس العسكري الحاكم والقوى الأمنية المتعاونة معه[10].

شكل (1): مناطق السيطرة في ميانمار بين المجلس العسكري الحاكم وقوى المعارضة المسلحة

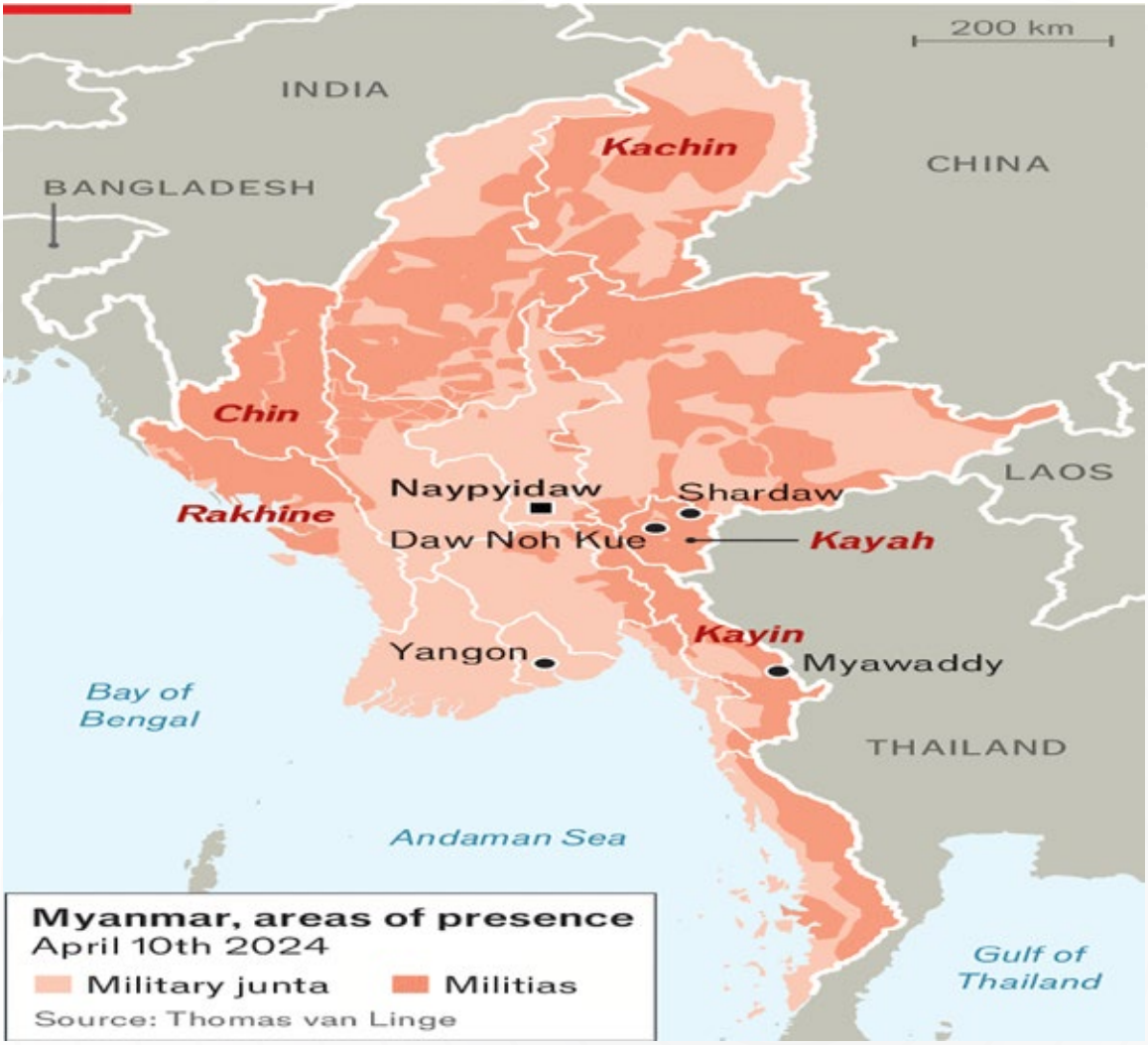

Source: Myanmar's junta is losing ever more ground, **The Economist**, April 11, 2024. https://tinyurl.com/2u7bz6sj

وقد أحرز التحالف من خلال تلك العملية تقدماً لافتاً؛ إذ نجح في السيطرة على ما يقرب من 57 معسكراً وموقعاً عسكرياً تابعاً للمجلس العسكري في ولاية شان الشمالية، وقتل ما يزيد على 100 جندي تابع للنظام العسكري، وأَسَرَ آخرين، واستولى على أسلحة وذخيرة من قوات المجلس العسكري؛ وهو ما جعل المجلس يرد بضربات جوية ومن مدفعية ثقيلة ومركبات مدرعة إلى أن وصل بضرباته إلى الحدود مع الصين في محاولة لإحباط الهجوم الواسع الذي شنه التحالف، فيما أيدت العملية مجموعات مسلحة أخرى داخل ميانمار[11]، معتبرةً أن تلك العمليات فرضت واقعاً جديداً على مشهد الصراع المسلح.

وبالنظر إلى المحطات الخمس المشار إليها، يمكن ملاحظة أنها جميعاً صبت في صالح رفع وتيرة التصعيد واعتبار الصراع في صورته الحالية أقرب إلى صراع وجودي، يصعب عملاً على الأطراف المختلفة إدراك أن بمقدورها الوصول لتسوية أو حل أو حتى إدارة للصراع تكفل وجودها معاً بأي شكل من الأشكال، وهو ما يؤجج المشهد برمته ويجعل وتيرة العنف في ميانمار في حالة مضطردة وبالغة التعقيد.

ثانياً: ماهية الاستجابة الإقليمية والدولية للصراع في ميانمار:

اتسمت الاستجابة الإقليمية والدولية بدرجة عالية من التباين، ما بين القوى الغربية ودول الجوار وفي مقدمتها الصين؛ حيث سعت الصين والهند وبنغلاديش إلى بناء جسور تعاون مع المجلس العسكري الحاكم، فيما دانت أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية الانقلاب لكنها كانت مترددة في مسألة إزاحة المجلس العسكري الحاكم من السلطة بصورة كاملة. وقد خلقت وتيرة العنف المتصاعد في ميانمار والحرب الأهلية الشاملة تحدياً كبيراً لحكومات دول رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان"، نظراً لأن ميانمار عضو في الرابطة، وباعتبار أن الرابطة قدمت نفسها كقوة مركزية للتعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا وكذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع نطاقاً[12].

ويمكن أن يُعزى التباين الكبير في الاستجابة الإقليمية والدولية لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها الطبيعة الإثنية/العرقية بالغة التعقيد في ميانمار، فهي دولة متنوعة يوجد بها أكثر من 100 مجموعة إثنية وعرقية، يأتي في مقدمتهم البورميون المعروفون باسم "بامار"، والذين يتمتعون بمكانة مميزة في المجتمع ويشغلون غالبية المناصب الحكومية والعسكرية؛ بينما تواجه العديد من الأقليات العرقية تمييزاً ممنهجاً ونقصاً في الفرص الاقتصادية وفي تنمية مناطقهم، وتمثيلاً ضئيلاً أو منعدماً في السلطة، بل ويتعرضون للقمع من جانب الجيش وقوى الأمن[13].

ويشكل البورميون نحو 68% من السكان، فيما تمثل ست عرقيات أخرى مثل: تشان وكارين وراخين وغيرها، نحو 27%، وتشكل عشرات العرقيات الأخرى في مجموعها نحو 5%؛ وهو ما يمكن معه تصور وجود درجة عالية من التباين بالنظر لمدى تقارب أي من القوى الخارجية مع أي من العرقيات الداخلية.

شكل (2): توزيع المجموعات العرقية في ميانمار

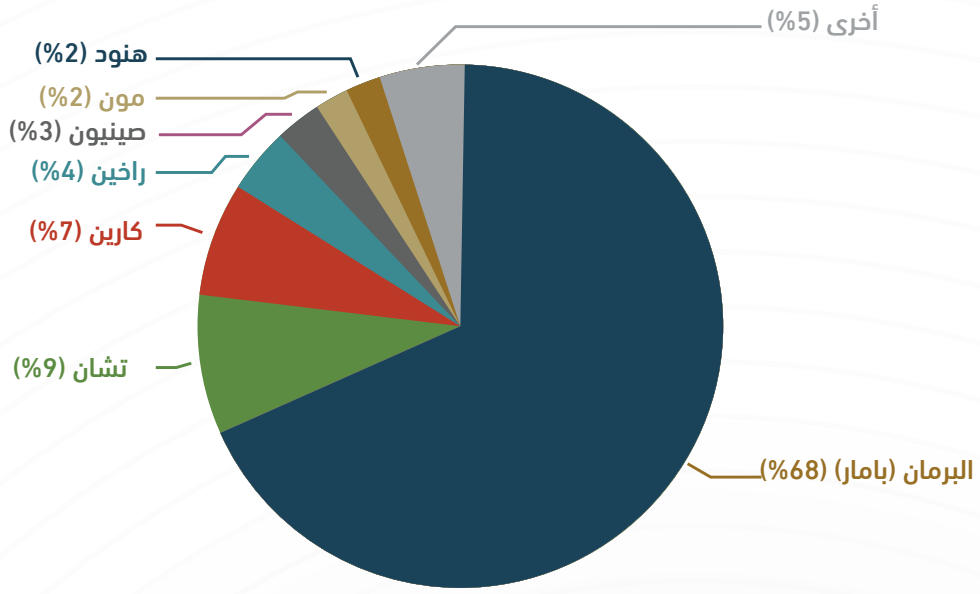

Source: Council on Foreign Relations based on CIA world Factbook

ولقد ترك ذلك تداعيات عديدة على طبيعة ومدى الاستجابة الإقليمية والدولية للصراع الداخلي في ميانمار على النحو التالي:

1 - استجابة الولايات المتحدة والدول الغربية:

اعتمدت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في استجابتهم على خطوات سريعة للرد على الانقلاب منذ أيامه الأولى، إلا أنها لم تتمكن من التأثير بشكل حاسم في مجريات الصراع. الولايات المتحدة، على سبيل المثال، قامت بفرض عقوبات على أفراد وكيانات مرتبطة بالمجلس العسكري، بما في ذلك قيود فرضتها على المؤسسات النفطية التابعة لميانمار. كما واصلت آلية فرض العقوبات على أربعة أفراد وكيانين مرتبطين بالمجلس العسكري تماشياً مع الذكرى السنوية الثالثة للانقلاب العسكري هذا العام، إلا إنها في المقابل امتنعت عن تقديم الدعم المادي للمعارضة[14].

أما استجابة المملكة المتحدة، فقد عكست إلى حد كبير الاستجابة الأمريكية؛ إذ عارضت الانقلاب منذ يومه الأول ودعت لتصحيح الأوضاع وقدمت مساعدات إنسانية لشعب ميانمار، وفرضت عقوبات على مسؤولين عسكريين. وإلى جانب الولايات المتحدة وكندا، فرضت المملكة المتحدة عقوبات على الجنرالات العسكريين وتجار الأسلحة وممولي المجلس العسكري، وقامت كذلك بعد الذكرى السنوية الثالثة للانقلاب بفرض حزمة جديدة من العقوبات تمثلت في فرض قيود إضافية على وحدات ومؤسسات مرتبطة بالمجلس العسكري، ولكنها خفضت

المساعدات لميانمار بنسبة 51% في السنة المالية الحالية، و70% بشكل عام منذ وقوع الانقلاب[15].

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد قدَّم مساعدات إنسانية لميانمار، وأدان المجلس العسكري لانقلابه ولاستمراره في ارتكاب العديد من الانتهاكات، وفرض أيضاً عقوبات على الأفراد والكيانات المرتبطة بالمجلس العسكري، والتي رأى أنها متواطئة معه. وقد شملت التدابير التقييدية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ضد المجلس العسكري، حظراً على الأسلحة والمعدات العسكرية، وقيوداً على تصدير المعدات المُستخدَمَة لمراقبة الاتصالات التي يمكن استخدامها كأداة للقمع، كما قام بحظر تصدير بعض السلع مزدوجة الاستخدام، وألغى أي شكل للتعاون العسكري ولو في صورة تدريب للقوات المسلحة في ميانمار[16].

وبالنظر في مُجمَل استجابة الولايات المتحدة والقوى الغربية للصراع في ميانمار، فإن القاسم المُشترَك تمثَّل في عدم الاعتراف بالانقلاب وبالآثار المترتبة عليه، وفرض العقوبات على الأشخاص والكيانات المرتبطة بالمجلس العسكري، وتكرار الدعوات لتصحيح الأوضاع وإطلاق سراح رئيسة الوزراء المعزولة أونغ سان سو تشي، بعد احتجازها والحكم عليها بالسجن لمدد طويلة من محاكم عسكرية.

2 – استجابة الصين وروسيا:

تبنت الصين في بداية الانقلاب العسكري موقفاً تقليدياً بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ودعمت الدعوات المطالبة بالإفراج عن أونغ سان سو تشي، ودعت إلى العودة إلى المسار الديمقراطي. يُذكَر أن الصين لها نفوذ تاريخي كبير في ميانمار، فهي تشترك معها في أطول حدودها، وتتمتع بنفوذ واسع على المجموعات العرقية المسلحة على طول حدودهما. كما أن الصين هي أكبر شريك تجاري ومستثمر في ميانمار، وكانت قد دافعت مراراً عنها في مواجهة الضغوط الدولية في السابق، خاصةً من الولايات المتحدة، ولهذا يُنظَر للصين باعتبارها الفاعل الخارجي الأبرز في حلحلة أي صراع داخلي في ميانمار[17].

بيد أن قيام المجلس العسكري في ميانمار بشراء ما قيمته نحو 267 مليون دولار من المعدات العسكرية الصينية في عامي 2022 و2023، منها طائرات صينية من طراز (K-8) استخدمها لشن ضربات جوية تَستهدِف قوى المعارضة[18]، عُد بمنزلة تطور خرجت به الصين عن موقفها المحايد. ولكن ثمة تطور آخر على النقيض من ذلك، هو تغاضي الصين عن العملية النوعية 1027 التي قام بها تحالف الأخوّة الثلاثي في الربع الأخير من عام 2023، والتي أوقعت خسائر كبيرة للمجلس العسكري الحاكم؛ إذ بدأت هذه العملية بالأساس في ولاية شان الشمالية على حدود الصين المباشرة مع ميانمار؛ بما قد يعني أن الصين غيرت وجهتها بإعطاء الضوء الأخضر الضمني لتلك العملية دعماً للمعارضة المسلحة، وأنها باتت ترى دوراً محدوداً للمجلس العسكري الحاكم وقواته في أمن الحدود، خاصة في

منطقة كوكانغ المتمتعة بحكم ذاتي إدارياً[19].

أما روسيا، وعلى الرغم من تقاربها الشديد في مواقفها الخارجية مع الصين، فإن استجابتها للصراع الداخلي في ميانمار اتخذت طابعاً مختلفاً، فقد دعمت موسكو المجلس العسكري بصور مختلفة، فواصلت تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع ميانمار، ووسعت في الأعوام الثلاثة الماضية تعاونها في مجال الدفاع والطاقة مع المجلس العسكري الحاكم، وعززت مبيعات الأسلحة بما في ذلك سلاح الجو والمعدات العسكرية، ووافقت على المساعدة في تجهيز البنية التحتية للطاقة النووية المدنية في ميانمار. وفي المقابل، قدَّم المجلس العسكري دعماً للجهود الحربية الروسية في أوكرانيا، ولا يزال يساعد على توفير قطع غيار المعدات الحربية والذخيرة المُستخدَمَة في ساحة المعركة.[20]، وبذلك تكون روسيا قد اتخذت خطاً مستقيماً في استجابتها للصراع الداخلي في ميانمار من خلال وقوفها ودعمها الصريح للمجلس العسكري.

3 - استجابة رابطة آسيان:

في أول استجابة لرابطة آسيان عقب الانقلاب، سارع وزراء خارجية الدول الأعضاء التسع الأخرى في الرابطة، وهم: بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند وفيتنام، إلى الدعوة لـ"العودة إلى الوضع الطبيعي Return to Normalcy" في ميانمار[21]، بما يُظهِر عدم الاعتراف بالانقلاب العسكري. وفي إبريل 2021، التقى زعماء دول الرابطة برئيس لجنة الشؤون العسكرية في ميانمار، الجنرال مين أونغ هلاينغ، في جاكرتا، بصفته قائداً للمجلس العسكري الحاكم، واتفقوا على "توافق من خمس نقاط"، أولها: وقف إطلاق النار وممارسة جميع الأطراف الداخلية أقصى درجات ضبط النفس؛ وثانيها: إجراء حوار بنّاء بين جميع الأطراف المعنية لبدء البحث عن حل سلمي يكفل مصالح الشعب؛ وثالثها: إيفاد الرابطة مبعوثاً خاصاً لتيسير الحوار والوساطة طوال عملية الحوار الممتد بين الأطراف المعنية، وبدعم من الأمين العام للرابطة؛ ورابعها: توفير الرابطة من خلال مركزها الخاص بتقديم المساعدات (ASEAN Humanitarian Assistance- AHA) مساعدات إنسانية للمدنيين في ميانمار، وخامسها: زيارة مبعوث الرابطة الخاص والوفد المرافق له، ميانمار، ولقاء كافة الأطراف المعنية[22].

وعلى الرغم من الدعم الدولي لتوافق النقاط الخمس باعتباره خطة سلام طموحة وواقعية؛ فإن الجنرال مين أونغ هلاينغ لم يلتزم بأي من تلك النقاط ورأى أنها مجرد توصيات استشارية؛ الأمر الذي ترتب عليه قبول ميانمار قدراً ضئيلاً من المساعدات الإنسانية من مركز الدعم التابع للرابطة، ومواصلته عرقلة جهود مبعوثين خاصين من الرابطة (برئاسة بروناي دار السلام في عام 2021 وكمبوديا في عام 2022) قاموا بزيارة ميانمار لأداء مهامهم، حيث حال المجلس العسكري دون اجتماعهم بكافة الأطراف المعنية في الداخل؛ وهو ما أدى إلى انقسام دول رابطة آسيان حول مسألة تطبيق العزلة على النظام العسكري الحاكم في ميانمار إلى اتجاهين[23]، أولهما بزعامة الدول البحرية مثل: بروناي وإندونيسيا وماليزيا

والفلبين وسنغافورة، والذين رأوا ضرورة عزل المجلس العسكري في ميانمار وألا أمل في تسوية الصراع في ظل بقاءه في السلطة؛ وثانيهما بزعامة الدول البرية مثل تايلاند وكمبوديا ولاوس وفيتنام، والذين رأوا أن وجود المجلس العسكري الحاكم في ميانمار أمر لا بديل عنه.

ونتيجةً لذلك تم تطبيق سياسة العزلة على النظام الحاكم في ميانمار، ولم تتم دعوة الجنرال مين أونغ هلاينغ لأية اجتماعات رفيعة المستوى للرابطة، وتم استبعاد وزراء خارجية ودفاع ميانمار من أية اجتماعات متعلقة بالرابطة، كما رفضت سكرتارية الرابطة وجود ميانمار في اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية بين دول الرابطة، وذلك لحين تسوية الصراع وتقديم المجلس العسكري الحاكم استجابة بنّاءة لجهود التسوية التي تقودها الرابطة[24]، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية للصراع الداخلي في ميانمار

تأسيساً على كلٍ من تطور ديناميات الصراع الداخلي ومواقف الفاعلين الخارجيين منه، يمكن تصنيف السيناريوهات المستقبلية إلى ثلاثة سيناريوهات: سيناريو أكثر تفاؤلاً، وسيناريو أكثر تشاؤماً، وسيناريو أكثر واقعية، وذلك على النحو التالي:

1 – السيناريو الأكثر تفاؤلاً:

يتمثل في استجابة الأطراف المعنية داخل ميانمار، وعلى رأسهم المجلس العسكري الحاكم، لجهود رابطة آسيان المتمثلة في توافق النقاط الخمس، والمضي قدماً في خطوات تسوية الصراع الدامي سلمياً قبل الذكرى الرابعة للانقلاب، في أول فبراير 2025. ينبني هذا السيناريو على معطيات موجودة بالفعل على الأرض غير أنها مُعطّلة، بسبب نكوص المجلس العسكري عن الاستجابة البنّاءة لأي نقطة من نقاط الاتفاق.

ويفترض هذا السيناريو أمرين أساسيين، الأول: نجاح دول الرابطة في التوافق، بما فيهم هؤلاء الذين مانعوا عزلة النظام الحاكم في ميانمار ومنعه من حضور أية اجتماعات للرابطة لعدم توظيفها سياسياً باعتبارها اعتراف من الرابطة بالانقلاب العسكري وما رتبه من آثار. الثاني: توقف الأطراف الخارجية عن انخراطها السلبي في الصراع، وهو أمر يصعب حدوثه بطبيعة الحال، حيث تنخرط روسيا في دعم المجلس العسكري منذ وقوع الانقلاب[25]، وتحاول الصين موازنة مواقفها تارةً لصالح المجلس العسكري وتارةً أخرى لصالح قوى المعارضة منذ بدء العملية 1027 وما صاحبها من تداعيات، وذلك نتيجة تعارض مصالحها الجيوستراتيجية والاقتصادية في بعض الأحيان.

ولكن هذا السيناريو يصطدم بصعوبة تحقق الافتراضين السابقين من جانب، ويتطلب من جانب آخر إدراك المجلس العسكري أن هزيمته واردة (وإن كانت غير وشيكة) في ظل تحقيق المعارضة سلسلة من الانتصارات عليه. وثمة عامل آخر مهم يرتبط بصعوبة

انتصار المعارضة المسلحة في ضوء غياب قيادة موحدة لها واحتمال تفتتها لاحقاً، ما قد يدفع ميانمار إلى فوضى أكبر[26].

2 – السيناريو الأكثر تشاؤماً:

يفترض هذا السيناريو استمرار الأطراف الداخلية والفاعلين الإقليميين والدوليين في دائرة مفرغة من الانخراط السلبي في الصراع الداخلي في ميانمار ومحاولة التأثير في مساره. وينبني هذا على إمكانية أن يرفع الجميع مستوى تحديهم، باعتبار أن الصراع لا يمكن تسويته إلا بالحسم العسكري مهما كانت التكلفة على حياة المدنيين والبنى التحتية في ميانمار.

من جانبها، لا يُتوقَّع أن تتخذ الدول الغربية مواقف أبعد من فرض العقوبات، ولا أن تتمكن دول "آسيان" من اتخاذ موقف مُوحَّد بشأن عزل النظام العسكري في ميانمار. وهكذا لا يُتوقَّع أن تُغيِّر روسيا استجابتها رغم استمرار حربها في أوكرانيا، ولا أن تتغير مواقف الصين التي تميل تارةً لصالح المجلس العسكري وتارةً أخرى لصالح قوى المعارضة لمواجهة عصابات إجرامية تدير عمليات احتيال عبر الإنترنت من مناطق يسيطر عليها المجلس العسكري في ميانمار مثل يانغون. وفي المقابل، للصين مصلحة مباشرة مع المجلس العسكري فيما يخص استخراج واستيراد المعادن الحيوية، وطموحها في بناء ممر اقتصادي يشمل ميناءً في أعماق البحار لتوفير موقع استراتيجي للبحرية الصينية على خليج البنغال، وإدارتها خطوط أنابيب نفط وغاز في محيط مقاطعة يونن الجنوبية عَبْر ولاية راخين، والاعتماد في حماية وتأمين تلك الخطوط على القوى الأمنية التابعة للمجلس العسكري[27].

3 – السيناريو الأكثر واقعية:

يفترض هذا السيناريو استمرار الجمود السياسي والعسكري وصولاً لانقلاب عسكري مضاد في ميانمار. وينبني ذلك على عدم قدرة الأطراف الداخلية على تحقيق أهدافها في الأمد القريب، ومن ثم مواصلة تصعيدها فيما يمكن تسميته بحسب فرانسيس فوكوياما "التوازن الوهمي– Dysfunctional Equilibrium"[28] أي مواصلة التصعيد للتصعيد، باعتباره أداةً وهدفاً في الوقت نفسه.

يؤيد هذا السيناريو معطياتٌ على الأرض تجعل من الصعب حالياً التنبؤ بانتصار عسكري واضح لأي من الطرفين؛ ومن ثم، ومع أي تدهور يطرأ على موقف المجلس العسكري أمام قوى المعارضة المسلحة، فقد يكون خيار الانقلاب المضاد هو السبيل الأكثر واقعية لحلحلة الأوضاع داخلياً، بحيث يحل نظام عسكري جديد في ميانمار، ولكنه سوف يحاول لاعتبارات متعلقة بوجوده أن يكون أكثر استجابة لجهود التسوية؛ وذلك في ظل استبعاد احتمالية استسلام المجلس العسكري الحالي لقوى المعارضة تحت أي ظرف. وفي الوقت نفسه، فإن المعارضة تكون قد حققت هدف إزاحة المجلس العسكري الحالي قبل أي شيء، ولكن هذا سوف يفرض عليها اختباراً يتعلق بوحدة القيادة والموقف من المجلس العسكري الجديد

وقدرتها في التقدم أو عدم التقهقر على أقل تقدير. ونظراً لأن هذه المجموعات المتعددة لها أهداف مختلفة، فسوف يكون من الصعب عليها التوصل لاتفاق مع المجلس الجديد من تلقاء نفسها، بل سوف تحتاج لوسيط أو أكثر من الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة[29].

ومن الناحية الواقعية، فإن ما يرجح مثل هذا السيناريو أيضاً هو حالة الضعف التي اعترت المجلس العسكري في الفترة الأخيرة، نظراً لنقص الإمدادات البشرية للمعارك في الخطوط الأمامية وانخفاض معنويات الجنود، ما تسبب في تزايد حالات الانشقاق داخل صفوف قواته واضطراره تفعيل قانون التجنيد الإجباري؛ ومن ثم فرار مئات الآلاف من الشباب خارج البلاد، وتساهله في تجنيد أشخاص غير مُدرَّبين وقع بعضهم قيد الاحتجاز من قبل قوات المعارضة المسلحة[30].

أخيراً، تكشف ديناميات استجابة الأطراف الداخلية والفاعلين الدوليين للصراع في ميانمار، كيف أنه من الممكن أن يكون هناك مزيج من الانخراط الداخلي والخارجي في بعض الصراعات الداخلية العنيفة، وصولاً إلى حد تفاقمها وتشعب أطرافها وفاعليها إلى مستوى يصعب معه الوقوف ليس فقط على أسباب استمرارها وإنما أيضاً على ما يمكن أن تؤول إليه.

الهوامش

1- د. محمد فايز فرحات، فشل الدولة: المصادر الهيكلية للأزمات السياسية والأمنية الراهنة في ميانمار، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **مجلة اتجاهات آسيوية**، السنة الأولى، العدد الأول، إبريل 2024، ص 137. https://tinyurl.com/3z26uwbc

2- Asia-Pacific Regional Security Assessment 2023: Key Developments and Trends, **The International Institute for Strategic Studies- IISS**: Introduction, Dr. Tim Huxley and Dr. Lynn Kuok, P 16. https://tinyurl.com/4r5s89n5

3- د. محمد فايز فرحات، **مرجع سبق ذكره**، ص 142.

4- Ye Myo Hein, Nine Things to Know about Myanmar's Conflict Three Years On, **United States Institute of Peace- USIP**, April 30, 2024. https://tinyurl.com/3hhd8u64

5- د. محمّد فايز فرحات، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

6- ميانمار.. خريطة الصّراع وأسباب تصاعده، **الجزيرة نت**، 20 إبريل 2024. https://tinyurl.com/bd77ezf2

7- **المرجع السابق**.

8- **المرجع السابق**.

9- Ye Myo Hein, **Op.Cit**.

10- Kyaw Hsan Hlaing and Naing Lin, 'Operation 1027': A Turning-Point for Myanmar's Resistance Struggle?, **The Diplomat**, October 30, 2023. https://tinyurl.com/2vp3hfuy

11- **Ibid**.

12- Asia-Pacific Regional Security Assessment 2023, **Op.Cit**, P 17.

13- Lindsay Maizland, Myanmar's Troubled History: Coups, Military Rule, and Ethnic Conflict, **Council on Foreign Relations- CFR**, 31 January, 2022. https://tinyurl.com/3v7szrx3

14- Amalia Khachatryan, Daniel Sleat and Jemima Shelley, Myanmar Conflict: Spiralling Crisis Requires Renewed Global Focus, **Tony Blair Institute for Global Change- TBIGC**, February 23, 2024. https://tinyurl.com/yckyva3c

15- **Ibid**.

16- **Ibid**.

17- Dr. Angela Clare, The Myanmar Coup: A Quick Guide**, Parliament of Australia,** July 2, 2021. https://tinyurl.com/2sa3y5rs

18- مُصطفى شلش، الصّراع الهندي-الصيني في ميانمار، **مركز الدراسات العربية الأوراسية**، 5 يونيو 2024. https://tinyurl.com/bd953rf5

19- Kyaw Hsan Hlaing and Naing Lin, **Op.Cit**.

20- Amalia Khachatryan, Daniel Sleat and Jemima Shelley, **Op.Cit**.

21- Asia-Pacific Regional Security Assessment 2023, **Op.Cit.** P 151.

22- Chairman's Statement on the ASEAN Leaders' Meeting, **ASEAN: ASEAN Secretariat,** Jakarta, Republic of Indonesia, April 24, 2021, P.4. https://tinyurl.com/a3zaktsy

23- Asia-Pacific Regional Security Assessment 2023, **Op.Cit,** P 152.

24- **Ibid**, PP 152-153.

25- **Ibid**, P 154.

26- Myanmar's Rapidly Changing Civil War, in Maps and Charts, **The Economist**, July 26, 2024. https://tinyurl.com/p7yu845r

27- Amalia Khachatryan, Daniel Sleat and Jemima Shelley, **Op.Cit**.

28- Kyaw Hsan Hlaing and Naing Lin, **Op.Cit.**

29- Amalia Khachatryan, Daniel Sleat and Jemima Shelley, **Op.Cit**.

30- Aung Thura Ko Ko, Myanmar's rapidly changing security landscape and Operation 1027, **Pacific Forum**, August 9, 2024. https://tinyurl.com/26jh42fn

شريان جيوستراتيجي:
دور مضيق ملقا في حركة التجارة الدولية والتنمية الوطنية للدول المشاطئة

محمد جاب الله
باحث اقتصادي متخصص في شؤون الموانئ واللوجستيات

يُمثِّل تحقيق الأمن البحري في مضيق ملقا أولوية رئيسية لدوله المشاطئة (سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا) ولكافة الدول الآسيوية في شرق وجنوب شرق آسيا وأستراليا، وكذلك بالنسبة لسائر دول ومناطق العالم، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا ومنطقة الخليج العربي وإفريقيا؛ ولاسيما مع تنامي الطلب على المواد الأولية وتزايُد حركة التجارة الدولية واكتشافات النفط والغاز الطبيعي، ما أدى إلى ارتفاع حركة التجارة الدولية المنقولة عَبْرَ المضيق، والتي تزداد عاماً تلو الآخر.

ومن المُرجَّح أن تستمر أعداد السفن الإقليمية والدولية العابرة لمضيق ملقا في الزيادة، خاصةً سفن الحاويات والبترول والغاز الطبيعي، ليُشكِّل بذلك المضيق أهم نقطة عبور لاقتصاديات الدول الإقليمية والدولية؛ فهو أحد المضائق المحورية في الملاحة الدولية وشرياناً رئيسياً للتجارة بين منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا والعالم، وهو ما أعطاه بعداً جيوستراتيجياً متميزاً؛ لهذا تركز عليه الدول المشاطئة والقوى الإقليمية والدولية للإبقاء عليه آمناً ومفتوحاً أمام الملاحة البحرية الدولية والحفاظ على مكانته الدولية، كما أنه يمثل مورداً اقتصادياً مهماً للدول المشاطئة، سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا.

أولاً: المكانة الجيواقتصادية العالمية لمضيق ملقا

يُعد مضيق ملقا، الذي هو نقطة الاختناق الرئيسية في آسيا، أحد أكثر الممرات الاستراتيجية المائية الحيوية في حركة التجارة البحرية الإقليمية الآسيوية والعالمية، خاصةً في نقل مصادر الطاقة والسلع التجارية والبضائع الصناعية والمواد الغذائية من مناطق الإنتاج ووجهتها النهائية إلى مناطق الاستهلاك بين المحيطين الهندي والهادي عَبْرَ دول شرق وجنوب آسيا وبحر الصين الجنوبي من جهة، وأوروبا والشرق الأوسط والهند وجنوب آسيا من جهة أخرى[1]. ونظراً لأن المضيق من أقصر طرق الشحن البحري ازدحاماً في العالم والأغنى بالموارد البحرية، فهو يُعد من المضائق المهمة لحركة البضائع بين المنطقة الهندية والأوروبية ودول آسيا وأستراليا بما تحققه هذه الحركة من عوائد وأرباح؛ حيث تمر سنوياً سلع وخدمات بمليارات الدولارات عَبْرَ مياه المضيق.

ويزيد من أهمية مضيق ملقا وموقعه الجغرافي، أنه يصل بين أربعة من أكثر الدول كثافة سكانية هي (الصين، والهند، واليابان، وإندونيسيا)؛ حيث يقع المضيق في جنوب شرق آسيا بين شبه جزيرة ماليزيا وجزيرة سومطرة الإندونيسية، ويصل بين بحر أندامان في المحيط الهندي من جهة الشمال الغربي، وبحر الصين من جهة الجنوب الشرقي. ويَحُد مضيق ملقا من الشمال تايلاند ومن الجنوب سنغافورة وإندونيسيا إلى الغرب وماليزيا من الشرق. ومع أن مضيق ملقا هو أطول مضيق للملاحة البحرية في العالم؛ إذ يبلغ طوله نحو 800 كيلو متر، ويتراوح عرضه بين 50 إلى 230 كيلومتراً، ويصل عمقه نحو 23 متراً؛ إلا أنه يبقى كذلك من أخطر المضائق عالمياً؛ إذ يَقترب من سنغافورة عبر قناة فيليب بعرض 2.8 كيلومتر، أي ما يقارب 1.5 ميل بحري فقط، ما يجعله من أخطر نقاط الاختناق، وما يزيد من خطورته المناطق الضحلة التي يصل عمقها إلى 21.8 متر[2].

شكل (1): أعداد السفن العابرة لمضيق ملقا (2010 - 2022)

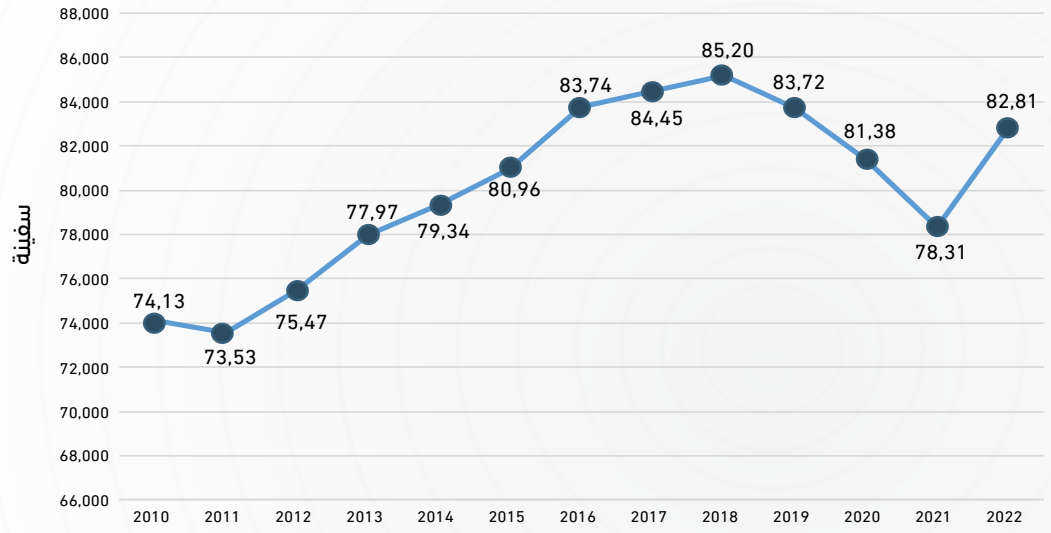

Source: Total Number of Ships Passing Through the Strait of Malacca from 2000 to 2022, Marine electronic high-way. https://tinyurl.com/y4pja8zj

وبالنظر إلى أعداد السفن العابرة لمضيق ملقا، يُصنَّف المضيق كثاني أكثر المضائق ازدحاماً في العالم؛ حيث يمر عَبْرَه أكثر من 200 سفينة يومياً، وأكثر من 74 ألف سفينة سنوياً منذ عام 2010 وحتى الآن. وفي عام 2022 مرَّ عَبْرَه أكثر من 82 ألف سفينة[3]. ولهذا فإن مضيق ملق يمر به ثلث التجارة العالمية المنقولة بحراً، ونحو نصف تجارة النفط في العالم. ويَستخدِم المضيق نحو 400 خط شحن يربط نحو 700 ميناء في جميع أنحاء العالم. وتُقدَّر قيمة السلع المنقولة يومياً عَبْرَه أكثر من ثلاثة مليارات مليار دولار أمريكي، أي أنه يُشكِّل ممراً جوهرياً لخطوط المواصلات والاتصالات البحرية في نقل مصادر الطاقة الأولية والبضائع والأشخاص والسفن الحربية والعسكرية.

ولتوضيح أهمية المضيق في تأمين قطاع الطاقة العالمي، تكفي الإشارة إلى أنه قد مرَّ عَبْرَه 23.7 مليون برميل يومياً من النفط في عام 2023، فهو أكبر نقطة اختناق في العالم من حيث حجم عبور النفط كما يوضح الجدول (1). ويُشكِّل النفط الخام عموماً ما يُقدَّر بنحو 70% من إجمالي تدفقات النفط سنوياً، فيما تُشكِّل المنتجات البترولية الأخرى النسبة الباقية.

جدول (1): حجم النفط "بالمليون برميل يومياً" عبر نقاط الاختناق في العالم (2018-2023)

المنطقة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مضيق ملقا	23.0	23.1	22.8	21.9	22.9	23.7
مضيق هرمز	21.4	20.0	18.4	19.0	21.1	20.9
قناة السويس وخط أنابيب سوميد	6.4	6.2	5.3	5.1	7.3	8.8
باب المندب	6.4	6.0	5.2	5.4	7.5	8.6
المضايق الدنماركية	3.3	3.4	3.1	3.1	4.2	4.9
المضايق التركية (الدردنيل)	3.4	3.5	3.3	3.4	3.2	3.4
قناة بنما	1.4	1.5	1.7	1.8	2.1	2.1
رأس الرجاء الصالح	7.6	7.5	7.7	7.0	5.9	6.0
تجارة النفط البحرية العالمية	**78.5**	**78.2**	**73.0**	**74.3**	**76.2**	**77.5**
إجمالي إمدادات النفط العالمية	**100.1**	**100.9**	**91.6**	**97.6**	**99.9**	**101.9**

Source: World Oil Transit Chokepoints, **The U.S. Energy Information Administration (EIA)**, June 25, 2024. https://tinyurl.com/4r37v44e

ويُلاحَظ من الجدول ارتفاع إجمالي تدفقات النفط عَبْرَ مضيق ملقا بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً في الفترة بين عامي 2021 و2023. وقد نقلت الدول الرئيسية المنتجة للنفط الخام في منطقة الخليج العربي، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والعراق، ما يقرب من 60% من النفط الخام الذي يمر عَبْرَ المضيق في عام 2023[4]. وعلى الرغم من ذلك، أدت تخفيضات إنتاج النفط الخام الإضافية التي فرضتها (أوبك + 6) في العام نفسه إلى الحد الذي كان يُمكن لدول الخليج العربي تصديره إلى آسيا، فمثلاً حوَّلت الكويت بعض صادرات النفط الخام إلى طاقة تكرير جديدة.

كما ارتفعت صادرات النفط الخام من الولايات المتحدة وإيران وروسيا عَبْرَ المضيق بين عامي 2021 و2023؛ وذلك مع ارتفاع إنتاج وصادرات النفط الخام في ساحل الخليج الأمريكي بشكل كبير على مدى السنوات الخمس الماضية مع ذهاب كمية كبيرة منه إلى شرق وجنوب شرق آسيا، وكذلك زيادة صادرات إيران من النفط إلى الصين على الرغم من العقوبات الغربية المفروضة على صادرات النفط الإيراني.

شكل (2): أهم الدول المُصدِّرة للنفط عَبْرَ مضيق ملقا (2018 – 2023)

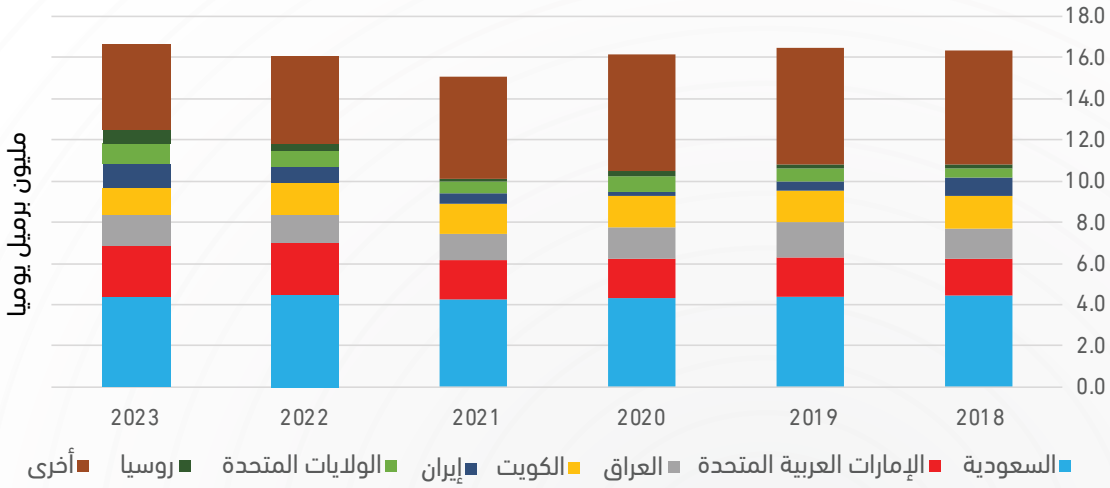

Source: World Oil Transit Chokepoints, **The U.S. Energy Information Administration (EIA)**, June25, 2024. https://tinyurl.com/4r37v44e

من جانب آخر، يُمثِّل مضيق ملقا أيضاً طريق عبور مهم للغاز الطبيعي المُسال من دول الخليج العربي، خاصةً من قطر، ومن المُورِّدين من الدول الإفريقية، إلى دول شرق آسيا ذات الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي المُسال؛ حيث تأتي الصين واليابان وكوريا الجنوبية من بين أكبر مستورديه في المنطقة والعالم.

شكل (3): أهم الدول المُستورِدَة للنفط عَبْرَ مضيق ملقا (2018 – 2023)

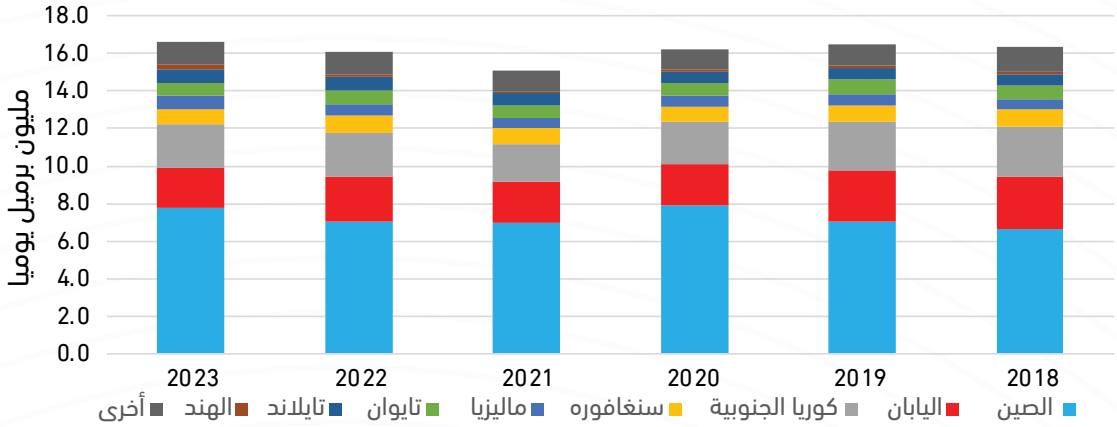

Source: World Oil Transit Chokepoints, **The U.S. Energy Information Administration (EIA)**, June 25, 2024. https://tinyurl.com/4r37v44e

وتكمن أهمية المضيق الاستراتيجية أيضاً في كونه الممر الأساسي لتزويد الصين واليابان بالنفط، اللتين تحتلان المرتبة الثانية والثالثة بين أكبر اقتصاديات العالم على الترتيب؛ حيث تُعتَبَران من أكبر المستهلكين للنفط في العالم. ويشهد المضيق مرور ما بين 80% إلى 90% من واردات الطاقة لكلٍ من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، كما تُوجَد خَلْف هذا المضيق منطقة بحرية جيوستراتيجية تربط العالم البحري للشرق الأوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق آسيا، وهي بحر الصين الجنوبي.

ثانياً: دور مضيق ملقا في تنمية اقتصاديات الدول المشاطئة له

لا يُعد مضيق ملقا من المضائق الدولية المُستخدَمَة للشحن الإقليمي والدولي فقط، وإنما له دور أساسي أيضاً في تنمية اقتصاديات الدول المشاطئة؛ حيث تقع معظم موانئ ماليزيا الرئيسية على طول المضيق، ويطل عليه ميناء دوماي الرئيسي وميناء بيلاوان التجاري في إندونيسيا، ويُعد ميناء سنغافورة الرئيسي أهم نقطة لإعادة الشحن في حركة المرور عَبْرَ مياه المضيق وأهم ميناء للتزود بالوقود. كما أنشأت الدول الثلاثة مناطق لوجستية وصناعية واقتصادية حول المضيق بما يسهم في تعزيز التنمية الداخلية.

1 – أهم موانئ الشحن الرئيسية حول مضيق ملقا:

يُوجد حَوْل مضيق ملقا العديد من الموانئ المُجهزَّة بالمرافق الضرورية بما في ذلك التزود بالوقود والرسو وإصلاح السفن ومخازن تخزين البضائع على طول المضيق، وهو ما ساعد على جَذْب أكبر عدد من السفن التجارية للمرور عَبْر المنطقة. ويُعتَبَر ميناء جورونج في سنغافورة، وموانئ بورت كلانج لالمبور وجوهور وبينانج في ماليزيا، وميناء بيلاوان في ميلان

بإندونيسيا، من أهم خمسة موانئ دولية رئيسية على طول المضيق، إضافة إلى العديد من الموانئ المحلية الأخرى، وهي موانئ مهمة للشحن العالمي كونها تدعم الموانئ الثانوية للتجارة.

يقع ميناء بينانج في الجانب الغربي من ماليزيا، وهو أكثر الموانئ عمقاً؛ إذ يصل إلى 120 متراً. أما ميناء كلانج في الجزء الجنوبي الغربي من شبه جزيرة ماليزيا، فإنه يُصنَّف كأكبر الموانئ في ماليزيا، وينقسم إلى الميناء الشمالي المُخصَّص لاستقبال السفن التي تحمل الضائع الخطرة ومحطة للبضائع السائبة الجافة، والميناء الغربي الذي هو محطة للبضائع النفطية على وجه خاص. أما ميناء جوهور، فيقع على الجانب الشرقي بمدخلين شرقي وغربي، ويُعد ثاني أهم الموانئ في ماليزيا؛ حيث يوفر العديد من المرافق للتجارة، ويتراوح عمقه بين 9 و15 متراً، ويبلغ طوله ما بين 60 و183 متراً[5].

أما عن ميناء بيلاوان في إندونيسيا، فإنه متوسط الحجم مقارنةً مع ميناء كلانج وميناء جوهور؛ إذ يبلغ عمقه نحو 9.4 متر، ويوفر الميناء خدمات لوجستية وإصلاح الأجزاء الكهربائية والإلكترونية من السفينة، إضافة إلى خدمات التزود بالوقود ومعدات الملاحة وإصلاح المحركات.

شكل (4): الخريطة السياسية لمضيق ملقا، وأبرز المدن والموانئ على طول المضيق

Source: Strait of Malacca, **alamy**. https://tinyurl.com/4fd63n96

وبالنسبة لسنغافورة، فإنها تمتلك مرافق قياسية دولية؛ إذ تُصنَّف موانئها من أفضل الموانئ في العالم، ومن أهمها ميناء جورونج الذي يَستوعِب أكثر من 3 أرصفة بحرية على مساحة تصل إلى 4545 متراً، ويبلغ الحد الأقصى لعمق السفن الراسية إلى 16 متراً، وبحمولة أقصاها 150 ألف طن[6].

وبشكل عام، توفر الموانئ البحرية الرئيسية والثانوية للدول المشاطئة لمضيق ملقا –كل حسب إمكانيتها وخبرتها ومواكبتها للتكنولوجيا- المساعدات الملاحية والتركيب وتجهيزات السفن مثل قواعد منع الاصطدام، والتعامل مع البضائع الخطرة، وإجراءات ومتطلبات السلامة البحرية، والمعلومات الهيدروغرافية، ودفاتر السجلات الملاحية والتحقيقات في الحوادث البحرية، وعمليات الإنقاذ، وغيرها من الخدمات التي تؤثر بشكل مباشر على سلامة النقل البحري.

لهذا تُعد الموانئ الرئيسية في منطقة مضيق ملقا مراكز تجارية كبرى؛ حيث أصبحت موانئ انتظار لجميع السفن التجارية التي تَعبُر المضيق من أوروبا والهند إلى الصين، ما ساعد على نمو الصناعات المرتبطة بالسفن ولوجستيات النقل والشحن والتخزين والخدمات.

2- دور مضيق ملقا في اقتصاديات الدول المشاطئة:

عملت سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا على تحقيق الاستفادة الاقتصادية من مضيق ملقا ومن كثافة حركة التجارة عَبْرَه، فأنشأت مناطق لوجستية وصناعية واقتصادية خاصة متكاملة تربط كلاً من ميناء سنغافورة وميناء جوهور في ماليزيا وميناء رياو الإندونيسي، والتي تُسمَّى "مثلث سيجوري للنمو"[7]، في إطار منافسة بين المناطق الثلاث على جَذْب المستثمرين في البنية التحتية. وبهذا يكون لمضيق ملقا دور مركزي في توسيع الأنشطة الاقتصادية في منطقة جنوب شرق آسيا وتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول المشاطئة له، والتي تركز على الاستفادة من التجارة البينية الإقليمية والدولية عَبْر المضيق لتحقيق نموها الاقتصادي؛ فالمضيق يحمل بحد ذاته فرصاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الثلاث.

ويسهم المضيق في اقتصادات الدول المشاطئة من خلال إنشاء المناطق الاقتصادية التي تم إقامتها في جزر "رياو" في باتام و"بينتان" في الطرف الشرقي للمضيق، ومشروعات الاستزراع البحري والسياحة والترفيه والصناعة البحرية على طول ساحله. كما تزخر مياه المضيق بقطع أثرية وكنوز تعود للسفن الغارقة فيه. ويُضاف لذلك أن مياه المضيق مكان مناسب لصيد الأسماك، إذ يوفر لماليزيا، على سبيل المثال، أكثر من 380 ألف طن من الأسماك، بما يزيد على 60% من إجمالي الأسماك التي يتم صيدها سنوياً[8]، حيث يحتل المضيق المرتبة الثانية في إنتاج الأسماك ذات الجودة العالية بعد بحر جاوة.

من جانبها، تسعى إندونيسيا إلى تعزيز اقتصادها بإقامة العديد من المبادرات والخطط أهمها مبادرة نقطة ارتكاز البحرية العالمية لعام 2014، التي أطلقها الرئيس الإندونيسي السابق، جوكو ويدودو، كمبادرة اقتصادية بهدف رَبْط إندونيسيا بممرات الشحن والموانئ

الرئيسية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا "آسيان"، وتحسين البنية التحتية البحرية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتطوير الموانئ وبناء السفن وصناعات الصيد وتطوير قدراتها الدفاعية للحفاظ على سيادتها البحرية في مياهها الإقليمية، والتي يشمل جزء منها مياه مضيق ملقا، لحماية وضمان سلامة الشحن والأمن البحري.

كما تبنت إندونيسيا الخطة الرئيسية للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل، والمعروفة بـ"الخطة الرئيسية للتسريع الاقتصادي والتوسع في إندونيسيا"، وتشتمل على ثلاثة أهداف رئيسية، أولها تطوير الممرات الاقتصادية ومراكز النمو، وثانيها تعزيز الاتصال وتنمية الموارد البشرية، وثالثها تطوير العلوم والتكنولوجيا الوطنية لتسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص في منطقة مضيق ملقا بهدف تطوير وتحسين البنية التحتية البحرية في المضيق وتوسيع طرق التجارة بين ملقا والمستويين الإقليمي والدولي.

وبالنظر لأن المجال البحري يُشكِّل جانباً جوهرياً للاقتصاد الماليزي الذي يَعتمِد بشكل كبير على التجارة البحرية التي تَعبُر مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي؛ فقد تم التوسع في العشرين عاماً الأخيرة في قطاع الصناعات البحرية بالارتكاز على طول مضيق ملقا، وتطوير الموانئ خاصة في سيلانجور وفي الطرف الجنوبي من جوهور، إضافة إلى ميناء كلانج المحوري في حركة المرور الوطنية والإقليمية. ولأن حركة التجارة الماليزية تزايدت على طول المضيق مقارنةً بتجارتها عَبْر بحر الصين الجنوبي بسبب زيادة مبادلاتها التجارية مع الهند؛ فقد اهتمت ماليزيا بإنشاء موانئ إضافية مثل ميناء تانجونج بيلاباس الذي افتُتِحَ في عام 2000، حتى تتمكن من توجيه حركة البضائع التي يتم شحنها عَبْر مضيق سنغافورة.

وتعطي ماليزيا أولوية خاصة للأمن البحري في مضيق ملقا والمناطق القريبة منه بسبب أهميته وتأثيره المباشر على اقتصادها، ولاسيما مع بدء تنفيذ خطة التحول الاقتصادي، التي حددت 12 منطقة اقتصادية رئيسية وطنية، ووضعت 9 مشروعات من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف الدخل القومي. وحتى الآن تم تحقيق جزء كبير من أهداف الخطة، مما أدى إلى مساهمة هذه المناطق الاقتصادية بأكثر من 40% من الناتج الإجمالي الوطني.

وفيما يتعلق بسنغافورة، فإنها تتميز بموقع استراتيجي في مضيق ملقا، وعلى الرغم من أنها لا تمتلك موارد طبيعية كافية باستثناء مواردها البشرية، فإنها استطاعت إقامة اقتصاد قوي قائم على السياحة والخدمات المالية وقطاعات البتروكيماويات والنقل والطاقة والصناعات المتطورة ذات القيمة المضافة العالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تمكنت سنغافورة من أن تستفيد من موقعها الجغرافي على مضائق بحرية مهمة، فنظراً لمكانته الاقتصادية والبحرية في المنطقة، يُصنَّف ميناء سنغافورة كأحد أهم موانئ الحاويات وأكثرها ازدحاماً في العالم؛ ولهذا يُعد مضيق ملقا ومضيق سنغافورة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد؛ حيث يُقدَّر إسهام صناعة النقل البحري، والتي يعمل بها نحو 170 ألف فرد، بنحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة[9]. ويقع مضيق سنغافورة بين مضيق

ملقا في الغرب ومضيق كاريماتا في الشرق، وتمتد الحدود بين سنغافورة وإندونيسيا على طول هذا المضيق، الذي يبلغ طوله 105 كيلومترات وعرضه 16 كيلومتراً.

ثالثاً: الأمن البحري ومضيق ملقا

شهد مضيق ملقا، ولا يزال، عدة تحديات ومشكلات، أهمها القرصنة البحرية، التي تؤثر في الأمن البحري وتدفقات التجارة البحرية الدولية، وتفرض قيوداً خطرة على سلامة الملاحة البحرية فيه. ولكون القرصنة البحرية تتعلق بالهجمات على السفن والطرق التجارية وتنشط على أساس مُنتظِم في الممرات المائية الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية، خاصةً مضيق ملقا، فإنها تُعد من أكثر المشكلات تجاه تحقيق الأمن البحري، مما يتطلب تكثيفاً للجهود المحلية والإقليمية والدولية من أجل التصدي لهجمات القرصنة وتأمين الملاحة البحرية في المضيق حمايةً للتجارة وللشحن البحريين وضماناً لتدفق مُختلَف المنتجات عَبْرَه[10].

ويُشكِّل مضيق ملقا هدفاً رئيسياً للقرصنة البحرية التي قد تُعطِّل التجارة الإقليمية والدولية وتُغلِق خطوط الشحن الرئيسية. والملاحظ حسب أرقام الجريمة البحرية في مضيق ملقا أنها عَرَفَت تأرجحاً بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى؛ إذ شهدت ارتفاعاً كبيراً في فترة التسعينيات، وهي المرحلة أو الفترة التي شهدت فيها المنطقة نشاطاً واسعاً وكثيفاً لهجمات القراصنة نتيجة أسباب متعددة من أبرزها سوء الأوضاع المعيشية والاجتماعية التي تؤدي بالأفراد إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم، والأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في بعض المناطق في الدول المشاطئة مثل منطقة آتشيه الإندونيسية. ومع تحسُّن الأوضاع نسبياً وتراجُع الأسباب المباشرة التي كانت وراء تفشي هجمات القرصنة والسطو المسلح بالمضيق وتنفيذ السياسات المُوجَّهة ضدها، بدأت معدلات الظاهرة في الانخفاض منذ بداية الألفية الجديدة مع ارتفاعات بسيطة في بعض السنوات.

ووفقاً لمركز الإبلاغ عن القرصنة التابع للمكتب البحري الدولي، فإن القرصنة، بما في ذلك محاولات السرقة والاختطاف، تُمثِّل أبرز التهديدات المباشرة لناقلات النفط في مضيق ملقا، فقد زادت الهجمات على السفن بعد عام 2018، خاصة حول سنغافورة. وللحد من تنامي ظاهرة القرصنة، قررت الدول الثلاث المطلة على المضيق مجتمعةً، في عام 2008، زيادة عمليات الحراسة والتفتيش المُشترَك بالاستعانة بسفن حربية. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال القرصنة المرتبطة بتنظيمات الجريمة المنظمة تشكل خطراً وتسعى إلى تجاوز القيود والتدابير الأمنية، فقد تم الإبلاغ عن 41 حادثاً في مضيقي ملقا وسنغافورة في عام 2023، مقارنة بـ 27 حادثاً في عام 2022، واستهدفت هذه الحوادث في الغالب السفن الكبيرة بهدف السرقة والسطو[11].

ومن المنظور الأمني/ العسكري، يحتل مضيق ملقا أهمية كبيرة في حركة القوات والأساطيل البحرية والناقلات النفطية والسفن التجارية من غرب المحيط الهادئ إلى المحيط

الهندي والخليج العربي. وكونه نقطة اختناق رئيسية بالمنطقة، فإن إمكانية استهدافه وتهديد السفن والناقلات التي تمر عَبْرَ مياهه من المخاوف الرئيسية الممكنة الحدوث؛ ومن ثم تهتم مُختلَف الدول بالتعامل مع سلسلة التهديدات الأمنية المُحتمَلَة التقليدية وغير التقليدية، لضمان حرية الملاحة في مياه المضيق والمناطق المجاورة له، إذ تُشكِّل كلٌ من أعمال القرصنة البحرية والسطو المسلح والإرهاب البحري والنزاعات البحرية الحدودية والتلوث البيئي وغيرها من التهديدات خطر على الأمن البحري بمضيق ملقا. ويُضاف إلى ذلك، التخوفات المتعلقة بإمكانية نشوب صراع مُسلَّح أو حرب بالقرب من المضيق مثل حالة اتخاذ الصين قراراً بتوحيد تايوان بالقوة أو حالة نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية.

ومع زيادة معدلات التهديدات والمخاطر التي قد تُهدِّد الأمن والسلامة البحرية في مضيق ملقا، والتي برزت تحديداً في عام 1997 مع كثافة أعمال القرصنة بالمضيق، بدأ النظر في عدة خيارات بديلة لطرق الشحن ووصول النفط على وجه خاص، في حال إغلاق مضيق ملقا لأي سبب، مثل مضيق لومبوك، ومضيق سوندا، وقناة كرا؛ وهو الأمر الذي يزيد من طول المسافة الملاحية للسفن في رحلتها بين الخليج العربي والشرق الأقصى بمقدار ألف ميل بحري، ويزيد تكاليف الشحن بنسبة 20% على الأقل[12].

شكل (5): الموقع الجغرافي لمضيق لومبوك ومضيق سوندا

Source: World Oil Transit Chokepoints, **The U.S. Energy Information Administration (EIA)**, June 25, 2024. https://tinyurl.com/4r37v44e

يربط مضيق لومبوك بين بحر جاوة والمحيط الهندي؛ حيث يقع بين جزيرتي بالي ولومبوك في إندونيسيا، ويستغرق الإبحار عَبْرَه نحو ثلاثة أيام ونصف اليوم، وهي مدة تَختلِف باختلاف سرعات الإبحار وحالة الطقس، ويصل الحد الأدنى لعرض هذا المضيق إلى نحو 11.5 ميل بحري وبعمق يزيد على 150 متراً، وببلغ طوله نحو 600 ميل بحري. ولذا فهو أكثر أمناً لعبور الناقلات العملاقة؛ إذ تَعبُرُه سنوياً أكثر من 3900 سفينة بحمولة تتجاوز 200 ألف طن، ويصل حجمها الإجمالي إلى 140 مليون طن بقيمة تصل إلى 40 مليار دولار، لهذا كان على الناقلات التي يتجاوز غاطسها عمق 19.8 متر التحويل عَبْر مضيق لومبوك بسبب قيود العمق في مضيق ملقا[13].

أما مضيق سوندا، فيقع بين جاوة وسومطرة، ويربط بين بحر جاوة والمحيط الهندي، ويصل عمق المضيق 20 متراً فقط في أجزاء من طرفه الشرقي، ما يُشكِّل خطراً على مرور سفن الحاويات وتأخير رحلتها بيوم ونصف يوم مقارنةً بالعبور من مضيق ملقا أو مضيق لومبوك، ويبلغ طوله 50 ميلاً بحرياً ويصل عرض المدخل الشمالي الشرقي إلى 15 ميلاً بحرياً، ويتسم كذلك بتياراته القوية، ولذا لا يُستخدَم بكثرة في الملاحة الدولية؛ إذ تمر عَبْرَه نحو 3500 سفينة سنوياً محملة بحمولة إجمالية تصل إلى 15 مليون طن فقط[14].

شكل (6): الطريق المُقترَح لإنشاء قناة كرا في تايلاند

Source: The Strait of Fear: Malacca, **THE GEOSTRATA**, Oct 31, 2022. https://tinyurl.com/mrx-un7hd

وفيما يتعلق بقناة أو برزخ كرا في تايلاند، والتي تربط بين بحر أندامان وخليج تايلاند في الجزءِ الجنوبي من تايلاند؛ فهي فكرة طُرِحَت قديماً جداً منذ عام 1677، لكنها لم تدخل أبداً حيز التنفيذ، وحالياً سوف تتكلف ما يقرب من 50 مليار دولار أمريكي وسوف يستغرق إنشاؤها نحو 10 سنوات. ولهذا اقترحت تايلاند خلال قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) التي استضافتها مدينة سان فرانسيسكو في نوفمبر 2023، مشروعاً آخراً هو إنشاء جسر بري جنوبي للسكك الحديدية والطرق السريعة بطول 90 كيلومتراً، للربط بين الشرق والغرب تجارياً، بكلفة تُقدَّر بنحو 3 مليارات دولار، كي يكون بمنزلة طريق مُختَصَر وآمن لإمدادات النفط والسلع الأخرى؛ حيث يصل بين بحر الصين الجنوبي عَبْرَ خليج تايلاند وبين بحر أندامان في جنوب شرق خليج البنغال في المحيط الهندي، هذا إلى جانب تضمين هذا المشروع بناء ميناءين عميقين في مدينتي رانونغ وشومفون[15]، وإنشاء خط أنابيب لشحن بطول 230 كيلومتراً يربط خليج تايلاند ببحر أندامان، وينقل النفط من الشرق الأوسط إلى شمال آسيا والصين بطاقة استيعابية تُقدَّر بنحو 20 مليون برميل إلى 40 مليون برميل يومياً، بكلفة إجمالية تبلغ نحو 600 مليون دولار أمريكي.

وعلى الرغم من وجود العديد من المشروعات والبدائل التي قد تخفف من حدة التأثير على الاقتصاد العالمي في حال تعرُض مضيق ملقا لأي مشكلات؛ فإنها لا تستطيع أن تحل محل المضيق وتنافسه من حيث أهميته الجيوسياسية نظراً لأنها لا توفر الامتيازات التي يوفرها المضيق لتجارة الشحن الإقليمي والدولي، وكذلك نظراً أن المضيق هو الأكثر ملائمة للملاحة البحرية بالمنطقة سواء المتعلقة بالتجارة أو بمرور الأساطيل البحرية العسكرية للقوى الإقليمية والدولية.

الهوامش

1- Qu, Xiaobo, and Qiang Meng, “The economic importance of the Straits of Malacca and Singapore: An extreme-scenario analysis.” Transportation Research Part E**: Logistics and Transportation Review.** Vol 48, No 1, 2012, pp 258-265. https://tinyurl.com/3vaxbe9m

2- علي حسين باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ”ملقا“ نموذجاً، **مركز الجزيرة للدراسات**، 8 يونيو 2014. https:// tinyurl.com/5xmbwen8

3- After three years of decline, maritime traffic in the Straits of Malacca and Singapore returned to growth in 2022, **Gennews**, January 19, 2023. https://tinyurl.com/ydv5v2em

4- Strait of Malacca becomes oil market’s largest transport artery, **Global Energy Association**, June 28, 2024. https://tinyurl.com/ymbs2nsy

5- لمزيد من التفاصيل حول الموانئ في ماليزيا، انظر:

Get to Know Malaysia’s Ports, **Dimerco**, September 8, 2023. https://tinyurl.com/8xctcjuz

6- بـورزاع منـى، **المضائـق البحريـة وتأثيراتهـا فـي السياسـة الدوليـة: دراسـة حالـة مضيـق ملقـا**، رسـالة دكتـوراه، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية، جامعـة 8 مـاي 1945، الجزائـر، 2024، ص 167.

7- Evers, Hans-Dieter, and Solvay Gerke. “The strategic importance of the Straits of Malacca.”, **ZEF Working Paper Series**, No 17, 2006. https://tinyurl.com/ppvfxkr3

8- The Strait of Melaka: a history of trade and culture, legacies, and the future, **Storymaps**, 15 January 2023. https://tinyurl.com/mr37a2hw

9- Julian Turner, Destination Singapore: behind the rise of the world’s top shipping centre, **Ship-technology,** October 24, 2019. https://tinyurl.com/nhfrnef6

10- بـورزاع منـى ومنصـر جمـال، تحديـات القرصنـة البحريـة وتأثيراتهـا علـى أمـن الملاحـة البحريـة فـي مضيـق ملقـا، **مجلـة الفكـر القانونـي والسياسـي**، الإصـدار رقـم 6، العـدد 1، مايـو 2022، ص ص 589-612. https://tinyurl.com/58raa6nx

11- Giulia Bellabarba, The Coastal States Tackling Piracy in the Malacca Strait, **SECURITY OUTLINES**, February 1, 2024. https://tinyurl.com/m8svz9dv

12- Nations consider trade route alternatives as Malacca Strait nears capacity**, Indo-Pacific Defense FORUM**, December 9, 2023. https://tinyurl.com/4wc8zt4f

13- Lejla Villar, Mason Hamilton,The Strait of Malacca, a key oil trade chokepoint, links the Indian and Pacific Oceans , **U.S. Energy Information Administration**, August 11, 2017. https://tinyurl.com/5n7yd86m

14- ERIA, ‘Sea lane security in the selected EAS countries’, in Kimura, S., T. Morikawa and S. Singh (eds), Sea Lane Security of Oil and Liquefied Natural Gas in the EAS Region. **ERIA Research Project Report** 2015-14, Jakarta: ERIA, 2016, pp 41-42. https://tinyurl.com/2f2n7343

15- عبد الله المدني، بانكوك تطرح طريقاً بديلًا لمضيق ملقا، **صحيفة الأيام البحرينية**، 9 مارس 2024. https://tinyurl.com/yxbpa7ux

آسيا من الداخل

انتفاضة الطلاب
إشكاليات وتحديات إدارة المرحلة الانتقالية في بنغلاديش

فوز ديسانایاكي
أسباب اختيار الناخبين أول رئيس يساري في تاريخ سريلانكا

إصلاحات دستورية
التحولات السياسية في منغوليا بعد انتخابات مجلس الدولة الأعلى 2024

تسييس الأبجدية
أبعاد وتداعيات تحوُّل كازاخستان إلى استخدام الأحرف اللاتينية

انتفاضة الطلاب:
إشكاليات وتحديات إدارة المرحلة الانتقالية في بنغلاديش

نوران عوضين
نائب مدير وحدة الدراسات الآسيوية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لم تكن أكثر السيناريوهات المتفائلة تتوقع أن تستقيل رئيسة الوزراء الشيخة حسينة واجد من منصبها وأن تغادر بنغلاديش بعد شهر واحد من اندلاع الاحتجاجات في مطلع شهر يوليو 2024 ضد نظام الحصص الوظيفية في الدولة، وأن يعلن قائد الجيش، وقر الزمان، تولي الخبير الاقتصادي محمد يونس مهام إدارة الحكومة المؤقتة، ليبدأ بذلك فصل جديد في التاريخ السياسي لدولة بنغلاديش، قوامه شعبي جماهيري بالأساس، ولا تربطه صلة بالنمط الحزبي أو العسكري الذي شكَّل الحياة السياسية للدولة منذ قيامها في عام 1971.

هذه النتيجة التي انتهت بسقوط سريع لسيدة آسيا الحديدية ولنظامها الأطول عمراً في تاريخ بنغلاديش، والذي استمر في السلطة منذ عام 2009، إنما تشير إلى أمرين، أولهما تفضيل الجيش والشيخة حسينة استقالتها ومغادرتها البلاد مع توسُّع قاعدة الاحتجاجات، وثانيهما التخوف من دخول البلاد في دائرة من العنف مع ارتفاع أعداد الضحايا، الذي وصل إلى 542 قتيلاً خلال الفترة من 16 يوليو وحتى 6 أغسطس 2024[1]، واختيار الحكومة لغة التصعيد على حساب التهدئة، وهو ما دفع المحتجين إلى اختصار مطالبهم في مطلب واحد هو استقالة الشيخة حسينة.

ومما لا شك فيه، فإن ثمة صعوبات وتحديات عديدة تواجه عملية إدارة المرحلة الانتقالية، سواء أكانت على الصعيد الداخلي أم على صعيد إدارة علاقات بنغلاديش الخارجية. وثمة كذلك

شكوك تدور حول مدى شعبية الأحزاب السياسية القديمة التي حكمت الدولة، وتحديداً حزب رابطة عوامي "حزب رابطة الشعب" بعد استقالة الشيخة حسينة، والحزب الوطني البنغالي المعارض، وثمة تساؤلات تدور أيضاً حول قدرة الحراك الطلاب والشبابي على تشكيل نفسه سياسياً، وتساؤلات أخرى حول قدرة الأحزاب الإسلامية على بناء تحالفات جديدة مع عدة حزب الجماعة الإسلامية إلى المشهد السياسي. وبين هذا وذاك يبدو الجانب الأبرز في الوقت الراهن هو مدى قدرة الحكومة المؤقتة على إجراء الإصلاحات التي أكدتها والوقت المطلوب لإجراء انتخابات جديدة في بنغلاديش.

أولاً: محفزات الحراك الطلابي

في أعقاب استقلال بنغلاديش عن باكستان، أحدثت الحكومة نظام الحصص للوظائف الحكومية، وخصصت 30% من الوظائف لمقاتلي ما يُعرَف بحرب التحرير، والتي أدت إلى تأسيس الدولة في عام 1971. وبمرور عقود من الزمن، أُدخِلَت تعديلات على هذا النظام ليضم أبناء وأحفاد مقاتلي الحرية والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأقليات العرقية وغيرهم، بإجمالي بلغ نسبة 56% من الوظائف الحكومية. وإثر حراك طلابي احتجاجي، في يوليو 2018، اضطرت حكومة الشيخة حسينة لإلغاء نظام الحصص، لكن قضت المحكمة العليا بعدم دستورية هذا الإلغاء، وأقرت عودة العمل بهذا النظام في يونيو 2024[2]، وهو ما قُوبِلَ برفض واسع في ظل ارتفاع معدلات البطالة؛ إذ يوجد نحو 18 مليون شاب بنغالي عاطل عن العمل، وبخروج تظاهرات ضد عودة العمل بنظام الحصص لأنه يؤدي إلى تقلُّص عدد الوظائف الحكومية، الأكثر استقراراً والأعلى أجراً، إضافة إلى تراجع عامل الجدارة كأساس لشغل هذه الوظائف[3]. وقد فاقم من سوء الأمر ما كشفه تحقيق استقصائي، يوم 7 يوليو 2024، من أنه لأكثر من 12 عاماً، تعرضت اختبارات الوظائف الحكومية إلى التسريب بشكل مستمر ومنتظم، وهو ما أكد تصوُر المحتجين بشأن توجُه الحكومة نحو تخصيص وظائف الخدمة المدنية لمواليها فقط[4].

حاولت الحكومة التنصل من عودة نظام الحصص بزعم أنه قرار قضائي فقط، إلا أن الحراك وصل لمستوى غير مسبوق من التصعيد عَقِبَ تصريحات الشيخة حسينة، والتي أشارت فيها إلى الطلاب بأنهم أحفاد "رازاكار" (كلمة تعني المتطوعين، وهم البنغاليون الذين تعاونوا مع باكستان أثناء حرب 1971)[5]. كما صرَّح الأمين العام لحزب رابطة عوامي الحاكم، ووزير النقل البري والجسور بالحكومة، عبيد القادر، بأن جناح الطلاب وجناح الشباب بالحزب سيقدمان "رداً مناسباً" على الطلاب المحتجين[6].

وبذلك، اتجهت الاحتجاجات من السلمية إلى العنف مع اندلاع اشتباكات بين المحتجين والشرطة والجناح الطلابي لحزب "رابطة عوامي"، ونَشْر كتيبة التدخل السريع، وهي وحدة النخبة في شرطة بنغلاديش، والتي فرضت عليها وزارة الخزانة الأمريكية، في ديسمبر 2021،

عقوبات بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان[7]. ومع اتساع نطاق الاحتجاجات، أعلنت الحكومة إغلاق جميع الجامعات والكليات إلى أجل غير مسمى، وتطبيق حظر التجول وتعليق خدمة الإنترنت. وقدم منسقو حركة "طلاب ضد التمييز"، في 20 يوليو 2024، مطالبهم التسعة إلى رئيسة الوزراء، ومن أبرزها قيام الشيخة حسينة بتحمل مسؤولية عمليات القتل الجماعي ضد الطلاب، وتقديم اعتذار علني للمحتجين، وإقالة بعض الوزراء المسؤولين عن العنف، وعلى رأسهم وزير الداخلية[8].

وفي محاولة لتهدئة الحراك الطلابي، قضت المحكمة العليا، يوم 21 يوليو 2024، بتخفيض حصة أبناء وأحفاد مقاتلي الحرية إلى 5%، وتخصيص نسبة 2% لأعضاء الأقليات العرقية والمتحولين جنسياً والأشخاص ذوي الإعاقة، وأن يصبح ما نسبته 93% من الوظائف مُخصّصاً على أساس الجدارة. ومع ذلك، واصل المحتجون تظاهراتهم مطالبين بالمساءلة عن العنف وتلبية مطالبهم التسعة. وفي المقابل، اتجهت حكومة الشيخة حسينة إلى تحميل حزب بنغلاديش الوطني، حزب المعارضة الرئيسي، وحزب الجماعة الإسلامية المنحل، مسؤولية الاضطرابات[9]، وأكدت أن "المتظاهرين الذين شاركوا في التخريب والتدمير لم يعودوا طلاباً؛ بل مجرمين ينبغي التعامل معهم بأيدٍ من حديد"[10].

وقد أدت الإجراءات الحكومية العنيفة، واعتقال ما لا يقل عن 11 ألف شخص[11]، إلى زيادة الاحتقان والغضب الطلابي، واتساع قاعدة مؤيدي الاحتجاج، لتصل إلى إطلاق العديد من المغتربين حملة عدم إرسال التحويلات المالية عبر القنوات المصرفية الرسمية، بهدف إضعاف الحكومة. وبحسب بيانات بنك بنغلاديش، فقد انخفضت تدفقات التحويلات المالية، والتي تعد ثاني أكبر مَصدِر للعملة الأجنبية، من 2.54 مليار دولار في يونيو 2024 إلى 1.9 مليار دولار في الشهر التالي[12].

جدول (1): تحويلات البنغاليين المغتربين في الخارج خلال الفترة (2019 – 2023)

السنة المالية	إجمالي التحويلات (بالمليار دولار)
2019	16.41
2020	18.20
2021	24.77
2022	21.03
2023	21.61

Source: Bangladesh Bank.

وبحلول يوم 3 أغسطس، أعلن منسقو الحراك تحوُّل المطالب التسعة إلى مطلب واحد هو استقالة الشيخة حسينة وحكومتها[13]، الأمر الذي دفعها نحو تغيير موقفها داعية إلى الحوار مع قادة الحراك، الذين رفضوا هذه الدعوة[14]، وأعلنوا في المقابل استمرار تنظيم الاحتجاجات والاعتصامات في أنحاء البلاد. وفي يوم 5 أغسطس أعلن قائد الجيش، وقر الزمان استقالة الشيخة حسينة ومغادرتها البلاد، ثم أعلن رئيس بنغلاديش، محمد شهاب الدين، في اليوم التالي حل البرلمان وتشكيل حكومة مؤقتة. واستجابة للمحتجين، تم اختيار الخبير الاقتصادي، محمد يونس، الحائز على جائزة نوبل، يوم 8 أغسطس، مستشاراً رئيسياً للحكومة المؤقتة بعد عودته من المملكة المتحدة[15].

شكل (1): أبرز أحداث انتفاضة الطلاب في بنغلاديش

الجدول الزمني للاضطرابات

- **يونيو 2024:** الطلاب يتوجهون إلى الشوارع بعد أن أعادت المحكمة العليا العمل بنظام الحصص للوظائف، وألغت بذلك قرار حسينة الذي صدر عام 2018 بإلغائه
- **21 يوليو:** محكمة السوبريم تعلق قرار المحكمة العليا، لكن الطلاب يواصلون الاحتجاج، مطالبين باستقالة حسينة
- **4 أغسطس:** مقتل 94 شخصاً على الأقل بينهم 13 شرطياً في اشتباكات متفاقمة
- **5 أغسطس: حسينة تغادر البلاد بعد اقتحام المتظاهرين لقصر رئاسة الوزراء في دكا**

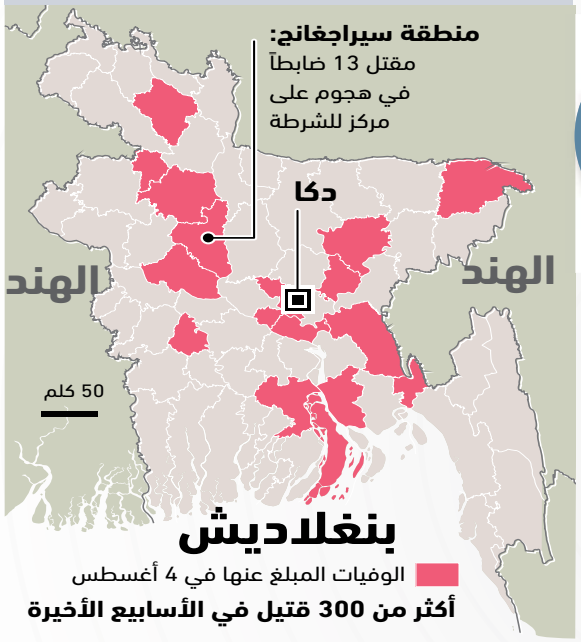

رئيسة الوزراء السابقة
الشيخة حسينة

ما هو نظام الحصص؟

- تم استحداثه في العام 1972، ويخصص 56% من وظائف الخدمة المدنية ذات الأجر الجيد لمجموعات معينة، بما في ذلك 30% لأقارب الأشخاص الذين قاتلوا في حرب استقلال بنغلاديش عن باكستان في العام 1971
- المتظاهرون يقولون إن نظام الحصص يستخدم لمكافأة أنصار حسينة ويطالبون بإلغاء حصة الـ 30%
- **أكثر من 400.000 خريج يتنافسون على نحو 3.000 وظيفة في الخدمة المدنية كل عام**

المصدر: Reuters, BBC, Bloomberg الصور: جتي

انفوجرافيك المستقبل
Future Infographic

© جرافيك نيوز، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

ثانياً: إشكاليات وتحديات المرحلة الانتقالية

في خطابه بمناسبة مرور شهر على نجاح الحراك الطلابي، أشار يونس إلى أن الشيخة حسينة قد تركت وراءها دولة فاسدة واقتصاداً هشاً، مشدداً على تحمل حكومته مسؤولية تأسيس بنغلاديش بكامل مجدها، مضيفاً أن مهمة حكومته الأولى تتمثل في ضمان العدالة والمساءلة عن عمليات القتل التي وقعت خلال الاحتجاجات، إضافة إلى العمل على إعادة الأموال المُهرَّبة في الخارج[16]. وفي هذا الإطار، تواجه الحكومة المؤقتة العديد من الإشكاليات الاقتصادية والسياسية والقانونية والمجتمعية، والتي يتعين عليها الاشتباك معها جميعاً في آن واحد، وذلك على النحو التالي.

1 – غموض توقيت خارطة الطريق:

تعمل الحكومة المؤقتة على هندسة المرحلة الانتقالية وإنهاء عملية التحول السياسي وصولاً إلى حكومة مُنتخَبَة، حيث أعلنت في 12 سبتمبر 2024، تشكيل ست لجان لإحداث إصلاحات في ستة قطاعات رئيسية، وهي: الدستور والنظام الانتخابي والقضاء والشرطة ولجنة مكافحة الفساد والإدارة العامة، على أن تَعقِد الحكومة مشاورات مع الأحزاب السياسية الرئيسية لمناقشة تقارير هذه اللجان في المرحلة التالية[17].

ويقوم نهج حكومة يونس على إجراء الإصلاحات المطلوبة والضرورية أولاً قبل المضي في أي انتخابات، ولذا لم تضع الحكومة إطاراً زمنياً لعملية الانتقال السياسي وإنهاء المرحلة الانتقالية وصولاً للانتخابات التي يرى البعض أنه يصعب تنظيمها حتى عام 2027 لضمان تنفيذ هذه الإصلاحات، وهو ما جعل البعض يشعر بالقلق، خاصة الحزب الوطني البنغالي، الذي يرغب في إنهاء عملية الانتقال سريعاً، بما يمنحه السلطة في ظل حالة الغضب ضد النظام السابق.

هنا يبرز التحدي الرئيسي أمام حكومة يونس؛ حيث مدى القدرة على احتواء مطالب الأحزاب السياسية، بشأن ضرورة وضع الحكومة المؤقتة خارطة طريق زمنية واضحة للانتخابات[18]، وهو ما حاول قائد الجيش، وقر الزمان، التعامل معه من خلال تأكيده يوم 24 سبتمبر الالتزام بدعم الإدارة الانتقالية في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتحضير لانتخابات ديمقراطية في غضون 18 شهراً، وهو ما قد يسبب ارتباكاً للحكومة؛ إذ قد يُفهَم من ذلك أن الجيش ربما لن يسمح لها بتجاوز هذه المدة، على الرغم من تأكيد وقر الزمان أهمية تجنُّب تدخل العسكريين في السياسة، وإشارته إلى أن الجيش تحت قيادته سيظل محترفاً ولن يتدخل في العملية السياسية[19].

اتصالاً بما سبق، تُقدِّم تجربة الحكومة المؤقتة، التي دعمها الجيش في عام 2007، مؤشرات لما قد تواجهه حكومة يونس خلال الفترة المقبلة؛ إذ لم تستطع الحكومة، حينذاك، تحقيق الإصلاحات ومواجهة الفساد في وقت قصير دون سلطة دستورية أو دعم كافٍ[20]؛

ومن ثم يتعين على حكومة يونس استمرار الحوار والتنسيق مع الأحزاب السياسية بشأن أولويات الإصلاح لضمان عدم عرقلتهم للتغيير المنشود.

2 – الإشكاليات المرتبطة بشرعية الحكومة المؤقتة:

تتمثل الإشكالية الثانية أمام حكومة يونس المؤقتة في وضعها الدستوري، فوفقاً للمادة 123 من الدستور؛ إذا تم حل البرلمان لأي سبب قبل نهاية مدته يجب إجراء انتخابات عامة في غضون 90 يوماً، بينما لا تُوجَد أحكام دستورية من شأنها تنظيم تشكيل أو عمل الحكومة المؤقتة أو حكومة تصريف الأعمال، وهو ما أثار التساؤل حول وضع "الحكومة المؤقتة" قانونياً ودستورياً. في هذا الإطار، يرى البعض هذه الحكومة بأنها استثنائية وتشكلت في ظروف استثنائية[21]، ويصبح مبدأ "الضرورة" هو إطارها الشرعي[22]، وهو ما يَسمَح بتمديد فترة عملها بما يتيح تنفيذ الإصلاحات الضرورية قبل إجراء الانتخابات.

ولهذا، فقد طلب رئيس بنغلاديش، محمد شهاب الدين، من خلال وزارة القانون والعدل والشؤون البرلمانية، يوم 8 أغسطس 2024، الرأي القانوني من المحكمة العليا بشأن إمكانية تشكيل حكومة مؤقتة في ظل الظروف الحالية؛ حيث أصدرت هيئة كاملة من محكمة الاستئناف حكماً لصالح تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة مستشار رئيسي وعدد قليل من المستشارين الآخرين في ظل غياب البرلمان.[23]

ومع ذلك تواجه حكومة يونس إشكالية عدم القدرة على تمرير أي قوانين، أو تنفيذ أي تغييرات كبرى؛ إذ لا يمكنها الحكم إلا من خلال مراسيم، يمكن التصديق عليها لاحقاً من قِبَل هيئة تشريعية مُنتَخَبَة، بما يُعرِّض خطط الحكومة الإصلاحية للتقويض مستقبلاً في حال ما إذا رأت الهيئة المُنتخَبَة عدم جدوى هذه الخطط.[24]

3 – التحولات المُرتقبة في المشهد السياسي:

فتحت احتجاجات الطلاب الباب أمام احتمال الخروج من واقع إدارة عائلات بعينها للسياسة والحكم؛ فمنذ عام 1971، سيطرت عائلتا الشيخ مجيب الرحمن، مؤسس الدولة، والجنرال ضياء الرحمن، زعيم الحزب الوطني البنغالي، على مقاليد السلطة؛ إذ تولى الشيخ مجيب وحزبه رابطة عوامي الحكم خلال الفترة من عام 1971 حتى اغتياله في عام 1975، بينما امتدت فترة حكم الجنرال ضياء من عام 1977 حتى عام 1981. ومنذ عام 1991، تأكدت سيطرة عائلتي مجيب وضياء على الحياة السياسية، وهو ما ظهر في التناوب على رئاسة الوزراء بين الشيخة حسينة الابنة الأكبر للشيخ مجيب، والسيدة خالدة ضياء زوجة الجنرال ضياء الرحمن[25].

ومع ذلك، يُعبِّر المشهد الانتقالي الراهن عن محاولة الخروج من هذه الدائرة، خاصة في ظل التراجع الراهن لشعبية لحزب رابطة عوامي، لدرجة مطالبة البعض بحظر وإلغاء

الحـزب[26]، وإبعـاده عـن الحيـاة السياسـية. فعـلى سـبيل المثـال، ألغـت الحكومـة الانتقاليـة عطلـة 15 أغسـطس، والتـي تُعتـبَر يـوم حـداد وطنـي في بنغلاديـش إحيـاء لذكـرى اغتيـال الشـيخ مجيـب الرحمـن في سـنة 1975. وعـلى الرغـم مـن ضعـف احتمـالات تحقيـق حـزب رابطـة عوامي مكاسـب كبـيرة خـلال الانتخابـات المقبلـة، خاصـة في ضـوء غيـاب هيـكل قيـادي واضـح ينجـح في إعـادة تنظيـم الصفـوف الداخليـة للحـزب؛ فإنـه لا يمكـن إنـكار القاعـدة الشـعبية الداعمـة للحـزب التـي تـتراوح مـا بـين 15% إلى 20% مـن سـكان بنغلاديـش، والتـي قـد تُبقِـي عـلى حظوظـه في حـال إذا مـا قـرر الحـزب خـوض الانتخابـات القادمـة[27].

في المقابـل، يسـعى الحـزب الوطنـي البنغـالي إلى توسـيع مسـاحات قبولـه ودعمـه مـن المواطنـين مـن خـلال تبنـي خطـاب وسياسـات داعمـة للحـراك وللحكومـة الانتقاليـة؛ بـل ويُنظَـر إلى الحـزب باعتبـاره صاحـب أكـبر فرصـة للفـوز بالانتخابـات المقبلـة[28]، وهـو مـا يفـسر دعـوات قـادة الحزب المتكـررة لـضرورة تسريـع المرحلـة الانتقاليـة واسـتكمال خارطـة الطريـق.

ويـبرز حـزب الجماعـة الإسـلامية الـذي حظرتـه حكومـة خالـدة ضيـاء في عـام 2009، وأُجـرِيَ العديـد مـن المحاكمـات لقياداتـه؛ نظـراً لدورهـم الرافـض لتأسـيس بنغلاديـش أثنـاء حـرب 1971، كأكـبر المسـتفيدين مـن هـذه التطـورات؛ إذ رفعـت الحكومـة المؤقتـة الحظـر عـن الحـزب، الـذي بقـي يعمـل طـوال السـنوات الماضيـة سراً، واسـتطاع الحفـاظ عـلى قاعدتـه الداعمـة التـي تتسـم بالانتشـار بشـكل يفـوق قوتـه الانتخابيـة المحـدودة؛ إذ لـم تتجـاوز القـوة التصويتيـة للحـزب في كافـة الانتخابـات البرلمانيـة السـابقة نسـبة 10%[29].

جدول (2) عدد مقاعد حزب الجماعة الإسلامية في البرلمان خلال الأعوام السابقة

العام	عدد مقاعد الحزب	إجمالي عدد البرلمان
1979	6	300
1986	10	300
1991	18	300
1996	3	300
2001	17	300
2008	2	300

Source: Election History, Dhaka Tribune. https://tinyurl.com/2cmud6db

ومع أن حزب الجماعة الإسلامية كان يتحالف انتخابياً مع الحزب الوطني البنغالي، إلا أن الأخير يبدي إشارات إلى احتمال خوض الانتخابات المقبلة منفرداً؛ ومن ثم ربما تظهر جبهة تحالف جديدة بين الأحزاب الإسلامية، خاصة أن أمير الجماعة، شفيق الرحمن، قد دعا يوم 18 أغسطس جميع الأحزاب الإسلامية الأخرى إلى توحيد الصف وتشكيل تحالف مُوحَّد، وتم عقد اجتماع لهذا الهدف يوم 21 سبتمبر 2024[30].

وفيما يتعلق بقادة الحراك الطلابي، فإنه لم تتضح بَعْد مدى قدرتهم على طرح أنفسهم سياسياً، سواء أكان عَبْر الانضمام إلى أي من الأحزاب القائمة بالفعل، أم من خلال تشكيل حزب جديد يُعبِّر عن أهدافهم ورؤاهم المستقبلية؛ فبينما يطرح بعضهم إمكانية تأسيس حزب خاص بهم لتعزيز الإصلاحات القائمة وأملاً في إنهاء الاحتكار الثنائي ما بين حزب رابطة عوامي والحزب الوطني[31]، يشير آخرون منهم مثل ناهد إسلام، أحد قادة حركة طلاب ضد التمييز، وعضو الحكومة المؤقتة، إلى أن الحركة ليس لديها خطط في الوقت الحالي لتشكيل أي حزب سياسي، وأن هذا الأمر لم يكن هدف انتفاضتهم الجماهيرية[32]. ومع ذلك، تمنح الفترة التي ينادي الطلاب بتطبيقها لإصلاح مؤسسات الدولة قبل إجراء أي انتخابات الفرصة أمامهم لتشكيل نخبة سياسية جديدة، والتفكير في أفضل الطرق للانخراط في الحياة السياسية بفاعلية.

4 – تفاقُم الأوضاع الاقتصادية:

تفرض الأوضاع الاقتصادية على الحكومة المؤقتة مهمة عاجلة تتمثل في معالجة التضخم، وإصلاح القطاع المصرفي والضريبي، بما يسمح باجتذاب الاستثمارات الخارجية، وزيادة الإنفاق العام، الذي كان على مدى السنوات الأخيرة أقل كثيراً من نظيره في دول مماثلة. ويعزى هذا جزئياً إلى انتشار الفساد داخل بعض مؤسسات الدولة، فحسب مؤسسة "النزاهة المالية العالمية" (Global Financial Integrity) البحثية، سُحِبَ ما يقرب من 150 مليار دولار خارج بنغلاديش في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، غالبيتها من القروض المأخوذة من البنوك من جانب شخصيات وشركات ذات نفوذ سياسي[33]. كما أثرت الحرب الروسية الأوكرانية سلبياً في الاقتصاد البنغالي مع ارتفاع أسعار الوقود والواردات الغذائية، وهو ما اضطر الحكومة السابقة إلى التقدم بطلب إلى صندوق النقد الدولي، في عام 2023، للحصول على خطة إنقاذ بقيمة 4.7 مليار دولار[34]. وكذلك فرضت استضافة بنغلاديش للاجئي الروهينجا عبئاً اقتصادياً إضافياً، بكلفة سنوية تُقدَّر بنحو 1.2 مليار دولار، وهو ما يفوق بكثير المساعدات المحدودة المُقدمة من الأمم المتحدة[35].

وتفرض التحولات السياسية الأخيرة تحديات إضافية على اقتصاد بنغلاديش؛ إذ تتوقع "وكالة موديز للتصنيف الائتماني" أن يتراجع معدل النمو من 6.6% إلى أقل من 6% بحلول انتهاء عام 2025[36]، خاصة وأن الحكومة المؤقتة تواجه أزمة ارتفاع نسبة الدين الخارجي، وعجز ميزان المدفوعات، وتراجُع التحويلات المالية، وانخفاض قيمة العملة مع تسجيل

معدل التضخم أعلى مستوى له في يوليو 2024 منذ 12 عاماً بنسبة 11.66، وتزايُد التفاوت في الدخل ما أدى بدوره إلى اتساع الفوارق الطبقية[37].

واستجابة لهذا الوضع، طلبت الحكومة المؤقتة من البنك الدولي الحصول على مليار دولار دعماً للميزانية العامة[38]، ولاسيما مع انخفاض احتياطي النقد الأجنبي من 48 مليار دولار في أغسطس 2021 إلى 18 مليار دولار في مايو 2024، وهو مؤشر على عدم قدرة بنغلاديش على تلبية الحد الأدنى الذي حدده صندوق النقد الدولي للدول لسداد مدفوعات الواردات[39].

جدول (3) الناتج الإجمالي المحلي ومعدل النمو في بنغلاديش (2014 – 2023)

العام	حجم الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل النمو
2014	183.15	%6.1
2015	195.15	%6.6
2016	209.03	%7.1
2017	222.8	%6.6
2018	239.11	%7.3
2019	257.96	%7.9
2020	266.85	%3.4
2021	285.37	%6.9
2022	305.63	%7.1
2023	323.28	%5.8

المصدر: بيانات مجمعة من البنك الدولي

ثالثاً: الحكومة المؤقتة وإدارة العلاقات الخارجية

تعمل الحكومة المؤقتة في بنغلاديش على تحقيق التوازن بين كافة الفاعلين الدوليين والإقليميين، في محاولة للخروج عن إرث النظام السابق، الذي اعتمد على الهند بصفتها حليفاً رئيسياً تُحدَّد على أساسه بوصلة علاقات بنغلاديش الخارجية. وبناءً عليه، من المُتصوَّر أن تركز أجندة حكومة يونس الخارجية على أربعة اتجاهات رئيسية، وهي:

1 – إعادة تعريف العلاقات مع الهند:

تُشكِّل العلاقات مع الهند القضية الأكثر إشكالية أمام الحكومة المؤقتة، فقد أكد لجوء الشيخة حسينة إلى الهند عَقِبَ استقالتها حجم التقارب بين الجانبين، والذي كان مثار نقد ومعارضة من جانب قطاع كبير من البنغاليين[40]. وقد أوضح تقرير لصحيفة "واشنطن بوست" الدور الذي قامت به الهند في تخفيف الضغوط الأمريكية على نظام الشيخة حسينة، من منطلق أنه إذا سُمِحَ للمعارضة البنغالية بالوصول إلى السلطة، فسوف تصبح البلاد بيئة مناسبة للجماعات الإسلامية التي تهدد الأمن القومي الهندي؛ ولذا جاءت الانتقادات الأمريكية لحكومة رابطة عوامي في حدها الأدنى[41].

ويرى البعض أن تطور العلاقات الهندية البنغالية على مدار العقدين الماضيين قد أفاد الطرفين، أمنياً واقتصادياً، لكن كانت نيودلهي المستفيد الأكبر، فقد قدمت حكومة الشيخة حسينة المساعدة على تأمين الحدود الشرقية للهند، وفي القضاء على بعض العناصر المتمردة شمال شرقي الهند، بينما لم تعالج نيودلهي مخاوف دكا بشأن تقاسم مياه نهر تيستا[42]. ومع ذلك، يظل من الأهمية بالنسبة للطرفين الحفاظ على علاقات إيجابية بَعْد الأحداث الأخيرة؛ إذ تعتمد بنغلاديش على الهند في مسائل الأمن والتجارة، بينما تُعتبَر الأولى أهمية بالغة في تيسير وتسهيل الاتصال الداخلي غير المُكلِّف بين الأجزاء الشرقية من الهند وبقية أنحاء البلاد؛ نظراً لأن 94% من حدود بنغلاديش البالغ طولها 4367 كم هي حدود مُشترَكة مع الهند.

وعلى الرغم مما يحمله اتصال رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي مع نظيره البنغالي محمد يونس[43]، وكذا اجتماعات المبعوث الهندي في دكا مع مستشارين بالحكومة المؤقتة[44]، من دلالات عن استعداد نيودلهي التعاون مع الحكومة المؤقتة بهدف الحفاظ على المكتسبات الاقتصادية والتجارية والأمنية التي شكلت مسار العلاقة بين الدولتين على مدى العقدين الماضيين؛ فقد أظهر رد الفعل البنغالي محاولة إعادة تعريف العلاقات مع الهند؛ إذ صرَّح يونس بأنه "ليس هناك خيار لبلاده سوى الحفاظ على علاقات جيدة مع نيودلهي"، مؤكداً في الوقت نفسه أنه "لا تزال هناك مشكلات ثنائية أخرى، مثل تقاسُم مياه الأنهار، وحركة الأشخاص عبر الحدود، والتي يتعين على الدولتين العمل على حلها"[45].

وعلى صعيد التعاون الأمني الحدودي، أكد مستشار الشؤون الداخلية بالحكومة المؤقتة أن حرس الحدود في بنغلاديش لن يديروا ظهورهم للحدود بعد الآن، وذلك على خلاف موقف الحكومة السابقة التي أدارت ظهرها"[46] وفق تعبيره. ويُعبِّر هذا التصريح وما تزامن معه من إجراءات عن مدى التحول الراهن في سياسة بنغلاديش إزاء الهند؛ إذ تعرضت قوات حرس الحدود البنغالية خلال حكومة رابطة عوامي لانتقادات نتيجة عدم فاعليتها في التعامل مع قضايا الحدود، بينما يكشف التطور الراهن عن تغييرات من شأنها تأكيد سلطة وسيطرة القوات البنغالية على الحدود.

من ناحية أخرى، يضيف استضافة الهند للشيخة حسينة عائقاً أمام التقارب، وهو الأمر الذي قد يتفاقم في حال رفضت نيودلهي تلبية مطلب دكا بتسليمها[47]، استناداً لاتفاقية مُوقَّعة بين الدولتين في عام 2013 تسمح بتسليم المجرمين، وذلك على الرغم من أن هذه الاتفاقية تحتوي على بند يسمح برفض التسليم إذا كانت الجريمة تُعتبر سياسية، ما قد يُعقِّد الإجراءات القانونية[48].

2 – البحث عن إطار للعلاقات مع باكستان:

تبرز باكستان باعتبارها من أكبر المستفيدين الإقليميين من سقوط نظام الشيخة حسينة، خاصة إذا استمر توجُّه الحكومة البنغالية المؤقتة نحو تقليص نفوذ الهند بالبلاد[49]؛ إذ تبدي الحكومة استعدادها لإعادة العلاقات مع باكستان ورغبتها في حل النزاع الطويل معها عَبْر معالجة القضايا المحيطة بحرب 1971[50]، ومن جانبها أبدت باكستان إمكانية تعزيز التعاون الاقتصادي والاتصال بين الشعبين واستئناف الرحلات الجوية[51].

ومع ذلك، من غير المُتوقَّع أن تنخرط الحكومة المؤقتة في تعميق أطر التعاون مع باكستان تجنباً لإعادة إثارة ما ردده أنصار حزب رابطة عوامي بأن الاحتجاجات مدعومة من إسلام أباد لإسقاط حكم الشيخة حسينة من جانب[52]، وتجنباً كذلك لعدم إثارة حفيظة الهند من جانب آخر.

3 – استمرار تطوير العلاقات مع الصين:

حرصت حكومة الشيخة حسينة على تعزيز علاقات بنغلاديش مع الصين. ومع ذلك شكَّل العامل الهندي عائقاً أمام تطوير هذه العلاقات، خاصة في ظل الاعتماد على الشركات الهندية في بعض المشروعات الكبرى بدلاً من الشركات الصينية[53]. وعلى الرغم من ذلك، احتفظت الصين بموقعها بصفتها أكبر شريك تجاري لبنغلاديش، ومصدراً رئيسياً للاستثمارات والواردات والمشتريات الدفاعية. في المقابل، تشارك بنغلاديش بشكل نشط في مبادرة الحزام والطريق الصينية[54]؛ بل إن الدولتين أعلنتا في يوليو 2024 رفع علاقاتهما إلى مستوى الشراكة التعاونية الاستراتيجية الشاملة[55].

وبينما تأمل الحكومة المؤقتة في مواصلة تعزيز العلاقات مع الصين، فإنه لا يُتوقَّع أن تشهد العلاقات الصينية البنغالية تطورات محورية خلال الفترة القصيرة المقبلة؛ فعلى الرغم مما يتيحه سقوط نظام الشيخة حسينة المتقارب مع الهند من فرصة أمام بكين لتوسيع حضورها في جنوب آسيا؛ فإن الصين قد تُفضِّل الانتظار إلى حين استقرار الأوضاع الداخلية في بنغلاديش، وذلك بهدف الحفاظ على استثماراتها ومصالحها التي قد تتأثر سلباً بمناخ عدم الاستقرار السياسي[56].

4 – إرساء علاقات ودية مع الولايات المتحدة:

اتسمت العلاقات الأمريكية مع نظام الشيخة حسينة بقدر كبير من التوتر، نتيجة انتقاد واشنطن المتكرر لأوضاع حقوق الإنسان وعدم نزاهة العملية الانتخابية، بينما أشارت الشيخة حسينة إلى محاولة واشنطن إزاحتها عن منصبها، الأمر الذي ردده أنصارها لاحقاً بشأن مسؤولية الولايات المتحدة عن تأجيج الاحتجاجات؛ نظراً لمعارضة الحكومة محاولات التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للبلاد[57]. ويشير التعامل الأمريكي الراهن مع الحكومة المؤقتة إلى استعداد واشنطن تقديم الدعم اللازم لإنجاح مهام هذه الحكومة؛ ففي سبتمبر 2024، وقّعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية اتفاقية بقيمة تزيد على 200 مليون دولار مع الحكومة المؤقتة لدعم بنغلاديش في تعزيز التنمية والحوكمة وتوسيع التجارة وخَلْق فرص عمل، وتعهدت الوكالة بتقديم ما يقرب من مليار دولار للمساعدة على تحسين حياة الشعب البنغالي[58].

ومن ثم، تُشكِّل العلاقات القوية مع الولايات المتحدة أساساً للاستقرار الاقتصادي في ظل تراجع احتياطيات النقد الأجنبي[59]. ومع ذلك، من المتوقع أن يظل هذا الدعم مشروطاً بعدم انضمام دكا إلى منافس واشنطن الرئيسي في آسيا، أي الصين؛ الأمر الذي يفرض على الحكومة المؤقتة استمرار الالتزام بهدف تحقيق التوازن في علاقات البلاد الخارجية؛ بحيث لا تجد بنغلاديش نفسها في ظل أوضاعها غير المستقرة الراهنة أمام اتهام بالانحياز إلى جانب دون الآخر، بما يُقوِّض من حجم الدعم الخارجي الذي تشتد الحاجة إليه.

ختاماً، تقف الحكومة الانتقالية في بنغلاديش عند مفترق طرق يسوده الغموض واللايقين، ما بين الاستجابة لمطالب الحراك والمضي في تنفيذ الإصلاحات الضرورية التي من شأنها إعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة بصرف النظر عما سيستغرقه ذلك من وقت، أو الاستجابة إلى المطالبات الحزبية التي تقول إن مهمة الحكومة تقتصر فقط على تنفيذ الإصلاحات المرتبطة بتنظيم العملية الانتخابية ووضع إطار زمني محدد لها. ففي خطابه الأول للأمة عقب تأديته اليمين الدستوري، طالب محمد يونس من الجميع "التحلي بالصبر". ولكن من غير الواضح ما هو المدى الذي قد تستجيب في إطاره الأطراف المختلفة، الطلابية والشعبية والحزبية والعسكرية، لمطلب يونس، وأيضاً، مدى قدرة حكومته على التوفيق بين الأولويات المتعارضة لهؤلاء الأطراف.

وتبرز إشكالية أخرى مرتبطة بمدى قدرة حزب رابطة عوامي على إعادة تنظيم صفوفه، وما إذا كان ذلك سيتم تحت مظلة الحزب أم تحت مسمى مختلف، وسوف يبقى من الضروري بالنسبة لحكومة يونس إدراك أنه لا يعني إسقاط حكومة الشيخة حسينة انهيار حزب رابطة عوامي، فالحزب لا يزال يمتلك شعبية ولا يزال أنصاره وأصحاب المصلحة المرتبطين به موجودين في مؤسسات الدولة. وبالمقابل، تدور التساؤلات حول قدرة الحزب الوطني على زيادة شعبيته وحول دور الحراك الطلابي المستقبلي، وكذلك مدى تشكُّل جبهة

مـن الأحـزاب الإسـلامية مـن دون أن يعنـي ذلـك إفسـاح المجـال أمـام الحـركات المتطرفـة التـي قامـت بعمليـات إرهابيـة سـابقة داخـل بنغلاديـش.

الهوامش

1- Ahmadul Hassan, 326 killed in 4-6 August, **English Prothom Alo,** 12 August 2024. https://tinyurl.com/rdxyuxvy

2- Geoffrey Macdonald, What's Behind Bangladesh's Student Protests? **United States Institute of Peace**, 22 July 2024. https://tinyurl.com/4j63vny5

3- Sudipto Ganguly, Explainer: Why are Bangladesh students protesting against job quotas?, **Reuters**, 21 July2024, https://tinyurl.com/4t75mdaj

4- Rafid Hossain, The 2024 uprising in Bangladesh: More than just quota reform, **School of Oriental and African Studies (SOAS)**, University of London, 8 July 2024, https://tinyurl.com/3n3kujza

5- محمود قاسم، غضب طلابي: دوافع تصاعد الاحتجاجات ضد "كوتا الوظائف" في بنغلاديش، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 22 يوليو 2024، https://shorturl.at/Q4xqt

6- Arif Rashid, Ten days in Bangladesh, a report on the uprising, **Tempest Magazine**, 31 July 2024, https://tinyurl.com/4uvd9cpn

7 Ali Riaz, US sanctions on Bangladesh's RAB: What happened? What's next?, **Atlantic Council**, 16 December 2021, https://tinyurl.com/mu4nz4k7

8- Will consider talks if nine demands met, **The Daily Star**, 20 July 2024, https://tinyurl.com/2ex4m7hv

9- Mehedi Hasan Marof, How Bangladesh's Quota Reform Protest Turned Into a Mass Uprising Against a 'Killer Government', **The Diplomat**, 5 August 2024, https://tinyurl.com/4v2j7xxz

10- Julhas Alam and Krutika Pathi, Prime Minister Sheikh Hasina Resigns and Leaves Bangladesh, Ending 15-year Rule, **The Diplomat**, 5 August 2024, https://tinyurl.com/25v2trcf

11- Nearly 3,000 arrested in Dhaka, 11,000 nationwide, **The Business Standard**, 31 July 2024, https://tinyurl.com/5n9bjxne

12 Mehedi Hasan Marof, How Bangladesh's Quota Reform Protest Turned Into a Mass Uprising Against a 'Killer Government', Op.Cit

13- Students Against Discrimination declares one-point demand for govt's resignation, **English Prothom Alo**, 3 August 2024, https://tinyurl.com/pzfbvvmp

14 محمود قاسم، المشهد الأخير.. وقائع وتداعيات السقوط السريع لـ"سيدة بنغلاديش الحديدية"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 7 أغسطس 2024، https://shorturl.at/kmM4w

15- Shivani Gayakwad, & others, Insight report: Potential delay in political transition in Bangladesh likely to negatively affect overall stability and strain bilateral ties with India, **Janes**, 10 September 2024, https://shorturl.at/uyMDi

16- Announce state reformation roadmap immediately: Students at Shaheedi March, **The Business Standard**, 5 September 2024, https://tinyurl.com/2pd3cwv5

17- Bangladesh Interim Government to Create Six Commissions for Sector Reforms, **News On Air**, 12 September 2024, https://tinyurl.com/2j6ubszn

18 Abdur Rahim, Govt prepares roadmap for 13th national election, **The Daily Messenger**, 3 September 2024, https://tinyurl.com/2ppn4ptw

19- Bangladesh army chief eyes elections within 18 months, **Dawn**, September 25, 2024. https://tinyurl.com/5y97jhar

20- Mohasin Mithu, What we need for a new Bangladesh, **The Daily Star**, 8 August 2024, https://tinyurl.com/yuuspbeu

21- Ruth Levush, Interim Government and the Constitution of Bangladesh, **Library of Congress Blogs**, 29 August 2024. https://tinyurl.com/3mjsshwn

22- Pia Krishnankutty, Yunus-led interim govt may rule Bangladesh beyond 3 months. Think 2006-08 & 'Doctrine of Necessity', **The Print**, 8 August 2024, https://tinyurl.com/58mknpxw.

23- Ruth Levush, Interim Government and the Constitution of Bangladesh, **Op. Ct.**

24- Bharat Bhushan, Bangladesh | Interim government's unclear roadmap, **Deccan Herald**, 23 August 2024, https://tinyurl.com/5ys3pcr7

25- محمود قاسم، المشهد الأخير.. وقائع وتداعيات السقوط السريع لـ"سيدة بنغلاديش الحديدية"، **مرجع سبق ذكره**.

26- Writ seeks ban on Awami League, **Dhaka Tribune**, 19 August 2024, https://tinyurl.com/zha5fcwp

27- Ahmede Hussain, Should Bangladesh Ban Sheikh Hasina's Awami League?, **The Diplomat**, 21 August 2024, https://tinyurl.com/3nhpkepc

28- Julhas Alam, How Is Bangladesh Doing 1 Month After Sheikh Hasina's Exit?, **The Diplomat**, 5 September 2024, https://tinyurl.com/4yrtzup7

29- Sudha Ramachandran, Shafi Md Mostofa on the Rise of the Jamaat-e-Islami in Bangladesh, **The Diplomat**, 2 September 2024, https://tinyurl.com/wrbt6cwv

30- Partha Pratim Bhattacharjee, Rashidul Hasan, Forging unity with islamist parties: Jamaat eyes large electoral alliance, **The Daily star**, September 27, 2024. https://tinyurl.com/3w9ywpkn

31- Student protesters plan new party to cement their revolution, **The Daily Star**, 16 August 2024, https://tinyurl.com/3xe2maes

32- No plans to form political party right now: Nahid, **The Daily Star**, 17 August 2024, https://tinyurl.com/f9a385ys

33- Selim Raihan and Kunal Sen, How Bangladesh's interim leaders can turn the country's troubled economy around**,Op.Cit**

34- US to discuss economic support for Bangladesh interim government, **Reuters**, 11 September 2024, https://tinyurl.com/2c6a3yad

35- S M Ali Reza, Six Years of Rohingya Refugee Crisis in Bangladesh: From Here to Where?, **Asia Peacebuilding Initiatives**, 27 June 2024, https://tinyurl.com/yc4mxwma

36- Selim Raihan and Kunal Sen, How Bangladesh's interim leaders can turn the country's troubled economy around, **The Conversation**, 27 August 2024, https://tinyurl.com/4xzp9m22

37- Sohini Bose and Anasua Basu Ray Chaudhury, Interim government: The faces of change in Bangladesh, **Observer Research Foundation**, 29 August 2024, https://tinyurl.com/5n7tmuxe

38- Bangladesh's Interim Government Seeks $1 Billion From World Bank As Budgetary Support, **NDTV World**, 22 August 2024, https://tinyurl.com/4n5nhb4w

39- Selim Raihan and Kunal Sen, How Bangladesh's interim leaders can turn the country's troubled economy around,**Op.Cit**

40- Nalinie Sharma, New Delhi's Concerns Mount With Sheikh Hasina's Exit, **The Diplomat**, 7 August 2024, https://tinyurl.com/2pd8a7vc

41- Gerry Shih, and Others, India pressed U.S. to go easy on Bangladeshi leader before her ouster, officials say, **The Washington Post**, 15 August 2024, https://tinyurl.com/5n76zkz3

42- Sreeradha Datta, Putting Bangladesh-India Relations on an Even Keel, **The Diplomat**, 13 August 2024, https://tinyurl.com/bp7rvk7j

43- PM Modi holds talks with Bangladesh's Muhammad Yunus, underlines importance of protection of minoritie, **ANI news,** 16 August 2024, https://tinyurl.com/p6w4updf

44- Kallol Bhattacherjee, India broadens dialogue with Yunus-led interim government in Bangladesh, **The Hindu**, 14 September 2024, https://tinyurl.com/3dy2dbpc

45- Arafatul Islam and Srinivas Mazumdaru, Yunus: Ex-PM Hasina 'destroyed' Bangladesh's institutions, **DW**, 11 September 2024, https://tinyurl.com/mcr7m26f

46- BGB won't turn its back on border anymore: Sakhawat, **The Business Standard,** 13 August 2024, https://tinyurl.com/fnbmut5v

47- Bangladesh leader's 'megaphone diplomacy' irks India , **BBC**, 13 September 2024, https://tinyurl.com/wwj3e6tx

48- Deeptiman Tiwary, Can Sheikh Hasina be extradited to Bangladesh? What are India's options?, **Indian Express**, August 20, 2024. https://tinyurl.com/3jk3tk35

49- Umair Jamal, Sheikh Hasina's Exit Renews Concerns of India-Pakistan Conflict in Bangladesh, **The Diplomat**, 9 August 2024, https://tinyurl.com/mr3hvcn9

50- Yeshi Seli , Bangladesh's interim govt aims to resolve 1971 war 'issues' with Pakistan in effort to rebuild ties, **The New Indian Express**, 2 September 2024, https://tinyurl.com/4awu6969

51- Kamran Yousaf, Major shift in Pak-BD ties on horizon, **The Express Tribune**, 16 September 2024, https://tinyurl.com/4wet39cw

52- Umair Jamal, Sheikh Hasina's Exit Renews Concerns of India-Pakistan Conflict in Bangladesh, Op.Cit.

53- Thomas Kean, After Hasina, Bangladesh needs a foreign policy reset, **Crisis Group**, 12 August 2024, https://tinyurl.com/358rxhhh

54- Muqtedar Khan and Umme Salma Tarin, A New Bangladesh Is Emerging But It Needs India Too, **The Diplomat**, 19 August 2024, https://tinyurl.com/52bjkwmj

55 شي يلتقي رئيسة وزراء بنغلاديش ويعلنان رفع مستوى العلاقات الثنائية، **CGTN**، 11 يوليو 2024، https://tinyurl.com.tinyurl/3cxjbkvk

56- Siwei Liu, China-Bangladesh relations in an uncertain environment: Regional stakeholders need to see cooperative opportunities, not adversarial challenges, **South Asia Monitor**, 20 August 2024, https://tinyurl.com/2uttnuad

57- Jannatul Naym Pieal, The Bad Blood Between Sheikh Hasina and the US, **The Diplomat**, 13 August 2024, https://tinyurl.com/2s3va99p

58- U.S. Delegation Meets Interim Government of Bangladesh to Underscore Continued Partnership, **US. Embassy in Bangladesh**, 16 September 2024, https://tinyurl.com/2kykfr4h

59- Thomas Kean, After Hasina, Bangladesh needs a foreign policy reset, **Op.Cit**.

فوز ديسانایاكي:
التحديات الداخلية والخارجية التي قد تواجه الرئيس السريلانكي الجديد

ميرفت زكريا
باحثة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أُجرِيَت الانتخابات الرئاسية في سريلانكا لاختيار الرئيس العاشر، وفاز فيها المُرشَّح اليساري، أنورا كومارا ديسانایاكي، من بين 39 مُرشَّحاً تنافسوا في هذه الانتخابات، وسط حالة من الديناميكية الملحوظة على خلفية الاضطرابات التي خيَّمت على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السنوات الأخيرة؛ ومن أبرزها التردي الاقتصادي منذ سنة 2014، والذي بلغ ذروته في سنة 2021 عندما انكمش الاقتصاد بنسبة 3.6% كأسوأ انكماش تتعرض له سريلانكا منذ استقلالها[1]، ثم إعلان إفلاس الدولة في إبريل 2022؛ فضلاً عن الأزمة الدستورية التي حدثت إثر قيام الرئيس "جوتابايا راجاباكسا" بحل البرلمان في عام 2018، وصولاً إلى استقالته من منصبه يوم 9 يوليو 2022 بَعْدَ احتجاجات شعبية ناتجة عن سوء الوضع المعيشي في البلاد.

وقد اختار البرلمان رئيس الوزراء "رانيل ويكرميسنغه" ليكون رئيساً للجمهورية بالوكالة، بحيث يستكمل مدة الرئيس "جوتابايا"، التي تنتهي في نوفمبر 2024، ثم تقرَّر إجراء الانتخابات الرئاسية يوم 21 سبتمبر في العام نفسه، لانتخاب الرئيس العاشر في تاريخ سريلانكا؛ في أول اختبار للرأي العام منذ الأزمة الاقتصادية وتنحي الرئيس السابق في سنة 2022.

ويُعد ديسانایاكي أول رئيسي اشتراكي ماركسي في تاريخ سريلانكا. وقد تعهَّد خلال حملته الانتخابية بتحسين الأوضاع الاقتصادية وإعادة بناء الثقة الاجتماعية من خلال تقليل

الفجوة بين الطبقات ومكافحة الفساد ودعْم الفئات الأكثر فقراً، وتهدئة حدة التوترات بين العرقيات الرئيسية في البلاد. وعلى الصعيد الخارجي، تعهَّد ديسانایاكي بمحاولة استعادة التوازن في سياسة سريلانكا الخارجية، ولاسيما بين القوتين المتنافستين على النفوذ في بلاده، وهما الهند والصين، وتطوير العلاقات مع بعض القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: الطريق إلى الانتخابات الرئاسية 2024:

لا ينفصل الفوز غير المُتوقَّع للمُرشَّح أنورا كومارا ديسانایاكي عن البيئة المحيطة بانتخابات الرئاسة الأخيرة، والتي تعود سياقاتها وتفاعلاتها منذ عام 2015، حينما استطاعت المعارضة أن تفوز بمنصب الرئاسة وبأغلبية البرلمان قبل أن يعود الحزب الحاكم بقيادة عائلة راجاباكسا –تحت مسمى جديد- ليفوز في انتخابات الرئاسة في نوفمبر 2019 ثم يستحوذ على الأغلبية البرلمانية في الانتخابات التشريعية في عام 2020، قَبْلَ أن تندلع احتجاجات شعبية تنهي رئاسة "جوتابايا راجاباكسا" في يونيو 2022؛ ففي كافة هذه المراحل سيطرت حالة من عدم الاستقرار على المشهد العام في سريلانكا، اقتصادياً وسياسياً، وهو ما يمكن إيجازه فيما يلي:

1 – أزمات اقتصادية حادة:

سلطَّت قضية تخلُّف سريلانكا عن سداد ديونها في إبريل 2022 الضوء على نقاط الضعف التي تعاني منها على الصعيد الاقتصادي؛ حيث أدى التخفيض الضريبي غير المدروس وتمويل عجْز الموازنة عن طريق الاقتراض الخارجي والإسراف المالي الذي تفاقَم إثر جائحة كورونا، بالتوازي مع الاعتماد على القروض التجارية ذات الفائدة المرتفعة؛ إلى سلسلة من التداعيات السلبية اتضحت في ارتفاع عجْز الميزانية وزيادة الدين العام والديون الخارجية، مما أسفر عن تخفيض التصنيف الائتماني، وارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي، وأزمة في ميزان المدفوعات، وانخفاض في قيمة العملة، وتصاعُد في معدلات التضخم[2].

وقامت سريلانكا، على إثر ذلك، بإعادة هيكلة ديونها مع الدائنين المحليين والخارجيين، وأبرزهم الهند والصين، وحصلت على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 2.9 مليار دولار على مدى أربع سنوات من خلال سلسلة من الإصلاحات الهادفة لاستعادة الاستدامة المالية وتوسيع القاعدة الضريبية وتنفيذ تدابير صارمة لضبط الأوضاع المالية، بالتوازي مع إعادة هيكلة الشركات الكبرى المملوكة للدولة لتقليل أعبائها المالية على الاقتصاد.

ورغم إشارة أحدث تقرير نصف سنوي صادر عن البنك الدولي في شهر يونيو 2024، إلى أن الاقتصاد بات على طريق التعافي؛ لكن لا تزال نِسَب الفقر مرتفعة، حيث يعيش 25.9% من السكان تحت خط الفقر، كما انخفضت نسبة القوى العاملة بشكل ملحوظ،

خاصة بين النساء، بسبب انهيار الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعدم قدرة الحكومة على دَعْم هذه الشركات بالشكل المطلوب[3].

وعلاوة على ذلك، تعاني سريلانكا من بعض المشكلات الهيكلية على الصعيد الاقتصادي مثل الفساد الإداري، وعدم استكمال الخطط الاقتصادية من جانب الحكومات المتعاقبة، والخلاف بين مؤسسات الدولة حول السياسات الاقتصادية الواجب تطبيقها؛ الأمر الذي أثَّر بشكل سلبي على الدائنين الخارجيين والمستثمرين الجدد. كذلك تُعد سريلانكا من الدول التي تحظى بحد أدنى جداً من الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم، نظراً لأن ما يقرب من 60% من عائدات الضرائب تأتي من السلع والخدمات، وهو ما يُصعِّب من جَمْع الإيرادات المطلوبة مع انكماش الاقتصاد. وبالتالي، يُشكِّل الملف الاقتصادي أكبر التحديات التي تُواجِه الرئيس الجديد[4].

2 – فشل الائتلاف الحاكم وتحالف المعارضة في إدارة الدولة:

لم تنجح السلطة السياسية في سريلانكا في حلحلة الأزمات الاقتصادية والمالية، رغم تبدُّل السلطة بين الحزب الحاكم، وهو حزب الحرية السريلانكي، الذي حكم سريلانكا منذ عام 2004 حتى استطاع ائتلاف المعارضة أن يَهزِمه في انتخابات 2015، قبل أن يعود حزب الحرية مجدداً للحكم تحت مُسمَّى مُختلِف في عام 2019.

وبإيجاز، فقد أنهت سريلانكا ارتباطها الفعلي مع بريطانيا في عام 1972، رغم إعلان الاستقلال منذ عام 1948؛ حيث تم وَضْع دستور 1972 وإعلان سريلانكا جمهورية اشتراكية ديمقراطية، ثم جرى وَضْع دستور جديد أكثر توافقية في عام 1978، وهو الدستور الذي أقر التعددية الحزبية. وقد تمكن الحزب الوطني المتحد أن يحكم سريلانكا منذ هذا العام وحتى انتخابات 1994، حينما برز حزب الحرية السريلانكي بقوة، ليهمين على مقعد الرئاسة والأغلبية البرلمانية حتى عام 2015؛ حيث شغلت السيدة "تشاندريكا كماراتونغا" منصب الرئاسة بين 12 نوفمبر 1994 و19 نوفمبر 2004، ثم أصبح ماهيندا راجاباكسا، رئيس سريلانكا في الفترة 19 نوفمبر 2005 وحتى 9 يناير 2015، وكان له دور كبير في هزيمة جماعة نمور التاميل وإنهاء الحرب الأهلية.

وعلى الرغم من إجراء تعديلات دستورية تتيح للرئيس "ماهيندا" أن يترشح لولاية ثالثة، إلا أنه قد خسر الانتخابات الرئاسية، التي أُجرِيَت يوم 5 يناير 2015؛ حيث استطاع المرشح الرئاسي من حزب الجبهة الديمقراطية الجديدة "مايثريبالا سيريسينا" الفوز بنسبة 51.28% (بإجمالي 6.21 مليون صوت)، والمدعوم من "تحالف الجبهة الوطنية المتحدة للحكم الرشيد"، في مقابل حصول "ماهيندا راجاباكسا" من حزب الحرية السريلانكي على 47.58% (بإجمالي 5.78 مليون صوت)، والمدعوم من "تحالف حرية شعب سريلانكا". كما استطاع "تحالف الجبهة الوطنية المتحدة للحكم الرشيد" أن يحتل المركز الأول في الانتخابات

التشريعية، التي أُجريت في أغسطس 2015، حيث حصل على 106 مقعداً من إجمالي 225 مقعداً، بينما حصل تحالف حرية شعب سريلانكا على 95 مقعداً[5].

وتعود خسارة "ماهيندا" بشكل أساسي إلى عاملين مترابطين هما توجيه انتقادات لسياساته التي تسببت في تراكم الديون على سريلانكا، وتصاعُد حدة الاستقطاب السياسي والعرقي؛ الأمر الذي أدى إلى فوز المعارضة في انتخابات 2015، والتي لم تتمكن بدورها من معالجة الأزمات المالية والمعيشية، ليعود منصب الرئيس والأغلبية البرلمانية منذ عام 2020 إلى حزب حرية شعب سريلانكا (المنشق عن حزب الحرية السريلانكي) بقيادة الأخوين، ماهيندا وجوتابايا "راجاباكسا"، حيث أصبح الأخير رئيس سريلانكا منذ 18 نوفمبر 2019 حتى استقالته يوم 14 يوليو 2022 إثر احتجاجات شعبية، واختيار البرلمان رئيس الوزراء "ويكرميسنغه" رئيساً لحين إجراء انتخابات رئاسية جديدة.

وفي كل الأحوال، لم يستطع كلا الائتلافان التعامل بجدية مع الأزمة الاقتصادية أو مواجهة الفساد بشكل صارم، ما ترك الناخبين أمام حقيقة الفشل الواضح لهذه القوى السياسية التي تبادلت على السلطة منذ عام 2015، في حل مشكلات الدولة أو خروجها من عثرات الديون.

رؤساء سريلانكا منذ عام 1994

الرئيس	الفترة الزمنية	ملاحظات
تشاندريكا كماراتونغا	12 نوفمبر 1994 - 19 نوفمبر 2004	تنتمي إلى حزب الحرية السريلانكي.
ماهيندا راجاباكسا	19 نوفمبر 2005 – 9 يناير 2015	ينتمي إلى حزب الحرية السريلانكي.
مايثريبالا سيريسينا	9 يناير 2015 – 18 نوفمبر 2019	ينتمي إلى حزب الجبهة الديمقراطية الجديدة، وتحالف "الجبهة الوطنية المتحدة للحكم الرشيد" بقيادة الحزب الوطني المتحد.
جوتابايا راجاباكسا	18 نوفمبر 2019 – 14 يوليو 2022	ينتمي لحزب حرية شعب سريلانكا، ولم يُكمِل مدته الدستورية.
رانيل ويكرمسينغه	20 يوليو 2022 – 23 سبتمبر 2024	تم انتخابه من جانب البرلمان لحين إجراء انتخابات رئاسية جديدة، وينتمي في الأصل إلى الحزب الوطني المتحد.
أنورا كومارا ديسانايكي	23 سبتمبر 2024 – حتى الآن	ينتمي لحزب القوة الشعبية الوطنية، ويقود ائتلاف جبهة التحرير الشعبي.

3 – أزمات سياسية وتوترات عرقية:

شهدت سريلانكا خلال السنتيْن الأخيرتيْن حالة من الاضطراب السياسي كجزء من التداعيات المرتبطة بالأزمة الاقتصادية. ورغم أن سريلانكا تُعد من أقدم الديمقراطيات في جنوب آسيا، وهو ما يتضح في حالة التنافس بين الأحزاب السياسية قبيل كل استحقاقات رئاسية وبرلمانية؛ إلا أن سريلانكا تَعرِف ظاهرة قديمة ما تزال مستمرة إلى حد كبير، وهي سيطرة "العائلات السياسية"؛ حيث تحتفظ عدة عائلات بالسلطة في البلاد على كافة المستويات، خاصة عائلة راجاباسكا، التي هيمنت على مؤسسات صنع القرار لعقود طويلة أفقياً ورأسياً.

ولعلَّ ذلك كان أحد الانتقادات التي وُجِّهَت للرئيس السابق جوتابايا راجاباكسا؛ فمع افتقاره إلى الخبرة السياسية الكافية، قام بتعيين شقيقه الأكبر والرئيس السابق، ماهيندا، رئيساً للوزراء خلال الفترة بين عامي 2019 و2022، كما أصدر تعديلاً دستورياً مثيراً للجدل خلال رئاسته مكَّن أخيه الآخر، باسيل، من أن يكون رئيس البرلمان عَقِبَ فوز تحالف حرية الشعب السريلانكي بقيادة حزب حرية شعب سريلانكا في الانتخابات البرلمانية التي أُجرِيَت في أغسطس 2020 بحصوله على 145 مقعداً من 225 مقعداً.[6]

ورغم الاتهامات الكثيرة المتعلقة بالفساد وسوء إدارة البلاد التي طالت عائلة راجابكسا، وصولاً إلى استقالة الرئيس السابق جوتابايا، وخروجه من البلاد في عام 2022؛ فقد ترشَّح أحد أفراد العائلة، وهو نامال، نجل الرئيس الأسبق ماهيندا، في الاستحقاق الرئاسي الأخير[7].

من جانب آخر، ما زال يسيطر على واقع سريلانكا إرث الحرب الأهلية التي بدأت في سنة 1983، وانتهت في سنة 2009، حيث تعود جذور هذه الحرب إلى الصراع بين الحكومة السريلانكية التي يهيمن عليها السنهاليون، الجماعة العرقية الأكبر في البلاد، وجماعة نمور تحرير تاميل إيلام المتمردة، التي كانت تهدف إلى إنشاء دولة منفصلة للأقلية التاميلية عن سريلانكا.

ويرتبط العامل القومي بالعامل الديني في سريلانكا؛ ففي حين يُمثِّل السنهاليون 74.9% من إجمالي المواطنين، يُشكِّل التاميل نحو 11.2%، ويعتنق السنهاليون البوذية، في حين يعتنق التاميل الهندوسية، ثم يأتي المسلمون بنسبة 9.7%، وأخيراً المسيحيون الكاثوليك بنسبة 6.1%، بينما لا تتجاوز نسبة البروتستانت 1%. ويرتبط بهذه العاملين بعداً سياسياً يتعلق بالصراع على السلطة، إذ يسيطر السنهاليون على مؤسسات صنع القرار مع استبعاد التاميل والتضييق عليهم على كافة الأصعدة[8].

ورغم انتهاء الحرب الأهلية إثر إعلان الحكومة السريلانكية مقتل زعيم جماعة "نمور تحرير تاميل إيلام" في عام 2009، إلا أن مطالب التاميل الهادفة لاستعادة حقوقهم المفقودة على كافة المستويات لا تزال مستمرة، وهو ما برز مرة أخرى مع احتجاجات 2022، الأمر الذي يكشف عن أن الوضع العرقي في سريلانكا لم يتحسن إلا جزئياً؛ وأن جزءاً من السكان

التاميل لا يزالوا نازحين، وأن الجيش السريلانكي ما يزال يسيطر على مناطق ذات أغلبية تاميلية مُصنَّفة على أنها "مناطق أمنية مُشددة"، وإن كان بدرجة أقل مما كان عليه أثناء الحرب. ومن هنا، يُعَد البعد العرقي أحد محفزات عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي يُشكِّل حل هذه المشكلات العرقية أحد العوامل الرئيسية نحو مستقبل أكثر أمناً في سريلانكا[9].

ثانياً: النظام الانتخابي وصلاحيات الرئيس ونتائج الانتخابات:

ساهمت العوامل السابقة في فوز ديسانایاكي في الانتخابات الرئاسية، حيث يمكن القول إن الناخبين قد أصابهم اليأس من النخب التقليدية التي تحكم سريلانكا منذ ثلاثين عاماً تقريباً، وأنهم اختاروا طريقاً ثالثاً، على أمل إحداث التغيير وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

1 – النظام الانتخابي وصلاحيات الرئيس:

حدَّد دستور سريلانكا الصادر في عام 1978 طبيعة النظام السياسي بأنه جمهوري اشتراكي ديمقراطي، أي أن نظام الحكم هو نظام رئاسي، فالرئيس المُنتخَب هو رئيس السلطة التنفيذية. وتتكون السلطة التشريعية "البرلمان" من مجلس واحد يُنتخَب أعضائه بنظام التمثيل النسبي.

وفيما يتعلق بالنظام الانتخابي لاختيار الرئيس، فإنه نظام مُعقَّد نسبياً، حيث يَحِق للناخبين اختيار ثلاثة تفضيلات من المرشحين الرئاسيين بالترتيب، وإذا حصل أحد المرشحين في عملية الفرز الأول على أكثر من 50% يصبح هو الفائز، وإذا لم يحدث ذلك، تتم عملية فرز ثانية يتم فيها استبعاد جميع المرشحين باستثناء الاثنيْن اللذيْن حصلا على أعلى عدد من الأصوات؛ ثم يتم إعادة توزيع الأصوات التفضيلية الثانية والثالثة للمرشحين المستبعدين على المرشحين المتبقيين حتى يحصل أحدهما على الأغلبية المطلقة[10].

وينص دستور 1978 على أن رئيس الجمهورية يشغل منصبه لمدة 5 سنوات، ولا يجوز انتخابه سوى لولايتيْن رئاسيتيْن فقط. وقد تضمن هذا الدستور في تعديله الثاني والعشرين طبيعة السلطة التنفيذية؛ حيث أشارت المواد من (30 إلى 41) إلى أن الرئيس هو رأس السلطة التنفيذية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وأنه يقوم بتعيين العديد من المسؤولين، بما في ذلك رئيس الوزراء والوزراء، والمحافظين والسفراء وبعض ضباط القوات المسلحة. وللرئيس سلطة تعيين وإقالة رئيس المحكمة العليا وقضاتها. كما يتمتع الرئيس بسلطة إجراء تحقيقات عامة من خلال تعيين لجنة رئاسية في أي قضية، وإعلان الحرب والسلام.

وتتضمن صلاحيات الرئيس أيضاً استدعاء البرلمان وتأجيل جلسات انعقاده في ظروف خاصة؛ فوفقاً للمادة (70) من الدستور، لدى الرئيس أحقية في حل البرلمان، ولكن لا يجوز له حل البرلمان حتى انقضاء فترة لا تقل عن عامين و6 أشهر من التاريخ المُحدَّد لاجتماعه الأول. وعند حل البرلمان، يجب على الرئيس أن يُعلِن فوراً موعد انتخاب أعضاء البرلمان

الجديد، ويدعو هذا البرلمان الجديد للانعقاد في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ ذلك الإعلان.

وقد نصَّ الدستور على أنه في حالة شغور منصب الرئيس، يتولى رئيس الوزراء المنصب خلال الفترة بين حدوث هذا الشغور وتولي الرئيس الجديد منصبه، على أن يُعيَّن أحد الوزراء الآخرين في مجلس الوزراء ليقوم بمهام رئيس الوزراء، بشرط أنه إذا أصبح منصب رئيس الوزراء شاغراً أو كان رئيس الوزراء غير قادر على العمل، يتولى رئيس مجلس النواب مهام رئيس الجمهورية لحين إجراء انتخابات رئاسية جديدة[11].

2 - أبرز المرشحين الرئاسيين:

تَرشَّح في هذه الانتخابات 39 مرشحاً رئاسياً كما أعلنت اللجنة الانتخابية السريلانكية، في 15 أغسطس 2024؛ والتي دعت حوالي 17 مليون شخص للمشاركة في هذا الاستحقاق الرئاسي. ولكن حظوظ النجاح، ولو المحدودة، قد توافرت لثلاثة أو أربعة فقط من هؤلاء المرشحين، وهم:

أ - رانيل ويكرمسينغه: هو رئيس سريلانكا قَبْل انتخابات نوفمبر 2024، منذ انتخابه من جانب البرلمان في يوليو 2022 إثر الأزمة السياسية التي شهدتها الدولة حينذاك. وقد شغل سابقاً منصب رئيس الوزراء ست فترات على مدى عقدين؛ ووضع خلال رئاسته برنامجاً اقتصادياً لمعالجة الأزمة الداخلية، حيث استطاع بفضل ذلك البرنامج، وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ضبط الأزمة الاقتصادية، والتوصل لتفاهمات مع الدائنين، ومن أبرزهم الصين، لإعادة صياغة ديون سريلانكا المُقدرَّة بنحو 10 مليارات دولار، وذلك في يونيو 2024، بما يتيح مجالاً لإعادة بناء الاقتصاد وعدم الضغط على الاحتياطي الأجنبي. وكان يعتمد فوزه على مدى اقتناع الناخبين بخطته للإصلاح الاقتصادي وخبرته السياسية الطويلة، ولكن يحظى "الحزب الوطني المتحد"، الذي ينتمي إليه ويكرمسينغه، بمقعد واحد فقط في البرلمان، مما أدى إلى ترشحه كمرشح مستقل.

ب - ساجيث بريماداسا: يُعد منافساً قوياً في انتخابات الرئاسة، فهو مُرشَّح حزب المعارضة الأساسي حالياً، وهو حزب جبهة التحرير الشعبية، الذي يقود تحالف الجبهة الشعبية المتحدة، ويتبنى مزيجاً من السياسات الاقتصادية التدخلية والسوق الحرة. ويتضمن برنامج الحزب إدخال تغييرات على برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، ووضع خطط لتعديل بعض الأهداف مثل تغيير الضرائب لخفض تكاليف المعيشة. ويتكون هذا التحالف الداعم لترشيح "ساجيث" من مجموعة غير متجانسة من القوى والأحزاب الصغيرة من التاميل والمسلمين.

وتكمن إحدى مشكلات هذا التحالف في أنه اعتاد أن يضم غالبية أحزاب التاميل، ولكن تحالف التاميل الوطني قرر تقديم مُرشَّح رئاسي خاص به في هذه الانتخابات هو

باكياسيلفام أريانثران، ما قد يؤدي لخسارة "ساجيث" قرابة مليون صوت تاميلي وفق بعض التقديرات. يُذكَر أن "بريماداسا" قد خاض انتخابات 2019، وكان المنافس الرئيسي لـ "جوتابايا راجاباكسا"، الذي حصل في هذه الانتخابات على 52.25% من الأصوات، بينما حصل "بريماداسا" على 41.9% من الأصوات.

ج - أنورا كومارا ديسانايكي: هو زعيم حزب القوة الشعبية الوطنية، اليساري الماركسي، والذي يقود جبهة التحرير الشعبي، وهي عبارة عن تحالف يساري اشتراكي معارض تم تأسيسه في عام 2019 من جانب ديسانايكي، ويتكون من 21 حزباً سياسياً ومنظمة وجماعة بهدف دعم الفئات الأكثر فقراً، والتي تضررت بشدة بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرَّت بها سريلانكا في عام 2022. وقد وعد ديسانايكي باتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد وسياسات لصالح الفقراء؛ الأمر الذي ساهم في وجود جبهة شعبية داعمة لترشحه. لذا، مثّل ديسانايكي المنافس الأبرز لرانيل ويكريمسينغه، خلال الانتخابات الرئاسية.

وعلى الرغم من أن حزب ديسانايكي لديه 3 مقاعد برلمانية فقط، إلا أنه اعتمد في جَذْب أصوات كتلة انتخابية كبيرة على ثلاثة أمور رئيسية، أولها تقديم برنامج انتخابي يرفع المعاناة عن الشعب والطبقة العاملة، وثانيها خبرته السياسية الطويلة، وثالثها الاستفادة من تفتُّت الأصوات بين المرشحين الآخرين.

د - نامال راجاباكسا: هو نجل الرئيس السابق ماهيندا راجاباكسا، وابن شقيق الرئيس المخلوع جوتابايا راجاباكسا، وقيادي في حزب "حرية شعب سريلانكا"، وعضو برلماني منذ عام 2010، وشغل منصب وزير الشباب والرياضة بين عامي 2020 و2022. وقد أثار إصراره على الترشُّح حالة من الجدل على الساحة السياسية، نظراً لخبرته السياسية المحدودة من جانب، وتراجُع شعبية عائلة راجاباكسا بين العرقية السنهالية إلى درجة كبيرة منذ عام 2022 من جانب آخر، بالرغم من أن ائتلاف "حرية شعب سريلانكا" يمتلك أعلى عدد من مقاعد برلمان 2020[12].

3 – دلالات النتائج وأسباب فوز ديسانایاكي:

جرت الانتخابات إذن في ضوء منافسة ثلاثية بين الرئيس السابق رانيل يكرمسينغه وزعيم المعارضة ساجيث بريماداسا، والمُرشَّح اليساري أنورا كومارا ديسانایاكي، وانتهت عملية الفرز الأول للأصوات دون فوز أي مُرشَّح بالنصاب المطلوب للفوز (50+1)؛ حيث حصل ديسانایاكي على أغلبية الأصوات بنسبة 42.31%، يليه بريماداسا بنسبة 32.76%، وجاء ويكرمسينغه في المركز الثالث بحصوله على 17.27%، ثم نامال راجاباكسا بنسبة 2.57% فقط من الأصوات.

ووفقاً لذلك، تم إجراء عملية فرز ثانية بين ديسانایاكي وبريماداسا، طبقاً لنظام "التمثيل التفضيلي"، وبموجبه حصل ديسانایاكي على إجمالي أصوات بلغ 5.740 مليون صوت بنسبة 55.89%، في مقابل حصول بريماداسا على نسبة 44.11%[13]؛ وبالتالي فاز الأول في هذه الانتخابات، وتم تنصيبه رسمياً يوم 23 سبتمبر 2024.

نتائج الانتخابات الرئاسية السريلانكية (21 سبتمبر 2024)

المرشح	نتيجة الفرز الأول	نتيجة الفرز الثاني
أنورا كومارا ديسانایاكي	5,634,915 صوت (42.31%)	5,740,179 صوت (55.89%)
ساجيث بريماداسا	4,363,035 صوت (32.76%)	4,530,902 صوت (44.11%)
رانيل ويكرمسينغه	2,299,767 صوت (17.27%)	
نامال راجاباكسا	342,781 صوت (2.57%)	

Source: Presidential Election Results 2024, **Verité Research**. https://tinyurl.com/ynu96wjr

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن فوز ديسانایاكي لم يكن سهلاً، فهذه أول مرة لا يفوز فيها رئيس سريلانكي في عملية الفرز الأول، وأول مرة تجري فيها عملية فرز ثانية لاختيار الرئيس. ويعكس هذا الفوز عدة دلالات مهمة يمكن الإشارة إليها بإيجاز في التالي:

أ – على الرغم من أن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بلغت 79.46%، وهي أقل من نظيرتها في انتخابات 2019 حينما بلغت 83.72%؛ إلا أنها تبقى نسبة مرتفعة تُعبِّر عن مدى الرغبة الشعبية في التغيير، بدايةً من تحسين الأوضاع الاقتصادية، وانتهاءً بإصلاح النظام السياسي من خلال التخلص من الفساد والعلاقات الزبائنية المسيطرة على الواقع السياسي في سريلانكا[14].

ب – تشير النتائج إلى تحوُّل هائل في المشهد السياسي، بعيداً عن النخبة التقليدية التي حكمت سريلانكا طوال العقود السابقة، فالنتيجة الهزيلة التي حققها نامال راجاباكسا هي بمثابة ضربة قوية لحزب حرية الشعب ولعائلة راجاباكسا، كما أن الناخبين لم يثقوا كثيراً أيضاً في برنامج ويكرمسينغه الاقتصادي، خاصةً مع هجوم المعارضة على طريقة تفاوضه مع صندوق النقد الدولي، ولم يثق الناخبون أيضاً في المعارضة بقيادة بريماداسا، والتي كانت تطالب بتحسين شروط التفاوض مع الصندوق.

ج – أدى عدم ثقة الناخبين في المرشحين السابقين إلى أن يحظى برنامج "أنورا كومارا ديسانایاكي" بشعبية بين أوساط الناخبين، سواءً من السنهال أو التاميل، وأن يستفيد حزب القوة الشعبية الوطنية، الذي يقود جبهة التحرير الشعبي، من صعود شعبيته كحزب معارض أثناء الاحتجاجات التي اندلعت في عام 2022[15]، علماً بأن ديسانایاكي كان مُرشَّح رئاسي عن هذه الجبهة في انتخابات 2019، ولم يحصل إلا على 3% من أصوات الناخبين.

ويمكن القول إن الخبرة السياسية الطويلة والمتنوعة التي مرَّ بها ديسانایاكي قد أكسبته شريحة كبيرة من الناخبين، فمنذ أن كان طالباً انضم إلى "جبهة التحرير الشعبية"، وأصبح من أعضائها البارزين مع بداية تمرُّد الجبهة في الفترة بين عامي 1987 و1989، ثم أصبح عضواً في البرلمان في سبتمبر 2000، وشغل منصب وزير الزراعة والثروة الحيوانية والأراضي والري بين عامي 2004 و2005[16].

ولقد تمحورت وعود ديسانایاكي الانتخابية حول معالجة التدهور الاقتصادي، بما يتضمن رَفْع مستوى معيشة الفئات الفقيرة من خلال تعزيز الرعاية الاجتماعية عَبْرَ زيادة معدل الإعانات الحكومية والإنفاق الاجتماعي وخفض الضرائب، وعلى إعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي، وعلى مكافحة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة. كما وعد ديسانایاكي باستئناف التحقيقات في تفجيرات عيد الفصح في 21 إبريل 2019 عندما اشتعلت سلسلة من الانفجارات بالكنائس والفنادق في جميع أنحاء العاصمة كولومبو، مما أسفر عن مقتل 290 شخصاً على الأقل وإصابة مئات آخرين، وفشلت التحقيقات في تفسير كيفية حدوث هذه الهجمات المنسقة، والإخفاقات الأمنية التي أدت إليها، وسط اتهامات للرئيس السابق جوتابايا راجاباكسا بعرقلة التحقيقات[17].

ثالثاً: التحديات الأساسية أمام كومارا ديسانایاكي

يشير المحللون في سريلانكا إلى أن الناخبين لم يُصوِّتوا في انتخابات الرئاسة الأخيرة بناءً على التوجهات الأيديولوجية والارتباطات الحزبية للمرشحين، بل صَوَّتوا للبرامج الانتخابية المحددة التي لديها خارطة عمل طويلة الأجل لتحسين المساريين الاقتصادي والسياسي، في ضوء ارتفاع الوعي السياسي الجماهيري بأن الوعود الانتخابية الرامية بتخفيف الأعباء عن المواطنين وإعادة النظر في الضرائب المفروضة ما هي إلا تكتيك يتم استخدامه مرحلياً في

الدعاية الانتخابية، وأن تلك الأحزاب تفتقد لرؤية طويلة الأجل لإنقاذ الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من تفضيل أغلبية الناخبين طريقاً ثالثاً باختيارهم ديسانایاكي، إلا أن إمكانية التغيير الشامل تبدو مسألة مستحيلة التحقق بالنظر إلى حجم التحديات الأساسية التي تواجه الرئيس الجديد، ومن أبرزها ما يلي:

1 – التعامل مع قرض صندوق النقد الدولي:

من المؤكد أن الأزمة الاقتصادية ستكون على رأس الأولويات التي يتعيَّن على الرئيس ديسانایاكي التعامل معها، بَعْد أن مَنَحَ الكثير من الوعود في هذا الشأن قبيل حملته الانتخابية، خاصة فيما يتعلق بإعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي حول الحزمة المالية البالغة 2.9 مليار دولار، بغرض التخفيف من شروط البنك التي صاغها مع الرئيس السابق رانيل ويكرمسينغه، في إطار خطة تقشفية تتضمن رَفْع الضرائب وتقليل معدل الدعم على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والوقود، وهو ما سوف يؤثر بالسلب على مستوى معيشة المواطنين؛ حيث يُتوقَّع أن يُواجِه ديسانایاكي تحديات عدة في هذا الإطار أهمها أن التراجع عن بعض الشروط قد يؤثر سلباً على استقرار الاقتصاد ويتسبب في المزيد من المخاوف للمستثمرين الدوليين.

وتتفاقم هذه التحديات كونها تأتي بالتوازي مع وعود ديسانایاكي بإعادة هيكلة الديون وإصلاحات الضرائب، وتجديد الشركات المملوكة للدولة، وخَلْق فرص العمل، وتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية، في ظل التعافي البطيء للاقتصاد السريلانكي؛ حيث يتعيَّن على ديسانایاكي لتحقيق ذلك ضمان عودة الاقتصاد إلى النمو المستدام والشامل، وطمأنة الأسواق المحلية والدولية، وجَذْب المستثمرين الأجانب، ومساعدة ربع السكان البالغ عددهم 22 مليون نسمة على الخروج من براثن الفقر[18].

2 – مكافحة الفساد:

من المُرجح أن يركز ديسانایاكي على مكافحة الفساد بكافة مستوياته؛ حيث كان هذا الملف أحد مرتكزات حملته الانتخابية، ولاسيما في ظل الخبرة السلبية للشعب السريلانكي بالفساد المتفشي في كافة مؤسسات الدولة أثناء فترة حكم عائلة راجاباكسا والرئيس السابق ويكرمسينغه رغم قيام الأخير ببعض الإصلاحات الاقتصادية. ولكن سوف يُواجِه ديسانایاكي تحديات أساسية يتمثل أبرزها في عدم تغيُر الهيكل الإداري للدولة، وعدم وجود خطة مُفصَّلة حول سُبُل مكافحة الفساد.

وبالتوازي مع ذلك، يتطلب وَضْع وانتهاج استراتيجية وطنية للقضاء على الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، تحقيق إجماع بين الأحزاب حول الاتجاه الاقتصادي للحكومة الجديدة، بما يَستهدِف ضمان اتساق السياسات، وتعزيز ثقة المستثمرين، وإدارة الديون الخارجية، وتعزيز الأطر القانونية، ودَعْم استقلالية البنك المركزي لتمكين السياسة النقدية

الفعالة والاستقرار المالي، وتحقيق الاستدامة المالية من خلال الموازنة الشفافة وضوابط الإنفاق والإدارة الضريبية الأفضل[19].

3 – الاستقطاب السياسي الحاد:

من المُحتَمَل أن تشهد سريلانكا في عهد الرئيس الجديد حالة من الاستقطاب السياسي غير المسبوقة على خلفية توجهاته اليسارية ورغبته في استعادة دور الدولة وتأثيرها على المستويين الداخلي والخارجي. ويتوازى ذلك مع إعلانه ضرورة القضاء عل فكرة العائلية السياسية المترسخة في السياسة السريلانكية؛ الأمر الذي يدفع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وعلى رأسهم عائلة راجاباكسا، إلى وَضْع المزيد من العوائق أمام تنفيذ سياسات الحكومة الجديدة، وهو الأمر الذي تتزايد احتماليته في ظل الوعود التي لا تتوافق مع الواقع الفعلي التي منحها ديسانايكي للناخبين أثناء حملته الانتخابية.

ورغم الخطاب المعتدل الذي انتهجه ديسانايكي تجاه الأقليات الدينية، وعلى رأسهم التاميل والمسلمين، بما يَستهدِف تهدئة حدة التوترات بين الأقليات في البلاد، ولاسيما بين السنهال والتاميل، والابتعاد قدر الإمكان عن السياسات البوذية المتشددة؛ إلا أن تداعيات الخلافات العرقية، والتي ظهرت مجدداً مع الأزمة الاقتصادية في سنة 2022، لا تزال تُخيِّم على المشهد السياسي في سريلانكا، خاصة بعد أن تشكَّلت القاعدة الانتخابية لديسانايكي من القوميين السنهال، في حين ذهبت أصوات غالبية التاميل إلى ساجيث بريماداسا.

4 – الموازنة بين الهند والصين:

على الرغم من أنه يُتوقَّع أن ينتهج ديسانايكي سياسة خارجية أكثر استقلالية ومُوازنة بين الشركاء الرئيسيين، ولاسيما الصين والهند، إلا أن تصريحاته اللاحقة على فوزه في الانتخابات أبرزت أنه أكثر ميلاً لتطوير العلاقات مع بكين وإعادة هيكلة العلاقات مع نيودلهي، ولكن قد تُواجَه هذه السياسات بمعارضة كبيرة من قِبَل البرلمان الذي يسيطر عليه حالياً حزب حرية الشعب حتى إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة قبل نهاية عام 2024، والذي يرفض أي تغير في العلاقة مع الهند.

ومع ذلك، شدد ديسانايكى على أنه بصدد اتباع سياسة مختلفة من شأنها أن تمنع بلاده من الانجرار إلى المنافسات الجيوسياسية، وتمنحها المزيد من الفرص خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد. وبالتوازي مع ذلك، فإن سياسات ديسانايكي التي تستهدف تطوير العلاقات مع الصين على حساب الهند، لا تتفق مع المعطيات على الأرض؛ حيث تدخلت نيودلهي بمساعدات مالية ومادية ضخمة خلال الأزمة الاقتصادية في كولمبو في عام 2022[20].

5 – إدارة العلاقة مع الغرب:

انطلاقاً من رغبة ديسانایاكي في تطوير العلاقات مع الصين، فمن المُرجَّح أن تُواجِه سياسته الخارجية الهادفة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية والآسيوية الأخرى مثل اليابان وفرنسا، تحدياً حقيقياً؛ حيث إن الاتجاهات اليسارية للرئيس الجديد وقربه من الصين قد يجعل علاقات سريلانكا مع الولايات المتحدة حذرة وغير مستقرة، على الأقل في المرحلة الأولى[21].

تأسيساً على ذلك، قد تؤدى محاولات القوى الكبرى للضغط على ديسانایاكي إلى تفاقم التوترات الجيوسياسية في منطقة جنوب آسيا، خاصة في ظل رغبة الرئيس الجديد في اجتذاب المزيد من الاستثمارات الصينية، وتعزيز التنمية في سريلانكا في إطار مبادرة الحزام والطريق. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تكثف القوى الغربية، وعلى رأسها واشنطن، من ضغوطها على ديسانایاكي بالتنسيق مع الهند التي تعد أكبر مُقرِض ثنائي لسريلانكا، خاصة في ظل الخبرة السلبية لاعتماد سريلانكا على القروض المُفرِطَة من الصين[22].

وفي كل الأحوال، يعكس فوز المرشح اليساري ديسانایاكي حالة الرفض الكبيرة للسياسات التقليدية ورغبة شعبية في القيام بإصلاحات جذرية على كافة المستويات، وهو ما يبدو أن سريلانكا مقبلة عليه خلال الفترة القادمة، بداية من إعادة هيكلة الديون، مروراً بمكافحة الفساد وتهدئة التوترات بين العرقيات الرئيسية باتجاه استعادة الثقة الاجتماعية بين الحكومة والشعب، وانتهاءً بتحقيق نوع من التوازن في السياسة الخارجية بين الهند والصين. ومن المؤكد أن الحكومة الجديدة ستواجه تحديات لا تبدو هينة فيما يتعلق بتحسين الأوضاع الاقتصادية في ظل برنامج التقشف المعمول به من الحكومة السابقة، بالتوازي مع صعوبات في مجال مكافحة الفساد، والحد من درجة الاستقطاب السياسي والعرقي في البلاد.

الهوامش

1- Sri Lanka declares worst economic downturn in 73 years, **Seychelles News**, May 2, 2021. https://tinyurl.com/yay2x3jp

2- Lalith P. Samarakoon, What broke the pearl of the Indian Ocean? The causes of the Sri Lankan economic crisis and its policy implications**, Journal of Financial Stability**, Vol 70, February 2024, pp 1-3

3- Soumya Bhowmick, Sri Lankan Economy: Crisis, Consolidation, and Collaboration, **Observer Research Foundation**, June 03, 2024. https://tinyurl.com/54yf35cy .

4- Talal Rafi, Budget 2024: Sri Lanka's Road to economic recovery? **Observer Research Foundation**, January 17, 2024. https://tinyurl.com/e8dvfrkn

5- Sri Lanka Election results, **Parline IPU**. https://tinyurl.com/tzfrd7mc

6- General Election 2020, **The Parliament of Sri Lanka**. https://tinyurl.com/bdd652vz

7- Anu Anwar, Family Ties Led to Sri Lanka's Collapse. What Does This Mean for South Asia? **Council on Foreign Relations**, July 28, 2022. https://tinyurl.com/9bw5wufk

8- Sri Lanka, **The World Fact book, CIA**, October 01, 2024. https://tinyurl.com/mr3kp5z3

9- Timothy Robinson& John Curtis, Sri Lankan Tamils and human rights, **House of Commons Library**, 01 December, 2023, pp 1-5.

10- Elections in Sri Lanka: 2024 Presidential Elections, **International Foundation of Electoral Systems.** https://tinyurl.com/26hn295a

11- Constitution of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka, As amended up to 31st October 2022, Revised Edition – 2023, PP 23- 38, **parliament** . https://tinyurl.com/5d442zae

12- Who are the five key candidates in Sri Lanka's presidential election? **Reuters**, September 19, 2024. https://shorturl.at/uIx7h

13- Presidential Election Results – 2024, **Election Commission of Sri Lanka**, September 22, 2024. https://tinyurl.com/mr2wkbb3

14- Abhishek Chakraborty, Sri Lanka Elections: A Look at the 5 Key Candidates And What They Stand For, **NDTV World**, September 20, 2024. https://tinyurl.com/3xv6t8tm

15- Gavin Butler, who is Sri Lanka's new president Anura Kumara Dissanayake? **BBC News**, September 22, 2023. https://tinyurl.com/5ysz8ck7

16-Meera Srinivasan, Who is Anura Kumara Dissanayake, the new President of Sri Lanka?, **The Hindu**, November 18, 2024. https://tinyurl.com/yw2tkwcp

17- Melani Manel Perera, Colombo: the promises of newly-elected President Dissanayake, **Pime Asia News**, September 23, 2023. https://tinyurl.com/6mw9yknu

18- What are the key challenges for Sri Lanka President Dissanayake?, **The Economic Times**, September 23, 2024. https://tinyurl.com/yr39xz9b

19- Ganeshan Wignaraja, Sri Lanka's new outsider president in with a chance, **East Asia Forum**, October 2, 2024. https://tinyurl.com/47tt5j6u

20- Krishan Francis, Sri Lanka's new leader must balance ties between regional powerhouses India and China, **Associated press**, September 25, 2024. https://tinyurl.com/ycyd8wdf

21- Rajni Gamage, Harindra Dassanayake, A New Era in Sri Lanka? Implications of Dissanayake's Presidency, **South Asian Voices**, September 25, 2024. https://tinyurl.com/4w3ypr77

22- Suyesha Dutta, Sri Lanka's New Leftist President Signals Sharp Political Shift, **Asia Pacific foundation of Canda**, September 25, 2024. https://tinyurl.com/2s3sszxj

إصلاحات دستورية:
التحولات السياسية في منغوليا بعد انتخابات مجلس الدولة الأعلى 2024

باسم راشد
باحث دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

أجرت دولة منغوليا، في 28 يونيو 2024، انتخابات برلمانية تاريخية بَعْد إصلاحات دستورية وقانونية كبيرة، أدت إلى توسيع عدد مقاعد البرلمان وتوفير بيئة سياسية أكثر شمولاً. وعلى الرغم من احتفاظه بأغلبية المقاعد، فقد شكَّل "حزب الشعب المنغولي"، الحزب الحاكم الوحيد للبلاد منذ الثورة المنغولية في عام 1921، حكومة ائتلافية مع معارضيْه "الحزب الديمقراطي" و"حزب الهون" المُؤسَّس حديثاً. وبينما حفَّزت هذه الخطوة التوجه نحو مزيد من الاستقرار، فإنها أثارت مخاوف عن محدودية الرقابة البرلمانية، والديمقراطية المنغولية بشكل عام، كما طرحت تساؤلات عن انعكاساتها أيضاً على السياسة الخارجية لمنغوليا في السنوات القادمة.

أولاً: نظام الحكم في منغوليا

أعلنت منغوليا استقلالها عن الصين في يوليو 1921 بمساعدة الاتحاد السوفيتي، ثم أصبحت في عام 1924 دولة اشتراكية تحت مسمى "جمهورية منغوليا الشعبية". ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام 1990، كانت جمهورية منغوليا الشعبية دولة ذات حزب واحد يحكمها، وهو حزب الشعب الثوري المنغولي، لتكون أول دولة شيوعية في آسيا وثاني دولة شيوعية في العالم نظراً لوقوعها تحت النفوذ والتأثير السوفيتي، فكانت بمنزلة دولة حليفة وتابعة

للاتحاد السوفيتي. وقبل هذا التاريخ كانت الأراضي المنغولية تُحكَم إلى حد كبير كملكية ثيوقراطية تحت حكم "بوغد خان"، المعادل المنغولي للدالاي لاما في التبت، وذلك في ظل حكم إمبراطورية تشينغ التي حكمت الصين أيضاً[1].

وبَعْد انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت منغوليا تنتقل تدريجياً إلى الديمقراطية، ففي عام 1992، تبَّنت دستوراً جديداً واعتمدت اقتصاد السوق الحرة وأقرت التعددية الحزبية. ومنذ ذلك التاريخ، أجرت البلاد سلسلة من الانتخابات الرئاسية والتشريعية الناجحة، التي تنافَس فيها على السلطة السياسية "الحزب الثوري الشعبي المنغولي" الشيوعي السابق، والذي اتخذ اسم "حزب الشعب المنغولي" في عام 2010، مع الحزب الديمقراطي والعديد من الأحزاب الصغيرة الأخرى. وقد أنتجت الاستحقاقات الانتخابية في أغلبية هذه الفترة حكومة منقسمة؛ إذ كانت السمة السائدة هي أن يكون منصب الرئاسة والأغلبية البرلمانية من نصيب أحزاب مختلفة؛ لكن هذا تغيَّر في السنوات الأخيرة؛ حينما حصل حزب الشعب المنغولي على أغلبية ساحقة في البرلمان في عام 2020، ثم حقق مرشحه أوخناجين خوريلسوخ، فوزاً حاسماً في الانتخابات الرئاسية في انتخابات يونيو عام 2021.

وتجري السياسة في منغوليا في إطار ديمقراطية تمثيلية شبه رئاسية متعددة الأحزاب؛ إذ تضطلع الحكومة بالسلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الوزراء، أما رئيس الجمهورية فهو رأس الدولة، لكنه يملك سلطة محدودة على السلطة التنفيذية للحكومة. ويشغل لوفسانامسراي أويون إردين" منصب رئيس الوزراء منذ 27 يناير 2021، ولديه نائبان هما: ساينبوين أمارسايخان، منذ 8 سبتمبر 2022، وتشيميد خوريلباتار منذ 5 يناير 2023.

رئيس وزراء منغوليا الحالي لوفسانامسراي أويون إردين

أما بالنسبة للسلطة التشريعية، فتتكون من مجلس واحد هو "مجلس الدولة الأعلى State Great Hural"، والذي يتألف حالياً من 126 عضواً، بعد الإصلاحات الدستورية التي تمت الموافقة عليها في مايو 2023؛ يُنتخَب منهم 78 عضواً بالأغلبية البسيطة من خلال الاقتراع الشعبي المباشر، فيما يُنتخَب الأعضاء الـ 48 الآخرين بنظام التمثيل النسبي، لمدة 4 سنوات. وبالنسبة للسلطة القضائية، فإنها تستقل بعملها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتمثِّلها المحكمة العليا والمحكمة الدستورية إلى جانب عدد من المحاكم الفرعية[2].

ثانياً: نتائج ودلالات الانتخابات البرلمانية 2024

كانت الانتخابات التشريعية المنغولية الأخيرة بمنزلة تحول تاريخي وديمقراطي مهم في البلاد؛ فقد سبق هذه الانتخابات مجموعة من الإصلاحات الدستورية، تمت الموافقة عليها في مايو 2023 في استفتاء شعبي، هدفت إلى زيادة عدد مقاعد البرلمان من 76 مقعداً إلى 126 مقعداً، بما يسهم في تعزيز خدمة المُشرِّعين لدوائرهم الانتخابية من خلال خفض متوسط عدد الناخبين الذين يمثلهم كل مُشرِّع؛ إلى جانب إعطاء فرصة أكبر للأحزاب الصغيرة للمنافسة من خلال ائتلاف حزبيْن مع شرط الحصول على عتبة انتخابية نسبتها 4%، أو ثلاثة أحزاب فأكثر مع شرط الحصوص على عتبة انتخابية نسبتها 7%؛ وزيادة تمثيل المرأة عَبْر نظام انتخابي مُختلَط يتضمن نسبة بين الجنسين تكون 70 إلى 30، بما يعني أن حصة النساء لا تقل عن 30% لمرشحي القوائم الحزبية في الدوائر الانتخابية، واشتراط أن لا تقل نسبة إقبال الناخبين في الدائرة الانتخابية عن 50% وإلا يتم إجراء جولة أخرى من التصويت في تلك الدائرة؛ وأخيراً تعزيز صلاحيات السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية[3].

في هذا المناخ السياسي الجديد، جاءت نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة متوافقة إلى حد كبير مع ما هدفت إليه الإصلاحات الدستورية، فعلى الرغم من مواصلة حزب الشعب الديمقراطي تحقيق النسبة الأكبر من المقاعد البرلمانية بإجمالي 68 مقعداً، فإن الأحزاب المعارضة الأخرى أيضاً حققت نتائج مقبولة. ويمكن الإشارة إلى أبرز الدلالات السياسية التي عكستها نتائج هذه الانتخابات على النحو التالي:

1- تغيُّر تركيبة البرلمان:

يُشكِّل تمثيل أربعة أحزاب سياسية منفردة، وثلاثة أحزاب أخرى تُشكِّل ائتلاف التحالف الوطني الذي ظهر في يناير 2024، في البرلمان، ظاهرة جديدة في السياسة المنغولية بشكل عام. وعلى الرغم من سيطرة حزب الشعب المنغولي الحاكم على المشهد السياسي منذ استقلال منغوليا؛ فإنه حقق أغلبية ضئيلة في الانتخابات الأخيرة على الرغم من إنفاقه على حملته الانتخابات أكثر من جميع المتنافسين الآخرين. في المقابل، تمكَّن الحزب الديمقراطي، ثاني أكبر حزب في البرلمان، من زيادة عدد مقاعده البرلمانية من 11 إلى 42 مقعداً رغم ما يشهده الحزب من انقسامات داخلية مستمرة منذ عام 2016، لذلك كانت النتيجة مرضية بشكل كبير لقادة وأعضاء الحزب، مما دفعهم للإبقاء على رئيس الحزب الحالي.

من ناحية أخرى، زاد حزب الهون مقاعده البرلمانية من مقعد واحد إلى 8 مقاعد، في مفاجأة انتخابية، فيما حصل كلٌ من الائتلاف الوطني وحزب الإرادة المدنية-الخضر على 4 مقاعد لكل منهما، وهو ما يُعزى إلى نظام التمثيل النسبي الذي منح المعارضة بعض الحضور البرلماني وفقاً للانتخابات الأخيرة[4]. وإضافة إلى كل ذلك، فإن أعضاء البرلمان الجديد يمثلون قطاعات متنوعة مثل التعدين والبيئة والتعليم والصحة والطب الحيوي والصحافة

والطاقــة والأعمــال والقانــون، بمــا يضيــف تنوعــاً مميــزاً ووجهــات نظــر متباينــة للموضوعــات التــي ســتتم مناقشــتها.

جدول (1) نتائج الانتخابات التشريعية "مجلس الدولة الأعلى" في منغوليا (يونيو 2024)

م	الأحزاب الفائزة	عدد المقاعد	ملاحظات
1	**حزب الشعب المنغولي**	68	أقدم حزب سياسي ديمقراطي اجتماعي في منغوليا، إذ تأسّس في عام 1920 من قِبَل الثوار المنغوليين، وأدى دوراً مهماً في الثورة المنغولية، وكان الحزب الحاكم الوحيد حينها
2	**الحزب الديمقراطي**	42	حزب يميني وسطي يتبنى الأيديولوجية الليبرالية المحافظة. تأسّس في ديسمبر 2000 بعد اندماج خمسة أحزاب في أعقاب الثورة الديمقراطية في عام 1990، والتي أنشأت التعددية الحزبية.
3	**حزب الهون**	8	تأسّس في عام 2011 تحت اسم "حزب العمل الوطني" ليمثل يمين الوسط، ثم تغير اسمه في عام 2022، ويتبنى سياسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد
4	**الائتلاف الوطني**	4	تأسّس الائتلاف في يناير 2024، ويضم حزب الخضر المنغولي والحزب الديمقراطي الوطني والحزب الديمقراطي الليبرالي، ويتبنى الائتلاف أيديولوجية مزدوجة تدمج بين السياسات الخضراء والأفكار المحافظة
5	**حزب الإرادة المدنية - الخضر**	4	تأسّس في عام 2000 بعد دخوله في ائتلاف مع حزب الخضر، وهذه المرة الأولى التي يحصد فيها هذا العدد الكبير من المقاعد
الإجمالي		**126**	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، بالاعتماد على مصادر البيانات المتاحة في **IPU Parline** على الرابط: https://tinyurl.com/mtac9akv

2- اتساع تمثيل النساء في البرلمان:

تمكنــت العنــاصر النســائية مــن تأمــين 32 مقعــداً في البرلمــان الجديــد، وهــي زيــادة غــير مســبوقة مقارنــة بالانتخابــات الســابقة التــي حصــدت فيهــا النســاء 13 مقعــداً فقــط[5]. ويرجــع ذلــك بالأســاس لنظــام التمثيــل المتســاوي بــين الجنســين الــذي أقرَّتــه الإصلاحــات الدســتورية الأخــيرة؛ إذ

تم توسيع الدوائر الانتخابية بشكل كبير؛ من مقعدين إلى عشرة مقاعد، وتغطي ما يصل إلى أربع مقاطعات كاملة، وقد تم انتخاب 24 من هؤلاء النساء من خلال قوائم الأحزاب النسبية.

3- حضور شبابي لافت:

من أهم نتائج الانتخابات المنغولية الأخيرة أنها زادت من الفرص أمام الجيل الأصغر لتولي المسؤولية، وهو ما انعكس في ترشيحات الأحزاب التي غلب عليها العنصر الشبابي. فحزب الشعب المنغولي اعتمد على اختيار قادة من الجيل الأصغر سناً وزاد من فرصهم أيضاً للانضمام للسلطة التنفيذية. كما تضمنت قائمة الحزب الديمقراطي مجموعة من المشرَّعين الشباب؛ من بينهم المرشحة الأصغر سناً تسينجون سارولسايخان (27 عاماً)، إضافة إلى قادة آخرين من جيل الشباب مثل: إردينبولد سوخباتار، مؤسس جمعية ومشروع المريخ 5، والصحفيَيْن البارزيْن: لودويسامبو تشولونبيليج ومونخباياسالان لوفسانبيامبا وغيرهم[6].

4- ارتفاع نسبة المشاركة السياسية:

وصلت نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات الأخيرة نحو 70% من إجمالي 2.1 مليون ناخب مُسَّجل (يبلغ عدد سكان منغوليا 3.4 مليون نسمة)[7]، وهي نسبة مرتفعة للغاية مدفوعة بعدة عوامل مثل زيادة التنافس في هذه الانتخابات، والغضب الشعبي من السياسات المتبعة، إلى جانب تمكين المواطنين المنغوليين في الخارج من التصويت لأول مرة؛ حيث سجَّل 13095 منغولياً للتصويت من 34 دولة مختلفة[8].

ولعل المظاهر الديمقراطية الجديدة التي شهدتها الانتخابات التشريعية المنغولية في يونيو 2024، تمثل خطوة في طريق تعزيز الحكم وإشراك مختلف الأطراف السياسية في عملية صنع القرار، خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها هذه الدولة الآسيوية. ومع ذلك، لم تكن الانتخابات الأخيرة مثالية بدرجة كافية، كونها شهدت أيضاً عدة شبهات انتخابية كالتزوير وشراء الأصوات على الرغم من وجود جهات إقليمية ودولية لمراقبة الانتخابات. وإضافة إلى ذلك، شهدت الانتخابات تصاعد حدة العنف السياسي؛ فإلى جانب تعرض بعض المؤتمرات الانتخابية للحزب الديمقراطي لمضايقات وانتهاكات من أنصار حزب الشعب المنغولي الحاكم، قُتِل فيها أحد حكام المقاطعات، وهو عضو في الحزب الديمقراطي، على يد أحد أعضاء الحزب الحاكم أثناء الحملة الانتخابية، وهو الأمر الذي لم يحدث في منغوليا منذ عام 2008[9].

ثالثاً: الانعكاسات الداخلية

في أعقاب إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، وعلى الرغم من إمكانية قيامه بتشكيل الحكومة منفرداً لحصوله على الأغلبية التي تؤهله لذلك (68 مقعداً)؛ فإن حزب الشعب المنغولي

عمد إلى تشكيل ائتلاف كبير مع معارضيه، الحزب الديمقراطي (42 مقعداً) وحزب الهون الناشئ (8 مقاعد)، ما أسفر عن حكومة موَّحدة جمعت بين خصمين سابقين وحزب ثالث مهم. وقد انعكس هذا التعاون على تصويت 103 من أصل 104 برلمانيين حاضرين على تولي أويون إردين قيادة الحكومة مرة أخرى[10].

وقد أثارت هذه الخطوة جدلاً سياسياً داخل منغوليا بين مؤيد ومعارض؛ إذ اعتبره المؤيدون بمثابة جهد استراتيجي لتعزيز الاستقرار الحكومي والحكم التعاوني من خلال دمج وجهات نظر متنوعة لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تواجه منغوليا، فيما يراه المعارضون، خاصةً من قوى المجتمع المدني المحلي والمنغوليين الحضريين، أنه لن يعمل إلا على إدامة قبضة حزب الشعب المنغولي على السلطة بلا منازع، بما قد يدفع لمزيد من الممارسات الاستبدادية دون رقابة برلمانية، خاصةً مع غياب المعارضة التي أصبحت جزءاً من الحكومة في النهاية؛ فيما طعن فريق ثالث في دستورية هذه الخطوة من الأساس نظراً لحصول حزب الشعب المنغولي على الأغلبية الكافية لتشكيل الحكومة.

من ناحية أخرى، فإن التوجهات الأيديولوجية المتباينة داخل هذا الائتلاف الكبير قد يكون لها أيضاً تأثيرات سلبية في إبطاء عملية اتخاذ القرار، خاصةً في القضايا الاستراتيجية والاقتصادية المهمة التي تحتاج إلى تدخلات عاجلة من الحكومة، هذا إضافة إلى أن دخول المعارضة في هذا الائتلاف سيقلل من هامش المناورة السياسية والضغط الذي كان من الممكن أن تمارسه على الحكومة من داخل البرلمان، بما يعطي ميزة لحزب الشعب المنغولي الحاكم، الذي أشار محللون إلى أن تحركه نحو حكومة ائتلافية بمنزلة مناورة سياسية لإبقاء المعارضة لسياساته في حدها الأدنى. ومع ذلك، تظل أمام الأحزاب المعارضة الشريكة في الحكومة قدرة، ولو محدودة، على المناورة بورقة التهديد بالخروج من الائتلاف الحكومي في حال عدم الموافقة على سياسات معينة تتعارض مع توجهاتهم الأيديولوجية ووعودهم لناخبيهم.

والأهم مما سبق أنه قد يكون للانتخابات الأخيرة وما تلاها من تشكيل حكومة ائتلافية، انعكاسات على بعض الملفات المهمة؛ يأتي في مقدمتها الملف الاقتصادي، خاصةً وأنه وفقاً لأحدث تقرير للبنك الدولي، فإنه من المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد المنغولي إلى 4.8% خلال العام الجاري 2024 (متراجعاً من 7.1% في عام 2023) مع انخفاض صادرات الفحم واستمرار تأثر قطاع الزراعة بالظروف المناخية القاسية. ومن المتوقع أن يؤدي التوسع المالي وارتفاع دخول الأسر إلى زيادة الضغوط التضخمية في عام 2024. ومع ذلك، خلال الفترة 2025-2026، سيعاود النمو الاقتصادي الارتفاع؛ فمن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 6.4%، مدفوعاً بزيادة الإنتاج في منجم "أويو تولجوي"، أكبر منجم للنحاس في البلاد[11]. وعلى الرغم من اعتماد الاقتصاد المنغولي بشكل أساسي على قطاع تعدين الفحم وخدمات النقل ذات الصلة، فإنه من غير المتوقع أن تواجه الحكومة الائتلافية اعتراضات من جانب المحافظين على البيئة والأحزاب المرتبطة نظراً لضعف حضورهم في البرلمان في مواجهة الائتلاف الحكومي الكبير.

انعقاد أول جلسة لبرلمان منغوليا بعد انتخابات 28 يونيو 2024، وزيادة عدد الأعضاء إلى 126 عضواً (أولان باتور، 2 يوليو 2024)

ومع ذلك، تظل هناك قضايا مفصلية مهمة قد تكون عائقاً في استمرار وحدة الحكومة الائتلافية، لعل أهمها قضايا مكافحة الفساد ورعاية حقوق الإنسان، والتي يدافع عنها بشكل رئيسي حزب الهون الناشئ (الشريك الحكومي)، إذ ظل الفساد بمنزلة بلاء دائم في المجتمع المنغولي لعقود من الزمان؛ إذ أدى إلى تقليص الأرباح من الإمكانات الاقتصادية للبلاد. وعلى الرغم من أن الإدارات المختلفة أطلقت حملات لمكافحة الفساد ونفذت قوانين عديدة، فإن هذه الجهود فشلت في حل المشكلة. وقد أُجرِيَت الانتخابات الأخيرة تحديداً وسط حالة من الغضب الشعبي المتصاعد ضد الفساد والركود الاقتصادي؛ إذ تحتل منغوليا المرتبة 121 من إجمالي 180 دولة شملها مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2023، وذلك بحصولها على 33 درجة من 100 درجة، وعلى الرغم من أن درجة البلاد لم تنخفض عن العام الماضي، فإنها لم تتحسن أيضاً. والواقع أن درجة منغوليا ظلت تدور عند نفس المستوى منذ أن تبنى مؤشر مدركات الفساد نظام التقييم الحالي في عام 2012[12].

ولكن برزت بعض مؤشرات التحسن مؤخراً، مع إطلاق الحكومة في عام 2020 مبادرة (E-Mongolia)، وهي منصة عبر الإنترنت تقدم خدمات حكومية، أسهمت في الحد من انتشار الرشوة في الخدمة العامة على المستوى الأدنى، لكن الفساد على المستوى الأعلى

لا يزال يشكل تحدياً. ووفقاً لبعض التقديرات، انخفضت الخسائر الناجمة عن الفساد في منغوليا بنسبة 83.1% بين عامي 2022 و2023 (من 5 تريليونات توغريك منغولي إلى 845 مليار توغريك – الدولار الواحد حالياً يتجاوز 5000 توغريك)[13]. وبينما تركز الحكومة الائتلافية الجديدة خلال فترة ولايتها القادمة على جذب استثمارات كبيرة من شركائها الأجانب؛ فإنها ستحتاج إلى معالجة الفساد في جميع جوانب الحياة العامة المنغولية، خاصةً في مجالات المشتريات والخدمة العامة.

رابعاً: التداعيات على السياسة الخارجية

تفرض الجغرافيا قيوداً على السياسات الخارجية للدول، ففي مساحة تعادل 1564 كيلومتراً مربعاً، تقع منغوليا في شمال شرق آسيا، وتحدها فقط دولتان هما الصين من الجنوب وروسيا من الشمال. وعلى الرغم من غناها بالموارد الطبيعية التي تشمل الفحم والنحاس والفوسفات والقصدير والزنك، إلى جانب النفط؛ فإن منغوليا تعتمد في سياستها وتجارتها الخارجية بالأساس على جارتيها الرئيسيتين روسيا والصين.

ومنذ إنشاء الدولة المنغولية الحديثة، كانت سياستها الخارجية في الغالب تحددها طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي والصين. ومن غير المتوقع أن تؤدي الانتخابات الأخيرة إلى تغيير مُحتَمَل في البوصلة الاستراتيجية الخارجية لمنغوليا؛ إذ ستحافظ غالباً على علاقاتها المتوازنة بين جاريها العملاقين، نظراً لعمق التعاون بين منغوليا وبين كل من روسيا والصين، فضلاً عن ضيق هامش المناورة الاستراتيجية لمنغوليا على المستوى الخارجي بحكم موقعها الجغرافي بين الدولتين.

وعلى الرغم من الإرث التاريخي الصيني في منغوليا، بدأت أولان باتور في بناء علاقات ودية مع الصين في بداية التسعينيات، بالتركيز على المجالين الاقتصادي والتجاري، وذلك في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1989 وتراجع النفوذ الروسي إقليمياً وعالمياً. وخلال السنوات الثلاثين الماضية، حافظت منغولياً على شراكات ثنائية استراتيجية مع الدولتين؛ كانت نتيجتها أن تحوَّلت الصين إلى أكبر شريك تجاري واستثماري لمنغوليا، فبين عامي 1990 و2019، استثمرت الصين ما مجموعه 5.4 مليار دولار، وهو ما يُمثِّل 19% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منغوليا. وحالياً، تم تسجيل أكثر من 7543 شركة صينية في منغوليا، بل وتذهب أكثر من 90% من الصادرات المنغولية إلى الصين؛ الأمر الذي جعل الحكومة المنغولية توائم استراتيجياتها التنموية مع مصالح الصين بدرجة أساسية، وبشكل أخص مواءمة خططها التنمية طويلة الأجل مع مبادرة الحزام والطريق الصينية ومبادرة التنمية العالمية[14].

شكل (1) خريطة منغوليا ومدنها الرئيسية وحدودها الخارجية

وفيما يتعلق بروسيا، وبالتوازي مع ما سبق، فإنها تحتل تاريخياً، وحالياً أيضاً، مكانة متميزة في السياسة الخارجية المنغولية، ليس من الناحية الاقتصادية والتجارية فحسب، بل أيضاً على المستويات السياسية والاستراتيجية. ومنذ إعادة انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين في مارس 2024، استهدف الرئيس الروسي تقوية علاقات روسيا مع جيرانها الشرقيين، ومن بينهم منغوليا، في ظل التوترات القائمة مع حلف شمال الأطلسي "الناتو" والغرب في أعقاب الحرب الأوكرانية[15]. وربما أحدث دليل على عمق العلاقات بين الدولتين، استقبال منغوليا الحافل للرئيس الروسي، في 3 سبتمبر 2024، خلال زيارته الرسمية للبلاد وتجاهلها لمذكرة الاعتقال الصادرة بحقه من المحكمة الجنائية الدولية، ولردود الفعل الغربية والدولية تجاه هذه الزيارة، ما يعكس أهمية وعمق العلاقات مع روسيا بالنسبة لمنغوليا[16].

وعلى الرغم من عمق العلاقات بين منغوليا وكل من الصين وروسيا، فإن الحكومة المنغولية تسعى إلى تحقيق المزيد من الاستقلال في سياستها الخارجية وتنويع شراكاتها مع دول من خارج المنطقة. ففي عام 2023، على سبيل المثال، زار عدد من القادة العالميين منغوليا، من بينهم البابا فرنسيس ورئيسا فرنسا وبولندا (للمرة الأولى)، فيما زار رئيس وزراء منغوليا الولايات المتحدة. كما عززت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية شراكتيهما الاستراتيجيتين مع منغوليا، ودشنتا آلية حوار ثلاثية بالتركيز على المعادن الحيوية، فيما بدأت الشركات الفرنسية مفاوضات لتطوير منجم لليورانيوم في منغوليا، بهدف التصدير إلى السوق الصينية[17].

ومـن المتوقـع أن تواصـل الحكومـة الائتلافيـة في منغوليـا مسـاعيها لتنويـع شراكاتهـا الخارجيـة لكـن في إطـار الحـدود السياسـية المتاحـة لهـا، دون إغضـاب شريكيهـا الأساسـيين روسـيا والصـين؛ فالدبلوماسـية المنغوليـة المتطـورة في السـنوات الأخـيرة تسـعى إلى معالجـة الخلـل الناتـج مـن الإفـراط في الاعتمـاد عـلى روسـيا والصـين فقـط، وتحقيـق نـوع مـن التـوازن الدقيـق بـين جيرانهـا المباشريـن وشركائهـا الخارجيـين مـع التركيـز عـلى تحسـين هامـش المنـاورة مـع الجارتـين القويتـين.

ختامـاً، لقـد نجحـت منغوليـا في إجـراء انتخابـات ديمقراطيـة سـمحت بدخـول أربعـة أحـزاب وائتـلاف حزبـي يتكـون مـن ثلاثـة أحـزاب إلى البرلمـان بعـد إصلاحـات دسـتورية هدفـت لتوسـيع مشـاركة الأحـزاب الصغـيرة وزيـادة تمثيـل المـرأة عـبر نظـام انتخابـي مُختَلَـط. ومـع تشـكيل ائتـلاف حكومـي كبـير بـين الحزبـين الرئيسـيين المتنافسـين (حـزب الشـعب المنغـولي والحـزب الديمقراطـي)، إضافـة إلى حـزب الهـون الناشـئ، تواجـه الحكومـة عـدة تحديـات داخليـة مهمـة مرتبطـة بتحسـين الوضـع الاقتصـادي ومكافحـة الفسـاد وتحسـين أوضـاع حقـوق الإنسـان. ومـع ذلـك، وعـلى الرغـم مـن محاولـة تنويـع تحركهـا الخارجـي، تظـل هـذه الانتخابـات ونتيجتهـا لا تفعـل الكثـير بشـأن حقيقـة اعتمـاد منغوليـا اقتصاديـاً عـلى روسـيا والصـين بالأسـاس بحكـم موقعهـا الجغـرافي بـين الدولتـين، وضيـق هامـش المنـاورة السياسـية لهـا عـلى المسـتوى الخارجـي.

الهوامش

1- Alex Chen and Azeem Ibrahim, Mongolia Is Walking a Fragile Democratic Path, **Foreign Policy**, July 2, 2024. https://tinyurl.com/4ph4zjn3

2- For more Details about Political System in Mongolia, visit Mongolia CIA Fact book, last updated: September 03, 2024. https://tinyurl.com/3979td5c

3- Bolor Lkhaajav, Mongolia's Constitutional Reform Enlarges Parliament, Advances a Mixed Electoral System, **The Diplomat**, June 02, 2023. https://tinyurl.com/6px25t97

4- Orgil Dugersuren, Mongolia's coalition dominance may undermine democracy, **East Asia Forum**, August 23, 2024. https://tinyurl.com/4wb69x5y

5- For more details about the comparison between the Women representations in the last elections, visit**: IPU Parline**, https://tinyurl.com/55ya9usx

6- Bolor Lkhaajav, Mongolia's Election Brings Diverse Multiparty Representation and Corruption Concerns, **The Diplomat**, June 04, 2024.https://tinyurl.com/3wny7d38

7- Mongolia's governing party wins only a slim majority in parliamentary election, early results show, **Associated Press**, June 29, 2024. https://tinyurl.com/4ymw2mfm

8- Bolor Lkhaajav, **Op Cit.**

9- Mongolia opposition candidate beaten to death during election campaign, **South China Morning Post,** June 17, 2024. https://tinyurl.com/2sxk7jcx

10- Anand Tumurtogoo, A Grand Coalition and a New Era in Mongolia**, The Diplomat**, August 01, 2024. https://tinyurl.com/mr3txt89

11- Mongolia's Economy Recovering, Risks Remain: World Bank Report, **World Bank Group**, Press Release, May 10, 2024. https://tinyurl.com/yuwmfemx

12- For more details about Corruption Perceptions Index, follow: https://tinyurl.com/4wz6a25d

13- Bolor Lkhaajav**,** Mongolia Commits to Fighting Corruption With International Help**, The Diplomat**, February 06, 2024. https://tinyurl.com/35wjsysb

14- Nuray Alekberli-Museyibova, Mongolia's Expanding Cooperation With China Has Limits, **Eurasia Daily Monitor**, The JamesTown Foundation, Vol 20, Issue 173. https://tinyurl.com/58rdbdza

15- Bolor Lkhaajav, What Does Putin's Re-election Mean for Mongolia-Russia Relations?**, The Diplomat**, April 30, 2024. https://tinyurl.com/29jzfrmr

16- Putin welcomed in Mongolia despite ICC arrest warrant, **BBC**, September 3, 2024, https://tinyurl.com/2s3kp8tf

17- Самбууням.М, 2023 in Review: The Highlight Events in Mongolia, **Mongolian National News Agency**, December 30, 2023. https://tinyurl.com/4e5xsf3e

تسييس الأبجدية:

أبعاد وتداعيات تحوُل كازاخستان إلى استخدام الأحرف اللاتينية

أحمد دياب

مدير تحرير مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام الصحفية، القاهرة

بَعْد ثلاث موجات من إصلاح الأبجدية، ظلت سياسة التحول إلى الأبجدية اللاتينية (latini-zatsiya) في دول منطقة آسيا الوسطى، في قلب القضايا الوطنية والاجتماعية والسياسية لأكثر من قرن من الزمان. وترتبط عملية استخدام الأبجدية اللاتينية الحالية في آسيا الوسطى ارتباطاً وثيقاً بشرعية السلطة، وبناء الهوية ما بَعْد حقبة الاتحاد السوفيتي، والبحث عن التوازن الجيوسياسي بين روسيا والصين والغرب، لكن في الوقت نفسه كان لكل دولة أجندتها الخاصة.

أولاً: التحول إلى الأبجدية اللاتينية في آسيا الوسطى

في القرنين السادس والسابع الميلاديين، أي في أوائل العصور الوسطى، تم إنشاء واستخدام كتابة رونية تركية قديمة، تُعرَف باسم خط أورخون ينيسي، في أراضي أوراسيا. ومن القرن الخامس إلى القرن الرابع عشر، كانت اللغة التركية هي لغة التواصل بين الأعراق في معظم أنحاء أوراسيا. وبين القرنين الرابع عشر وأوائل القرن العشرين، استخدمت الدول الناطقة بالتركية في منطقة آسيا الوسطى الحروف العربية؛ إذ أدى اعتناق الإسلام إلى التحول من الكتابة الرونية إلى انتشار اللغة والأبجدية العربية[1].

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر فصاعداً، عارض المثقفون الأتراك صراحةً استخدام الأبجدية العربية، الذي كان يُنظَر إليه على أنه فشل في مطابقة اللغات التركية بسبب عدد الحروف المتحركة المحدود فيه. وكان ميرزا فاضلي أخوندوف، أول مُنتقِدٍ رئيسي للنص العربي، مفضلاً بدلاً من ذلك النص اللاتيني، والذي اقترحه بصفته جزءاً من إصلاح لغوي عثماني أكثر عمومية خلال عصر التنظيمات الخيرية في الدولة العثمانية (1839-1876). ولكن فكرته كانت متطرفة للغاية بالنسبة لبعض معاصريه، الذين اعتقدوا أنها تعني رفض الإسلام[2].

وبَعْد التوسع الروسي في منطقة آسيا الوسطى، أولاً من قِبَل الإمبراطورية الروسية القيصرية ثم من قِبَل الاتحاد السوفيتي السابق، تم تقديم الأبجدية اللاتينية بصفته جزءاً من سياسة "korenizatsiya" (التوطين) الأوسع نطاقاً لموسكو في أواخر عشرينيات القرن العشرين. وكان المثقفون المحليون قد انتقدوا بالفعل النص العربي لافتقاره إلى ما يكفي من الحروف المتحركة لتلبية احتياجات اللغات التركية وعدم التوافق بين النص واللغات المحلية الأصلية.

وكانت المحاولة الأولى لإضفاء الطابع اللاتيني على اللغة الياكوتية - التي كانت قد أصبحت لاتينية جزئياً منذ عام 1919 – قد حدثت بالنسبة للغة الأوزبكية في عام 1921 وللغة الكازاخية في عام 1923. وفي عام 1924، أفسح النص العربي المتأصل، الذي حلَّ محل الأحرف الرونية المبكرة، المجال لنص قائم على اللاتينية؛ حيث أيد قادة الشيوعية الأوائل في الاتحاد السوفييتي في البداية استخدام أي أبجدية تُعتبَر علمانية.

وفي ظل الخوف من تنامي المشاعر القومية بين الشعوب التركية في الاتحاد السوفيتي، تم استبدال الأبجدية اللاتينية بالأبجدية السيريلية. وكان يُنظَر إلى هذه الخطوة إلى حد كبير باعتبارها جزءاً من سياسة أوسع نطاقاً لـ "ترويس" البلاد، حيث حاولت موسكو تطوير شعور سوفيتي مُشتَرَك بالهوية المُشتَرَكة من ناحية، ولم يكن النص العربي بالنسبة لموسكو علمانياً بما يكفي ليتماشى مع "المثل السوفييتية المبكرة للأممية والسوفييتية والبروليتاريا" من ناحية أخرى[3].

ووافق المؤتمر التركي الأول، الذي عُقِدَ في باكو، على التحول إلى أبجدية لاتينية تُعرَف باسم يانجليف (يانجي أليفبي- الأبجدية الجديدة) للدول الناطقة بالتركية في الاتحاد السوفيتي في عام 1926. وكان على جميع الجمهوريات السوفيتية التركية أن تُعلِنَ الأبجدية التركية المُوحدة الجديدة باعتبارها نصها الرسمي بحلول الأول من يناير عام 1929. وفي 7 أغسطس 1929، اعتمدت هيئة رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ومجلس مفوضي الشعب في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية قراراً بشأن إدخال الأبجدية اللاتينية الجديدة المسماة "الأبجدية التركية المُشتَرَكة"[4].

ولقد جرى استخدام الأبجدية اللاتينية رسمياً من عام 1929 إلى عام 1940، ثم تمَّ استبدالها بالأبجدية السيريلية، التي اعتُمِدَت رسمياً في جمهوريات آسيا الوسطى بين عامي 1939 و1941. وعلى النقيض من ذلك، لم تَعتمِد أرمينيا وجورجيا ودول البلطيق الأبجدية السيريلية تحت الحكم السوفيتي؛ إذ كان يُنظَر إلى هذه الخطوة إلى حد كبير باعتبارها جزءاً من سياسة أوسع نطاقاً لـ "ترويس" البلاد؛ حيث حاولت موسكو تطوير شعور سوفيتي جماعي بالهوية المشتركة[5].

ومع انهيار الشيوعية بسقوط جدار برلين في نوفمبر 1989، وسقوط الاتحاد السوفيتي السابق في ديسمبر 1991، واجهت دول آسيا الوسطى المستقلة حديثاً مهمة غير مسبوقة تتمثل في تأسيس جميع سمات الدولة من الصفر. وبجانب سمات مثل الحكومة الوطنية والقوانين والعملة والجيش والحدود والعديد من السمات الأخرى، سارعت جميع الدول إلى اعتماد اللغات الوطنية لشعوبها كلغاتها الرسمية، فقد تم إعلان اللغات الكازاخية والقرغيزية والطاجيكية والتركمانية والأوزبكية كلغات رسمية في كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان على التوالي. وبذلك بدأت هذه الدول ما يُسمَّى "السياسات اللغوية" باعتبارها سمة طبيعية لمجتمعاتها، ثم كانت الخطوة التالية في هذه السياسة هي إصلاح الأبجدية[6].

وفي أذربيجان، بدأت المناقشات حول تبني الأبجدية اللاتينية في عام 1989، وبلغت ذروتها بقانون يفرض تغيير الأبجدية في ديسمبر عام 1991، أي بعد شهرين فقط من حصولها على الاستقلال، لكن لم يتم التغيير رسمياً إلا في يونيو 2001 بَعْد مرسوم صادر عن الرئيس حيدر علييف؛ حيث بدأت جميع الوثائق الرسمية والصحف والكتب وعلامات الشوارع في التحول إلى الأبجدية اللاتينية. وسارت تركمانستان على خطى أذربيجان، فقامت بالتحول الكامل تقريباً إلى الكتابة اللاتينية في عام 1993.

وكان انتقال أوزبكستان إلى الكتابة اللاتينية أبطأ كثيراً، ففي البداية، كان هناك أربعة دوافع رئيسية لذه التحول، وهي: تعزيز الوضع السيادي للدولة المستقلة حديثاً؛ والحماية من الفهم الخاطئ الذي قد يأتي بالتطرف جراء الكتابة العربية من وجهة نظر قادة أوزبكستان؛ وتعزيز عملية التحديث والتغريب؛ والحصول على الدعم المالي التركي. وعلى الرغم من أن البرلمان الأوزبكي أقر أول قانون بشأن اللاتينية في وقت مبكر من سبتمبر 1993، فقد استغرق الأمر حتى عام 2021 حتى أعلن مكتب الرئيس الأوزبكي خطة اللاتينية الكاملة.

وفي الوقت نفسه، لم تبذل قرغيزستان جهداً يُذكَر في التحول إلى الأبجدية اللاتينية، ربما بسبب موقف السكان من أصل روسي في البلاد واستمرار النفوذ الروسي بها أيضاً؛ إذ كانت

بشكيك تتلقى أموالاً ومساعداتٍ روسية أكثر من أي دولة أخرى في آسيا الوسطى وتستضيف قاعدة عسكرية روسية على أراضيها، ولذلك كانت هي الجمهورية الوحيدة في آسيا الوسطى التي مَنَحَت اللغة الروسية وضعاً رسمياً بموجب قانون صدر في مايو 2000.

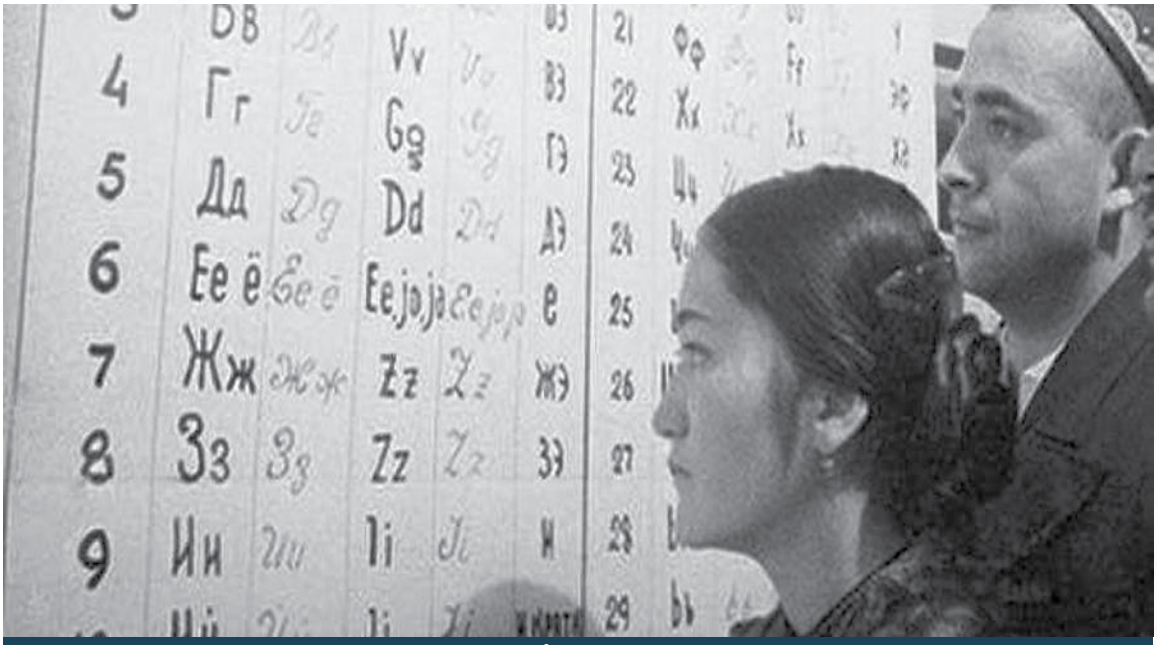

كان الناس في آسيا الوسطى يدرسون في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين الاختلافات بين الأبجدية السيريلية "يانجليف"، وهي أبجدية لاتينية شائعة، وبين الأبجدية السيريلية الفردية للغات التركية السوفييتية المشتركة.

ثانياً: أهداف تحوُل كازاخستان إلى استخدام الأبجدية اللاتينية

في كازاخستان، تُشكِّل التركيبة السكانية والجغرافيا السياسية أهمية حاسمة في اتخاذ القرار بشأن مسألة الأبجدية. وقد زاد عدد المدافعين عن اللاتينية في السنوات الأخيرة مع صعود القومية الكازاخية. وأثار المسؤولون الحكوميون مرة أخرى فكرة التحول إلى الأبجدية اللاتينية في عام 2002، ولكن لم يتطرق الرئيس نزار باييف، آنذاك، إلى هذه القضية إلا في عام 2007[7]. وأخيراً، في عام 2017، اعتمد الرئيس الكازاخي، آنذاك، نور سلطان نزار باييف وثيقة استراتيجية تحت عنوان "كازاخستان 2050"، والتي حدد فيها عام 2025 كبداية للتحول إلى الأبجدية اللاتينية، وتم إنشاء لجنة خاصة كُلِّفَت بتطوير الأبجدية الجديدة.

ومن خلال إصدار أمر بتحويل اللغة الكازاخية من الأبجدية السيريلية إلى الأبجدية اللاتينية بحلول عام 2025، يراهن المسؤولون الكازاخ على مجموعة من الأهداف أبرزها تعزيز الهوية الوطنية للدولة، والتخلص من ماضيها الاستعماري الروسي والسوفيتي، والاندماج بشكل أفضل في العالم الحديث.

1 – تعزيز مكانة كازاخستان الإقليمية والدولية:

على الرغم من أن روسيا وكازاخستان تربطهما علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية وأمنية وطيدة في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، باعتبارهما أعضاء مؤسسين للعديد من المنظمات الإقليمية البارزة، مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. لكن يشير البعض إلى أن القوة الدافعة وراء التحول اللغوي الجديد في كازاخستان يتمثل في رغبة القيادات الكازاخية في إبعاد نفسها تدريجياً عن النفوذ السياسي والتأثير الثقافي الروسي، خاصة أن الأبجدية اللاتينية هي وسيلة للاقتراب من الاقتصاد العالمي، والغربي منه تحديداً. ولطالما دعا الرئيس السابق نزار باييف إلى تغيير النظرة إلى العالم في ضوء تأثيرات العولمة والتكامل الأوراسي والدور المتزايد لكازاخستان في الشؤون الإقليمية[8].

وقد روَّج نزار باييف منذ فترة طويلة لـ"الكازاخستانية" مع تحقيق التوازن في العلاقات مع روسيا والغرب والصين، لكنه تجنَّب أيضاً إثارة عداء موسكو بسبب الحدود البرية الطويلة لكازاخستان مع روسيا، إضافة إلى عدد سكانها الكبير من السلافيين[9]. ويَعتقِد أنصار التحول إلى الأبجدية اللاتينية أن ذلك من شأنه أن يساعد على تسهيل اندماج كازاخستان في الاقتصاد العالمي وتمكين الوصول بشكل أفضل إلى التكنولوجيات والابتكار العلمي[10]. وتريد الحكومة الآن وَضْع اللغة الروسية على نفس مستوى اللغة الإنجليزية، وهي لغة أجنبية، لكنها لا تزال لغة مهمة، بصفتها جزءاً مما تسميه نظام التعليم الثلاثي اللغات الذي يهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للكازاخيين في الساحة العالمية[11].

من ناحية أخرى، يمكن أيضاً اعتبار مشروع الأبجدية الجديد مرتبطاً بالحركة الأكبر نحو اتحاد أكبر للدول الناطقة بالتركية؛ فخلال القمة الأخيرة لمنظمة الدول التركية في نوفمبر 2023 في أستانا، دعا الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، زعماء أذربيجان وكازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان إلى تطوير الأبجدية التركية المُشتَرَكة "لتعزيز الوحدة"؛ حيث اللغات مهمة في سياق علاقات تركيا مع جمهوريات آسيا الوسطى[12].

2 – تعزيز الهوية الكازاخية:

تُعَد قضايا الهوية موضوعاً حيوياً في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، فبعد انفصالها منذ أكثر من 30 عاماً، لا تزال هذه الدول في طور تشكيل هوياتها ما بعد السوفيتية. وتعَد اللغة عنصراً مهماً من عناصر الهوية، خاصة أن الجمهوريات السوفيتية السابقة نفذَّت نهجاً وسياسات مختلفة في استخدام اللغة الروسية واللغة الرسمية، وذلك من خلال تقديم سرد تاريخي فريد وتعزيز اللغة المحلية باعتبارها ركائز أساسية للهوية في حالة كازاخستان؛ فخلال معظم القرن العشرين، كانت كازاخستان ذات الأغلبية المسلمة تحت الحكم السوفيتي، الذي على الرغم من دوره في تحديث هذه الدولة ذات المساحة الشاسعة، فإنه أثر في طابعها الثقافي أيضاً[13].

ومنذ استقلال كازاخستان، لم تكن مسألة الأبجدية قضية معزولة؛ بل كانت جزءاً من حملة واسعة النطاق لتعزيز الثقافة واللغة والهوية الكازاخية. وقد ذهب الرئيس الكازاخي الحالي، قاسم جومارت توكاييف، إلى حد وَصْف التحول بأنه مرحلة مهمة من "التحديث الروحي" في كازاخستان. ومن الواضح أيضاً أن تبني الأبجدية اللاتينية والترويج للغة الكازاخية على اللغة الروسية يهدف إلى تعزيز العلامة التجارية والهوية الدولية لكازاخستان[14].

وقد أدى اندلاع الحرب في أوكرانيا، في 24 فبراير 2022، إلى تفاقم عمليات تحديد الهوية في كازاخستان، فقد تداخلت هذه الحرب مع عمليات تحديد الهوية الداخلية، ما أدى إلى تصاعد التوترات بين المجموعات الاجتماعية التي تحدد هويتها بشكل مُختلِف. كما أثارت مناقشات في المجتمع الكازاخي بشأن وضع لغة الدولة (الكازاخية) واستخدامها في الحياة اليومية، وقضايا إنهاء الاستعمار وإعادة التفكير في الماضي السوفيتي، فضلاً عن وضع مع ما يُسمَّى بـ "النازحين الروس" الذين فروا إلى كازاخستان للتهرب من التعبئة الثانية التي أعلنتها السلطات الروسية في نوفمبر 2022[15].

3 - إزالة الذاكرة الاستعمارية:

إن مشروع استخدام الأبجدية اللاتينية في كازاخستان، في جوهره، هو جزء من جهد أوسع لـ"إنهاء الاستعمار" من الماضي السوفيتي؛ إذ سعى العديد من الدول ما بعد السوفيتية إلى إعادة تأسيس لغاتها الوطنية والتخلص من نفوذ روسيا. وعلى مر السنوات الماضية، أصبحت مسألة لاتينية الأبجدية الكازاخية رمزاً للهوية الوطنية المُعزَّزَة. وتقول المراجعة التحليلية الأولية التي أجرتها وزارة التعليم في عام 2007، إن الابجدية اللاتينية تعني "تغيير الهوية السوفيتية إلى الهوية السيادية الكازاخية"[16].

ومع اندلاع الحرب في أوكرانيا، أصبحت قضية "إنهاء الاستعمار" في كازاخستان تحظى بشعبية متزايدة؛ حيث أثرت الحرب في أوكرانيا بشكل عام على كيفية تعريف المجتمع الكازاخي لنفسه، وإلى حد ما عزّزت المشاعر القومية التي يتم نقلها في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية. أما رسمياً، لا تقول السلطات الكازاخية إنها تقوم بـ "إزالة الاستعمار" في البلاد، لكن يمكن تقييم بعض أفعالها بهذه الطريقة. على سبيل المثال، بناء على مبادرة توكاييف، تم إنشاء لجنة الدولة في عام 2020 لإعادة التأهيل الكامل لضحايا القمع السياسي الذي تم تنفيذه خلال الحقبة السوفيتية، وتشكيل خريطة طريق لتغيير الأسماء القديمة لنحو ثلاثة آلاف من الأسماء القديمة في كازاخستان في سياق وطني، خلال الفترة بين عامي 2022 و2025، وبالفعل، ومنذ عام 2022، تم تغيير أسماء 68 منطقة[17].

شكل (1) مقارنة بين الأبجدية الكازاخية اللاتينية الجديدة والأبجدية السيريلية التركية المشتركة

№	Написание	Звук	№	Написание	Звук
1	A a	[а]	17	N' n'	[ң], [нг]
2	A' a'	[ә]	18	O o	[о]
3	B b	[б]	19	O' o'	[ө]
4	D d	[д]	20	P p	[п]
5	E e	[е]	21	Q q	[қ]
6	F f	[ф]	22	R r	[р]
7	G g	[г]	23	S s	[с]
8	G' g'	[ғ]	24	S' s'	[ш]
9	H h	[х], [һ]	25	C' c'	[ч]
10	I i	[і]	26	T t	[т]
11	I' i'	[и], [й]	27	U u	[ұ]
12	J j	[ж]	28	U' u'	[ү]
13	K k	[к]	29	V v	[в]
14	L l	[л]	30	Y y	[ы]
15	M m	[м]	31	Y' y'	[у]
16	N n	[н]	32	Z z	[з]

ثالثاً: تحديات التحول للأبجدية اللاتينية في كازاخستان

كما هي الحال عادة أثناء عمليات الإصلاح الأساسية، فإن هذا التغيير في الأبجدية لا يمكن أن يتم دون تداعيات وتأثيرات اجتماعية واقتصادية وجيوسياسية؛ حيث يُعد التحول الأبجدي في دولة متعددة الأعراق مثل كازاخستان عملية مهمة بسبب الديناميكيات الاجتماعية الداخلية والتداعيات الجيوسياسية الأوسع نطاقاً، ولاسيما فيما يتعلق بروسيا.

1 – صعوبات مالية ولوجستية:

يعد التحول إلى الأبجدية اللاتينية مشروعاً مكلفاً في كازاخستان، فهذا التحول يتطلب لنجاحه موارد اقتصادية كبيرة لتمويل الكتب المدرسية والتقنيات الجديدة والدعم من المجالات اللغوية؛ ففي أوائل القرن العشرين، تمكَّن السوفييت من دفع إصلاحاتهم الأبجدية على وجه التحديد لأنهم امتلكوا هذه الموارد، بينما كانت الدول التركية تفتقر إليها[18]. وتشير أحدث تقديرات التكلفة المتاحة لعام 2018 إلى أن عملية إضفاء الطابع اللاتيني على التعليم في كازاخستان سوف تتطلب نحو 664 مليون دولار، وهذا المبلغ سوف يغطي في المقام

الأول المبادرات التعليمية وطباعة الكتب المدرسية الجديدة بالخط اللاتيني الجديد، كما تم تخصيص نحو 332 مليون دولار لتدريب المعلمين. وفي المجمل، بلغت تكلفة مشروع إضفاء الطابع اللاتيني على التعليم 39% من الناتج المحلي الإجمالي لكازاخستان في عام 2018، ولهذا أثارت هذه التكلفة المرتفعة مخاوف بشأن الجدوى الفعلية للمبادرة في الإطار الزمني المقترح. وعلى الرغم من الاعتمادات المالية الكبيرة، فقد واجهت عملية إضفاء الطابع اللاتيني على التعليم تأخيرات متعددة؛ حيث يمتد الجدول الزمني من عام 2023 إلى عام 2031[19].

2 - تهميش الأقليات القومية:

بينما يُقدِّم المسؤولون الكازاخ مشروع التحول إلى الأبجدية اللاتينية بصفته خطوة نحو التحديث والعولمة، فإن الخطاب الرسمي المحيط باستخدام الأبجدية اللاتينية يهتم بشكل حصري تقريباً بالكازاخيين والمتحدثين بالكازاخية، متجاهلاً مخاوف واحتياجات الأقليات الأخرى، ولاسيما الأقلية الروسية؛ إذ تضم كازاخستان أقلية من أصل روسي تُقدَّر بحوالي 25% من سكان البلاد البالغ عددهم حوالي 20.5 مليون نسمة، هذا مع العلم بأن اللغة الروسية قامت تقليدياً بدور مهيمن في حياة كازاخستان وتُستخدَم بشكل كبير في التعليم والإعلام والقطاع الخاص.

ووفقاً لتعداد عام 2021، فإن نحو 83.7% من سكان كازاخستان يتحدثون الروسية مقارنة بنحو 80.1% يتحدثون الكازاخية[20]؛ ومن ثم، فإن اعتماد اللاتينية في كازاخستان يمكن أن تؤدي إلى تحول اجتماعي ثقافي يؤدي إلى تهميش الأقليات الناطقة بالروسية، خاصة بالنظر إلى حقيقة أن السيريلية يُنظَر إليها على أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باللغة والهوية الروسية. ولهذا حاولت القيادات السياسية في كازاخستان التعامل بحذر مع قضية اللغة الروسية سابقاً، ففي عام 2004، قال الرئيس السابق، نزار بابيف، إن اللغة الروسية تُوحِّد الأمة الكازاخية وجميع مواطني كازاخستان، وأن اللغة الكازاخية تحتاج إلى الوقت للوفاء بدورها المُوحِّد. وفي حديثه عن الأبجدية اللاتينية، كرر بابيف دور اللغة الروسية، الذي وصفه بأنه "مفيد ومؤثر ولا يزال قوياً"، ووصفه بأنه "ميزة تاريخية أن يتقن المواطنون الكازاخيون اللغة الروسية".

وتمتد هذه التأثيرات على الأقليات الأخرى، بما في ذلك الأوزبك والتتار والإيغور والطاجيك، وربما لم تتم دراسة وضع هذه الأقليات بشكل كبير من السلطات الكازاخية؛ حيث تَعتمِد هذه المجتمعات أيضاً على السيريلية، وقد تُواجِه تحديات مماثلة أثناء الانتقال الفعلي للاتينية، مما قد يزيد من تعقيد وصولها إلى التعليم وسوق العمل.

3 – إمكانية توتير العلاقات مع روسيا:

لا يمكن النظر إلى قرار تبديل الأبجديات في كازاخستان على أنه قضية محلية بالكامل، فقد يكون له تداعيات جيوسياسية كبرى. ونظراً لأن السيريلية مرتبطة بنفوذ وإرث روسيا في المنطقة، فإن التحول إلى اللاتينية يُنظَر إليه في روسيا على أنه مسعى لإبعاد أستانا عن موسكو وكذلك عن الماضي السوفيتي وتقريب البلاد بدلاً من ذلك من الغرب والدول الناطقة بالتركية الأخرى.

وعلى الرغم من أن رد الفعل الرسمي للحكومة الروسية متحفظاً إلى حد ما، إذ قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إن "روسيا لا تَعتبِر الأبجدية اللاتينية انتهاكاً لحقوق الناطقين بالروسية، مضيفاً أنه "بغض النظر عن مكان وجود المواطنين الروس، فإن ضمان مصالحهم وحقوقهم هو الأولوية بالنسبة لموسكو"؛ فإن تعليقات وسائل الإعلام والنخب والشبكات الاجتماعية في روسيا كانت سلبية للغاية، وطرح العديد منهم مشكلة حقوق العرقية الروسية التي تعيش في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وبالنسبة لهم، فإن تغيير الأبجدية مرادف للتمييز ضد العرقية الروسية؛ بل إن البعض ربط مسألة الأبجدية بتضييق مجال نفوذ روسيا في الفضاء الأوراسي، ومن ثم إضافة بعد جيوسياسي لهذه التطورات[21].

وفي المقابل، يحاول المسؤولون في كازاخستان الحفاظ على سياسة لغوية متوازنة، فقد تم التأكيد على الأهمية الإيجابية للغة الروسية للبلاد في عهد الرئيس الأول نزار باييف، وصرَّح الرئيس الحالي توكاييف، في أكتوبر 2022، أنه لا ينبغي استخدام اللغة الكازاخية في الألعاب السياسية، ولا ينبغي للمرء أن يرفض تعلُّم لغات أخرى، ويجب اتباع سياسة متوازنة في قضية اللغة. وعلى المستوى الدولي، يَعترِف توكاييف بالأهمية الكبيرة للغة الروسية بالنسبة لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وعلى سبيل المثال، في إطار القمة غير الرسمية لرؤساء دول رابطة الدول المستقلة، في ديسمبر 2022، في سانت بطرسبرغ، أكد توكاييف مرة أخرى على الدور المهم للغة الروسية في رابطة الدول المستقلة واقترح إنشاء منظمة دولية تحت رعاية رابطة الدول المستقلة لدعم اللغة الروسية؛ حيث تم إعلان عام 2023 عام اللغة الروسية في رابطة الدول المستقلة[22].

4 – تعقيدات ثقافية وتعليمية: بالنسبة للناطقين باللغة الكازاخية، يُقدَّم التحول إلى اللاتينية باعتباره استعادة للهويات الوطنية والثقافية وانفصالاً عن الماضي الاستعماري لكازاخستان. ويَعتقِد أنصار التحول إلى الأبجدية اللاتينية أن ذلك سيسهم في استعادة جذور اللغة الكازاخية التركية التي كانت سائدة قَبْل الاتحاد السوفيتي، في حين يؤكد المنتقدون أن التركيز على بناء الهوية يمكن أن يتسبب في مزيد من الانقسام ويأتي على حساب إمكانية الوصول اللغوي لغير الناطقين بالكازاخية، خاصة في مجال التعليم.

ومن ناحية ثانية، يمكن أن تُشكِّل فترة التحول إلى الأبجدية تحدياً كبيراً للمدارس والجامعات نظراً لأن غالبية الكتب المدرسية والاختبارات متاحة باللغة السيريلية فقط في الوقت الحالي. ويفتقر المعلمون إلى التدريب اللازم لتدريس الأبجدية اللاتينية، في حين قد تكافح الأجيال الأكبر سناً، التي تلقت تعليمها في المقام الأول باللغة السيريلية حصرياً، للتكيف مع النص الجديد. ويمكن أن يؤدي هذا الانقسام الجيلي إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الناطقين بالكازاخية والروسية، خاصة في المناطق الريفية في كازاخستان.

ومن ناحية ثالثة، سوف تحتاج الحكومة الكازاخية إلى الموازنة بعناية بين الترويج للغة الكازاخية اللاتينية والاستمرار في استخدام النص السيريلي للغات الأقلية. ولكن هذا النظام المُزدَوَج للأحرف قد يزيد الانقسامات الاجتماعية واللغوية ويؤدي إلى عزلة ثقافية للأقليات غير الكازاخية. والحقيقة أن عدم وجود نقاش عام حول تطوير أبجديات لاتينية جديدة أو تأثيرها المُحتَمَل في الأقليات لا يزال يثير تساؤلاً حول الطابع الحصري لعمليات بناء الأمة في كازاخستان[23].

ختاماً، إن انتقال كازاخستان إلى الأبجدية اللاتينية هو علامة على اتجاهات أوسع نطاقاً تجري في المنطقة؛ حيث تتشابك إصلاحات الأبجدية مع قضايا الهوية الوطنية والتحولات الجيوسياسية والخطاب ما بعد الاستعماري؛ فمن ناحية أولى، تهدف جهود استخدام الأبجدية اللاتينية إلى تحديث البلاد وتعزيز الهوية الوطنية؛ لكنها، من ناحية أخرى، تثير أيضاً تساؤلات حول شمولية إصلاحات الأبجدية، خاصة بالنسبة للمجتمعات غير الكازاخية من الأقليات المختلفة.

وبطبيعة الحال، سوف يَستغرِق التأثير الكامل للتحول عدة سنوات حتى يتكشف؛ ومع ذلك، قد تشير المؤشرات المبكرة إلى أن التحول إلى الأبجدية اللاتينية قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية واللغوية داخل كازاخستان. وفي إطار المضي قدماً في الإصلاحات، يتعيَّن على الحكومة الكازاخية أن تتعامل بحذر مع التحديات الثقافية والتعليمية والجيوسياسية، فضلاً عن تنفيذ سياسات لغوية على نحو أكثر شمولاً. ومع استمرار كازاخستان في بناء هويتها ما بَعْد السوفيتية، ستظل سياسات اللغة في قلب هذا السرد الناشئ.

الهوامش

1- Course towards the future: modernization of Kazakhstan's identity, **The Republic of Kazakhstan**, April 12, 2017. https://tinyurl.com/47h6t665

2- Oğul Tuna, Evolution of Latinization in Turkic states: From Sovietization to Nationalization, New York University, **Jordan Center for the Advanced Study of Russia,** November 3, 2022. **https://tinyurl.com/46eau858**

3- Soso Dzamukashvili, Kazakhstan's alphabet switch reflects wider societal changes, **Emerging Europe**, October 12, 2021. https://tinyurl.com/yc2ey8m3

4- Course towards the future: modernization of Kazakhstan's identity, **Op.Cit.**

5- Niginakhon Saida, Uzbekistan's Drawn-out Journey from Cyrillic to Latin Script, **The Diplomat,** January 20, 2023. https://tinyurl.com/2vsty943

6- Farkhod Tolipov, Revere or Reverse? Central Asia between Cyrillic and Latin Alphabets, **The Central Asia-Caucasus Analyst**, June 6, 2017. https://tinyurl.com/3zv4nxt4

7- Oğul Tuna, Evolution of Latinization in Turkic states, **Op.Cit.**

8- George Voloshin, Nazarbayev's Call for Latin Alphabet for Kazakh Worries Russia, **The Jamestown Foundation**, April 25, 2017. https://tinyurl.com/2p9juf98

9- Dan Peleschuk, Kazakhstan's switch from Cyrillic to Latin is about more than just alphabets, **The World Radio**, November 8, 2017. https://tinyurl.com/mtp9ar38

10- Aziz Berdiqulov, The Latinization of Kazakhstan: Language, Modernization and Geopolitics, **The Diplomt,** September 21, 2024. https://tinyurl.com/ydxb5b97

11- Soso Dzamukashvili. **Op.Cit.**

12- Aziz Berdiqulov, The Latinization of Kazakhstan: Language, Modernization and Geopolitics, **Op.Cit.**

13- Dan Peleschuk. **Op.Cit.**

14- Soso Dzamukashvili. **Op.Cit.**

15- Talgat Aralkhan, The War in Ukraine Is Changing Kazakhstani Identity, **The Rosa Luxemburg Foundation,** October 8, 2023. https://tinyurl.com/yrmyd4yc

16- Ulyana Fatyanova, The Role of Transition of Kazakh Language from Cyrillic Alphabet in Decolonisation, **Central Asian Bureau for Analytical Reporting**, March 20, 2023. https://tinyurl.com/a7ydexuj

17- Away from the Soviet past: Kazakhstan to rename its regions in national manner, **Daryo**, March 1, 2023. https://tinyurl.com/5axe4nmf

18- Talgat Aralkhan. **Op.Cit.**

19- Oğul Tuna. **Op.Cit.**

20- Artem Dankov, New Kazakhstan vs. Divided Kazakhstan: Policies Critical for Kasym-Jomart Tokayev, **The Russian International Affairs Council (RIAC)**, December 2, 2022. https://tinyurl.com/rtbyrrd2

21- Farkhod Tolipov. **Op.Cit.**

22- Astrakhan will host the International Russian Language School, **The International Union of Non-Governmental Organizations the Eurasian Peoples' Assembly**, October 4, 2023. https://tinyurl.com/3au4hu2b

23- McLean T. Brown, 'Kazakh Means Freedom' - Kazakh Language Policy and National Identity Before and During the Ukraine War**, University of South Carolina**, Scholar Commons, Spring 2024, pp 65 -66. https://tinyurl.com/yc2wzp3m

قضية العدد

تعددية الأدوار

التفاعلات البينية بين القوى الآسيوية الكبرى

"الصين والهند واليابان"

د. محمد سعد أبوعامود

أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان، جمهورية مصر العربية

مقدمة

تكتسب دراسة العلاقات بين القوى الآسيوية الكبرى، الصين والهند واليابان، أهميتها من الوزن الاستراتيجي الكبير لكل منها في سياق تفاعلات القوة على المستوى الإقليمي والعالمي. فالصين هي القوة الكبرى الصاعدة والمُنافِسَة للولايات المتحدة الأمريكية بحكم مؤشرات عناصر القوة الشاملة للدول، فهي القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة، وتحتل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بعد الهند، وهي القوة العسكرية والنووية الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة وروسيا، كما أنها من أكثر الدول المُنافِسَة للغرب في التطوير التكنولوجي في المجالات المختلفة.

وللصين رؤيتها لمستقبل العالم، والتي بلورتها من خلال مبادرة الحزام والطريق، التي أعلنها الرئيس شي جين بينغ، في عام 2013، وهي مبادرَة تضخ موارد وعناصر صينية في طريق الحرير القديم مع تأكيدها أهمية الخصوصيات الاقتصادية والسياسية والثقافية للمناطق التي تشملها المبادرة وعلى الالتزام بمساعدة هذه الشعوب على نهضتها الاقتصادية[1]. وتُعقَد، في إطار المبادرة، قمة سنوية يحضرها كبار المسؤولين، وقد انعقدت القمة التاسعة لها، يومي 11 و 12 سبتمبر 2024، في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، هذا فضلاً عن طرح الرئيس الصيني لمجموعة من الوثائق عرفت بالمبادرات الثلاث، خلال عامي 2021 و2022، وهي: (مبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية)[2].

أما الهند، فهي القوة الأولى عالمياً من حيث عدد السكان، والخامسة اقتصادياً وعسكرياً، وإحدى دول النادي النووي. وصارت من أكثر دول العالم تحقيقاً لمعدلات النمو المرتفعة. وتمتلك قدرات التطوير التكنولوجي في العديد من المجالات. وقد رفضت الهند المشاركة في مبادرة الحزام والطريق الصينية لتشارك في الإعلان عن ممر جديد منافس يربط منطقة المحيطَيْن الهندي والهادئ (الإندوباسيفيك) بالشرق الأوسط وأوروبا خلال قمة "مجموعة العشرين" التي عُقِدَت في نيودلهي في عام 2023، حيث وقَّعت الهند والولايات المتحدة والسعودية والإمارات وفرنسا وألمانيا وإيطاليا مذكرة تفاهم لإنشاء الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، والذي يَستهدِف زيادة التجارة وتوفير موارد الطاقة وتحسين الاتصال الرقمي.

كما أن الهند طرحت نفسها قوةً كبرى صاعدة للدفاع عن مصالح دول الجنوب، ففي الأول من ديسمبر 2022، ومع توليها رئاسة مجموعة العشرين، أصدر رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بياناً تعهَّد فيه بمعالجة مشاكل العالم من خلال التشاور والتعاون ليس مع شركاء الهند في مجموعة العشرين فحسب، وإنما أيضاً مع الجنوب العالمي الأوسع، في مؤشر على رغبة الهند في القيام بدور عالمي يتناسب مع قوتها الصاعدة[3].

وبالنسبة لليابان، فهي القوة الاقتصادية الثالثة عالمياً، والرابعة عسكرياً، والتي أسهمت إسهاماً بالغ الأهمية في النهضة الاقتصادية الآسيوية، في ضوء امتلاكها خبرات كبيرة في مجالات التكنولوجيا والإدارة والمال والتجارة والاقتصاد والأعمال، وهي الحليف الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية بين الدول الثلاث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. وتعمل اليابان على الترويج لـ"استراتيجية المحيطَيْن الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" من أجل تطوير المنطقة باعتبارها "منافع عامة دولية" تجلب الاستقرار والرخاء لأي دولة، وذلك مع الدول التي تشترك معها في تبني قيم المنظومة الغربية كالديموقراطية ونظام الاقتصاد الحر واحترام حقوق الإنسان[4].

وإضافة إلى ذلك، فإن التفاعلات بين هذه القوى تشمل ثلاث دوائر إقليمية آسيوية مركزية وهي (شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا)، وتمتد تأثيراتها لتشمل عموم القارة الآسيوية، فثمة اتجاه يرى أن مصير آسيا في هذا القرن سوف يتشكل وفقاً للعلاقات البينية بين القوى الثلاث، الصين والهند واليابان، بمعنى أنهم قادرون على تحويل آسيا إلى منطقة سلام من خلال التعاون وتنسيق المواقف القائم على أساس مبدأ المصالح المشتركة، والتغاضي عن الإرث التاريخي الذي قد يؤدي استدعائه إلى تعكير صفو العلاقات بينهم[5]، أو أنهم قادرون كذلك على أن تتحول آسيا لمنطقة صراعات متجددة بما يمكن أن يشتمله ذلك من نشوب صراعات مسلحة جديدة.

جدول (1) معلومات أساسية حول الصين والهند واليابان

النوع	الصين	الهند	اليابان
المساحة	9.388.211 كم	2.973.190 كم	364.555 كم
عدد السكان "أكتوبر 2024"	1,418,329,383	1,454,896,966	123,753,041
ترتيب السكان على مستوى العالم	2	1	12
النسبة من إجمالي السكان حول العالم	%17.39	%17.78	%1.52
متوسط عمر السكان	39.6 سنة	28.4 سنة	49.4 سنة
الناتج المحلي 2023 (تريليون دولار أمريكي)	17.79	3.55	4.21
معدل النمو	%5.2	%7.6	%1.9
ميزانية الدفاع (مليار دولار)	227	74	53

أولاً: تطوُر الرؤى الفكرية والأدوار الفعلية للقوى الآسيوية الكبرى

يتطلب تعامل الدولة مع الدول الأخرى أن تحدد لذاتها وللدول الأخرى طبيعة موقعها على مستوى النظام الإقليمي والدولي والوظيفة أو الوظائف الرئيسة التي يمكنها القيام بها في نطاق كل منها بشكل مستمر وماهية العلاقات الرئيسية للدولة، وهذا ما يُطلَق عليه الدور، وللدور الخارجي للدولة ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

أ - تصوُر القيادة السياسية لمركز الدولة في النظام الدولي بمعنى تصورها للمجالات الرئيسة التي تتمتع فيها الدولة بنفوذ ودرجة هذا النفوذ.

ب - تصوُر القيادة السياسية للدوافع الرئيسة المُحرِّكة لتفاعل الدولة مع الدول الأخرى، وتتفاوت هذه الدوافع ما بين الدوافع التعاونية والصراعية.

ج - توقُعات القيادة السياسية لحجم التغير المُحتَمَل في النظام الإقليمي والدولي نتيجة قيام الدولة بهذا الدور، وهو ما يتضمن أدواراً تشمل التغير الكلي للنسق وأدوار أخرى تنصرف إلى الاستمرارية والحفاظ على الوضع الراهن[6].

1 – تعددية أدوار الدول الثلاث على المستوى الإقليمي والدولي:

يُفصِح تحليل تاريخ العلاقات بين الصين والهند واليابان، وكذا علاقاتها مع القوى الكبرى الفاعلة خاصةً الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، عن ظاهرة تعدُد الأدوار التي تتبناها كل دولة من الدول الثلاث على المستوى الإقليمي والعالمي، فقد تعددت الأدوار التي قامت بها كل منها، خلال حقبة الحرب الباردة؛ حيث قامت الصين بدور المدافع عن الأيديولوجية الماركسية، خاصة النموذج الصيني للماركسية على المستوى الإقليمي، وعلى المستوى العالمي حاولت القيام بدور المدافع عن مصالح الدول النامية والمعادية للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر الوطني، ثم تغيَّر هذا الدور بعد زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بكين في عام 1972؛ إذ تحولت إلى دور الموازن الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

أما الهند، فقد قامت على المستوى الإقليمي بدور المُقدّم لنموذج التنمية الذي يمكن أن يَحتذِي به باقي دول الإقليم، وعلى المستوى الدولي قامت بدور عدم الانحياز لأي من الكتلتين المتصارعتين مع محاولة بناء كتلة ثالثة تُعبِّر عن مصالح ومطالب الدول النامية، وتحاول القيام بدور الوسيط بين الكتلتين الشرقية والغربية، وهو ما رفضته الولايات المتحدة، وتعامَل معه الاتحاد السوفيتي بحذر.

وبالنسبة لدور اليابان على المستوى الإقليمي، فقد تبنت دور القائد التنموي الذي يتصور أن عليه مسؤولية خاصة في مساعدة باقي دول الإقليم لتحقيق التنمية، وعلى المستوى العالمي اكتفت بدور الحليف المعتمد على مظلة حماية أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية.

والمُلاحَظ أن هذه التعددية في الأدوار لم تؤدِّ إلى أي نوع من الاستقطاب في نطاق التفاعلات بين الدول الثلاث؛ بل ربما تحققت فائدة لكل منها من خلال قيام كل طرف منها بدوره. وفي الحقبة المعاصرة؛ حدث تحول جوهري بالنسبة لظاهرة تعدُّد الأدوار في نطاق العلاقات بين القوى الآسيوية الكبرى، حيث تحولت إلى ظاهرة صراع الأدوار على مستوى النظام الإقليمي والعالمي؛ فالصين تحاول القيام بدور الدولة القائد على مستوى دوائر حركتها الإقليمية، وعلى مستوى القارة الآسيوية ككل، كما أنها تحاول القيام بدور النموذج المستقل النشط على مستوى النظام العالمي، وهو ما يعني أنها تروج لنموذجها التنموي الداخلي، وتتحرك في تفاعلاتها الإقليمية والدولية المُكثّفة والمتنوعة، وفقاً لما تتطلبه مصالحها الوطنية وليس لخدمة أي مصالح أخرى، وتواجه الصين مقاومة واضحة في هذا الشأن من الهند واليابان، فكلتا الدولتان ترفض قيام الصين بدور الدولة القائد على المستوى الإقليمي. وعلى المستوى العالمي تُواجِه الصين مقاومة شديدة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تتهمها بالسعي إلى هدم ما تُطلِق عليه واشنطن "النظام الدولي القائم على القواعد"، وهو ما ترد عليه الصين بأنه مجرد مغالطة لأن صانعي القرار في واشنطن لم يحددوا ماهية هذه القواعد بالضبط ومن يضعها، مؤكدة أن هذه القواعد ليست هي قواعد القانون الدولي، كما أن الولايات المتحدة مُستعدة دائماً لتجاهل القواعد والتهرب منها أو إعادة صياغتها متى بدت غير ملائمة لمصالحها[7].

وتطرح الهند نفسها بوصفها تستطيع القيام بدور الموازن على المستوى الإقليمي والدولي، وبدأت في ترجمة هذا التوجه، وتلقى الهند دعماً ومساندة في هذا الشأن من جانب اليابان وبعض الدول الآسيوية الأخرى، فضلاً عمَّا تقوم به الولايات المتحدة بالفعل من جهود لبلورة وتفعيل هذا الدور الهندي، وهو ما يلقى المقاومة من جانب الصين.

وفيما يتعلق باليابان، فإنها تسعى إلى القيام بدور قائد التكامل الإقليمي على مستوى القارة الآسيوية، ويؤكد هذا اتساع نطاق تحركها الدبلوماسي على المستوى القارة، وما يرتبط به من نطاق جيوسياسي، وعلى المستوى العالمي تقدم اليابان نفسها بوصفها الحليف للولايات المتحدة ولاستمرارية قيادتها للنظام العالمي، وتُترجِم ذلك فكرياً وعملياً، من خلال ما تطرحه من مبادرات ومن خلال مشاركتها النشطة في تكوين الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف خاصة مع الدول التي تتلاقى مع توجهاتها الأيديولوجية الليبرالية الغربية وهو ما تنتقده الصين بشدة.

ومن ثم يمكن القول إن التفاعلات بين القوى الآسيوية الكبرى خاصة في الحقبة المعاصرة تجري في سياق صراع للأدوار لا يتوفر بصدده توافُق فيما بينها، وهو ما يؤثر في طبيعة تفاعلاتها وعلى توجهات هذه التفاعلات وعلى مساراتها ونتائجها.

2 – الرؤى الفكرية المعاصرة للدول الثلاث للعلاقات الدولية:

تتعدد الرؤى الفكرية للقوى الآسيوية الكبرى الثلاث؛ الصين والهند واليابان، للعالم ولدور كلٍ منها في النطاق الإقليمي والدولي، ففي بداية هذه العلاقات في عقد الخمسينيات كانت توجد رؤية لكل دولة؛ فالصين طرحت رؤيتها للعالم ولدورها من خلال منطلقات الأيديولوجية الماركسية، التي سرعان ما تطورت إلى الماركسية ذات النهج الصيني نتيجة ما أُدخِلَ عليها من أفكار الزعيم الصيني ماوتسي تونج. أما الهند، فقد تبنت رؤية فكرية مغايرة للرؤية الصينية، وهي في جوهرها تدور حول عدم الانحياز لأي من القطبيْن الأمريكي أو السوفيتي، والسعي لاستكمال حركة التحرر من الاستعمار والدفاع عن مصالح دول العالم الثالث من خلال الأمم المتحدة أو من خلال التنسيق والتعاون مع الدول النامية الأخرى التي توافقت مع هذه الرؤية.

أما اليابان، فقد تبنت مبدأ يوشيدا، الذي وضعه رئيس الوزراء الياباني الأسبق شيجيرو يوشيدا (22 سبتمبر 1878 – 20 أكتوبر 1967)، كاستراتيجية للسياسة الخارجية، لتلبية المصالح الوطنية لليابان في ذلك الوقت، وقد تم تضمين ثلاثة توجهات رئيسية في عقيدة يوشيدا، وهي[8]: (1 – اليابان عضو في المعسكر الديمقراطي الغربي. 2 – تعزيز المعاهدة الأمنية الأمريكية اليابانية، والتي من خلالها تعتمد طوكيو على واشنطن للحصول على الضمانات الأمنية؛ حيث أدى توفير القواعد العسكرية للولايات المتحدة جعل اليابان في طليعة الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في شرق آسيا. 3 – أن تصبح اليابان قوة اقتصادية تعتمد على التجارة من خلال إعطاء الأولوية لإعادة البناء الاقتصادي على إعادة التسلح).

ومن الواضح أن هذه الرؤى المتباينة كان لها تأثير في حركة التفاعلات بين الدول الثلاث؛ فقد حاولت الصين واليابان الالتفاف حول أوجه التناقض في رؤاهم الفكرية من خلال التركيز على المجال الاقتصادي، إذ سعى الحزب الشيوعي الصيني إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع اليابان من خلال الفصل بين السياسة والاقتصاد، وعلى الجانب الياباني، ارتفعت التوقعات بالنسبة للسوق الصينية وأصبحت الحجج المؤيدة للتجارة مع الصين أكثر قوة. وبهذا الزخم، تم التوقيع على أول اتفاقية تجارة خاصة بين اليابان والصين في يونيو 1952. وإلى جانب هذه التفاعلات الاقتصادية، جرت أيضاً عمليات تبادل ثقافية وشعبية، وإن كانت بدرجة محدودة.

وفي الحقبة المعاصرة طرحت كل من الدول الثلاث رؤيتها الفكرية للعالم ولدورها في سياق التفاعلات الدولية، وهو ما يمكن استعراضه بقدر بسيط من التفصيل في الآتي:

أ – الرؤية الصينية:

بعدما قدَّمت الصين مبادرة "الحزام والطريق"، وبدأت في تنفيذها منذ عام 2013، طرحت لاحقاً، في إطار رؤيتها العالمية، ما عُرِفَ بالمبادرات الثلاث، وهي: مبادرة التنمية العالمية،

ومبـادرة الأمـن العالمـي، ومبـادرة الحضـارة العالميـة، خـلال أعـوام 2021 و2022 و2023 عـلى الترتيـب[9]، وذلـك بهـدف القضـاء عـلى الأسـباب الجذريـة للنزاعـات الدوليـة، والسـعي إلى تحقيـق الأمـن المشـترك، وتشـجيع الجهـود الدوليـة المشـتركة لتحقيـق التنميـة والانتعـاش الاقتصـادي، والاسـتجابة للتغـيرات العالميـة، وحـل المشـكلات البشريـة، وبنـاء مجتمـع ذي مصـير مشـترك للبشريـة.

شكل (1) استثمارات الصين في مبادرة الحزام والطريق (2013 - 2023)

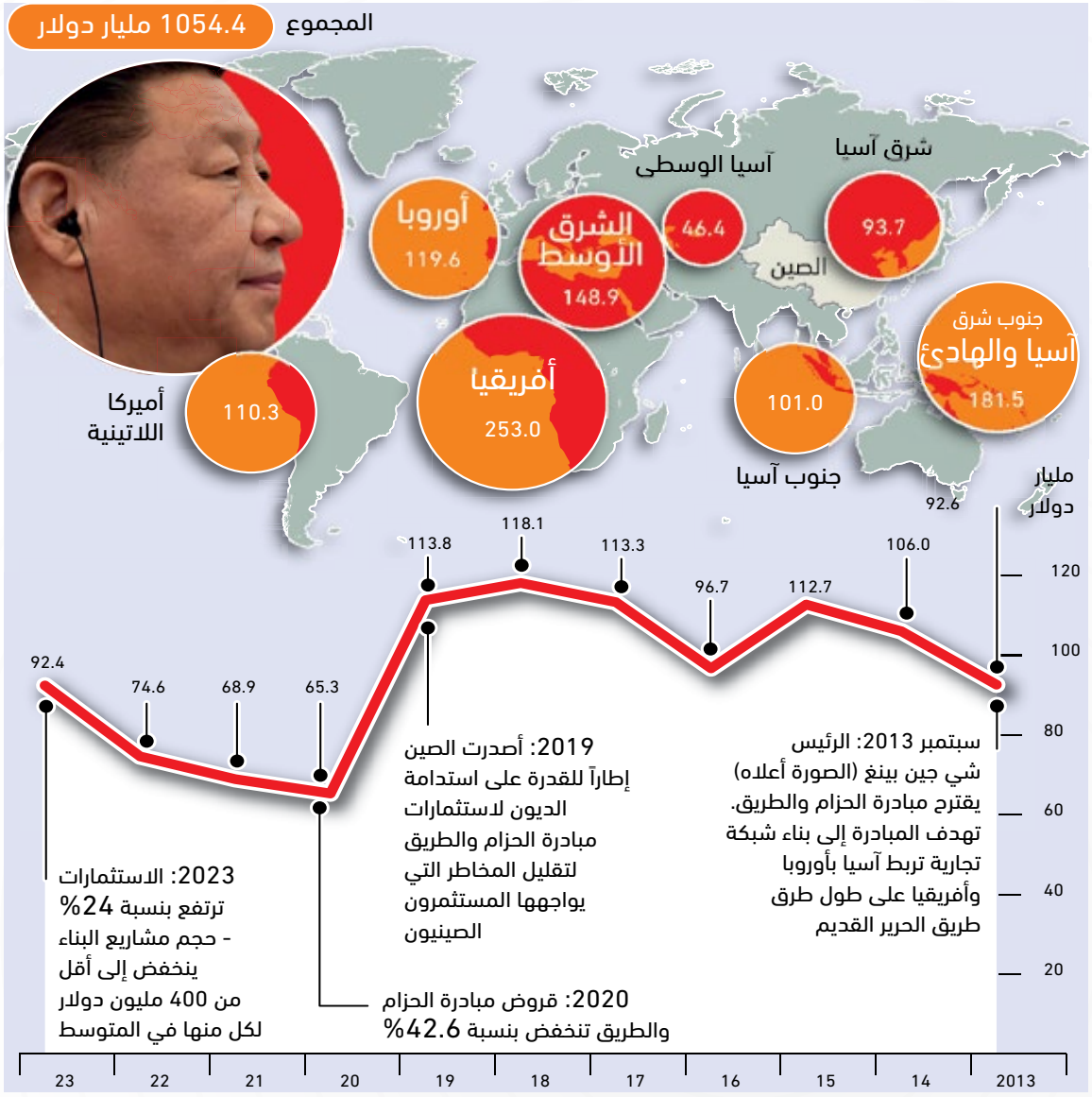

المصدر: Bloomberg, Foreign Policy, Griffith Asia Institute
الصور: جتي

© جرافيك نيوز، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

انفوجرافيك المستقبل
Future Infographic

وتربط المبادرات الثلاث بين السلام والأمن والتنمية؛ فالسلام والاستقرار والوفرة المادية والازدهار الروحي هي المساعي الأساسية لتنمية المجتمع البشري، والتنمية هي الأساس المادي للأمن والحضارة، والأمن هو الشرط الأساسي للتنمية والحضارة، والحضارة هي الركيزة الروحية للتنمية والأمن.

وتهدف مبادرة التنمية العالمية، التي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ، في سبتمبر 2021، إلى تشجيع المجتمع الدولي نحو خلق نمط تنموي عالمي على أساس التعاون المربح للجميع والازدهار المشترك، كما تلتزم بمبدأ أولوية التنمية وأن يكون الإنسان محوراً رئيسياً لها، إلى جانب تعزيز منصات التعاون والشراكات في المجالات الرئيسية مثل الحد من الفقر والأمن الغذائي والتصنيع والاتصال في العصر الرقمي وتعزيز تبادل المعرفة الإنمائية من أجل إفادة البلدان النامية، وتتماشى المبادرة مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، والتي تهدف بدورها إلى تحقيق ذات الأهداف.

وتدعو مبادرة الأمن العالمي، التي طرحتها بكين في إبريل 2022، إلى توسيع التعاون الأمني على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، وابتكار مفاهيم وأساليب للتعاون، والالتزام بتعزيز محادثات السلام بشأن القضايا الصراعية الدولية والإقليمية، ومعالجة مُختلَف المخاطر والتحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية بعقلية مربحة لجميع الأطراف (Win-Win Games)، والتمسك بالحوار بدلاً من المواجهة وبالمكاسب المشتركة بدلاً من المحصلة صفر (Zero-sum game).

أما مبادرة الحضارة العالمية، والتي اقترحتها الصين في مارس 2023، فهي تدعو إلى احترام تنوع الحضارات، وتعزيز القيم المُشتركة للبشرية جمعاء، وإيلاء أهمية للميراث الثقافي للأمم، وتعزيز التبادلات والتعاون بين الشعوب على الصعيد الدولي، وتشجيع التعايش الشامل والتعلم المتبادل بين مُختلَف الحضارات.

وتصبو الصين إلى العمل مع جميع الأطراف من أجل التنفيذ الفعال لهذه المبادرات العالمية الثلاث، وهو ما أكده الرئيس الصيني في أكثر من مناسبة، كان أحدثها، خلال استقباله نظيره الكازاخي قاسم جومارت توكاييف، في 3 يوليو 2024، في بكين[10].

ب - الرؤية الهندية:

تسعى القيادة الهندية لأن يكون القرن الحادي والعشرون قرناً هندياً؛ وذلك بتوظيف إمكانيات الهند وقدراتها للظهور بصفتها طرفاً مبادراً ومركزياً يدافع عن حقوق دول الجنوب في إطار منظمة التجارة العالمية في وجه محاولات الشمال لفرض معاييره الخاصة بالتجارة في إطار ما يُسمى "استراتيجية الاندماج الاقتصادي في التجارة العالمية".

جدول (2) التسلسل الزمني لأجندة الهند تجاه الجنوب العالمي

التاريخ	الفعالية
ديسمبر 2022	الهند تتسلم رئاسة مجموعة العشرين وتؤكد دور الجنوب العالمي
يناير 2023	الهند تستضيف قمة صوت الجنوب العالمي
مارس 2023	اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين في نيودلهي
سبتمبر 2023	قمة مجموعة العشرين في نيودلهي

جدير بالذكر أن رئيس الوزراء الهندي السابق، مانموهان سينغ، والذي تولى في الفترة من عام 2004 حتى عام 2014، يُعَد مهندس عملية الإصلاح الاقتصادي في الهند، وقد شغل سينغ منصب وزير للمالية في حكومة رئيس الوزراء الهندي الأسبق ناراسيما راو (1991 – 1996)، وحينما وصل رئيس الوزراء الحالي ناريندرا مودي إلى رئاسة الوزراء في عام 2014، كان من أول الخطوات التي حرص عليها إطلاق مبادرة "صُنِعَ في الهند"، والتي أعلن عنها يوم 25 سبتمبر 2014، وتهدف إلى تحويل الهند إلى دولة رائدة في تصنيع السلع عالية الجودة بالمقاييس العالمية، وبما يوفر ملايين الفرص الوظيفية". ولتحقيق هذا الهدف ستقوم الهند بإغراء أصحاب رؤوس الأموال الأجانب لاستثمار أموالهم في البلاد، عَبْر تقديم حزمة من الإعفاءات الضريبية والتشريعات المزيلة للعوائق البيروقراطية".

وقد استهدفت هذه المبادرة تنمية تجارة الهند الخارجية عبر ضخ الأموال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من أجل تعزيز الصادرات الهندية من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي. وبعد مرور أقل من عام على هذه المبادرة، أفادت بيانات وزارة التجارة والصناعة الهندية بأن البلاد شهدت نمواً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 48% أو نحو 40 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2014 إلى أبريل 2015.

وترى القيادة الهندية أن القوة المادية والنفوذ السياسي ليست غايات في حد ذاتها، لكنها الوسائل التي بواسطتها تتابع مصالحها وأهداف سياستها الخارجية، فعلى الرغم من التحولات التكتيكية، فإن هناك أربعة أهداف ظلت لعقود تُحفِّز الصعود الهندي نحو القوة الكبرى، وهي كالتالي[11]:

- تعزيز الاستقلالية السياسية.
- تأمين الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية.
- رفع مستوى المعيشة للمواطنين في الهند.

• الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بكون اله ند واحدة من الأمم العالمية القائدة.

ومن ثم يمكن القول إن نيودلهي أدركت، أهمية العمل على تعزيز التنمية الوطنية، بصفتها مدخلاً لدور عالمي يستند على التشجيع على نبذ الخلافات، وتعزيز "الحس العالمي بضرورة الوحدة"، لمواجهة المخاطر المشتركة، والكف عن الاستقطاب والانقسامات، والعمل على توطيد روابط التعاون في مجالات التجارة والتكنولوجيا وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

ج - الرؤية اليابانية:

دعا رئيس الوزراء الياباني الراحل، شينزو آبي، إلى "استراتيجية منطقة الإندوباسيفيك الحرة والمفتوحة" في مؤتمر طوكيو الدولي السادس للتنمية الإفريقية (TICAD VI) الذي عُقِدَ في أغسطس 2016، في العاصمة الكينية نيروبي. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز وترسيخ سيادة القانون وحرية الملاحة والتجارة الحرة في المنطقة، إلى جانب السعي إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي من خلال تطوير وسائل النقل والاتصال، بما في ذلك تطوير البنية التحتية عالية الجودة وفقاً للمعايير الدولية، والالتزام بالسلام والاستقرار الذي يشمل المساعدة على بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون البحري، والتعاون في مجالات مثل الحد من مخاطر الكوارث[12].

رئيس الوزراء الياباني الراحل شينزو آبي أثناء حضوره مؤتمر طوكيو الدولي السادس للتنمية الإفريقية (تيكاد) في نيروبي.

وتأتي أهمية تلك الاستراتيجية في ضوء تزايد التهديدات في منطقة الإندوباسيفيك، وأبرزها؛ القرصنة، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والكوارث الطبيعية، والصيد غير المشروع، وغيرها. وقد أكدت طوكيو، في أكثر من مناسبة، تعزيز التعاون مع مُختلَف الأطراف لتحقيق أهداف استراتيجيتها في المنطقة، ومنها على سبيل المثال؛ تأكيد رئيس وزرائها السابق آبي مع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، في سبتمبر 2018، في واشنطن، تعزيز رؤيتهما المشتركة بشأن الحفاظ على "منطقة الإندوباسيفيك حرة ومفتوحة"، وهو ذات الأمر الذي تكرر خلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي السابق مايك بنس، إلى طوكيو، في نوفمبر 2018؛ حيث أصدرت حكومتا اليابان والولايات المتحدة بياناً مشتركاً بشأن تعزيز منطقة الإندوباسيفيك الحرة والمفتوحة من خلال التعاون في مجال الطاقة والبنية التحتية والاتصال الرقمي. كما جدد آبي مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، في أكتوبر 2022، أثناء لقائهما في طوكيو، الالتزام الثابت بالعمل معاً نحو "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" على أساس الرؤية المشتركة بين اليابان والهند، وهو ما أكده أيضاً مع رئيس الوزراء الأسترالي، أنتوني ألبانيز، عندما كان في زيارة إلى كانبيرا، في الشهر نفسه.

وإضافة إلى ذلك، اغتنمت حكومة اليابان فرصة الاجتماعات المتعددة الأطراف مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا "آسيان" ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "أبيك"، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في إفريقيا "تيكاد"، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وقمة قادة اليابان ودول جزر المحيط الهادئ، لشرح رؤية اليابان ومبادراتها بالتفصيل نحو "منطقة الإندوباسيفيك الحرة والمفتوحة" للدول المشاركة.

ومن ثم يمكن القول إن طوكيو أدركت أهمية العمل بنشاط على تعزيز القيم العالمية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون من خلال الدبلوماسية. وتُعَد مبادرة المحيطَيْن الهندي والهادي الحرة والمفتوحة التي قدمها رئيس الوزراء السابق آبي شينزو، مثالاً جيداً لهذه الدبلوماسية القائمة على القيم. كما رأى خلفه فيوميو كيشيدا (تولى رئاسة الوزراء في اليابان في الفترة من أكتوبر 2021 حتى أغسطس 2024)، أن القوة والثروة والقيم هي مكونات أساسية في السياسة الدولية وترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها، ومن ثم هناك ضرورة لأن تتحول السياسة الخارجية والأمنية اليابانية من التركيز الاقتصادي إلى التركيز على القيم، وبشكل أو بآخر، إلى القوة بمعناها العسكري[13].

ثانياً: الظواهر المرتبطة بالتفاعلات بين القوى الآسيوية الكبرى

ثمة ظواهر مرتبطة، يُفصِح عنها تحليل تطور العلاقات بين القوى الآسيوية الكبرى الثلاث، الصين والهند واليابان، من أبرزها فجوة القوة وما يرتبط بها من حالة عدم التكافؤ التي تجري في نطاقها هذه التفاعلات وكذلك ظاهرة الانتقال ما بين توازن الضعف وتوازن القوة، إلى جانب ظاهرة الخلل في توازن المكانة، وتداخُل المصالح مع الأطراف الثالثة

الإقليمية والعالمية، إضافة إلى عدم توافُق توازن المصالح مع توازن القوة، إلى جانب الرؤى الفكرية المتباينة، والنزاعات الحدودية البرية والبحرية المتجددة والممتدة، والمراوحة بين التنافس والتعاون في العلاقات بين القوى الآسيوية الكبرى، وكذلك ثقل الذاكرة التاريخية، والقيادة السياسية، وفيما يأتي يمكن تناول أهم هذه الظواهر بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1 – فجوة القوة وعدم التكافؤ:

فجوة القوة هي اتساع الفارق بين الموارد والقدرات اللازمة لتحقيق أهداف الدولة والحفاظ على مصالحها وأمنها واستقرارها، والموارد والقدرات المتاحة بالفعل لتلبية هذه المتطلبات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مقارنة بالدول الأخرى المُماثلة لهذه الدولة سواءً الصديقة أو المنافسة لها. وفجوة القوة بالمفهوم المتقدم يمكن أن تكون بسبب فقدان الدولة لمصادر هذه الموارد والقدرات كلياً أو جزئياً، أو سوء استخدامها أو حدوث تغير كمي ونوعي أو الاثنين معاً في الأهداف التي تريد تحقيقها بما لا يتناسب والإمكانات والموارد والقدرات المتاحة، أو قد تكون نتيجة حدوث متغيرات جديدة تتولَّد عنها احتياجات جديدة وتتطلب أنواعاً جديدة من الموارد والقدرات ذات الخصائص النوعية المعينة التي يصعب توفيرها بالقدر المناسب بالنسبة للدولة خلال مرحلة زمنية معينة، في نفس الوقت الذي تتمكن فيه الدول المُماثلة الصديقة أو المنافسة لها في توفير هذه الموارد والقدرات.

وينتج عن حدوث فجوة القوة بين الدول ظهور حالة عدم التكافؤ التي تجري في إطارها التفاعلات بين الدول، وهو ما حدث بالنسبة للتفاعلات بين القوى الآسيوية الثلاث على مدى عدة عقود، وما زالت تجري هذه التفاعلات في سياق عدم التكافؤ، فمن الواضح أن هناك عدم تكافؤ بين اليابان وكلٍ من الهند والصين من حيث الثقل السكاني، كما كان يوجد عدم تكافؤ سكاني بين الصين والهند لعدة عقود، ولكن هذه الحالة انتهت في نهاية عام 2023؛ إذ تحولت الهند الى المرتبة الأولى من حيث عدد السكان متفوقة بذلك، ولأول مرة، على الصين.

في السياق ذاته، كانت اليابان سباقة على الصين والهند في مجال التحديث والتنمية الاقتصادية، ووصلت إلى مرتبة القوة الاقتصادية العالمية الثانية في عقديْ الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وقد كان لهذا تأثيره في طبيعة علاقاتها مع كل منهما خلال مرحلة تفوقها الاقتصادي. والمُلاحَظ أن حالة عدم التكافؤ تولَّد عنها نوع من أنواع التفاعلات التعاونية في سياق العلاقات بين القوى الثلاث خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري.

وعلى المستوى السياسي، سادت حالة من عدم التكافؤ بين الهند والصين نتيجة عدم اعتراف الولايات المتحدة وحلفائها بجمهورية الصين الشعبية عند ظهورها، وعدم السماح لها باكتساب عضوية الأمم المتحدة، ومع ذلك كانت الهند من أوائل الدول التي سارعت

إلى الاعـتراف بهـا في عـام 1950، حيـث كان رئيـس وزراء الهنـد آنـذاك جواهـر لال نهـرو يَعتقِـد أن الدولتـين بخبراتهمـا الكبـيرة ومعاناتهمـا مـع القـوى الاسـتعمارية سيشـكلان معـاً قوة لائقـة لإعطاء القـارة الآسـيوية المكانـة المرموقـة عـلى السـاحة العالميـة خاصـةً أن الصـين والهنـد تشـكلان ثلـث سـكان الكـرة الأرضيـة، وهـو مـا يُفسِّر الموقـف الهنـدي الضاغـط مـن أجـل حصـول جمهوريـة الصـين الشـعبية عـلى مقعـد دائـم في مجلـس الأمـن وعـدم تأييـد الهنـد للموقـف الأمريكي-المناقـض للموقـف الصينـي- خـلال الحـرب الكوريـة بـين سـنوات 1950 و1953.

ولقـد تولَّـد عـن حالـة عـدم التكافـؤ السـياسي هـذه تفاعـلات تعاونيـة كذلـك بـين الدولتـين- الهنـد والصـين- فقـد أكـدت الدراسـات الحديثـة حـول العلاقـات الصينيـة الهنديـة في الخمسـينيات التعـاون، وكان مـن أبـرز ملامحـه دور الهنـد بصفتهـا وسـيطاً بـين الحكومـة غـير المُعـترَف بهـا في بكـين والأمـم المتحـدة[14].

2 – الانتقال ما بين توازن الضعف وتوازن القوة:

ارتبـط بظاهـرة فجـوة القـوة وعـدم التكافـؤ التـي دارت في نطاقهـا التفاعـلات بـين القوى الآسـيوية الكـبرى الثـلاث ظاهـرة أخـرى، وهـي ظاهـرة الانتقـال في هـذه العلاقـات مـا بـين تـوازن الضعـف وتـوازن القـوة، ففـي نطـاق تفاعـلات هـذه القـوى في نطـاق تـوازن الضعـف سـعت كل منهـا إلى اتبـاع العديـد مـن الأسـاليب لعـلاج أوجـه الضعـف التـي تعانيهـا في محاولـة للارتقـاء بمسـتوى عنـاصر قوتهـا. ومـن أهـم هـذه الأسـاليب التعـاون الثنائـي بـين دولتـين، وفي بعـض الحـالات تـم الوصـول إلى مرحلـة التعـاون الثلاثـي فيمـا بينهـا.

وعنـد الانتقـال بهـذه التفاعـلات لمرحلـة تقـوم عـلى تـوازن القـوة، فالملاحـظ أن كلاً مـن الـدول الثـلاث تلجـأ إلى آليـات التنسـيق الثنائـي والمتعـدد الأطـراف مـع القـوى الدوليـة والإقليميـة، سـواء للحفـاظ عـلى حالـة التـوازن التـي تحقـق مصالحهـا أو محاولـة التأثـير في حالـة تـوازن القـوة القائمـة، بمـا يـؤدي إلى تعديلهـا أو عـلى الأقـل تحريكهـا إلى أقـرب نقطـة تقـل عندهـا الضغـوط التـي تتعـرض لهـا، أو إلى أقـرب نقطـة يمكـن أن تحقـق عندهـا القـدر المناسـب مـن مصالحهـا. ومـن أمثلـة ذلـك انخـراط كلٍ مـن الهنـد واليابـان في تحالـف -ذي طبيعـة أمنيـة- هـو تحالـف "كـواد"، الـذي يضـم إلى جانبهمـا الولايـات المتحـدة وأسـتراليا، والـذي يهـدف إلى مواجهـة توسـع النفـوذ الصينـي في منطقـة الإندوباسـيفيك.

وخـلال العقـود الأخـيرة، جـرت تفاعـلات بـين الـدول الثـلاث في نطـاق تـوازن الضعـف ثـم في نطـاق تـوازن القـوة، أو العكـس، وذلـك نظـراً للطبيعـة الديناميكيـة المتغـيرة لعلاقـات القـوة، وهي في هـذا لا تختلـف عـن طبيعـة التفاعـلات التـي تجـري في سـياق العلاقـات بـين الـدول اسـتناداً لطبيعـة وخصائـص توازنـات الضعـف والقـوة[15]. ومـن أمثلـة ذلـك تعـاوُن الهنـد مـع الصـين، كما تـم الإشـارة آنفـاً، في حقبـة الخمسـينيات مـن القـرن المـاضي، قبـل أن يتراجـع ذلـك التعـاون في أعقـاب انتفاضـة التبـت في عـام 1959، عندمـا منحـت الهنـد حـق اللجـوء للـدلاي لامـا الرابـع

عـشر، والـذي أسَّـس حكومـة الظـل التبتيـة هنـاك، قبـل أن يعـود التفاهـم بـين الدولتـين مـرة أخـرى، بعـد زيـارة رئيـس الـوزراء الهنـدي الأسـبق راجيـف غانـدي إلى بكـين في عـام 1988[16].

3 – الخلل في توازن المكانة:

ترتبـط هـذه الظاهـرة بنظريـة المكانـة الدوليـة التـي تـدور حـول مفهـوم رئيـسي هـو أن مكانـة الدولـة في بنيـان النسـق الـدولي يمكـن أن تحـدد سـلوكها إزاء الـدول الأخـرى، فالنسـق الـدولي يتسـم بالترتيـب التدرجـي للوحـدات الأساسـية ويتحـدد ترتيـب كل دولـة في هـذا النسـق طبقـاً لمجموعـة مـن المـؤشرات التـي بمقتضاهـا تنقسـم الـدول إلى وحـدات عليـا ووحـدات دنيـا؛ فـإذا تمتعـت دولـة مـا بمكانـة عاليـة بالنسـبة للمـؤشرات التـي تحـدد مكانـة الدولـة في النسـق الـدولي فهـي متوازنـة المكانـة، أمـا إذا تمتعـت بمكانـة عاليـة بالنسـبة لبعـض المـؤشرات ومكانـة دنيـا بالنسـبة للمـؤشرات الأخـرى، فـإن هـذه الوحـدات تتسـم بعـدم تـوازن المكانـة.

والمُتوقَّـع بالنسـبة للـدول غـير متوازنـة المكانـة أنهـا سـتحاول تحقيـق التـوازن في مكانتهـا الدوليـة، فـإذا فشـلت في تحقيـق ذلـك بالطـرق الشرعيـة، فقـد تلجـأ إلى محاولـة نشـطة لتغيـير الوضـع الراهـن، ويرجـع ذلـك لأن عـدم تـوازن المكانـة ينتـج ضغوطـاً مسـتمرة نحـو التحـرك إلى نقطـة التـوازن المناسـبة نظـراً للمعاملـة المتفاوتـة التـي تلقاهـا هـذه الدولـة مـن الـدول الأخـرى، بمعنـى أن الـدول الأخـرى لا تتعامـل معهـا بوصفهـا دولـة كـبرى عـلى الرغـم مـن أنهـا تمتلـك بعـض مقومـات المكانـة العليـا، وقـد تـرضى الدولـة عـن حالـة عـدم تـوازن المكانـة لفـترة زمنيـة معينـة إذا وجـدت أنهـا تسـتطيع أن تسـتفيد مـن هـذه الحالـة. وتقـدم اليابـان نموذجـاً في هـذا الشـأن، فطـوال حقبـة الحـرب البـاردة تمتعـت اليابـان بقـدرة اقتصاديـة، لكنهـا لـم تتمتـع بمقـدرة عسـكرية أو سياسـية موازيـة[17].

والواقـع أن ظاهـرة عـدم تـوازن المكانـة هـي إحـدى الظواهـر المرتبطـة بالعلاقـات بـين القـوى الآسـيوية الكـبرى، والتـي تـبرز عـلى مسـتوى التفاعـلات بـين هـذه القـوى بدرجـة ملحوظـة، ففـي الحقبـة المعـاصرة تعانـي اليابـان عـدم تـوازن المكانـة في سـياق تفاعلاتهـا مـع الصـين. ويؤكـد ذلك التطـور القائـم في حركـة الدبلوماسـية اليابانيـة المعـاصرة المتجهـة إلى المشـاركة في كافـة المحـاولات الراميـة إلى وضـع حـد لاتسـاع النفـوذ الصينـي، سـواءً مـن خـلال التفاعـلات عـلى المسـتوى الثنائي مـع الـدول التـي تتلاقـى معهـا في هـذا الشـأن كالهنـد والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، أو مـن خـلال التفاعـلات متعـددة الأطـراف كمـا هـو الحـال بالنسـبة لتحالـف "كـواد".

ووفقـاً لإحـدى الدراسـات، فإنـه ومـع تراجُـع القـوة الاقتصاديـة لليابـان، ومـا يشـهده النظـام الـدولي مـن اضطرابـات، أدركـت طوكيـو أهميـة العمـل بنشـاط عـلى تعزيـز القيـم وعنـاصر القوة، إلى جانـب التركيـز عـلى الجانـب الاقتصـادي، كمـا سـبق الإشـارة آنفـاً، وذلـك مـن خـلال بنـاء الـشراكات والتحالفـات مـع الـدول التـي تتبنـى منظومـة القيـم الليبراليـة الغربيـة[18]. ومـن ناحيـة أخـرى تعانـي الهنـد حالـة عـدم تـوازن المكانـة في علاقتهـا مـع الصـين، حيـث إن القيـادة الهنديـة مُمثَّلـة في رئيـس الـوزراء، نارينـدرا مـودي، لهـا تحفظاتهـا تجـاه التوجـه الصينـي ذي الطابـع

العالمي، كما أنها تستشعر أن الصين لا تتعامل معها بما يتناسب وصعودها باتجاه القوة العالمية الكبرى، وتتحفظ أيضاً إزاء اتساع النفوذ الصيني في القارة الآسيوية وامتداده لدائرة نفوذها المركزية في جنوب آسيا.

ولهذا تسعى الهند بشكل مضطرد في السنوات الأخيرة إلى تعزيز الشراكات الرئيسية في كافة أنحاء جنوب شرق آسيا، خاصة مع الدول الواقعة على طول الحافة البحرية للمحيطين الهادئ والهندي[19]، في إطار سياسة "التوجه شرقاً" التي انتهجها مودي عَقِبَ وصوله للسلطة في عام 2014. ومن الواضح أن هذه التحركات مُصمَّمَة للتعاون مع الشركاء في جنوب شرق آسيا الذين لهم خلافات مع الصين في بحري الصين الجنوبي والشرقي، حيث أبرمت الهند صفقات أسلحة مع فيتنام والفلبين، إذ سلّمت نيودلهي صواريخ "براهموس" إلى الأخيرة، في إبريل 2024، في إطار صفقة تصدير دفاعية تُعد الأكبر بين الجانبين على الإطلاق، في سياق الانحياز إلى جانب الفلبين ضد الصين بشأن النزاعات على السيادة في بحر الصين الجنوبي[20]، كما عززت الهند تعاونها الدفاعي مع إندونيسيا، والتي تُجرى معها مناورات عسكرية بشكل دوري، بل وشهد عام 2023، أول زيارة لغواصة هندية إلى إندونيسيا.

4 - الطرف الثالث في سياق التفاعلات بين القوى الثلاث:

تُعد ظاهرة الطرف الثالث من الظواهر البالغة الأهمية في سياق التفاعلات بين القوى الآسيوية الكبرى، وهي في هذه الحالة ظاهرة مُركّبة لأنها لا تقتصر على طرف واحد؛ بل تشمل عدة أطراف متباينة من حيث القوة، فهناك القوى العالمية الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي، كما توجد مجموعة من القوى المتوسطة القوة مثل كوريا الجنوبية وإندونيسيا وغيرهما، هذا فضلاً عن الدول الصغرى، وصولاً إلى الدول الجزرية في المحيط الهادئ. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أبرز هذه الأطراف على النحو التالي:

أ - الولايات المتحدة الأمريكية:

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الأقوى تأثيراً وأهمية، في سياق التفاعلات بين القوى الآسيوية الكبرى، بأشكال وطرق مختلفة ومتعددة، فالصين في رؤية إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تُمثِّل المصدر الرئيسي لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تنظر هذه الإدارة إلى المنافسة بين الصين والولايات المتحدة باعتبارها لعبة مُحصّلتها صفر، وتحدد هدف "التفوق على الصين" دون النظر إلى أي حل وسط[21].

وتضع استراتيجية الأمن القومي، واستراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة الإندوباسيفيك، الصادرتان في أكتوبر 2022، إضافة إلى التقرير السنوي الصادر عن أجهزة الاستخبارات الأمريكية في عام 2024، الصين في إطار التهديد المركزي الذي تشكله على الانفتاح والأمن والازدهار في المنطقة ومحاولة تقويض مصالح واشنطن بها، ومن ثم تركز الاستراتيجية

الأمريكية على استبعاد الصين من المبادرات الإقليمية المتعددة، وتركز على حشد حلفاء الولايات المتحدة وشركائها ضد الصين، وهو ما يتجلى في التحالفات والتحركات التي تجريها واشنطن بشكل متكرر في تلك المنطقة.

لكن هذا لا يعني عدم انتهاج الجانبين الأمريكي والصيني سياسة قائمة على إدارة الخلافات فيما بينهما، تفادياً لتصعيد التوتر والوصول به إلى مستويات شديدة التعقيد، وربما يمثل اللقاء الذي جمع الرئيسيْن بايدن وشي في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية، في نوفمبر 2023، دليلاً على ذلك الاتجاه، كما لم يفتأ المسؤولون الأمريكيون والصينيون من الزيارات واللقاءات المتبادلة، والتي كان أحدثها زيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، إلى الصين، في نهاية أغسطس 2024، والتي تصب أيضاً في ذات الهدف وهو إدارة الخلاف بين الجانبين.

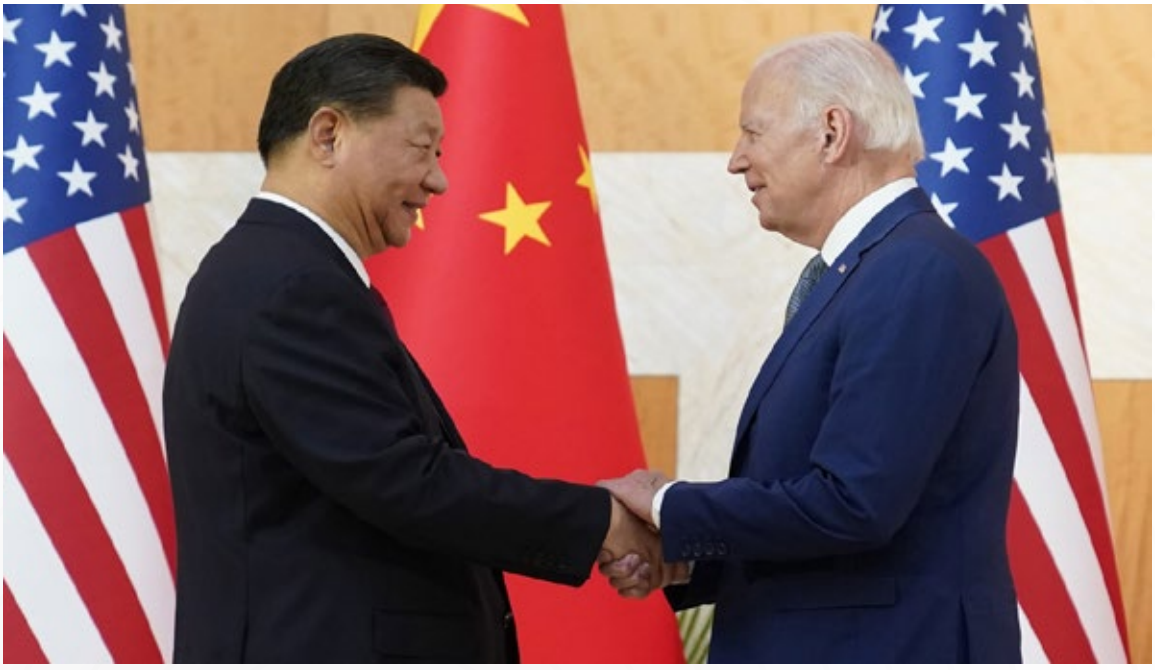

ويمتد تأثير توجُه التنافس الاستراتيجي الأمريكي مع الصين إلى العلاقات بين القوى الآسيوية الكبرى، فقد أدى هذا التوجه إلى حدوث نوع من الاستقطاب فيما بين القوى الثلاث، ففي حين استبعدت الولايات المتحدة الصين من شراكاتها الإقليمية المتعددة، فإنها ضمت في نفس الوقت الهند واليابان إلى هذه الشراكات، وهو ما أدى إلى التأثير النسبي في توازن القوة بين الدول الثلاث باتجاه تحسين وضع كل من الهند واليابان في سياق هذا التوازن وما يجري من تفاعلات في نطاقه، وهو ما يبرز من خلال المواقف العملية التي اتخذتها الدولتان تجاه الصين في الأعوام الأخيرة، والتي تصب في مجملها في مساندة ما يمكن أن يُطلَق عليه "الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصين"؛ فاليابان تعهدت في استراتيجيتها

الجديدة للأمن القومي التي أصدرتها في ديسمبر 2022 بالدفاع عن تايوان وكوريا الجنوبية، وسعت إلى بناء شراكات ثنائية مع الدول التي لها خلافات مع الصين بصدد ترسيم الحدود البحرية في بحر الصين الجنوبي، وصارت اليابان أكثر تشدداً في موقفها بالنسبة للجزر المتنازع عليها مع الصين في بحر الصين الشرقي وهي جزر سينكاكو وفق التسمية اليابانية، وجزر دياويو حسب التسمية الصينية.

في السياق ذاته، اتجهت الهند إلى تشكيل شراكاتها الإقليمية الثنائية مع الدول التي لها خلافات مع الصين مثل الفلبين وفيتنام وإندونيسيا، وشاركت في بعض التدريبات العسكرية مع الولايات المتحدة واليابان والفلبين في بحر الصين الجنوبي. وفي الوقت نفسه؛ كانت الشراكة الأمنية بين الهند وإندونيسيا تتطور بهدوء على نحو يدعم أيضاً استراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الإندوباسيفيك[22].

وفي المقابل، تتحرك الصين في المساحات التي لواشنطن علاقات معها؛ إذ تستمر في تعزيز علاقاتها بدول مثل فيتنام، والتي ترتبط بعلاقات متعددة سياسياً واقتصادياً مع الجانب الأمريكي، فقد قام الرئيس الصيني بزيارة هانوي، في ديسمبر 2023؛ حيث تم التوقيع على 37 اتفاقية تعاون بين الدولتين، كما أجرى رئيس مجلس الدولة الصيني، لي تشاينغ، زيارة أيضاً إلى فيتنام، في 12 أكتوبر 2024، لتأكيد أواصر التعاون والصداقة بين الدولتين. وبالتوازي مع ذلك، تُعزِّز الصين علاقاتها مع إندونيسيا، والتي تتزايد روابطها السياسية والاقتصادية والعسكرية معها، خاصةً بعد المحادثات التي أجراها مسؤولون إندونيسيون مع نظرائهم الأمريكيين، في أكتوبر 2023، بواشنطن، بشأن تعميق التعاون الدفاعي بين الجانبين، إذ لم يمنع ذلك الصين من مساعي تحقيق مزيد من التقارب مع جاكرتا، فاستقبل الرئيس شي جين بينغ نظيره الإندونيسي المُنتَخَب، برابوو سوبيانتو، في إبريل 2024، في بكين، وناقشا التعاون الثنائي، كما عقد مسؤولو الدفاع والخارجية للدولتين محادثات في 13 أغسطس 2024 تصب في السياق ذاته[23].

ب - روسيا الاتحادية:

تُمثِّل روسيا الاتحادية القوة الدولية الثانية التي تُعَد طرفاً ثالثاً مؤثراً ومتأثراً بالتفاعلات بين القوى الآسيوية الكبرى، وذلك بوصفها إحدى القوى الدولية المهمة التي تقود الاتجاه الرافض للهيمنة الأمريكية والغربية، والتي تتبنى نهجاً يتلاقى مع الصين هو ضرورة التحول إلى نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية ويُعبِّر عن حقيقة علاقات القوة القائمة في الواقع المعاصر ويعالج الأخطاء وأوجه القصور الناتجة عن النظام الدولي القائم على الهيمنة الأمريكية وسيطرة القيم الغربية. وترتبط الصين في الوقت ذاته بعلاقات تحالف ذات طبيعة متميزة مع روسيا، وهو ما أكده البيان الصادر عَقِبَ القمة التي عُقِدَت في بكين بين الرئيسين الصيني والروسي في 4 فبراير 2022؛ وهو بيان مشترك حول العلاقات الدولية التي قال إنها تدخل عصراً جديداً، وقد جاء البيان شاملاً ومفصلاً لكافة جوانب العلاقات

الصينيــة الروســية في ظــل مــا يمــر بــه العالــم مــن متغــيرات هائلــة وتطــوُر سريــع وتحــولات عميقــة[24].

ولقــد تضمــن هــذا البيــان العديــد مــن المســائل التــي يمكــن أن تُفسِّر طبيعــة هــذه العلاقــات ومــدى إمكانيــة تأثيرهــا في العلاقــات بــين القــوى الآســيوية الكــبرى، خاصــة أن لروســيا، بحكــم موقعهــا الجغــرافي وثقلهــا التاريخــي، صــلات قويــة بالدوائــر الإقليميــة الرئيســية الثــلاث التــي تجــري في نطاقهــا تفاعــلات هــذه القــوى، فضــلاً عــن روابطهــا الجيوسياســية بنطــاق امتــداد هــذه التفاعــلات الحاليــة والمســتقبلية، ســواءً في مناطــق آســيا المختلفــة أو في القطــب الشــمالي، ومــن أبــرز هــذه المســائل:

- الرؤيــة المشــتركة للدولتــين حــول التغــيرات التــي يمــر بهــا العالــم ومــا تتطلبــه مــن الســعي إلى تعدديــة قطبيــة حقيقيــة، والنقــد المُوجَّــه تجــاه مواصلــة بعــض الفاعلــين الدعــوة إلى اتبــاع نهــج أحــادي الجانــب لمعالجــة القضايــا الدوليــة.

- المخــاوف المشــتركة للدولتــين تجــاه أنشــطة الأســلحة البيولوجيــة المحليــة والأجنبيــة التــي تقوم بهــا الولايــات المتحــدة وحلفاؤهــا، ســواء التــي تتــم في الخــارج أو عــلى أراضيهــم الوطنيــة، باعتبارهــا تُمثِّــل تهديــداً خطــراً للأمــن القومــي للدولتــين.

- وقــوف روســيا والصــين ضــد محــاولات القــوى الخارجيــة لتقويــض الأمــن والاســتقرار في المناطــق المتاخمــة المشــتركة بينهمــا، ومواجهــة تدخُــل القــوى الخارجيــة في الشــؤون الداخليــة للــدول ذات الســيادة تحــت أي ذريعــة، ومعارضــة الثــورات الملونــة.

- معارضــة الدولتــين المزيــد مــن توســيع حلــف شــمال الأطلــسي "الناتــو"، ودعوتهمــا الحلــف إلى التخــلي عــن مقاربتــه الأيديولوجيــة للحــرب البــاردة، واحــترام ســيادة الــدول الأخــرى وأمنهــا ومصالحها.

- رفــض الدولتــين تشــكيل هيــاكل كتلــة مغلقــة ومعســكرات متعارضــة في منطقــة آســيا والمحيط الهــادئ، واليقظــة بشــأن التأثــير الســلبي لاســتراتيجية الولايــات المتحــدة في المنطقــة في الســلام والاســتقرار في المنطقة.

- قلــق الدولتــين البالــغ إزاء الشراكــة الأمنيــة الثلاثيــة بــين أســتراليا والولايــات المتحــدة والمملكــة المتحــدة في إطــار تحالــف "أوكــوس"، والــذي ينــص عــلى تعــاون أعمــق بــين أعضائــه في المجــالات التــي تنطــوي عــلى تهديــد الاســتقرار الاســتراتيجي، كقرارهــم بــدء التعــاون في مجــال الغواصــات التــي تعمــل بالطاقــة النوويــة؛ حيــث تعتقــد الدولتــان روســيا والصــين أن هــذه الإجــراءات تتعــارض مــع أهــداف الأمــن والتنميــة المســتدامة لمنطقــة آســيا والمحيــط الهــادئ، وتزيــد مــن خطــر حــدوث ســباق تســلح في المنطقــة، وتُشــكِّل مخاطــر جســيمة مــن انتشــار الأســلحة النوويــة.

- تعاطُف الصين ودعمها المقترحات التي قدمتها روسيا لإنشاء ضمانات أمنية طويلة الأجل ومُلزِمَة قانوناً في أوروبا.
- معارضة أن يتم معالجة المشكلات الدولية بشكل غير مباشر وبدون إجماع، ورفض سياسات القوة، والتنمر والعقوبات الأحادية الجانب، وتطبيق الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية، وإساءة استخدام سياسات الرقابة على الصادرات[25].

وقد تم تأكيد تعزيز أواصر التعاون بين الجانبين خلال القمتيْن اللتيْن جمعتا الرئيسيْن الروسي فلاديمير بوتين والصيني شي جين بينغ؛ خلال الزيارة التي أجراها الأخير إلى روسيا في مارس 2023، وكذلك الزيارة التي أجراها بوتين إلى الصين، في مايو 2024، وهي أول زيارة له بعد إعادة انتخابه لولاية خامسة في مارس من نفس العام.

وفيما يتعلق بالهند، فإنها ترتبط بعلاقات شراكة استراتيجية وثيقة وطويلة الأمد مع روسيا، وهي علاقة تغطي مجالات متنوعة ومهمة بالنسبة للجانبين. وقد تم تطوير هذه العلاقات في السنوات الأخيرة، وهو ما يوضحه تفصيلاً البيان الصادر في 6 ديسمبر 2021 عن لقاء القمة الهندي الروسي في نيودلهي، والذي جاء بعنوان "الشراكة من أجل السلام والتقدم والازدهار"، فقد اشتمل البيان على عناصر بالغة الأهمية بالنسبة لطبيعة العلاقات بين الدولتين، ومن أهم ما جاء في هذا البيان ما يلي:

- تأكيد التزامهما بالشراكة الاستراتيجية الخاصة والمتميزة، والتي هي رمز للعلاقات طويلة الأمد والمختبرة بينهما، والتي تتميز بالثقة المتبادلة واحترام المصالح الوطنية الجوهرية لكل منهما، وتشابُه المواقف في مختلف القضايا الدولية والإقليمية.
- استمرار تكثيف الاتصالات على جميع المستويات، بما في ذلك مستوى القيادتين والوزراء وعقد مشاورات وزارة الخارجية، والحوار الاقتصادي الاستراتيجي والمشاورات حول قضايا الأمم المتحدة، والقطب الشمالي، وتخطيط السياسات.
- تأكيد أهمية الحوار الأمني على مستوى وكالات الأمن القومي حول القضايا الثنائية والإقليمية والحرص على إجراء التفاعلات المنتظمة بينهما.
- التعاون والتنسيق رفيع المستوى في بعض المجالات، وهي مجالات الاقتصاد والطاقة والتعاون في المنتديات الأممية والمتعددة الأطراف، وتنظيم وتوسيع نطاق أوجه التعاون والعمل المشترك في الصحة والنقل والاتصال، والطاقة النووية المدنية والفضاء، والتعاون العسكري والعسكري الفني والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة والسياحة[26].

ويمكن القول إن هذا البيان حدد الأسس المتفق عليها بين الجانبين بصدد السياسة التي يجب اتباعها بالنسبة للقضايا والمسائل ذات الأهمية الاستراتيجية لكل منهما. وقد أحجمت

كل من الصين والهند عن إدانة روسيا بعد اندلاع الحرب مع أوكرانيا، كما رفضتا المشاركة في فرض عقوبات على موسكو بالمخالفة للموقف الغربي الذي فرض عقوبات متتالية على الأخيرة على خلفية تلك الحرب، وذلك على الرغم من الضغوط التي تعرضت لها كل من بكين ونيودلهي نتيجة لهذا الموقف. وقد نتج عن ذلك تعرُّض الصين لضغوط شديدة من الجانب الغربي لتغيير موقفها، لكنها ظلت متمسكة به، في حين تعاملت الولايات المتحدة مع الهند بقدر أكثر مرونة وليونة؛ إذ أخذت في الاعتبار صعوبة تفكيك الروابط الاستراتيجية التي تربطها مع روسيا الاتحادية، وإن كانت قد دعتها إلى عدم الالتزام بالتطابق في مواقفها مع روسيا، مُلوِّحَة ببعض المزايا التي يمكن أن تحصل عليها إذا ما اتجهت هذا الاتجاه، وذلك سعياً إلى اجتذابها إلى التحالف الغربي استناداً إلى ما قيل عن اشتراكهما في تبني منظومة القيم الغربية باعتبارها أكبر دولة ديموقراطية في العالم.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يمنح رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي وسام القديس أندرو الرسول الأول في الكرملين بموسكو، 9 يوليو 2024)

كما تجدر الإشارة؛ إلى أن رئيس الوزراء الهندي مودي قد أجرى زيارة إلى روسيا، يومي 8 و9 يوليو 2024، هي الأولى له منذ خمس سنوات، كما أنها الأولى منذ بدء الحرب الأوكرانية، وقد صدر عن القمة بيان مشترك يحمل شعار "روسيا والهند.. شراكة قوية ومتوسعة"،

وتضمن البيان اهتمام الدولتين بتعزيز التعاون المستقبلي في كافة المجالات، والمضي قدماً في تحقيق الإمكانات الكاملة للشراكة الاستراتيجية على نحو متوازن ومستدام، والبناء على ما تم من إنجازات مشتركة، مع تأكيد تفعيل آليات التعاون المؤسسي من خلال المشاورات الثنائية بين وزارتي خارجيتي الدولتين وِفْق البروتوكول الذي تم توقيعه في ديسمبر 2023 للفترة (2024 – 2028)، وانعقاد الاجتماعات المنتظمة بين الهيئات البرلمانية والمجالس الأمنية بالدولتين بشكل منتظم، والحفاظ على وتيرة انتظام القمم الثنائية؛ إذ تقرَّر انعقاد القمة الـ23 بالهند في العام المقبل 2025.

وبالنسبة لليابان، فإن طبيعة العلاقات الروسية اليابانية كانت وما زالت تشوبها خلافات ونزاعات حدودية خاصةً فيما يتعلق بمجموعة من الجزر التي تسيطر عليها روسيا منذ الهزيمة اليابانية في الحرب العالمية الثانية، والمتنازع عليها بين الدولتين، والتي تُطلِق عليها روسيا جزر الكوريل، وتُطلِق عليها اليابان جزر الشمال؛ إذ سارعت اليابان إلى الانضمام إلى التحالف الغربي والتزمت بالتشدد في فرض العقوبات على روسيا الاتحادية، من أجل الضغط عليها للحصول على تنازلات بصدد الجزر المُتنازَع عليها، وهو ما لم يتحقق، ويوضح هذا ما أكدته وزارة الخارجية الروسية من أنه يتعين على اليابان أن تعيد النظر في سياستها العدائية تجاه روسيا، إذا أرادت استئناف الحوار السياسي والتعامل الكامل بين الدولتين، في بيان نشرته الخارجية الروسية في أعقاب اجتماع بين نائب وزير الخارجية الروسي أندريه رودنكو ورئيس "مؤسسة ساساكاوا للسلام" اليابانية أتسوشي سونامي، في فبراير 2024.

تجدر الإشارة هنا إلى أن طوكيو وموسكو وقَّعتا في عام 1956 على اتفاق لوقف إطلاق النار وإحياء العلاقات الدبلوماسية وإبرام معاهدة السلام، بعد هزيمة طوكيو في الحرب العالمية الثانية، إلا أن طوكيو لم تصادق عليها. وتربط الأخيرة السلام مع موسكو بإعادتها جزر الكوريل/ الشمال التي ألحقها الاتحاد السوفيتي بأراضيه في إطار نتائج الحرب العالمية الثانية. وتستند طوكيو في مطالبها إلى الاتفاقية الروسية اليابانية للتجارة والحدود لعام 1855، فيما يتلخص موقف موسكو، في أن هذه الجزر قد أُلحِقَت بالاتحاد السوفيتي، نتيجة لما خلصت إليه الحرب العالمية الثانية، وأن سيادة روسيا على الجزر شرعية، ومسألة إعادتها طُوِيَت إلى الأبد[27].

وقد تبنت اليابان ذات الموقف الغربي في التعامل مع روسيا، بعد اندلاع الحرب الأوكرانية؛ إذ شاركت في توقيع العقوبات على موسكو. وفي سياق ذلك، جمدَّت اليابان بعد بدء الحرب أموالاً للبنك المركزي الروسي لديها بقيمة 33 مليار دولار تُمثِّل نحو 6% من إجمالي الاحتياطيات الدولية لروسيا، وقد أدى هذا الموقف من اليابان إلى تأجيج الخلاف بين الجانبين[28].

شكل (2) محطات تاريخية في النزاع بين روسيا واليابان حول جزر الكوريل/ الشمال

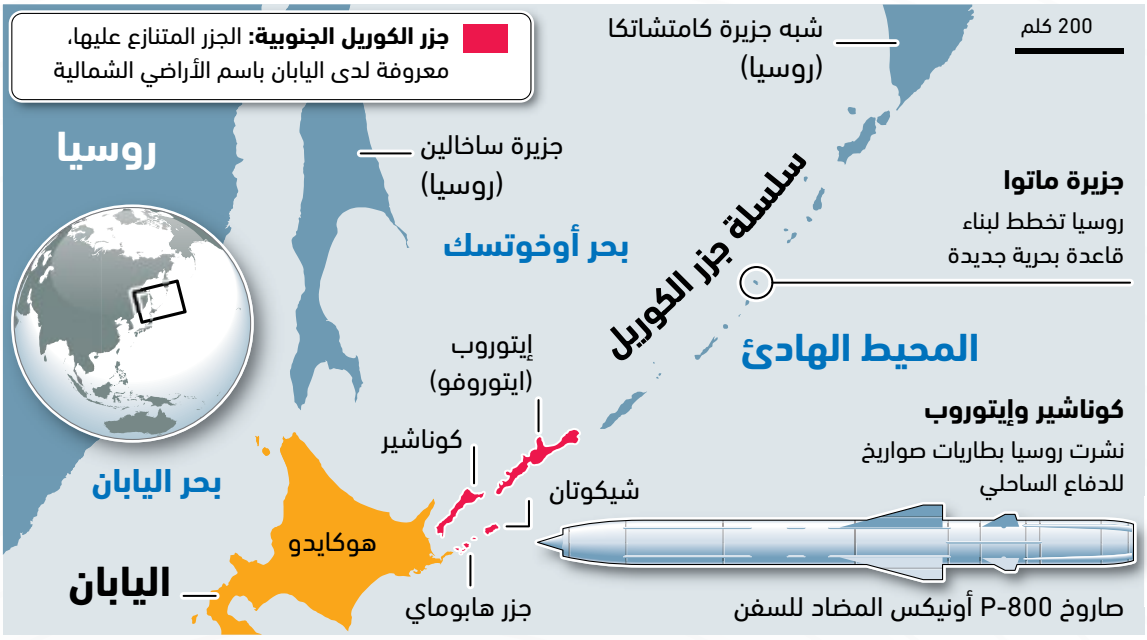

النزاع بشأن جزر الكوريل - نظرة تاريخية

- **1855: معاهدة شيمودا** تعطي جزر الكوريل الجنوبية لليابان، وبقية سلسلة من الجزر لروسيا. جزيرة ساخالين تصبح تحت إدارة مشتركة
- **1875: معاهدة سان بطرسبرغ** تقضي بتنازل روسيا عن كافة جزر الكوريل لليابان في مقابل حصول روسيا على جزيرة ساخالين
- **1905:** بعد هزيمة روسيا في **الحرب الروسية-اليابانية**، تحكم اليابان سيطرتها على جنوب ساخالين
- **1945:** يحتل الاتحاد السوفياتي سلسلة جزر الكوريل بأكملها إضافة إلى جنوب ساخالين بعد إعلان الحرب على اليابان خلال الأيام الأخيرة من **الحرب العالمية الثانية**
- **1951:** اليابان تتخلى عن المطالبة بجزر الكوريل ضمن **معاهدة سان فرانسيسكو** التي وقعت بين اليابان وقوات الحلفاء.
الاتحاد السوفياتي لم يوقع على المعاهدة، واليابان تدعي فيما بعد بأن أربعة جزر جنوبية في سلسلة الجزر هي ليست جزءاً من جزر الكوريل

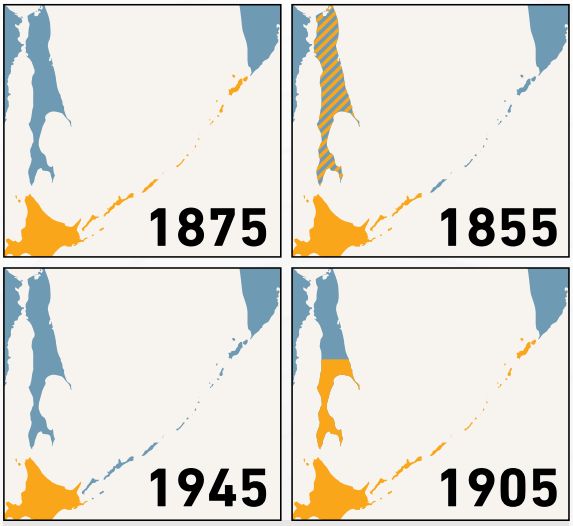

- **1956: إعلان سوفياتي - ياباني مشترك** يعيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.
الإتحاد السوفياتي يوافق على التنازل عن جزيرتي شيكوتان وهابوماي لليابان بعد التوقيع على معاهدة سلام رسمية. اليابان تدعي أن لها حقوقاً إقليمية على الجزر الجنوبية الأربع، لذا لم توقع على المعاهدة

المصدر: Stratfor, wire agencies

© جرافيك نيوز، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

انفوجرافيك المستقبل
Future Infographic

ويمكن القول إنه، وبغض النظر عن العلاقات اليابانية الروسية وتطوراتها، فإن اليابان حاولت توظيف دورها في سياق التحالف مع الغرب لبناء دورها الجديد في سياق الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وهو دور المُشارك في تنفيذ وتطوير هذه الاستراتيجية من أجل علاج الخلل في توازن قوتها مع الصين، ومن أجل الحد من تصاعد النفوذ الصيني أو على الأقل إبطائه. يؤكد هذا كثافة تحركات الدبلوماسية اليابانية في نطاق دوائر ليس لها علاقة مباشرة بروسيا، بقدر ارتباطها المباشر بالصين، وتتحسَّب كل من موسكو وبكين لأي محاولات أمريكية لتوظيف اليابان في إيصال رسائل تهديد لهما، ومن ذلك؛ تحذير الدولتَيْن -روسيا والصين- من الرد على الولايات المتحدة حال نشرها صواريخ في اليابان. ومن جهة أخرى، تسعى اليابان إلى اجتذاب الهند إلى ذات الاتجاه، خاصة وأن الهند تشترك معها في السعي إلى تحقيق نفس الهدف.

من خلال ما تقدَّم، يتضح أن روسيا الاتحادية تُمثِّل الطرف الثالث في نطاق منظومة علاقات القوى الآسيوية الثلاث، بحكم موقعها بصفتها قوة كبرى نووية لها رؤيتها المتعلقة بتعديل النظام الدولي وبرفض الهيمنة الأمريكية والغربية، وكذلك بحكم طبيعة علاقاتها بكل طرف من الأطراف الثلاثة، وامتداد تأثير ذلك على العلاقات بين القوى الثلاث ذاتها.

ثالثاً: التنافس والتعاون في العلاقات بين القوى الآسيوية الكبرى

تتوفر في سياق العلاقات بين القوى الآسيوية الكبرى دوافع التنافس بقدر ما تتوفر دوافع التعاون، وتتسم التفاعلات في سياق هذه العلاقات بأنها -في أغلبها- تجمع ما بين النقيضين، بمعنى أن اشتداد حدة التنافس لا تعني توقُّف التفاعلات التعاونية في الكثير من المجالات، خاصة المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، كما أن اتساع نطاق التفاعلات التعاونية لا يعني انتهاء الخلافات والنزاعات التاريخية والممتدة في نطاق هذه العلاقات؛ فعلى الرغم من اتساع نطاق التعاون بين الصين والهند واليابان عَبْرَ مراحل تاريخية سابقة، فإن ذلك لم يؤدِ إلى انتهاء النزاعات الحدودية القائمة بين الصين وكلتا الدولتين.

وفيما يتعلق بالمراوحة بين التنافس والتعاون في سياق هذه العلاقات، فإنها سمة طبيعية للعلاقات بين الدول ككل؛ حيث لا توجد صداقات دائمة أو عداوات دائمة ولكن توجد مصالح دائمة، ويعتمد ذلك على طبيعة العلاقة بين دوافع التنافس والتعاون خلال مرحلة تاريخية معينة، فإذا تغلب الوزن النسبي لدوافع التعاون، فإن العلاقات تتجه صَوْب التعاون، والعكس صحيحاً، فإذا ارتفع الوزن النسبي لدوافع التنافس، فإن هذه العلاقات تتجه باتجاه التنافس. ولأن هذه التفاعلات لا تتم في فراغ وإنما في إطار بيئة داخلية وخارجية تتكون من العديد من المتغيرات، فإن إمكانية التأثير على الدوافع المُحرِّكة للتعاون والتنافس في سياق هذه العلاقات من جانب أطراف ثالثة احتمال لا يمكن تجاهله.

1 – التنافس والتعاون في العلاقات الصينية الهندية:

حددت دراسة لمعهد بروكينجز، نُشرت في مايو 2023، دوافع التعاون والتنافس في العلاقات الصينية الهندية، وفصَّلت أن أبرز دوافع التعاون بين الدولتين تتمثل في وجود قوى سياسية كبيرة داخلياً وإقليمياً تدفع باتجاه التعاون، كما أن العلاقة الاقتصادية المتنامية بينهما تضع حداً يمنع تدهور العلاقات الاستراتيجية بينهما، خاصة أن الصين تُعد أكبر شريك تجاري للهند، إلى جانب المصالح المتقاربة بينهما على المستوى العالمي باعتبارهما دولتَين ناميتَين صاعدتَين، فكلتاهما تسعيان إلى الوصول إلى شروط تجارية أكثر إنصافاً، وتدعوان إلى الحصول على نفوذ أكبر في إدارة المؤسسات العالمية، بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تجمعهما تجاهها الشكوك في أيديولوجيتها النيوليبرالية؛ بل وتتلاقى الدولتان في تفضيل وجود نظام عالمي قائم على التعددية القطبية وليس الأحادية.

وفي المقابل؛ كشفت الدراسة عن دوافع التنافس بين الجارتَيْن الآسيويتَيْن، وقالت إن أبرزها يتمثل في أن العلاقات الاقتصادية يمكن أن تكون سبباً في التنافس، بما في ذلك عجز الهند التجاري المتزايد مع الصين، والذي وصل في النصف الأول من عام 2024، إلى حوالي 41.9 مليار دولار[29]، وكذلك النزاعات حول الوصول إلى الأسواق، والمنافسة على الموارد. هذا إلى جانب الخلافات العالقة بشأن الحدود التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، والتي تؤدي إلى توترات واشتباكات متكررة بين الدولتين.

جدول (3) التبادل التجاري بين الصين والهند بالمليار دولار (2019 - 2023)

السنة المالية	صادرات الصين إلى الهند	واردات الصين من الهند	إجمالي التبادل التجاري
2019	74.825	17.985	92.81
2020	66.719	20.977	87.696
2021	97.510	28.137	125.647
2022	118.501	17.482	135.983
2023	117.821	18.548	136.369

Source: Bilateral trade between China and India, **Trade Map**, https://tinyurl.com/mr27am47

وتنظر كل دولة إلى الدولة الأخرى، من حيث مصادر التهديد؛ فالهند تَعتبر أن الصين هي التهديد الخارجي الرئيسي لها، وأن هيمنة الصين الاستراتيجية المتعاظمة في آسيا وفيما هو

أبعد من آسيا تُشكِّل عاملاً سلبياً مؤثراً في صعود الهند. وترى كل دولة منهما أن النفاذ إلى ما تَعتبِره بمثابة الحديقة الخلفية لأمنها القومي أو منطقة نفوذ لها بمنزلة تهديد أيضاً؛ فالهند تسعى إلى منع القوى الخارجية من الوصول إلى منطقة جنوب آسيا، ومن ثم فشراكة الصين الطويلة الأمد مع باكستان تُعد بمنزلة تحدٍ لهذا السعي، بما في ذلك الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، وفي هذا السياق تسعى الهند إلى إقناع الدول الأخرى، مثل سريلانكا، بالتخلص من حضور الصين الاستراتيجي على أراضيها أو الحد منه، من خلال التحذير من عبء الديون التي قد ترتبها المبادرة على هذه الدول[30].

2 – التنافس والتعاون في العلاقات الصينية اليابانية:

تختلف رؤية الصين واليابان بصدد دوافع التعاون والتنافس في العلاقات الثنائية بينهما؛ إذ تركز الرؤية الصينية على توفر دوافع التعاون بما يؤدي إلى تقليص مساحة التنافس في سياق هذه العلاقات، في حين تركز الرؤية اليابانية على دوافع التنافس بدرجة واضحة، وإن كانت لا تَستبعِد بشكل قاطع إمكانية وجود دوافع للتعاون، فقد حدد الرئيس الصيني شي جين بينغ، خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء الياباني السابق فوميو كيشيدا، على هامش الاجتماع الـ29 لقادة اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ "أبيك"، في 17 نوفمبر 2022، الرؤية الصينية لدوافع التعاون والتنافس في العلاقات الصينية اليابانية، مرجحاً في تصريحاته أن دوافع التعاون تغلُب إلى حد كبير على دوافع التنافس، مستنداً في ذلك إلى الخبرة المُكتسَبَة من العلاقات على مدى خمسين عاماً؛ حيث احتفل الجانبان بشكل مشترك بالذكرى الخمسين لتطبيع العلاقات في 19 سبتمبر 2022[31].

أما كيشيدا، فقد حدد في اجتماعه مع الرئيس الصيني الرؤية اليابانية لدوافع التعاون والتنافس في العلاقات اليابانية الصينية، ففي جانب التعاون ركز على إمكانية الاتفاق على بناء علاقة يابانية صينية تتوافق مع العصر الجديد، مضيفاً أنه سيتم استئناف التبادلات والتعاون بين الدولتين في مُختلَف المجالات تدريجياً، وأوضح أن اليابان والصين، بصفتهما جارتين قريبتين، فإنهما لا تمثلان تهديداً لبعضهما البعض، وتحتاجان إلى التعايش بشكل سلمي، مضيفاً أن "اليابان لا يمكنها تحقيق النمو أو الازدهار دون الصين، والعكس بالعكس". وأشاد كيشيدا بمساهمة الصين الإيجابية في العالم من خلال تنميتها، مشيراً إلى أن التعاون الياباني الصيني يتمتع بإمكانات كبيرة، حيث تتحمل الدولتان مسؤوليات مهمة من أجل السلام والازدهار في المنطقة والعالم، وأبدى استعداد طوكيو للعمل مع بكين من أجل تحقيق نمو سليم ومستقر للعلاقات بين الدولتين.

وفيما يتعلق بمسألة تايوان؛ قال كيشيدا إنه لم يطرأ أي تغيير على الإطلاق على الالتزامات التي تعهدت بها اليابان في البيان المشترك بين اليابان والصين، معرباً عن استعداده لتعزيز الحوار والتواصل مع الجانب الصيني لرسم المسار الصحيح معاً للعلاقات

بينهما، كما أكد العمل على الحفاظ على التفاعلات رفيعة المستوى، والحوار والاتصالات، وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة، وتوسيع التعاون العملي والتبادلات بين الشعبين، وتكثيف التنسيق والتعاون في الشؤون الدولية والإقليمية، وإمكانية العمل معاً لبناء علاقة صينية يابانية مستقرة وبنَّاءة تتوافق مع متطلبات العصر الجديد[32].

وعلى الرغم مما ذكره كيشيدا عن دوافع التعاون المتوافرة والممكنة في سياق العلاقات اليابانية الصينية؛ فإن التطور الذي حدث بعد ذلك بشهر واحد، والذي تمثَّل في إطلاق ثلاث وثائق تتعلق بالسياسة الأمنية اليابانية الجديدة شملت، استراتيجية الأمن القومي، واستراتيجية الدفاع الوطني وبرنامج تعزيز الدفاع، والتي وافق عليها مجلس الوزراء الياباني، في 16 ديسمبر 2022، تضمنت رؤية تختلف نسبياً عمَّا جاء في حديث رئيس الوزراء الياباني؛ فقد تضمنت هذه الوثائق بعض القضايا التي تعكس تبني الإدارة اليابانية لتوجه التنافس، إن لم يكن التصعيد لأعلى مستوى من التنافس مع الصين؛ حيث تضمنت السياسة الأمنية اليابانية تبني طوكيو مواقف متشددة تجاه بعض القضايا البالغة الحساسية بالنسبة للصين، ومنها على سبيل المثال، أن طوكيو قد أوضحت عزمها على تقديم مساهمة كاملة للدفاع عن تايوان، وبناء القدرات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، فإذا اندلعت الحرب عبر مضيق تايوان، فسوف توفر اليابان قواعد للقوات الأمريكية التي تقاتل من أجل تايوان وتُلزِم قوات الدفاع الذاتي بالدفاع عن تايوان بالتعاون مع الولايات المتحدة[33].

كما أشارت استراتيجية الأمن القومي اليابانية الجديدة إلى أن الأمن في شبه الجزيرة الكورية لايزال يُشكِّل أولوية قصوى لليابان، وأن الأخيرة ملتزمة بالدفاع عن كوريا الجنوبية منذ عام 1999، عندما أصدرت قانوناً لتمكين قوات الدفاع الذاتي من مساعدة القوات الأمريكية في حالات الطوارئ الكورية، وقد قامت الولايات المتحدة واليابان بالفعل بصياغة خطة عمليات مشتركة للدفاع عن كوريا الجنوبية. وفيما يتعلق بالصين ذاتها؛ فقد اعتبرتها استراتيجية الأمن القومي اليابانية أهم مَصدِر من مصادر التهديد لليابان، ووصفتها بالتحدي الأمني غير المسبوق، وهو الوصف الذي احتجت عليه الصين؛ ففي لقاء جمع بين كبير الدبلوماسيين الصينيين وانج يي ووزير الخارجية الياباني السابق يوشيماسا هاياشي، خلال حضورهما اجتماعاً لرابطة الآسيان، في جاكرتا بإندونيسيا، في 13 يوليو 2023، قال وانج يي، إنَ "تضخيم الصين باعتبارها تهديداً لا يتوافق مع العلاقات الصينية اليابانية، وأن وضع اليابان للصين كأكبر تحدٍ استراتيجي لها، يتعارض مع وجهة النظر القائلة إن الجانبين شريكان متعاونان ولا يشكلان تهديداً لبعضهما البعض"[34]. كما أثار إعلان وزارة الدفاع اليابانية، في نهاية أغسطس 2024، عن الانتهاء من الموافقة على مشروع الموازنة العسكرية للعام المالي 2025، والتي تُعد الأكبر في تاريخ البلاد، بقيمة 59.1 مليار دولار (8.5 تريليون ين ياباني) حفيظة بكين، والتي رأته نذيراً بعودة ممارسات العسكرية والتهديدات اليابانية[35].

ولم يمنع هذا السياق التنافسي من وجود قنوات للتواصل بين الجانبين؛ إذ تستمر اللقاءات الدبلوماسية التي تجمع بين المسؤولين الصينيين واليابانيين، فإلى جانب اللقاء الذي جمع مسؤولين من الجانبين خلال المناسبات متعددة الأطراف، مثل اجتماعات "الآسيان"، فقد عادت اجتماعات القمة الثلاثية التي تجمع رؤساء حكومات الصين واليابان وكوريا الجنوبية، في مايو 2024، مرة أخرى بعد توقُف دام خمس سنوات؛ حيث عُقِدَت تلك الجولة في سيول، وتم التأكيد خلالها على حل المشكلات البينية وتعزيز التعاون المشترك[36].

3 – العلاقات اليابانية الهندية.. سياق تعاوني لا تنافسي:

وقَّعت اليابان والهند معاهدة سلام وأقامتا علاقات دبلوماسية، في 28 إبريل 1952، وكانت هذه المعاهدة واحدة من أولى معاهدات السلام التي وقعتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية، تتمتع الدولتان بعلاقات ودية. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ساعد خام الحديد الهندي بشكل كبير على تعافي اليابان من الدمار، بعد زيارة رئيس الوزراء الياباني الأسبق، نوبوسوكي كيشي، الهند في عام 1957، ثم بدأت اليابان في تقديم قروض بالين للهند في عام 1958، كأول قرض بالين تقدمه الحكومة اليابانية، لكن لم تصل هذه العلاقات لمستوى تعاوني كبير نظراً لاختلاف توجهات الدولتين خلال حقبة الحرب الباردة باعتبار أن الهند تبنت عدم الانحياز، بينما انحازت اليابان للكتلة الغربية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، بدأ اتجاه العلاقات نحو التحسن التدريجي لتشهد تحولات نوعية تعاونية متصاعدة مع بداية القرن الحادي والعشرين، وهي علاقات تكاد تخلو من الخلافات والتنافس. ويمكن في هذا الإطار استعراض أبرز هذه التحولات على النحو الآتي[37]:

أ – العوامل المُعززة للتعاون بين اليابان والهند:

يُعد موقف الدولتين من الصين هو العامل المشترك الذي يجمعهما، فكلتاهما تَعتبِر الصين المصدر الرئيسي لتهديد أمنها القومي لأسباب مختلفة؛ فقد أثارت مطالبات الصين الإقليمية في بحري الصين الشرقي والجنوبي ونزاعاتها الحدودية مع الهند قلق جيرانها في كلٍ من جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، وهو ما يشير إليه على سبيل المثال الاشتباكات بين القوات الهندية والصينية في عام 2020 على طول حدودهما غير المحددة في منطقة لاداخ في جبال الهيمالايا، مما أسفر عن مقتل 20 جندياً هندياً وأربعة جنود صينيين. وهو ما تجدد مرة أخرى، في ديسمبر 2022، على الشريط الحدودي بينهما.

ومن ثم لم يكن مصادفة أن يعلن رئيس الوزراء الياباني – حينذاك – كيشيدا، أنه يأمل في الترويج لرؤية اليابان لمنطقة الإندوباسيفيك، أثناء زيارته للهند في مارس 2023، وهي رؤية تهدف في أحد أبرز جوانبها إلى كبح ما تُطلِق عليه مصادر يابانية "عدوانية بكين المتزايدة". ولذلك تشمل المبادرة مساعدة اليابان للاقتصادات الناشئة، ودعم الأمن البحري،

وتوفير زوارق ومعدات دورية لخفر السواحل، والتعاون في البنية التحتية الأخرى، وهذا التوجه يتناسب مع استراتيجية الأمن القومي الجديدة التي تبنتها اليابان في ديسمبر 2022، والتي وصفت فيها الصين بأنها تهديد غير مسبوق للأمن القومي الياباني. والجدير بالذكر أنه، وبموجب هذه الاستراتيجية الأمنية الجديدة، تستطيع اليابان نشر صواريخ كروز بعيدة المدى لتعزيز قدرتها على الرد، واستخدام مساعدات التنمية بشكل أكثر استراتيجية لدعم الدول ذات التوجهات المماثلة[38]. وتتوافق الهند مع هذا التوجه الياباني، خاصة في ظل اشتراكهما مع أستراليا والولايات المتحدة، في تحالف "كواد" الذي يتخذ حالياً صيغة أمنية واضحة.

ب - اتساع نطاق التفاعلات وتأسيس الأطر التنظيمية:

مع بداية الألفية الجديدة توافر الزخم المناسب لحدوث تطور نوعي متصاعد في العلاقات اليابانية الهندية، والذي كانت بدايته بالزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الياباني الأسبق، يوشيرو موري، إلى الهند في أغسطس 2000، والتي تُعد بمنزلة نقطة الانطلاق لتطور هذه العلاقات باتجاه التعاون، حيث قرر موري ورئيس الوزراء الهندي- حينذاك- أتال بيهاري فاجبايي إنشاء "شراكة عالمية بين اليابان والهند". ومنذ عام 2005 تُعقَد اجتماعات القمة السنوية بين اليابان والهند في العاصمتين بشكل متبادل، وعندما زار رئيس الوزراء الهندي السابق مانموهان سينغ اليابان في ديسمبر 2006، ارتقت العلاقات اليابانية الهندية إلى مستوى "الشراكة العالمية والاستراتيجية".

جدول (4) أبرز التفاعلات على مستوى القمة بين الهند واليابان

الزيارة	التاريخ
لقاء رئيس الوزراء الياباني الأسبق يوشيهيدى سوجا، بنظيره الهندي ناريندرا مودي، على هامش اجتماع تحالف "كواد" في واشنطن	سبتمبر 2021
محادثة هاتفية بين رئيس الوزراء الياباني كيشيدا، ونظيره الهندي مودي	أكتوبر 2021
زيارة رئيس الوزراء الياباني كيشيدا الهند	مارس 2022
زيارة رئيس الوزراء الهندي مودي، اليابان، لحضور اجتماع قمة "كواد"	مايو 2022
زيارة رئيس الوزراء الهندي مودي، اليابان، لحضور الجنازة الرسمية لرئيس الوزراء السابق آبي	سبتمبر 2022
زيارة رئيس الوزراء الياباني كيشيدا الهند	مارس 2023

المصدر: وزارة الخارجية اليابانية

واستمراراً لهذا المسار، قام رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بزيارة رسمية إلى اليابان في سبتمبر 2014، وعقد اجتماع قمة مع رئيس الوزراء الياباني الأسبق شينزو آبي، واتفقا على ترقية العلاقات الثنائية إلى "شراكة استراتيجية وعالمية خاصة". وفي ديسمبر 2015؛ قام آبي بزيارة رسمية إلى الهند وعقد اجتماع قمة مع مودي، واتفقا على تحويل الشراكة الاستراتيجية والعالمية الخاصة بين اليابان والهند إلى شراكة عميقة وواسعة النطاق ومُوجَّهة نحو العمل، وهو ما يعكس تقارباً واسع النطاق بين أهدافهما السياسية والاقتصادية والاستراتيجية طويلة المدى. وقد أعلنا – حينها – عن "رؤية اليابان والهند لعام 2025 لشراكة استراتيجية وعالمية خاصة من أجل السلام والازدهار في منطقة الإندوباسيفيك والعالم"، في بيان مشترك يمكن اعتباره دليلاً إرشادياً لحقبة جديدة في العلاقات اليابانية الهندية. وفي نوفمبر 2016، قام رئيس الوزراء الهندي مودي بزيارة رسمية إلى اليابان وعقد اجتماع قمة مع رئيس الوزراء- وقتذاك- شينزو آبي، وكرر مودي زيارة اليابان، في أكتوبر 2018، وجاء البيان الذي خرج عن القمة التي جمعته بآبي، ليؤكد "الالتزام الثابت بالعمل معاً نحو منطقة الإندوباسيفيك الحرة والمفتوحة".

وقد أثمرت هذه التطورات الإيجابية في العلاقات اليابانية الهندية أنها بدأت تأخذ طابعاً مؤسسياً من خلال مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية[39]، والتي يوضح أبرزها الجدول رقم (5)

جدول (5) أبرز الاتفاقيات الثنائية المنظمة للعلاقات اليابانية الهندية

الاتفاقية	العام
اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين اليابان والهند	2011
اتفاقية بشأن نقل المعدات والتكنولوجيا الدفاعية	2015
اتفاقية بشأن التدابير الأمنية لحماية المعلومات العسكرية السرية	2015
اتفاقية بشأن الضمان الاجتماعي	2016
اتفاقية بشأن التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية	2017
اتفاقية بشأن التقديم المُتبادَل للإمدادات والخدمات بين قوات الدفاع الذاتي اليابانية والقوات المسلحة الهندية	2021

المصدر: وزارة الخارجية اليابانية

ج – تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية:

في السنوات الأخيرة، توسَّعت العلاقات الاقتصادية بين اليابان والهند بشكل مضطرد، فقد ارتفع حجم التجارة بينهما بشكل ملحوظ؛ حيث كانت الهند هي الشريك التجاري الثامن عشر لليابان، وكانت اليابان الشريك التجاري الثالث عشر للهند في عام 2021[40]. كما زادت الاستثمارات المباشرة من اليابان إلى الهند، فقد جاءت اليابان خامس أكبر مُستثمر في الهند في السنة المالية 2021، وتزايد اهتمام القطاع الخاص الياباني بالهند ليصل عدد الشركات اليابانية العاملة في الهند أو التي لها أفرع هناك، في العام نفسه، نحو 1439 شركة يابانية.

جدول (6) حجم التبادل التجاري بين اليابان والهند بالمليار دولار (2019 – 2024)

السنة المالية	صادرات اليابان إلى الهند	واردات اليابان من الهند	إجمالي التبادل التجاري
2020 - 2019	12.43	4.52	16.95
2021 - 2020	10.90	4.43	15.33
2022 - 2021	14.39	6.18	20.57
2023 - 2022	16.49	5.46	21.96
2024 - 2023	17.69	5.15	22.85

المصدر: وزارة التجارة الهندية

وفي اجتماعات قمة 2023، أكد الزعيمان الهندي والياباني أنهما سيعملان على تعزيز الاستثمار النشط من جانب الشركات اليابانية في الهند في ضوء هدف 5 تريليونات ين للاستثمار والتمويل العام والخاص من اليابان إلى الهند على مدى السنوات الخمس المقبلة، والذي تم تحديده، بمناسبة زيارة رئيس الوزراء السابق كيشيدا إلى الهند في مارس 2022، مع الاتفاق أيضاً على أهمية قيام الجانب الهندي بمواصلة تحسين بيئة الأعمال من أجل العمليات السلسة للشركات اليابانية في الهند، بما في ذلك التعاون من أجل تنويع وتعزيز سلاسل التوريد من خلال "شراكة القدرة التنافسية الصناعية بين الهند واليابان"، كما اتفق الطرفان على تعزيز "شراكة الطاقة النظيفة" لتحقيق الحياد الكربوني وضمان أمن الطاقة على المستوى العالمي، وتعزيز التعاون الملموس في مجالات الهيدروجين والأمونيا والطاقة الغاز الطبيعي المسال من خلال "الحوار الوزاري للطاقة اليابانية الهندية" ومبادرات أخرى.

مـن ناحيـة أخـرى؛ تُعـد المسـاعدات الاقتصاديـة الإنمائيـة الرسـمية أحـد مـؤشرات توسُـع هـذه العلاقـات، فقـد كانـت الهنـد أكـبر مُتلـقٍ لقـروض المسـاعدة الإنمائيـة الرسـمية اليابانيـة عـلى مدى العقـود الماضيـة، حيـث يُعتـبَر مـترو دلهـي أحـد أنجـح الأمثلـة عـلى التعـاون اليابانـي مـن خـلال الاسـتفادة مـن المسـاعدة الإنمائيـة الرسـمية. كمـا تواصـل اليابـان التعـاون في دعـم الاتصـال الاسـتراتيجي الـذي يربـط جنـوب آسـيا بجنـوب شرق آسـيا مـن خـلال التـآزر بـين سياسـة "التحـرك شرقـاً" و"الشراكـة مـن أجـل البنيـة التحتيـة عاليـة الجـودة".

إضافـة إلى ذلـك، التزمـت اليابـان والهنـد ببنـاء السـكك الحديديـة عاليـة السرعـة في الهنـد مـن خـلال إدخـال نظـام شينكانسـن اليابانـي؛ إذ واصلـت اليابـان تقديـم القـروض والمنـح والدعـم الفنـي للهنـد، والتـي بلغـت وفـق آخـر أرقـام مُعلنـة مـن الجانـب اليابانـي:

- القرض: 567.49 مليار ين (السنة المالية 2022)
- المنح: 4.67 مليار ين (السنة المالية 2021)
- التعاون الفني: 5.7 مليار ين (السنة المالية 2022)

د – تعدُد أُطُر التعاون الأمني والدفاعي:

يُعـد التوسـع المسـتمر في التعـاون في المجـالات الأمنيـة، مـن أهـم مظاهـر التوجـه التعاونـي للعلاقات اليابانيـة الهنديـة، فأثنـاء زيـارة رئيـس الـوزراء السـابق، مانموهـان سـينغ، إلى اليابـان، في أكتوبـر 2008، أصـدر الجانبـان "الإعـلان المُشـترك بشـأن التعـاون الأمنـي بـين اليابـان والهنـد". وبشـأن التعـاون اللوجسـتي، فقـد جـرى توقيـع اتفـاق بـين الجانبـين، في 9 سـبتمبر 2020، بشـأن التوفـير المتبـادل للإمـدادات والخدمـات بـين قـوات الدفـاع الذاتـي اليابانيـة والقـوات المسـلحة الهنديـة أو مـا يُسـمَّى "الاسـتحواذ والخدمـات المتبادلـة"، والـذي دخـل حيـز التنفيـذ في 11 يوليـو 2021.

كمـا تعـددت أُطُـر التعـاون للحـوار الأمنـي والدفاعـي بـين الدولتـين، بمـا في ذلـك الاجتمـاع الـوزاري للخارجيـة والدفـاع (اجتمـاع 2+2)، الـذي يُعقَـد منـذ عـام 2019، والـذي عُقِـدَت نسـخته الثالثـة في العاصمـة الهنديـة نيودلهـي، في 20 أغسـطس 2024، وتـم التأكيـد خلالـه عـلى تعزيـز التعـاون الأمنـي والدفاعـي بـين الدولتـين[41].

هـ – تعزيز العلاقات الثقافية:

صـادف عـام 2012 الذكـرى السـتين لتأسـيس العلاقـات الدبلوماسـية بـين اليابـان والهنـد، وأُقيمَت فعاليـات ثقافيـة مُختلفـة لتعزيـز التفاهـم المتبـادل، تحـت شـعار "اليابـان الصاعـدة، الهنـد النابضـة بالحيـاة: وجهـات نظـر جديـدة وتبـادلات جديـدة". وخـلال زيـارة مـودي إلى اليابـان في نوفمـبر 2016 أُقيمَـت فعاليـات مماثلـة، ثـم أعلنـت الدولتـان أن عـام 2017 هـو عـام التبـادلات الوديـة بينهـا لمواصلـة تعزيـز التبـادلات الشـعبية؛ إذ صـادف هـذا العـام أيضـاً الذكـرى السـتين

لدخول الاتفاقية الثقافية حيز التنفيذ في عام 1957، وقد أقيمت فعاليات تذكارية مختلفة في الدولتين. وحددت اليابان عام 2022 ليكون "عام التبادل بين اليابان وجنوب غرب آسيا" بهدف الارتقاء بعلاقات اليابان مع دول جنوب غرب آسيا بما فيها الهند إلى آفاق جديدة.

خاتمة

من خلال العرض السابق، يمكن القول إن كل دولة من الدول الثلاث، الصين والهند واليابان، لها رؤيتها الخاصة بالنسبة للعالم وللنظام الدولي القائم وللأسس والمبادئ التي يمكن الاستناد إليها في تطويره في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية الجديدة والمتسارعة، وكذلك لدورها في هذا النظام العالمي. ومن الواضح أن الرؤية الصينية تتسم بالشمولية، وتقوم على أساس النطاق الواسع للحركة، الذي يشمل العالم ككل وهي لا تَستبعِد أي طرف دولي.

أما الرؤية اليابانية، فتدور في نطاق تنظيم التفاعلات بين الدول التي تشترك معاً في تبني القيم الديمقراطية والاقتصاد الحر أو ما تُطلِق عليه الفكر الماثل، كما أن نطاقها المركزي يدور حول منطقة الإندوباسيفيك الحرة والمفتوحة، ومن ثم فهي تقوم جزئياً على استبعاد القوى التي لا تشترك معها في تبني القيم المذكورة.

وفيما يتعلق بالرؤية الهندية، فهي تركز على ضرورة توظيف ما يتوفر لديها من عناصر القوة، وما توفره لها معطيات البيئة الإقليمية والعالمية من دعم ومساندة للارتقاء إلى الموقع الذي يجب أن تحتله في نطاق النظام العالمي الجديد، وتسعى من خلال هذا الموقع لتكون الصوت المُعبِّر عن الجنوب، ومن ثم فإن دائرة تركيز رؤيتها، وإن كانت ترتبط في الأساس بالدولة الهندية، إلا أن لها رسالة عالمية تتمثل في التعبير عن مصالح الجنوب العالمي والدفاع عنها .

وفي إطار هذه الرؤى المتباينة تدور التفاعلات بين القوى الآسيوية الكبرى الثلاث في ظل توجهات متباينة وأولويات ودوائر حركة مختلفة، فبينما تركز الرؤية الصينية على الدائرة العالمية، تركز الرؤية اليابانية على دائرة شبه إقليمية، في حين تركز الرؤية الهندية على الدائرة الوطنية.

ولا شك في أن طبيعة التفاعلات بين هذه القوى الآسيوية الكبرى تمتد إلى دوائر جيوسياسية أوسع تشمل المنطقة الواقعة من المحيط الهندي غرباً حتى سواحل الولايات المتحدة الأمريكية شرقاً، وهي واحدة من أكثر مناطق العالم تنوعاً ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، فهي موطن لأكثر من نصف سكان العالم، وثلثيْ اقتصاد العالم، وسبعة من أكبر القوى العسكرية على هذا الكوكب، وهي موطن أيضاً للعديد من الاقتصادات النامية والدول الجزرية الصغيرة.

ومع احتدام التنافس بين الصين والولايات المتحدة على قيادة العالم في السنوات القادمة، وفي إطار التفوق الصيني الملحوظ، عسكرياً واقتصادياً، مقارنة بالهند واليابان، وفي ظل وجود نزاعات تاريخية وحديثة بين الصين وكل من الهند واليابان؛ فإنه يمكن القول، بالنظر كذلك إلى عملية إعادة صياغة التحالفات الأمنية في قارة آسيا، إن التفاعلات البينية بين الدول الثلاث، سواءً في طابعها الصراعي أم التعاوني، سوف تؤثر في تشكيل بنية ومؤسسات وقواعد وقيم ومنظومة النظام العالمي الجديد بمعطياته ومتغيراته الجديدة المرتبطة بمرحلة التحول التي يمر بها العالم اليوم، وذلك بحكم ما سوف تسفر عنه تفاعلات هذه القوى فيما بينها من جانب، وفيما بينها وبين القوى الدولية الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي وغيرها من القوى الدولية الأخرى من جانب آخر؛ فاتجاه هذه التفاعلات صوْب التعاون يمكن أن يؤدي إلى ترسيخ السلام والرخاء، بينما توجهها نحو الصراع سوف يَنتُج عنه أزمات ومخاطر عديدة تهدد الأمن والاستقرار في العالم.

الهوامش

1- وانغ ييوي، "الصين تربط: العالم الخلفية التي تستند إليها مبادرة الحزام والطريق"، ترجمة ربيع هندي، **الدار العربية للعلوم ناشرون**، بيروت، الطبعة الأولى، 2021، ص7.

2- مبادرة التنمية العالمية: الطريق إلى التنمية المستدامة، **وكالة شينخوا**، 26 سبتمبر 2023، http://arabic.people.com.cn/n3/2023/0926/c31660-20077404.html

3- تاماري كازوتوشي، استراتيجية الجنوب العالمي للهند وتعامل اليابان معها، **موقع اليابان بالعربي**، 7 ديسمبر 2023، https://tinyurl.com/mr3hpxvm

4- Murata Koji, Kishida's "Realism" Diplomacy: From the Yoshida Doctrine to Values-Based Diplomacy? **Center for Strategic and International Studies**, June 8, 2023,

https://tinyurl.com/ffc9bsuh

5- Ramesh Thakur, Asia's strategic triangle: China-India-Japan, **The Hindu (India)**, September 14, 2007, https://tinyurl.com/47fdedpt

6- الخارجية الروسية تدعو اليابان إلى إعادة النظر في مسارها المعادي لروسيا، **موقع روسيا اليوم**، 12 فبراير 2024، https://ar.rt.com/wz0q

7- د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سابق**، ص ص 49-48

8- Rumi Aoyama, Diplomatic History of Japan-China Relations: Navigating between Power Balance, Economic Interests and Domestic Politics, **Strategic Japan,** 2021 https://tinyurl.com/26jxs28a

9- مبادرة التنمية العالمية، مبادرة الأمن العالمي ومبادرة الحضارة العالمية: ثلاث مبادرات صينية لحل المشاكل العالمية، **صحيفة الشعب الصينية**، 23 يناير 2024، http://arabic.people.com.cn/n3/2024/0123/c31660-20125721.html

10- شي يقول إن الصين وكازاخستان تتعهدان بالاشتراك معا في تنفيذ ثلاث مبادرات رئيسية اقترحتها الصين، **موقع إذاعة الصين** الدولية، 3 يوليو 2024، https://tinyurl.com/3fbaw287

11- Nirupama Rao, The Upside of Rivalry India's Great-Power Opportunity, **Foreign Affairs**, April 18, 2023, https://tinyurl.com/u3raacjj

12- Achieving the "Free and Open Indo-Pacific (FOIP)" Vision Japan Ministry of Defense's Approach, **Japan's Ministry of D**efense, https://tinyurl.com/37dmukmh

13- Murata Koji, Kishida's "Realism" Diplomacy: From the Yoshida Doctrine to Values-Based Diplomacy? **Op, Cit.**

14- Anatol E. Klass , China marching with India: India's Cold War advocacy for the People's Republic of China at the United Nations, 1949–1971 , **Taylor & Francis website**, Jun 25, 2023, https://tinyurl.com/3mx2fz49

15- د. محمد سعد أبوعامود، د. السيد عمر، مبادئ العلاقات الدولية، **جامعة العلوم التطبيقية الطبعة الأولى**، المنامة، 2012، ص ص 32–34.

16- Vijay Gokhale, A Historical Evaluation of China's India Policy: Lessons for India-China Relations, **Carnegie Endowment for International Peace**, December 13, 2022, https://tinyurl.com/4py86s4k

17- د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، **مكتبة النهضة المصرية**، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998، ص315 – ص 316.

18- Murata Koji, Kishida's "Realism" Diplomacy: From the Yoshida Doctrine to Values-Based Diplomacy? Op, Cit.

19- Derek Grossman, India Is Becoming a Power in Southeast Asia, **RAND Corporation**, July 10, 2023, https://tinyurl.com/5fy6ets5

20- لمواجهة "التهديد الصيني".. الهند تستعد لتسليم صواريخ "براهموس" للفلبين، **صحيفة الشرق**، 29 يناير 2024، https://tinyurl.com/pjtk6knk

21- Chen Jimin, 7 Elements in America's China Policy, **China Us Focus**, Jan 17, 2024, https://tinyurl.com/tf86am32

22- Paul Heer, Blind spots in Washington's Indo-Pacific Strategy, 30 October 2022, **East Asia Forum**, https://tinyurl.com/bdybyzzf

23- كيف يؤثر التقارب الصيني الإندونيسي في المشهد بالإندوباسيفيك؟ **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 20 أغسطس 2024، https://tinyurl.com/4mzxzn7m

24- Shao Yuqun, Reprieve in Relations: What Will It Yield?, **China Us Focus**, Jan 16, 2024, https://tinyurl.com/yw7snzzb

25- Joint Statement of the Russian Federation and the People's Republic of China on the International Relations Entering a New Era and the Global Sustainable Development, **Air University**, February 4, 2022, https://tinyurl.com/4daz95z5

26- IBID.

27- Ministry Of External Affairs, Government Of India ,India- Russia Joint Statement following the visit of the President of the Russian Federation, **Ministry of Foreign Affairs**, December 06, 2021, https://tinyurl.com/59mz2wds

28- اليابان تفرض عقوبات على 11 فردا و41 كيانا روسيا، **موقع روسيا اليوم**، 21 يونيو 2024، https://tinyurl.com/yc8xvcw3

29- Trade deficit with China casts shadow over Indian economy, **Policy Circle**, September 2, 2024, https://tinyurl.com/yeyn8ba3

30- لمـاذا يعـد مصطلـح النظـام العالمـي القائـم علـى القواعـد الـذي صاغتـه واشـنطن مغالطـة ؟، **وكالـة شـينخوا**، 8 مايـو 2023، https://tinyurl.com/a7nw6458

31- العلاقـات الصينيـة الهنديـة: عندمـا تلتقـي آلاف السـنين مـن التعايـش السـلمي بالمصالـح الجيوسياسـية الحديثـة، **موقـع معهـد بروكينجـز**، 4 مايو 2023، https://tinyurl.com/yc8692kb

32- شـي يدعـو إلـى بنـاء علاقـة صينية-يابانيـة تتوافـق مـع متطلبـات العصـر الجديـد، **وكالـة شـينخوا**، 18 نوفمبـر 2022، https:// tinyurl.com/3e2w2tcf

33- Michishita Narushige, Japan's New National Security Strategy, **Center for Strategic and International Studies**, June 8, 2023, https://tinyurl.com/4w7ab52d

34- الصيـن: موقـف اليابـان باعتبارنـا تهديـداً لا يتناسـب مـع العلاقـات، **صحيفـة الشـرق**، 14 يوليـو 2023، https://tinyurl. com/545bc9y3

35- Takahashi Kosuke, Japan's Defense Ministry Requests Largest Ever Budget for Fiscal Year 2025, **The Diplomat**, https://tinyurl.com/ys972b9x

36- قمـة فـي سـول بيـن زعمـاء كوريـا الجنوبيـة والصيـن واليابـان بهـدف إحيـاء الدبلوماسـية الثلاثيـة، **موقـع فرنسـا 24**، 27 مايـو 2024، https://tinyurl.com/4r2cz5rv

37- Japan-India Relations (Basic Data) , **Ministry of Foreign Affairs of Japan**, December 15, 2023, https://tinyurl.com/2tj4wx8m

38- Japan Prime Minister Fumio Kishida announces new Indo-Pacific plan during India visit, **Asahi Shimbun**, MAR 20 2023, https://tinyurl.com/bdfpu2ka

39- IDIB

40- Japan-India Relations (Basic Data), **Ministry of Foreign Affairs of Japan**, Op, Cit.

41- Joint Statement: Third Japan-India 2+2 Foreign and Defence Ministerial Meeting, **Ministry of Foreign Affairs of Japan**, August 20, 2024, https://tinyurl.com/4fjm89tx

جميع حقوق النشر محفوظة لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة © 2024

ISSN:3007-2565